بازدید شد
۳۶ - ۳۷

۷۸۳۰ ریال
۳۹۹۸
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح المطول علی التلخیص
مؤلف تفتازانی
موضوع
شماره ثبت کتاب
۷۸۱۴۷
۳۹۰۹
شماره قفسه ۵۳۲
بازدید شد
۱۳۸۲

فهرست شده
۳۵۳۲

۲۵
بازدید شد
۱۳۸۲
۷۸۳۰
۳۹۹۸
کتابخانه مجلس شورای ملی
کشف شرح المطول علی التلخیص
مؤلف تفتازانی
موضوع
شماره نفیس ۵۳۲
شماره ثبت کتاب
۷۸۱۴۷
۹۰۹
۳۵۲۲

كتاب شرح المطول على التلخيص

في المعاني والبيان تاليف الامام العلامه

شيخ الادباء وتاج البلغا مسعود بن عمر

المدعو بسعد الدين التفتازاني

اجزل الله ثوابه

وعمر لنا

اللهم

آمين

٢٥٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ورقائق البيان وخصنا بدقائق الايام دون ورقائق الاحسان انعم بكلمته نظام العالم على رغم ارغام المحال واودع ببرائيه فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضيق الكمر والسماحة واشرف من نبع من وجه اللبس والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت القرآن نظم القرآن فانه كشاف عن حقائق التنزيل ورقائق مفتاح لدقائق التأويل فائق ببيان لدن الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وانار الفصاحة لغوامض مشكل كتاب الله ومفصله تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في صون المصباح الى ابواب التأويل موارده شافية عن التيهاء الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر اثار تركيبه وضعف ومنه غدت

غبات انسالبه وصفا لا يدرك الواصف المطري حصايصه وان كن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في اثر ذي حماعه هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توفيق وتسديد نحو مونية في تحرير مقاصده حول الفيل والعلك ويقتصر من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال لا خرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ويرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى تطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كل بضاعتهم الحجاج والعناد وحل صناعتهم الاخراف عن منهج الرشاد فهيهات ان تنشه للترمزة التقيقة الشان او التقطن للحة الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الحقوق وطري واجلت في مستودعات اسراره بداح نظري بعض صدق الهمة في الارتقا الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوازم محط رحال الافاضل ومحتم ارباب الفضايل صرف الله عنها نوايب الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان تشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واملاذ الاناسي من غيوث اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى التفحص عن دقايق علم البيان ارجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في ميدانه واباحث الحذاق الذين عاصوا على عرز الفرايد في تيار بحاره وكثيرا ما كان يخالج قلبي ان اشرح تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فرادس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا للكثير مسايله وغرايبه محبويا على حقايق هي لباب اذهان المتقدمين منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مايلا عن غاية الاطناب

للفاضل العلامة في شرح المفتاح وأدمات الى مواضع زللت فيها اقدام
الأخيرين في هذه الصناعة واغمضت مما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب
من غير بضاعة ورفضت التاسي بجماعة يحظرون تحقيق الواجبات
وما فرضت على نفسي من تطويل الواضحات
من تسويد الصحايف بتلك اللطايف وما في الدهر بالاذ حتى فؤادي
في غشاء من بلال نفرت اذا اصابتني تهام نكبة النضال على النضار
وذلك من نوادر الاخبار بتفاقم المصايب في العشائر والاخوان عند تلاطم
امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما
ديار هي محل الشباب تيممي وان ارض من جلدك ترابها
فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من
السكان فلم يدع من ارطابها الا دمنة لرسمكم اماروي ولم يبق من
جرثيها الا قوم يسلدخ محفي
كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر
نظرت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان
وصرت بمنى وبيتها هجانا مستور وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا
والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اضر على اسائه وان احسن ندم عليه من
ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق المجال الى ان بلغ طي ارض
الى ارض وتحرى من رفع الى خفض حتى اخذ بحدسه هراة حماها الله
من الآفات ففتح الله عنى فيها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم
شعر لقد جمعت المحاسن كلها واحسنها الايمان والبيض والامس
فشاهدت ان قد صدعت بانوار العلم والهداية وحملت بنيران الجهل
والغواية فطفل ظل الملك ممدود وقول الشرع بالغ معقود وعاد
عود الاسلام الى نوابه واصبر وصل الفضل الى اهابه ونظم عمل الخلايق
بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال

ودنا يلي الايجاز لا بحاجة عليه وطلا محايل السحر ودلايل الاعجاز شعر
ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر
وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده
ومعاهده ودرست مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه ومحيت
اطلاله ومعالمه حتى اشتبه عموس الفضل على الاقوال واستوطن الافاضل
ذوايا الخمول يتلهفون من ابد رأس اطلال العلوم والفضايل ويتأسفون
من العكاش لحوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر
ويفنى العلم فيه وينبذ من الاذهان كلما ازايت نفوس رغبات
المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واعتداد اغلبهم نحو الاحاطة
بجملة تفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى مافيه من مطويات
الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجه ايده الاستار ترى
بعض معاطيه قد اكتفوا بما هو موسوم من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة المقال وبعضهم قد تقيدوا بالسلوك بطرايقه من غير دليل
فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا
مع ما انا فيه من الزمان غصصا وطفقت اتتبع موارد السهم غايضا في
تتبع الافكار والقط فرايد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة
في فن البيان ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يزيد على عونه اية
الاية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه الخفية وما ودعته زوايد
نفيسة وتتحف بها كتب القدماء وفوايد شريفة تحف بها اذهان الاذكياء
وغرايب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف فرعا تحذيها
من عين التحقيق وسبكت في دبع اغمار اضايه بزبل العلل
والاضافة وتجسست في ريد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف واشرت
الى حل الكثير عوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح

للعاصم العلامة

العدل والاحسان ✣ وانعموا في رياض الامن والايمان ✣ كل ذلك
بماض سلطان الاسلام ✣ ظل الله على الانام ✣ مالك رقاب الامم ✣
خليفة الله في العالمين ✣ حامي بلاد اهل الايمان ✣ ماحي اثار الكفر والطغيان ✣
ناصر الشريعة القويمة ✣ سالك الطريقة المستقيمة ✣ باسط بساط العدل والانصاف ✣
هادم اساس الجور والاعتساف ✣ والى لواء الولاية في الاقاصي ✣ مالك عنان
الخلافة بالاستحقاق ✣ المجاهد في نصب سرادق الامن والايمان ✣ المستدل
بنصر الله بامره بالعدل والاحسان ✣ الخالص طويته في اعلاء كلمة الله
الصادق نيته في احياء سنة رسول الله ✣ سلطان البر والبحر ✣
خليفة ملك الافاق سطوته ✣ ولقي كاسمه اية سلكا
يحوم حول ذراه العالمون كما ✣ ترى الحجيج بيت الله معتركا
يحيى نسيم رضاه الزمان كم ✣ مكارم لطفي من يحطه هلكا
اطار صاعقة من نصله نهما ✣ الى السماك لواء التبع عدسكا
فصادف البيد منها كل مفترس ✣ قد كان في ظلمات الغي مهمكا
والدين صاد فريد العين منتسما ✣ والملك قبل بالاقبال ممتسكا
علا فاضحى يدعو الورى ملكا ✣ درتهما فحوى اغنا عبدا ملكا

وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا
والدين ✣ غياث الاسلام والمسلمين ✣ ابو الحسين محمد بن كرنكن ✣ لازال
اقطار الارض مشرقة بانوار مجده ✣ واعضاد الخيرات موثقة بعجايب رأفته
فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام ✣ وشيد بنيان الهداية
اثر ما اشرف على الانهدام ✣ وامطر على العالمين سحاب الافضال والانعام
وخص من بينهم العالمين ببرايا الاشبال والاكرام ✣
اقام في الرقاب له ايادٍ ✣ هي الاطواق في الناس الحمام ✣

فقال الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ✣ ورسمت بنسيان
الاحبة والوطن ✣ وهمت بغيم لطفه معبوطا محفوظا ✣ وبغيث

عنايته ملحوظا محفوظا ✣ فشد ذلك عضدي ✣ وهز من عطفي ✣
ثم هدا بي الله سبحانه سواء الطريق ✣ واقاض علي سجال
التوفيق ✣ حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصفحه وترتيبه ✣
واستهضت الرحل والكلل في شفيعه وتهذيبه ✣ واضفت اليه ما سنح به
في اثناء ذلك لفكري الفاتر ✣ وسنح بعون الله للنظر القاصر ✣ فالحمد لله
كثيرا ممدودا من جواهر الفوايد ✣ وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد ✣ فجعلته
تحفة لحضرته العلية ✣ وخدمة لسدته السنية ✣ لازال ملجأ لطوايف
الانام ✣ وملاذا لهم من حوادث الايام ✣ وحصنا حصينا للاسلام ✣ بالنبي
واله عليهم السلام ✣ والمرجو من الحق ✣ من خلاني ✣ وخلص اخواني
ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشركوني في ما غايفت في هذا التاليف من الكد
والعناء ✣ والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طريق العناد باكبون ✣ وعن فهم تحصيل الحق المبين لاتصور الباطل
بصورة اليقين ✣ وهذا العزي موصوف عزيز المرام ✣
قليل الوجود في هذه الايام ✣ فلقد غلب على الطباع اللديد والعناد ✣ وشغى
الجدال والجسد بين العباد ✣ وكم فاتني من الناس التسالم الجميل في العاجل
فحسبي ما انجوا من الوبال الجزيل في الاجل ✣ وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب ✣

قال المصنف رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التسمية
بحمد الله تعالى اذ الحمد حمد عليه من شكر نعمائه التي الف هذا المختص
اثر من اثارها ✣ والحمد هو اثنا بالنسان على الجميل سواء تعلق بالفضايل
ام بالفواضل ✣ والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب انعام سواء كان شكرا
باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او خدمة بالاركان ✣ فمورد الحمد
هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ✣ ومورد الشكر يعم اللسان
وغيره او متعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد

والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تضادهما في الثناء باللسان
في مقابلة الاحسان وتفاوتهما في ضدق المحمد فقط على الوصف بالعلم وفي
الشجاعة وضدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله
اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل للمحمد للخالق
او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه للمحمد بوصف دون وصف
بل انما عرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات نبههم على تحقق
الاستحقاقين وقدم للحمد لاقتضاء المقام من بدء الاهتمام به وان كان
اسم الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة
على اختصاص المحمد به والتحقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس
مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى لكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر الساداة مسد الافعال واصله النصب
والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة
دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب
مناب الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليكم وحينئذ لا مانع
من ان يوصف باللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني
على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لاسيما في المصادر وعند
خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل
الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية
لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى تقدير اي انعم به مع تعذره في
المعطوف عليه اعني علم لكون سالم انعم مفعوله وما من زعم ان التقدير وعلمه
على ان سالم انعم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب
بتقدير اعني فقد تعسف وامتا معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف
المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنع لقصور الغاية

عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ اورد لكل مذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن ثم ان صرح بعض المعربين اي الاصول
ما يحتاج اليه في بقاء النوع ببيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه
الى التمدن وهو اجتماعه مع ابناء نوعه بتعاون بينهم بان يكون في تحصيل
الجد او اللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل
واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة
وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة
وعدل سوق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من
يزاحمه فيقع الهرج ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا بنا والهرجيات
الغير المحصورة بل لابد لها من قوانين كلية هي علم الشرايع ولابد لها من
واضع يقررها على ما ينبغي ومصونه عن الخطاء وهو الشارع ثم الشرايع لابد ان
يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على شريعته من عند
ربه وهي المعجزات واعلا معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل

قوله وعلم من عطف الخاص على العام رعايته لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه
البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم يعلم قدم عليه رعاية للسجع والصدق
على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وغاية الشارع المعين للقوانين وافضل
من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على ما فسر
في الكشاف ولعطاوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل
لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجز لان
الفصل المميز بين شيئين وبقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول
فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبين منه من يخاطب به ولا
يلتبس عليه او معنى فاصل اي فاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل

والصواب والخطاء ثم ادعا من عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها
الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف
ومن له خطر وعن الكسائي تصغر اعزاء فصيحا يقول اهيل واهيلون
واويل الاهلة جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد
امّا بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء وقع كلمة امّا
موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفا اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى المبتدا لزمها الصوق الاسم
اللازم للمبتدا اقتضا الحق مكانه وابقاله بقدر الامكان وسمي لهذا ارباده
بحقوق احوال متعلقات الفعل فلما كان لما طرف بمعنى اذا يستعمل استعمال
الشرط عليه نحو لما ما جاء زيد لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا
ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه
ما قدمناه علم البلاغه هو علم المعاني والبيان و علم توابعها هو البديع من
اجل العلوم قدرا واد قها سرا لحاجة الى تحقيق العلوم بالعربية لانه
لم يجعله احد جميع العلوم بل جعل طايفه من اجل العلوم اجل ما سواها وجعلها
من هذه الطايفه مع ان هذا ادعا منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به
اي بعلم البلاغه وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغه والنحو والتصريف تعرف
دقايق العربيه واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن
وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان
المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلا مراتب البلاغة لاستحاله على
الدقايق والاسرار والخواص الخارجه عن طوق البشر وهذه
وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليتقني
اثره فيفان بالسعادات الدينيه والاخرويه فيكون من اجل العلوم لكون
معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم يجلالة

العلوم

فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكرها هنا وبين
ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا فتش وجوه
الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن
وصفه كالملاحه وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل على انه تدرك مبادي العلم ولو بالذوق الحكمي عنه لا يعثر من العلوم
وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب قد تعرف ذلك
بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحه والبلاغه والطريق اليه الاطول خدمة
هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن
وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز
وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطه بهذا العلم لغير علام الغيوب والمدخل
كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه
الاعجاز في النفس بالاشيا المحتجبه تحت الاستار استعاره بالكنايه واثبات الاستار
لها استعاره تخييليه وذكر الوجوه ايهام او تشبيه وجوه الاعجاز بالصور الحسنه
استعاره بالكنايه واثبات الوجوه استعاره تخييليه وذكر الاستار ترشيح
وقد جرى في هذا على اصطلاح المصنف رحمه الله تعالى والقرآن فعلان
بمعنى مفعول اجعل اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه تاليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقه الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل
توالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالبها
في النطق من غير اعتبار معنى بمقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب زيد لما ادى
الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لكان للطايف الكلمين مدخل فيه
لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ والكتابه استعاره
لطيفه واشاره الى ان كلماته كالابر ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم
الذي صنفه الفاضل العلامه سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي

تجاوز الله بغفرانه أعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغه وتوابعها
من الكتب المشهوره بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا
اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهوره من جهم الترتيب وهو وضع
كل شيء في مرتبته فلكل مسئله مثلا مراتب بعضها الق بها من بعض فوضعها
فيه احسن وبان شيب ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد
الله القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا
وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف
يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل يأول بان
مع الفعل وهو موصول ومعمول الصله لا يتقدم عليها على الموصول لكونه كجزء
جزء من الشيء المترتب الاجرا عليه هذا والاظهر انه جايز اذا كان المعمول
ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي والاخذ كم بما رافه ومثل هذا
كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل محذوف بشيء حكمه حكم ما اول به
مع ان الظرف ما يكفيه رائحة الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعلمك انفكاكه عنه وهذا اتسع في الظروف مالم
يتسع في غيرها ولكن كان نعتي القسم الثالث غير مقصور اي غير محفوظ
عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزايد على اصل المراد
بلا فايده وستجي الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام
مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا اخبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار
لما فيه من التطويل مفتقرا اخبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
والى التجريد لما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف
مختصر تضمن ما فيه اي ما في القسم الثالث من القواعد جمع قاعده وهي حكم
كلي ينطبق على جزياته لتستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم الفيته الى المنكر
يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قايم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر
بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يوكد فيعلم انه يوكد

وتشمل

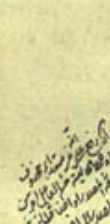

وتشمل على ما يحتاج اليه لما استغنى عنه فيكون حشوا من الامثله وهي
الجزيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام
العرب الموثوق بعربيتهم في احض من الامثله ولم اك من الالو وهو النقص
جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقه
وقد استعمل الالو في قولهم لا الوك جهدا معدا الى مفعولين والمعنى لا
امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لا امنع اجتهادي
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الايجاز وتهذيبه اي تنقيحه
وترتيبه اي المختصر ترتيبا اوتي تناولا اخذا وهو في الاصل مد اليد الى
الشيء ليوخذ من ترتيبه اي ترتيب المتكلمين او القسم الثالث اضافة المصدر
الى فاعل او الى المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا
مفعول له لما تضمنه معنى بالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا
لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يول الفعل
المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن
للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلايل
الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان
يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يات القوم
اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد
افرط المصنف في وصف القسم الثالث بانه حشو او تطويل او تعقيد
تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا بالثالث حيث وصف مولفه
بانه مختصر صنع نهد المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في
القسم الثالث واضفت الى ذلك من القواعد وغيرها فوايد عثرت
اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوايد دون وايد لم اظفر اي لم
اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوايد ولا بالاشارة اليها بان يكون

كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتتبع وان لم يقصدوها نعم لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولهذا عجبني بعض جعل الملتقطات بغض كتب القوم فوائد وبدد مخترعات خاطره زوابد

وسميته لتخليص المفتاح وانا اسأل الله تعالى لا يخرق لتقديم المسند اليه ههنا حسن اذ لا معنى للتخصيص ولا للتقوى فكانه جعل فضل احد الواو والجمال فاف الجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار منه نظر لحصوله من المضارع بنفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما ينفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره نعم هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل اما عطف على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد انه اواب ليكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فحسد المخصوص هو الضمير المستتر كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا على ما رام لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار

وهذا أوان الشروع في المقصود

فنقول رتبة المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا اولا والثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في ادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه مبنى ظاهر بدفع بالاستقراء **وقيل** رتبة على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة

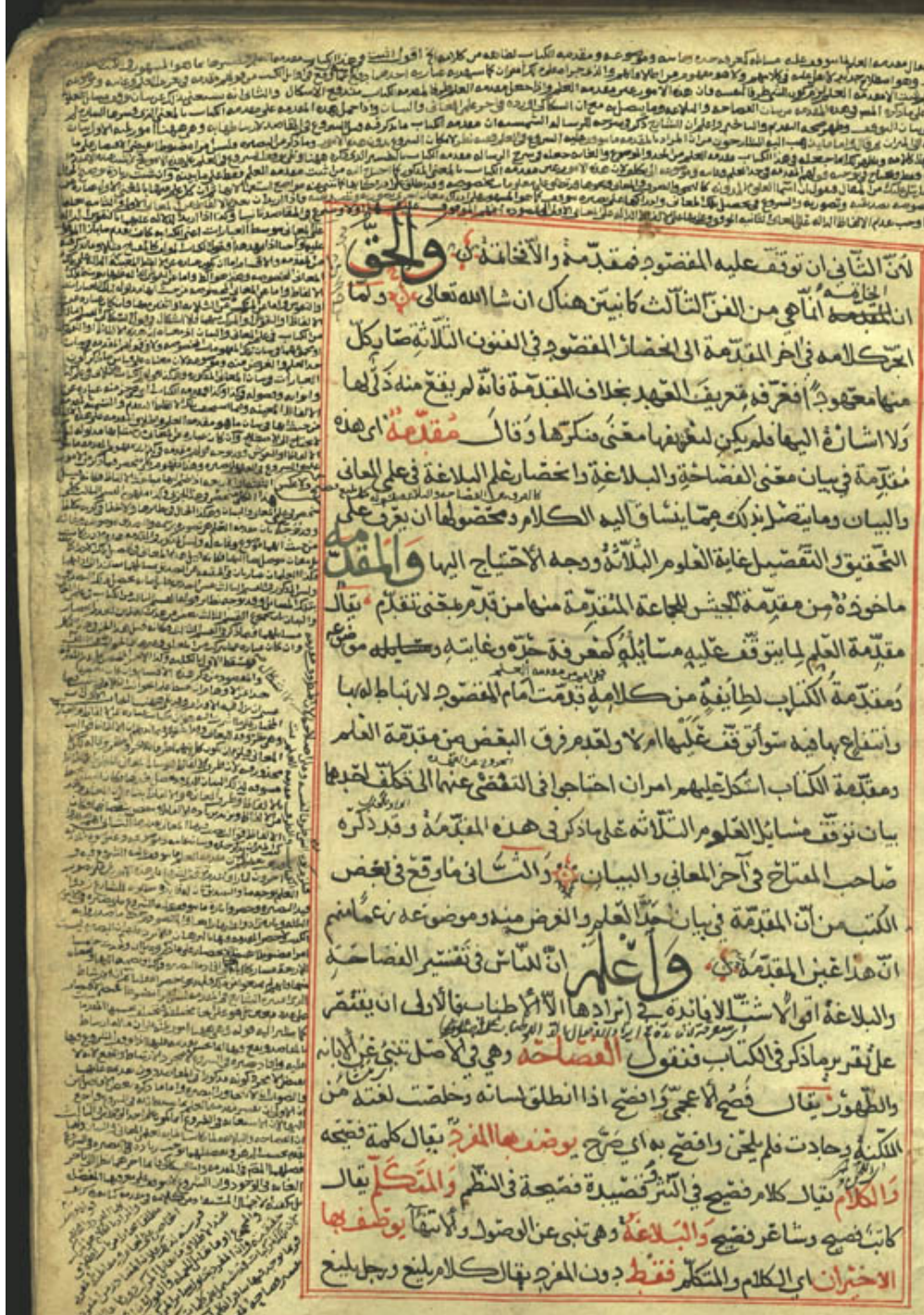

ولان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة **والحق** ان المتبعة اما هي من الفن الثالث كما بين هناك ان شاء الله تعالى **ولما** احرك كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرف بتعريف المعهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال **مقدمة** اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها **والمقدمة** ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وتحليله من موضوع ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه تقدم امام المقصود لارتباط له بها واستتباع بها فيه سواء توقف عليها او لا ولعدم فرق البعض من مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان احتاجوا في التفصي عنها الى تكلف لا حد بها بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان **والثاني** ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه ونحو ما منهم انه هذا غير المقدمة **واعلم** ان الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال اشتمل الاشارة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان ينقض على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول **الفصاحة** وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح **يوصف به المفرد** يقال كلمة فصيحة **والكلام** يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم **والمتكلم** يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح **والبلاغة** وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء **يوصف بها الاخيران** اي الكلام والمتكلم **فقط** دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ

ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخير فقط اي فانته عن وصف الاول بها **واعلم** انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف رحمه الله بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد **وقد تسامح** في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو كانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة تقال عندهم لمعنيان مختلفان كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى اخر باعتبار الى تسميتهما باعتبار انهما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة **ولا يخفى** تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم تجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتبار اتهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي **ثم لما كانت معرفة البلاغة** موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا اوجب تقديم فصاحة المفرد **فالفصاحة** الكائنة **في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس** اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة **فالتنافر** وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نسبة ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع الهعخع ومنه ما دون ذلك **نحو مستشزرات** في قول امرء القيس **غدائره** اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق **مستشزرات** مرتفعات ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يعني ولا يعيده **الى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل** تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر **وزعم بعضهم** ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي المجهورة ولو قال مستشرف لزال الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة **قال ابن الاثير** ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان انتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن

غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امرؤ وفي فكلما عدّه الذوق للصحيح
ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك وهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه
لتعذر ضبطه **فالأولى** ان يحال الى سلامة الذوق ❖ وقد سبق
الى بعض الأوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل
بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه
عربيًا فلا تخرج سورة فيها الراء عهد عن الفصاحة ❖ وأيده بعضهم
بان اتفاق وصف الجزء لفصاحة الكلمة مثلاً لا يوجب اتفاق وصف الكل
وهذا غلط فاحش لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة
الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئيها والقياس
على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لأنه ممنوع ولو سلم فالمعنى
انه عربي الأسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الأعم الأغلب ولم يشترط
في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام
ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك ❖ وعلى تقدير تسليم
انه لا تخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير
فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة
مما يؤدي الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا
والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
كنكأ كأثم واكفر تقعوا في قول عيسى ابن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع
الناس عليه ما لكم تكأكأتم عليّ تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني فاجتمعتم
تنحّوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح ❖ **وذكر جار الله**

في الغائق انه قال لحاطب مرّ ابو غلفة ببعض طرق البصرة وهاجت به
مرّة فوثب عليه قوم يعضرون لهامه ويودّ دون نحي اذنه فانفلت من
ايديهم وقال مالكم تكأكأتم عليّ تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم
دعوه فانه شيطانه يتكلم بالهندية ❖ **ومنه** ما يحتاج الى ان يخرج له
وجه بعيد نحى مسرّج في قول الحجاج ❖ ومثلة دحاجبا مزججا ❖
اي مدققا مطولا **وفاحما** اي شعرا اسود كالفحم **ومرسنا** اي انفا **مسرّجا**
اي كالسيف المسرّج في الدقة والاستواء والسرج استرقين تنسب اليه
السيوف **او كالسراج في البريق** واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج
وجهه بالكسر اي حسن وسرّج الله وجهه اي نضره وحسّنه وآلم يجعل
اسم مفعول منه لاحتمال العدم لم يعثر فيه على هذا الاستعمال وان يكون هذا
مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال سرّج الله وجهه ايضا
من باب الغرابة ❖ واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسّنه
وتجهه سرّ انشد هذا المصراع **لا يقال** الغرابة كما يفهم من كلامهم
كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي مقابلة المعتادة وهي بحسب
قوم دون قوم والوحشية على المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في
مقابلة العذوبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية
بل الوحشية قد ترد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما
ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة ❖ **لانا نقول**
ايضا هذا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب
الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي
لا يعاب استعماله على الغرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرشف
ثبت واشمخر واتيطر وهي في النظم احسن منها في النثر ❖ **ومنه**
غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى

الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل تجنئ للفرد والطعم الأمر وجحنفل وامثال ذلك وقولنا غير ظاهر المعنى ولا مانوسه الاستعمال تفسير للوحشية فيمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم كما هو المعتاد وان اريد بالفصاحة معنى اخر زعمت ان شيئا من الشاذ والغرابة والمخالفة لا يخل بها فللمشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع كلم لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هي في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره والى وما واشبه ذلك من استواذ الثابتة في اللغة فليس من المخالفة في شئ لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة وكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة بل مخالفة ما لا تكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الأجلد بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الأجلد والبناء الأجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان ينبو السمع من سماعه كما يتبرم من سماع الأصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الحوشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الحوشي اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي صلوات الله عليه واله واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المعسرة بالوحشية لظهور ان الحوشي انما من قبيل تكأكأ مر وافرنقعوا او الجحيش والطحم وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الأصوات

فانه

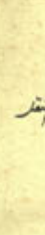

فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر والثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستثقل في السمع اذا ادي بنغم غير مناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم مناسبة وصوت طيب وليس بشئ للقطع باستنكراه الجرشي دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا احمخت وملع دون فخر وغلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السليقة فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجئ ان شاء الله تعالى في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من خلوصه اي متصفا بما ذكر مع فصاحة كلماته فما اخترد به عن نحو زيد اجلد وشعر مستنفر وانيق مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خلص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه جميعا يتبع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اتصال المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله

جزى ربه عني عديّ بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقول الاخر

لما عضى اصحابه معضبا ... ادى البه الكيل صاعا بصاع

وزيد بان الضمير للمضيف المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العضيان

الا ان يقال ان عود الضمير يعود للمصدر المحذوف بدلالة الفعل عليه

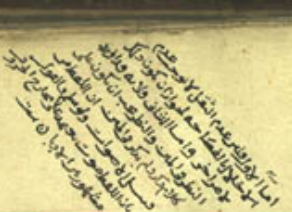

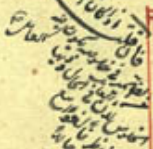

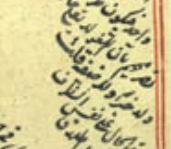

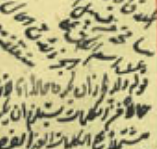

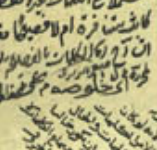

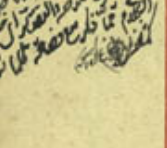

كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل · واما قوله

جزا بنوه ابا الغيلان عن كبر · وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله

الا ليت شعري هل يلومن قومه · زهيرا على ما جر من كل جانب

فشاذ لا يقاس عليه · والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو مشاهد في الثقل كقوله · وليس قرب قبر حرب قبر · اسم رجل قبر الميت وقبر حرب بمكان قفر · اي خال من المرأ والكلأ منه ما دون ذلك · قوله اي قول · اي تمام · كريم متى امدحه امدحه والورى · معي واذا ما لمته لمته وحدي · والورى مبتدأ وخبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة · وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكونه قابلة المدح باللوم دون القرا والهجا مما عابه عليه الضاجب · قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الهاء والهاء من التنافر ولعلوا اراد ان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه

والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحا والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال فركب التنافر وقال في نكراز امدحه ثقلا لكان اولى · وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها

وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قذال او مستحدا بالنسبة الى الحماسي مثلا · وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان

فحول الناظر

فهو المخل بالبلاغة دون الفصاحة · **والتعقيد** اي كون الكلام معقدا · على ان المتبادر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع في المعاني المتعلم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على حسب وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون معينا عن ذكر التعقيد

التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم ابن هشام بن اسمعيل المخزومي

وما مثله في الناس الا مملكا · ابو امه حي ابوه يقاربه

اي ليس مثله في الناس حي يقاربه · اي احد يشبهه في الفضايل · **الا مملكا** · اعطى المال والملك يعني هشاما · **ابو امه** · اي امر ذلك الملك · **ابو** · اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا · اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام · ففيه فصل بين المبتدا والخبر يعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي دسم الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه · وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي وهذا يضعه والا فالمختار البدا بهذا المقدر يسير شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد

قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس · فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه · **واما في الانتقال** اي الا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب

قبل هذا البيت ليس وما له العقد الا له واكرمه وفي بعض الحواشي ② واصحيح بعد قوله الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه وفي بعض حواشيه ③ قوله ابو امه حي ابوه يقاربه اي ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي يقاربه وفي بعض حواشيه ④ قوله ابو امه حي ابوه يقاربه اي ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي يقاربه وفي بعض حواشيه ⑤ قوله ابو امه حي ابوه يقاربه اي ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي يقاربه

اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لأحد اللوازم البعيدة المنتقرة
الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الأخطل
وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب
اي بنصب بالرفع وهي الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
والنصب توهم غيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء
كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واضاف لانه كثيرا ما يحصل ليلا
عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني
ابكاني الدهر وابكاها ٠ اضحكني الدهر وما يرضى
ولكنه لحظ ايضا ان ابوجبه دوام الثلاثي والوصال من الفرح والسرور وجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما تقصده الشاعر من السرور الحاصل بلقاء الاضداد ومواصلة الاحباب ولهذا لا يصح ان يقال في الدنيا لازلت غيثا جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها ونافة جماد لا لبن فيها كانها تتحلان بالمطر واللبن قال الحماسي
الا ان عيني اليوم بخل بدمعها ٠ عليك بجار دمعها الجمود
فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق تركنا به عن المسلم لكونه لازما لها عادة
قلنا هذا ما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يحوجه غير التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معنى الاول الى الثاني ظاهرا حتى لا تخيل الى السامع انه فهمه من مجاز اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان هو بمنزلة الساقط هو عند وجه الاعتبار عند البلغا كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عاده الايمان والاخوان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الان كنت

اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الان ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكتفى عليه ولا ريبة ان الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب به فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف التعسف ومشاوه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المتقدمين من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مفاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا تفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم وسرور لا ترى فانا الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا المفهوم من دلايل الاعجاز ويدل عليه ان السين في تاطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرتها التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتشعبني في عمرة بعد عمرة العمرة ما يخرج من الماء والمراد الشدة سبوح فعول لغوي فاعل من السبح وهي شدة الجري وعبد الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد به فرسا حسن الجري لاشعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد ومتعلق بها وعليها متعلق بقارو شواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني انها من نعتها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن مالك عمامة جرع حومة الجندل اسجعي

نفيه اضافة خامة الى جرعي وهي ارض ذات رمل مستويه لا تنبت شيئا
جرعي تابيث الاجرع نقض المضرورة واضافة جرعي الحومة وهي معظم الشيء واضافة
حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والتبجع هدير الحمام ونحوه وتمامه
فانت بمرأى من سعاد ومسمع ◆ اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ◆
يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله ◆ كذا في
الصحاح **وفيه نظر** لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان
ثقل اللفظ بتشبيه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالسافر والا فلا يخل
بالفصاحة كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم الكريم بن الكريم بن الكريم ابن الكريم يوسف
بن يعقوب ابن اسحق ابن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب
اياك والاضافات لمتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها استثقلت في الهجا كقوله ◆
يا علي بن حمزة ابن عثمان ◆ انت والله ثلجة في حمارة ◆
ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
كقوله ◆ تظللت بزور الكاس لم يعيجا ذو عناق جنائب الوجوه ملاح ◆
ومنه الاجراء المذكور في علم البديع كقوله ◆ بعتيبة بن الحارث بن شهاب ◆
وما اوردته المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع
الاضافات اعم من ان تكون مترتبة او لا بتغ بين المضافين شيء غير مضاف كما في
البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع
الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد **لا يقال**
ان من شرط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة
الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا **لانا نقول**
هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالها بالفصاحة كيف
وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك
عبده وقوله ونشر ما سواها فانا لهمها فجورها وتقواها **والفصاحة في المتكلم**
ملكة هي قسم من مقولة الكيف ويرسم القدماء الكيف بانه هيئة قارة لا تقتضي قسمة

ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال
باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله ◆ والمراد بالقارة الثابتة في
المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال ◆ وبالثاني
الكم ◆ وبالثالث باقي الاعراض النسبية ◆ وقولهم لذاته ليدخل الكيفيات
المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك ◆ **والاحسن**
ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره
ولا يقتضي القسمة وان لا قسمة في محله اقتضاء اوليا ◆ ثم الكيفية ان اختصت
بذات النفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضعها
تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله
ملكة استعارة بالفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن الفصيح
بلفظ فصيح من غير نسخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله
يقتدر بها على التعبير عن المقصود ◆ دون يعبر استعارة بالكناية يسمى فصيحا
حال التي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده **بلفظ فصيح** في زمان
من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ◆ ولو قيل يعبر لما
خص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام ◆ وقوله
بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق
اي كلما وقع عليه فعل المتكلم واراده فلو قيل بكلام فصيح لوجب في
فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا
محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي
على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسبانها فتقول ◆ ادر غلام ثوب جارية
بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح ◆ وقول بعضهم ◆ دون كلا افصح
او لفظ بليغ سهو ظاهر **فان قلت** هذا التعريف غير مانع
لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور
قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد التسبب القريب

لأنه السبب الحقيقي للمبادرة الى الفهم مما استعمل فيه التالي للسببية

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الأمر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤتى به اصل المعنى المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان غاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الأمرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقاما الكلام متفاوتة للحال والمقام متغايرا المفهوم والتغاير بينهما امر اعتباري فان الأمر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محللا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللايق بهذا المقام غير الاعتبار اللايق بذلك المقام واختلافها لعين اختلاف مقتضيات الاحوال

شروع في تفصيل تفاوت المقامات

مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا الى نفس الاسناد لكونه غاريا عن التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص ممحوضا بشيء من التوابع او غير ممحض

معدنا

مقدما او موخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غير جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما شفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني

اذا تمهد هذا

فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعليق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بتأكيد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكر يباين مقام حذفه وهلم معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي مقام خلاف كل منها وانما فضل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لأمرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم انشأ ناشئ فيه حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الأحوال المختصة باكثر من جملة وفضل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها او لأنه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل واحد من طرفيه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبتين خصوصا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الغطن لأن الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة يتهيأ بها التصور ما يرجع اليها من الغبر الفطنة والفاوة

وهو مختص بما من التلخيص

غير الفطنة عما من شأنه ان يكون فطنا مقابل المعنى هو الفطن وكل
كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها
مع ما يشاركها لصاحبتها في اصل المعنى مثلا الفعل الذي يقصد اقترانه
بالشرط قله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من
ادوات الشرط مثلا مع ان مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام
والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا
مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر
اذا المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها وايضا الكلام مع
المسند الى مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يصور
هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك
اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
الاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقته
الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره
المتكلم مناسبا بحسب تسليقه او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال
اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا
وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه
اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او
المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
الحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وسيوضح لفظ المفتاح
وتستمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه
تفريع على ما تقدم وتمهيد له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان
الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد
الحصر كما يقال ضربي زيدا في اليوم ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي

مطابقة

مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال تحصل هنا مقدمتان احديهما
ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته الاعتبار المناسب والثانية ان ليس
ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب
ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر
وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم حيث يقول ان النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب
الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس
النظم الا ان تضع كلامك بالموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه
مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق
وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو ينطلق
وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا
خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع
او وهو يسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل موضعه وتجيء به
على حسب ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي يشترك في معنى ثم ينفرد كل منها
بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتيها في نفي
الحال ولن في نفي الاستقبال وبل في ما يتراءى لك فيه ان يجوز ان يكون وبين ان لا يكون
كاما وبإذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من
موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتعرف
في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار
فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له تم ليس
هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى
الالفاظ انفسها وحيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي
يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض
فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة

منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى بعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة انه هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا اما نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما التاكيد معنى الكثرة والعامل هو ما يليه على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى قليلا ما يشكرون اي في كثير من الاحيان يتمتى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا فصيحت يقال ان اعجاز القرآن كما يتمتى ببلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلايل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق يكن الكلامين ان المراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به حيث اثبتها من صفات الالفاظ المراد بها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد بها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتضح دلايل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في حد البلاغة والنزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع

انتهى

التفاضل

التفاضل ويثبت للاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك والنزاع ايضا في الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح والما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ يكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ بالنظم يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة والبلاغة والبراعة وما يشاكل ذلك انما هي فيما لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت لها من صفات الالفاظ والمعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست احمل كلامه على هذا بل هو يخرج به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوز واتسع في ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ بحذف المرتب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة عنى الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ذكرناه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون

بخصوصية يوجب في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبيته
في آخر فرق جعترنا عن ذلك الفرق بأن قلنا المعنى في هذا صورة غير صورته في
ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ
ولما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا ابتدء مما ذكره الشيخ **ثم أنه**
شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك
كل مبلغ وقال سبحان الله اعلام المتميز بين ما هو وصف للشيء في نفسه
وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة
التي تجب للفظ لامن اجل شيء يدخل في النطق من اجل لطايف تدرك بالفكر بعد سلامة
من اللحن في الاعراب والخطإ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلامتها
مما يوجب الفضيلة ويوكبا من الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو
الاصل والعمدة **ومما** او توهمهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح
والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف
بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ **والفصاحة** عبارة عن كون اللفظ
على وصف اذا كان عليه دل على ان المعنى الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع
ان يوصف بانه دال **ولها** اي للبلاغة في الكلام **طرفان اعلى** اليه تنتهي البلاغة
كذا في الايضاح **وهو حد الاعجاز** وهو ان يترقى الكلام في البلاغة الى ان يخرج
عن طوق البشر ويعجز هم عن معارضته **فان قيل** ليست البلاغة
سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بالمام هذين الامرين
فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو الطرف الاعلى
من البلاغة ولو بمقدار انملة سورة **قلنا** لا يعرف بهذا العلم الا
ان هذا الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها
ورعاية الاعتبارات بحسبها فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم
لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن يتراه لا يقتدر على
تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى **وما يقرب منه** ظاهر هذه العبارة

ان الطرف

ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما
يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا حجة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه
تنتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقتا كالنهاية او توعيا كالاعجاز
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما
يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن احد من البشر ان يعارضه والثاني
حد يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية
كلاهما اعجاز **قلنا** اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث
في بلاغة الكلام من حيث هو هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني
فلا يدفع الفساد على ان الكلي هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة البلاغة
درجة هي الاعجاز والاضافة للبيان **يؤيده** قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا فتفاوت نظمه وبلاغته
فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه بمكن معارضته **ومما** **الهمت**
بين النور واليقصة ان قوله وما يقرب منه
عطف على هو والضمير منه عايد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى
مع ما يقرب منه في البلاغة مما يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو
الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف
الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز
لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان
كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما
يقرب منه كلاهما هو المعجز **واسفل وهو ما** اي طرف البلاغة **اذا غير الكلام**
عنه **الى ما دونه** اي الى مرتبة هي اذل منه وانزل **النحى** الكلام وان كان صحيح الاعراب
عند البلغا باصوات الحيوانات تعبيرا عن فحاها بحسب ما يتفق من غير
اعتبار اللطايف والخواص الزايدة على اصل المراد **وبينهما** اي بين الطرفين
مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلا من بعض بحسب تفاوت المقامات وغايته

الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة **وتبعها** اي بلاغة
الكلام **وجوه اخر** سوى المطابقة والفصاحة **توزن الكلام**
حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان
لحسنين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تبعها
استعارة اشعارا بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست
مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف
الكلام خاصة **والبلاغة في المتكلم ملكة** يقتدر بها على تاليف كلام بليغ
فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان
وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض بصاحب
المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها
في المعاني والبيان دون اللغة والتصريف والنحو يعني علم مما تقدم امران
احدهما ان **كل بليغ** كلاما كان او متكلما **فصيح** لان الفصاحة ماخوذة في
تعريف البلاغة على ما سبق **ولا عكس** اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر
والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها هو ما يجب ان يحصل حتى يكون
حصولها كما قالوا مرجع الصدق في الكتب المطابق للواقع والاطابة
اي مابه يتحققان ويحصلان **الى الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد**
والالزم ان يؤدي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا
لما مر في تعريف البلاغة **والى تمييز الكلام الفصيح من غيره** والالزم اما ورد
الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما مر من ان
البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة وتدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره
تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها الموقفة عليها **فان قلت**
قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها اذ الغرض منها فحل له وجه
قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما

صح بم المصنف

البلاغة في المتكلم

صرح بما المصنف بقوله المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطا في ادا المقصود وتمييز الكلام
الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا احتراز كلامه على ما خالف ما
صرح به وان اريد بالبلاغة بلاغة المتكلم هو فاسد ايضا لان غايته ما علم مما
تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم
يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير **فالحاصل**
ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف
بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة
الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان
واما تحقيق قوله **والثاني** اي تمييز الفصيح من غيره يعني ان هذا الكلام
فصيح وذلك غير فصيح فهو انه امر مركب احترازه تمييز السالم من الغرابة عن
غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز به عن الغرابة
وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة
ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف
ان في كلامهم مرجوحا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب
المبادلة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها يفتقر الى تنقير
او تخريج فهو سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة
القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن
غيره **منه ما يتبين** اي يوضح **في علم متن اللغة** كالغرابة اعني تمييز السالم من
الغرابة عن غيره وانما قال من اللغة اي العلم باوضاع المفردات لان اللغة
قد تطلق على جميع اصناف العربية **او في علم التصريف** كمخالفة القياس
او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي **او يوزن بالحس** كالتنافر
اذ به يعرف ان مستنكرا متنافرا دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات **وهو**

ما لخصه المصنف هو ما ذكره السكاكي في تعريف البلاغة وقد اعترض عليه بان
الفصاحة ايضا من اوصاف الكلام فكيف يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والتصريف والنحو مع ان
بعض مسائل هذه العلوم مما يجب ان يحصل حتى يكون الكلام فصيحا
وليس من المعاني والبيان في شيء وقد اجيب عن الاول بان المراد
بالفصاحة في تعريف البلاغة ما يعم فصاحة المفرد والكلام
وعن الثاني بان المراد بالمعاني والبيان ما يعم علوم العربية
وعن الثالث بان المراد بالحصر الحصر الاضافي بالنسبة الى
ما ذكره السكاكي من العلوم

اي ما يتبين في هذه العلوم يعرف او يدرك بالحس ما يغير التعقيد المعنوي
اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره
والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس
ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة
الا الاحتراز عن الخطا في التاديه وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز
عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطا وعلم به يحترز عن التعقيد
ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علم المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة
لمكان هو بيان واختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله **وما يحترز به عن الاول**
يعني الخطا في التاديه **علم المعاني** فالمراد بالاول اول الامرين البا قيين الذين
اختير الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح
عن غيره فانما هو للاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا **وما يحترز به عن التعقيد**
المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان
وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا عليك بالتامل في هذا
المقام فانه مزال الاقدام ثم اختاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر
فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله **وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع**
ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها المحض مقصوده في الفنون الثلاثة
وكثير من الناس كما يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني
والاخيرين بعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجه
المناسبة والله اعلم

الفن الاول علم المعاني

وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعضها غاية
المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على

المركب طبعا **وقبل الشروع** في مقاصد العلم اشار الى تعريفه
وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زياده بصيرة ولان كل علم هو مسائل كثيرة
تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن تحاول
تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة ليلا يفوته ما
يعنيه ولا يضيع وقته بما لا يعنيه فقال **وهو علم** اي ملكة يقتدر بها
على ايراد تراكيب جزئية ويحصل لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا
الفن مثلا وضع قواعد اصولا مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها
وممارستها قوة يقتدر بها على ايراد تراكيب جزئية مطابقة لمقتضى الحال
ويحصل لها الصناعة ايضا ويسمى ذلك علما ايضا لان العلم يطلق على
ادراك الجزئيات وعلى الملكة التي يقتدر بها على ادراكها كما يطلق على
القواعد الكلية المستنبطة من تراكيب البلغاء التي تحصل من ادراكها
والممارسة تلك الملكة ويطلق على مجموعهما ايضا ولا التفات الى ما قيل
ان العلم هو الادراك والملكة صفة ذو الادراك والعلم والصفة متغايران
ولا يخفى ان هذا مبني على ان العلم لا يطلق على الملكة وليس كذلك
كيف وقد صرح بذلك الامام الغزالي في المستصفى وغيره من الاصوليين
وقد صرح به ايضا الشيخ في الشفاء والقوشجي في شرح التجريد والمحقق
التفتازاني في شرح التهذيب والسيد السند في حاشية شرح المطالع وغيرهم
من المحققين ولو سلم فالمراد بالعلم في قولهم العلم هو الادراك هو
التصديق لا مطلق الادراك بقرينة ان الكلام في العلوم الكسبية التي
هي التصديقات والادراك الذي هو التصور ليس بكسبي كما حقق في
موضعه ولو سلم فالمراد بالادراك في قولهم العلم هو الادراك هو
الادراك الحاصل بالفعل لا مطلق الادراك بقرينة ان الكلام في العلوم
الحاصلة بالفعل والادراك الحاصل بالفعل هو التصديق لا التصور
كما لا يخفى على المتامل **وقيل الشروع** في مقاصد العلم اشار الى تعريفه
وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زياده بصيرة ولان كل علم هو مسائل كثيرة
تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن تحاول
تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة ليلا يفوته ما
يعنيه ولا يضيع وقته بما لا يعنيه فقال **وهو علم** اي ملكة يقتدر بها
على ايراد تراكيب جزئية ويحصل لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا
الفن مثلا وضع قواعد اصولا مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها
وممارستها قوة يقتدر بها على ايراد تراكيب جزئية ويحصل لها الصناعة ايضا
ويسمى ذلك علما ايضا لان العلم يطلق على ادراك الجزئيات وعلى الملكة التي يقتدر بها
على ادراكها كما يطلق على القواعد الكلية المستنبطة من تراكيب البلغاء التي تحصل من ادراكها
والممارسة تلك الملكة ويطلق على مجموعهما ايضا ولا التفات الى ما قيل
ان العلم هو الادراك والملكة صفة ذو الادراك والعلم والصفة متغايران
ولا يخفى ان هذا مبني على ان العلم لا يطلق على الملكة وليس كذلك
كيف وقد صرح بذلك الامام الغزالي في المستصفى وغيره من الاصوليين
وقد صرح به ايضا الشيخ في الشفاء والقوشجي في شرح التجريد والمحقق
التفتازاني في شرح التهذيب والسيد السند في حاشية شرح المطالع وغيرهم
من المحققين ولو سلم فالمراد بالعلم في قولهم العلم هو الادراك هو
التصديق لا مطلق الادراك بقرينة ان الكلام في العلوم الكسبية التي
هي التصديقات والادراك الذي هو التصور ليس بكسبي كما حقق في
موضعه ولو سلم فالمراد بالادراك في قولهم العلم هو الادراك هو
الادراك الحاصل بالفعل لا مطلق الادراك بقرينة ان الكلام في العلوم
الحاصلة بالفعل والادراك الحاصل بالفعل هو التصديق لا التصور
كما لا يخفى على المتامل **والمصنف** فدرجى على استعمال
المعرفة في الجزئيات فقال **يعرف به احوال اللفظ العربي** دون يعلم
فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد
من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان كل فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك
العلم لانا احصلنا جملا بالنقل لان وجوه ملاءمة الكلام لا نهاية له تحقيقا وعلى هذا
يندفع ما قيل ان ايراد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض
الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل
ان ايراد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا للكل

الفن الاول علم المعاني

وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعضها غاية
المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على

من غرض مسئوله منه ✦ والمراد بالأحوال الأمور العارضة من التقديم و
والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الأحوال بقوله التي بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال
والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لابد منه في تادية اصل المعنى
وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة وهو قريب خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الأحوال من
حيث انها بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم
ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بان يتصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا الخرج
عن علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية
مثلا وان كانت الاحوال قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان
من حيث انها بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اذ ليس هذا في علم البيان اي ان الحال
الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك **فان**
قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك بعينها وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح
عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى
غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس
مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها ✦ **قلت** قد تسامحوا في
القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي
يتحقق بها مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام
يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ✦ ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يريده المتكلم يكون من جزئيات ذلك
الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قايم
انه كلام مؤكد وعلى زيد قايم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال الهلال

انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال التي بها يتحقق مطابقة
هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا
من احوال اللفظ باعتبار كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها
وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصنا المأوضع لمعرفة
احوال اللفظ العربي لا غير والما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني
بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره لوجهين ✦ الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صناعة وعليه فلا
يصح تعريف شئ من العلوم به ✦ والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب
البلغا حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عن من له فضل
تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغا ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو
بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ
المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها
وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ✦ فان اراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب البلغا وهو الظاهر فتدجاء الدور وان اراد غيرها
فلم يبينه ✦ **واجيب** عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما
صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من
تتبع تراكيب البلغا حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم
المعاني وتعريفات الادبا مشحونة بالمجاز **وعن الثاني** بعد تسليم
دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغا بان المراد بها
تراكيب البلغا الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم فتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ
فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل
احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف الفقه

قوله والمراد بالمركب في علم البلاغة مركبات ذكر المتكلم اقول اورد عليه ان ذكر المتكلم لم يعتبر في الامة فلم يدر اركب حتى واصل ذلا اعتداد بها وان اعتبرت حال الجزء ورد فيه نحت لان هذا المورد انما يسد قوله معنى وفيه خواص التركيب حتى ان ورد كل الامر مواقعا مطابقا لمقتضى الحال بل ورد بينه ولا يكن فاقلت الامة في المكاني قسم المعاني حتى لو احسن ما ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال وبالجملة لم يعتبر الامة هذا المكلم لم يكن مركبا فيه وان اعتبرت عادة ذلك لجزء ولان ما ذكره يعرف الامة المتكلم متعلقها ولس وس مرادة ما يصور ان يسار مفهوم الامة لمعهود الدوران كان في الواقع لمعنا الامة مجموع ما ذكره ويعرفها ان كل سبل الجاد هذا المفهوم من وانكانا متلازمين فالاعراض عن هذا دون ما اورده كثير

علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر

وأقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التركيب حقها الآن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قايم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقايم فيما اذا كان مصرا ومحمد وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مستتبعا بضواب وخطا لان خاصية ان زيدا قايم ان يكون الملقى شاكا او منكرا وخاصية زيدا ضربت ان يكون لخطر ومختصا الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى مطبق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في ادية المعاني ♦ وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الآن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه ♦ وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها ♦ وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والتعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالمتكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف التي تفسه ومفاسد قلة التامل تما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ♦ ثم اوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال ويختص المنقول من علم المعاني في ثمانية ابواب اختصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود

الأول احوال الاسناد الخبري ♦ الثاني احوال المسند اليه ♦ الثالث احوال المسند ♦ الرابع احوال متعلقات الفعل ♦ الخامس القصر ♦ السادس الانشاء ♦ السابع الفصل والوصل ♦ الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشا لانه يحتمل على نسبة تامة بين الطرفين قايمة بعقل المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطا في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كانت ايجابا او سلبا او غيرها مما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدها ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اينما الكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشا وستزداد هذا وضوحا في اول التشبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمضارع واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاجمله لتخصيصه بالخبر لان الانشا ايضا لا بد له من متعلقات وقد يكون المسند اليه ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة وردت بأخرى اما مقطوفة عليها او غير مقطوفة والكلام البليغ اما زايد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجي ان شا الله تعالى ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا يليق فيه لا يكون مقتضى الحال فالزايد لا لفايدة لا يكون بليغا ان او غير زايد هذا كله ظاهر لكن الاطايل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمنا ان سين شتبه ان ايراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا براسه والا فيقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او موخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ثم لم يقرر هذا بابا للتردد بين النفي والاثبات فتساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفردة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد

اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال الثلاثة
ابوابا ثلثة لتميز ابين الفضلة والعمدة والمسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه
الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا
وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل
فجعل بابا سادسا والانهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال
الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة وهو
الايجاز والاطناب والمساواة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع
كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان
هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا وانحصر في ثمانية
ابواب ثم **تنبيه** ويتم هذا البحث بالتنبيه كانه قد سبق منه
ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته
خارج في احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه والخبر على هذا بمعنى الكلام
المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به فلا يلزم تعريفه
بعين فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم
والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها
والخبر الثاني بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار
الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار
في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف وهو **صدق الخبر مطابقته** اي مطابقة
حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة
للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري **وكذبه عدمها** اي عدم
مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على نسبة بين شيئين اما بالثبوت
بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة
لا بد وان تكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم

يكن

يكن فمطابقة هذه الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب
وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت
ابيع وانت تقصد به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع في الخارج حاصل بغير
هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج
له يقصد مطابقته بل البيع حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد
له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق
الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر محقق
موجود في الخارج وانا اذا قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية **وقيل** قائله النظام ومن تابعه
صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد **خطأ** غير
مطابق للواقع **وكذب الخبر عدمها** اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد
ذلك كذب والواو في قولنا ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ
ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم
وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله
والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون
صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا
يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد بينهما
من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم الا ان يقال
اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا **لا يقال**
المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل
هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول **لانا نقول** لا حكم
ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها لا انه لم يحكم بشيء

من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا
مع الشك فكلامه خبر لامحاله بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال
زيد في الدار فكلامه خبر لامحاله وهذا ظاهر ﴿ وتمسك النظام بدليل
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله و
الله يشهد ان المنافقين لكاذبون وانه تعالى حكم عليهم بانهم كاذبون
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة
الواقع لما صح هذا ﴿ ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
في الشهادة وادعائهم بها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد ادعاء
تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتهم هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام للجملة الاسمية ولاشك انهم اخبار غير مطابق للواقع لكونهم المانعين
الذين يقولون بافواههم مالا يس في قلوبهم ﴿ وما قيل انه راجع الى قولهم
نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او
المعنى لكاذبون في تسميتها اي في تسميه هذا الاخبار عن المواطاه شهادة
لان المواطاه مشروطه في الشهادة ﴿ وفيه نظر لانه مثل
هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسميه شئ بشئ هو من باب
الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاه في مطلق الشهادة ممنوع ﴿ وحاصل
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا
هذين الوجهين ﴿ ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله
او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد
لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كذبا عندهم لكنه صادق
في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل ليلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون
الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فيس المعنيين بمعزل
وتفاوت شديد ﴿ وقد مر منا ذكر نا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون

التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان المستند ن

﴿ واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون
التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا الا ما تفقوا على
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ﴿ لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن
ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله ابن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من عنده ليخرجن
الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني
فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله ابن ابي واصحابه فحلفوا
ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله
قط فجلست في البيت فقال لعمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله صلى الله عليه
ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم
فقرا فقال ان الله صدقك يا زيد ﴿ الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق
والكذب واثبت الواسطة ﴿ وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق
او بدون الاعتقاد بهذا ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق
للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فغير الصدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها مع عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني وقدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهو
الاربعة الباقية اعني المطابقة مع الاعتقاد ان لا مطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور
والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين اعتبروا لاحد منهما

الكتب

فليدبّر فكثيرًا ما ينفع التخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدلّ الخاطر
بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبًا أم به جنة لأن اللفاظ حصروا اخبار
النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء على الله والاخبار حال الجنة على
سبيل منع الخلو ولا شكّ ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب
لأنه قسيمه اي لأن الثاني قسيم الكذب لأن المعطوف غير المعطوف عليه
وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه اي الصدق
فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو مدلول عن الاعتقاد هم
ولو قال لأنهم اعتقدوا عدمه لكان أظهر وايضًا لا دلالة لقوله ام به جنة
على معنوام صدق بوجه من الوجوه فللخصوم ان يعتبر به عنه مرادهم بكون
كلامه خبرًا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه
بزعمهم وان كان منصافًا في نفس الأمر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من
عدم اعتقاد الصدق ليس بشيء لأنه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلًا
على علم كونه كذبًا فاعلى عدم ارادتهم كونه صادقًا على ما قررنا والفرق
ظاهر وورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة
ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لأن المجنون يلزمه ان
لا افتراء له لأنه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيمًا
للكذب بل لما هو اخص منه اعني لا افتراء فيكون هذا احتراز الكاذب في
نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلّم ان لا افتراء بمعنى الكذب
فالمعنى افتعد الافتراء اي الكذب ام لم يعتد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقًا والتقييد خلاف
الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلت الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل جنة
وكلام المجنون ليس بخبر لأنه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم

حضر

حضر في كونه خبرًا كاذبًا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقًا ولا
كاذبًا قلت لفي دليلًا في التقييد نقل ائمة اللغة و
استعمال العرب ولا نسلّم ان للقصد والشعور مدخلًا في خبرية الكلام
فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون
خبرًا عندنا انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم
ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر
لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد وبازيد الفاضل ونحو ذلك
مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري
وغيره الا بانه اذا عبر عنها بكلام يسمى خبرًا وتصديقًا كقولنا زيد انسان
او فرس والا يسمى مركبًا تقييديًا وتصورًا كما يريد الانسان او الفرس وايًا ما
كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقًا او غير مطابق فيكون كاذبًا فيا زيد
الانسان صادق وبازيد الفرس كاذب وبازيد الفاضل يحتمل وفيه
نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى
قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
والظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب
وحمل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من
حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث
هو هو وبالجملة فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان
الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلّم
فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المتعارف في تفسير
الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول في احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احداهما

لمفهوم الاخر او منفيّ عنه ✦ وهذا اولى من تعريفه بانه لفظ الحكم بمفهوم على مفهوم بانه ثابت له او منفيّ عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم ✦ وانما ابدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فايدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ✦ وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس واستثنيت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ✦ ثم لما كان بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين لا يبحث لنا عنها ✦ ولا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لان التلفظ بالجملة الخبرية قلما تكثر ما تورد للجملة لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهار اللتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا على السلام رب اني وهن العظم مني اظهار اللضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية ادكاد المابينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويرتفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى ولكاك شاهد اعلى ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله ✦ شعر

✦ قومي هم قتلوا اميم اخي ✦ الى هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبر ما افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي الخبر علما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة

مثلا الايقاع فيها للظهور ان ليس فقصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا المكان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة ✦ فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت ونفي ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشيء ولما ضح ضربه زيد الا وقد وجد منه الضرب ليكذب لزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين ✦ قلت ظاهر ان الحكم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فالكاذب دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفى لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق التناقض ✦ ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد به انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ✦ وينتمي الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فايدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فايدة الخبر كما في المفتاح ان العايدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى

لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فقط مع المساواة في الواقع فان الملزوم يمتنع بدونه ولا يمتنع بدون الملزوم
لا يمتنع تحقيقا المعنى المعتبر وعلى هذا فايدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر
عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم من غير عكس
كما حققه المحقق التفتازاني في شرح هذا
المقام من المفتاح ان فايدة الخبر هي استفادة السامع من المخبر الحكم ولازمها
هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا
الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر
عالم بهذا الحكم من المخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك
الحكم من المخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل
او لم يحصل بعد والاول باطل لان العالم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد
فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون
حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لانه على تقدير حصوله عند سماع الخبر من المخبر
اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنسبته على الاول بقوله لامتناع
حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من
المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه
عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا
يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتوراة وجيئن
يكون تسمية هذا الحكم فايدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من
الخبر **قال قيل** كثيرا ما نسمع خبرا ولا نخطر ببالنا
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا
وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم
سواء علمنا قبل او لا فيكون الاول حاصلا لغايته انه لا يكون علما جديدا

فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم
حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول الماهو
عن العلم بهذا العلم وهو جايز **وفيه نظر** ولكن ان
يقال ان لازم فايدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول
صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم
بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف **وعن الثاني**
ان الذهن اذا التفت الى ما هو محزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه
ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل
العلم الثاني دون الاول وهذا ايضا غير مقصود لنا **فان قيل**
لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا
او مشكوكا او موهوما او كاذبا محضا **قلنا** ليس المراد
بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه
وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للاخبار **وقد يترل** المخاطب العالم بها
اي بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما
بالفايدة **لعدم جريه على موجب العلم** فان من لا يجري على مقتضى العلم هو
والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب
العلم العمل وللسايل العارف بما بين يديك ماهو هو كتاب لان موجب العلم
ترك السوال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظايره كثيرة في
كتب موجبات العلم **قال صاحب المفتاح** وان
شيئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة
من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف يجد ضدره
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخرجه ينفيه عنهم
حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شيئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فايدة
الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية الا ان الآية من امثلة

حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الأولى إنا إليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة في المرة الثانية ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون وكان الرسل دعوهم إلى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال إذ أرسلنا إليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح إلى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما أنتم إلا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في عبادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله إذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله إذا أرسلنا إليهم اي إلى اصحاب القرية وهم انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي فقويناهما برسول ثالث وهو يونس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه الثلاثة المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معنى مقتضى الظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر **فإن قيل** اذا جعلت المنكر كغير المنكر بحسب ومع هذا اكدت الكلام قلت انه نزل المقل بكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق **قلنا** لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم

تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون نفيا لان لهم علما بذلك الشيء لامتنع ما منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء لو كان هو العلم او غير ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي نفس شيء واثباته وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى واذا كان فقد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا من اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها ولا متردد في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ما ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا تحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب متردد افيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل محل الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد في الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كانا المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب تاكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال تعالى

من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا
لأن اسناد الخاص لا يوجب اسناد العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا
انكار ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد و
تركه وكثيرا ما ينصب على الظرف او المصدر اي حيثا كثيرا او اخراجا كثيرا
يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام
كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قد مر اليه اي الى غير السائل ما يلوح له
اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف له غير السائل له اي للخبر
يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه
فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو قوله
تعاطني في الدير ظلما اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستبد واع العذاب
عنهم بشفاعتك وهذا كلام يلوح بالخبر على ما سبق من قوله واضع الملك
باعثنيا فصارت المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما
عليهم بالاغراق ام لا وبطلبه فيترك منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون
مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة
ما الى جنس الخبر حتى ان النفس المتيقظ والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه
ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما
ابرئ نفسي ان النفس لأمارة بالسوء وقيل عليهم ان صلواتك سكن لهم
وايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد
الأوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ
عبد القاهر اني في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له
وبيان وجه الفائدة فيه وتغني اغنا الثاء ويجعل غير المنكر كالمنكر
اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول
حمل بن نصله جاءهم شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا رمحه

على الغرض من عرض العود على الاناء والسيف على الضارب فهو لا ينكر ان في
بني عمه رماحا لكن يجيء واضعا الرمح على الغرض من غير التفات
وتحقيق امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لاسلاح معهم فنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله إن بني عمك فيهم رماحه مؤكدا
ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لأنهم بهم
في الغفلة والاعراض عن التأمل ما بعد الموت من امارات الانكار ويجعل
المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدلائل
والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر
ان يكون معلوما او محسوسا عنده كقولك للمنكر الاسلام الاسلام حق من
غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لكنه لما تأملها
لارتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة
لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل المأخوذ بقيده

فإن قيل

المثل به لا يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي
الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد
الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله
ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم فلا يكون
على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار
تعويلا على ما يزيله فيترك لتأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح
نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه اعتمادا على ما يزيله

والجواب عن الأول

انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر له تأويلين
احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وحينئذ
لا يكون مثالا للمأخوذ فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما الريب
عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس بمحل لوقوع الارتياب فيه لأنه من

قوله دفعا لتوهم السهو والخطأ عن نفسه تعليل لان التأكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما مر به فيما سبق فلا يرد عليه ما هو مقتضى ظاهر كلامه

وضوح البطلان وستطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل ممتنع لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن سكوه كثير من امثاله ينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا لغير المنكر لما معهم من الادلة المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة **وعن الثاني** ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه يترك التاكيد المعنوي دون انه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل المكرر لكن المذكور في دلايل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له ومنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته

فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يستمر في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء ليتنقل عنه الى ملزومه فما وجهه **قلت** لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام ايأسه بحسب الظاهر كناية عن انك تركت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام فاعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا تولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار وتركته منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساوقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى وينظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله

في المهد ينطق عن سعادة جده ... اثر النجابة ساطع البرهان

ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك فالاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد نفي هذه الحالة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الحكم لغرابته وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويحوجه الى

السوال

الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان ضده فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السايل المستشرف الى كيفية بيانه المشعر بالى ساطع برهانه وفسي على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوا قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي وبوجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وهكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم **وههنا بحث** لابد من التنبه له وهو انه لا يخفى فايدة ان في تاكيد الحكم نفيا لشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الامر الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو تراى وسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه جعل جزاي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى وربك ان قومي كذبوك **ومن خصايصها** ان لضمير الشان معها حسنا ليس له بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين سواء وانه لا يفلح الكافرون **ومنها** كيفية النكرة ان تصلح مبتدا كقوله ان شر ما يتوسم وخير البازل الاموق وان كان النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله

ان ذهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان

ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز اتمام كلامه **وقد يترك** تاكيد الحكم المنكر لان تنزل المنكر لا يساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له اولانه لا يروج منه ولا يستمر على نمط التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق المدعية فيه والرواج **قال صاحب الكشاف** في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا

قال الشيخ عبد القاهر

اما واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين
جديرا باقوى الكلامين واكدهما لانهم في ادعايهم حدوث الايمان منهم
لا في ادعا انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لم يساعدهم عليه لعدم الباعث
والمحرك من العقايد، واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة
واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فكان
مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد، وقد يؤكد الحكم بان المخاطب ينكر
كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى
قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم
كاذب في ادعا ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن
مخاطبك منكرا ليطابق الكلام ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون
واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ
في تحقيقه لانه يدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج
من امثال هذا ما يناسب المقام **ثم الاسناد** مطلقا سوا كان خبريا او انشائيا
ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاسناد الخبري **منه
حقيقة عقلية** لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس
بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل
الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب
المفتاح قال ـــــ وانما اخترناه لان نسبة الشي الذي يسمى حقيقة
او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على
ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية
انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجاز باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك
هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شي يحصل بقصد المتكلم
دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن

قصد اثبات

تصديق اثبات الضرب فعلا له، واما التي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون
الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة
والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه

فان قيل

لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح
ومن تبعه **قلنا** قد ذكر انه داخل في تعريف علم المعاني دون
البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد
عنها المؤكدات **وفيه** نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال
المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم
المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او
المسند **وهي** اي الحقيقة العقلية **اسناد الفعل او معناه** كالمصدر واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز
بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم **الى ما**
اي شي **هو** اي الفعل او معناه **له** اي لذلك الشي كالفاعل فيما بني له نحو ضرب
زيد عمرا والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو وبخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار **عند المتكلم** متعلق
بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي
خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سوا طابق الواقع ام لا فادرجه بقوله **في الظاهر**
وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم
فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنا كونه له ان معناه قائم به ووصف له
وحقه ان يسند اليه سوا كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسوا كان صادرا
عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا
لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد

قوله علاف الكل فيه فانه الخ قلت الخلاف لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ فهم من الظاهر اسناد الى ما هو اعتقاده ناظر الى جهة وهو ان الجهل والنسيان في المشهور لا ينصور لا سيما ان لا يعلم بعضهم ان المتكلم سها او نسي بقدم على انه المتكلم عالما بانه لم يجئ وهو القسم الاول وكلامه في القسم الثاني وهو ما به اما بتصوير علم المتكلم وهو بعيد جدا لان تكلم اي يفهم الى طبيب ان المتكلم عالم بحال كل معه بعيد جدا فلا يكون ان سوء هم سهوا او نسيانا في القسم الاول بل في الثاني وجهالة بالله هي جعله ابتدائيا والاولى ان يصرح بها ايضا ٥

لقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يقول خالقه وهو يجهلها مثلا خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاءني زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ما في اعتقاده وقوله وانت تعلم انه لم يجئ بتقدم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة وهو علم المخاطب فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فمن قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا المجاز بل يناسب قائله الا ما يكون كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان

واما على تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعل ما صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول عبد القاهر انها كل جملة وضعت على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروج جملة عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر

والاعتزال

والاعتذار عنه بانه انما ترك له مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا ومما يلتقط اليه في التعريفات بل جوابا بانا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر

ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فاما هي اقبال وادبار ممتنع وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناها حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في جعلها الكثرة ما تقبل وتدبر كانها اجتمعت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان قد يذكر ونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افتقرنا الشعر على انقسامها وخرجنا الى شيء مفتول وكلام عامي موزون لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة المعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل ومفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا في نحو قائم زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له تقدير دخل حتى يدخلا في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام بوحي وما نام ليلي قال الشاعر

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ... فالهيتها عن ذي تمائم محول

وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على صفة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهرا فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان

معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وأدّي بصوره الاثبات لكان اسنادا الى ماهو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته قلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في ضاع نهاري ونحوه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا استوا اثبتا او نفي وكذا الكلام في سائر الاسنادات مثل أفادك صايرٌ وليت نهاري صايرٌ وما اشبه ذلك فليتأمل

ومنه اي ومن الاسناد **مجاز عقلي** ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات **واسناد اجاريا وهو اسناده** اي اسناد الفعل او معناه **الى ملابس له غير ما هو له** اي غير الملابس الذي يكون ذلك لفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول **بتأول** متعلق باسناده وحقيقته فوك تاولت التي انك تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الوضع الذي يؤل اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من ال الامر الى كذا يؤل اي انتهى اليه والمال المرجع كذا في دلايل الاعجاز **وخبر اصله** ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريف بقوله **وله** اي للفعل **ملابسات شتى** اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى **ملابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب** لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوها لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول **اذا كان مبنيا له** اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول اذا كان مبنيا له **حقيقة** فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما **كامر** من الامثلة **واسناده الى غيرهما** اي الى غير الفاعل او المفعول يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول **لملابسة** يعني لاجل ان حركة الغير يشابه ما هو له الفعل **مجاز** فقد استغير الاسناد مما هو له لغير ما هو له لمشابهته اياه في الملابسة كما استغير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراة ولا يجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة الاستغارة الاصطلاحية كما قال في دلايل الاعجاز

قوله يستحي مجازا حكميا اما تسميته مجازا حكميا فلان الحكم اذا لم يقع في الاضافة بل وقع في الاثبات فقط سمي حكما فقط واما تسميته مجازا في الاثبات فلان الحكم اذا كان في الاثبات فقط سمي حكما فقط واما تسميته مجازا في الاثبات فلان الحكم اذا كان في الاثبات فقط سمي حكما فقط واما تسميته مجازا في الاثبات فلان الحكم اذا كان في الاثبات فقط سمي حكما فقط

قوله يستحي مجازا حكميا اما تسميته مجازا حكميا فلان الحكم اذا لم يقع في الاضافة بل وقع في الاثبات فقط سمي حكما فقط واما تسميته مجازا في الاثبات فلان الحكم اذا كان في الاثبات فقط سمي حكما فقط واما تسميته مجازا في الاثبات فلان الحكم اذا كان في الاثبات فقط سمي حكما فقط

ان تشبيه الربيع بالعادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكاف والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس فرفع به الاسم ونصب به المفعول في ان الغرض بيان تقدير هذا وجه في نحو بهم وجعلهم راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل **كقولهم عيشة راضية** فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية **وسيل مفعم** في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من انعمت لانه امتلأ وقد اسند الى الفاعل **وشعر شاعر** في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يستفتوا من لفظ السجع الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتتميما على ما هيه وفي ذلك فوائد عظيم ظل طليل وداهية داهيا وشعر شاعر **ونهاره صايم** في الزمان **وهم جار** في المكان **وبنى الامير المدينة** في السبب الامر وضربه التاديب في السبب العاني **وقتله يوم الحساب** اي اهله لاجله **وقد خرج** من تعريفه الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وما هاهنا اقبال وادبار على ما مر **والثاني** وصف الذي هو وصف محدثه وصاحبه نحو الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى مفعوله الذي يلابسه ذلك المسند بل الى فعل اخر من افعاله مثل اتاك الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضلال والاليم هنا المعذب فوصف به فعله مثل

تشبيه الربيع

حتى جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند
ويمكن الجواب عن الأول بانه عنده ليس بمجاز كما انه ليس
بحقيقة ✻ وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف
او بدونها وهذه الصور من قبيل الأول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه و
كتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون معانيها للفاعل واسند الى المفعول
بواسطة فتامل وقس عليه نظايره ✻ **والمعتبر** عند صاحب
الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي
ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قولهم ربحت تجارتهم ✻ وذلك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى
السبب ✻ **فان قيل** كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله
هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر
✻ يا سارق الليلة اهل الدار ✻ وقولنا اجنبي اثبات الربيع وجري الانهار
ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين ✻ **فالجواب** ان المجاز العقلي
اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فانكار ان اسناد الفعل الى غير
ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة
المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور
في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة ✻ او المطلق باعتبار
ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف لعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه
كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها المبين شاقا
والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل
الفاعل المجازي عنه ضميرا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التميز
في الاصل فاعل فتدبره فانه بحث نفيس ✻ **واعلم** ان هذا المجاز قد
يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كنايه كما ذكروا في امثلة قولهم سال الهموم

قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي
قوله وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل

انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم تخرون به بتاويل اضافه التسليه اليها
فافهم وقس ولا تقض المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي
والمصنف **وقولنا** في التعريف **بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل**
انبت الربيع البقل رايا الاثبات من الربيع نهذا الاسناد وان كان الغرض ما
هو لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك
مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانها تاول فيها
فان قلت اي سر في بيان فايدة هذا القيد وليس هذا من
عادته في هذا الكتاب فراي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل
دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا ✻ **قلت**
السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاول افاده
للخلاف لا بواسطة وضع وقال المانع قلت خلاف ما عند المتكلم قد يكون
ما عند العقل ايضا بمنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل و
عكسه بمثل قولنا اكسى الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان
يكسو الخليفة نفسه الكعبة والمانع قلت لضرب من التاول يخرجون به عن
الكذب ✻ **واعترض عليه المصنف** بانا لا نسلم بطلان
طرده بما ذكر بتخريجه بقوله بضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان
المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل
ما يقتضيه العقل ويرتضيه لما يخطر عنده ويرتسم فيه ونحو اكسى الخليفة
الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج
الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا
يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ✻ **ولقائل ان يقول**
ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وليس هذا العموم ثابتا في نفس

قوله ولقائل ان يقول

قوله اراد بالاسناد الى غير ما هو له اي
اولا يرد عليه ان قولنا ما هو قوله اذا اطلق
ماهو له في بيتي الامن كما اشرنا اليه لانا هنا اعم منه وهنا اولى
الاقسام المذكوره وانما صح تعبيره بها فلا تصح الا براد في السؤال
وقد سبق تحقيقه ش

الأمر لأمكان تصوّر الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض
الأوّل ايضًا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما
بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدًا
ومن الآخر ضمنًا ولا يكون هذا تكرارًا اذ اخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند
الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التأويل لكن اسناده الى الأوّل اولى
لأنه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب ✤ وعلى هذا كان
الأنسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله كي لا يتسع طرده ✤ لكن المناسب
في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصّلين ✤ فان قلت
ما ذكرت من تغيير كلام المصنّف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقلاء
في نفس الأمر وحينئذ يرد نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف عدم خلقها انبت
الله البقل وخلق الله الأفعال كلها واضل الكفرة بالتأويل والقصد الى انه اسناد
الى السبب لأنه اسناد الى ما هو له في نفس الأمر ✤ وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس
الأمر فقد خرج عن تقريبه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة
ذكر المجاز في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقي
عند المتكلم في الظاهر وضاع قوله بتاوّل ضائعًا واسناد اخراج نحو قول
الجاهل اليه فاسد ✤ قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له
مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما
اعني المغايرة في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ يدخل
نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع
وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاوّل
وبقي التعريف سالمًا لم يخرج عنه ما لا تاوّل فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري
والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الأفعال كلها بالتاوّل لكونه
الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاوّل

حسن نظهر الا موجد

حسن يظهر انه موجد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول
الموحد انبت الله البقل بتاوّل عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير
معتقد لظاهره بد انما اسنده الى السبب لأنه الى غير ما هو له عند المتكلم في
الظاهر ✤ لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فقد
يتحقق خصوص فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر ✤ لأنا نقول الفرق بين ارادة
مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم
ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص
لخصوصه فلا فساد في ارادة العام لعمومه فليتامل فان هذا المقام مزلة اقدام
ولهذا اي لأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاويل فيه لم
يخل نحو قوله اي قول المتلمس الضبعي ✤

اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي ✤

على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز
ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يظاهر لعدم التاويل حينئذ بل حمل
على الحقيقة لكونه اسنادًا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من
نحو قول الجاهل كما استدل بخفي لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد مبز الى حدب الليالي في قول ابي النجم

فدا صبحت ام الخيار تدعي ✤ على ذنبا كله لم اصنع ✤
من ان رات راسي كراس اصلع ✤ مبز عنه فنزعا عن قنزع ✤

اي بعد عنه قنزعا وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس حدب الليالي اي
مصيبها واختلافها وفي الأساس جدب الشهر اي مضت عامته ابطئي
واسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الأمر بمعنى الخبر وهو يجوز
ان يكون منقطعًا عن الأول اي اصنعي ما شئت اينها الليالي فلا يتفاوت الحال

عندي بعد ذلك ولا أبالي بمجاز جر أتى بقوله متعلق باستبد عقيبه اي
عقيب قوله ميز عنه قمن نعاعن فنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل
الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي لها حتى اذا وارى اتق فارجعي ان
فانه دليل على انه يعتقد على ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني
فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي بناء على انه زمان او سبب واشباله
اي اشتمال العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان
وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيتان نحو احيى الارض
شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث
نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس
والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان
ازدياد قواه النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان
تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت
البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيا الارض
الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا بالذات وللاسناد ثانيا
وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف
عما هو عليه بل الحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز
وان الملعسي ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام
واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب
المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا او كل
مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو
اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الطبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد
احيا الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب
السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا ابليت عليهم

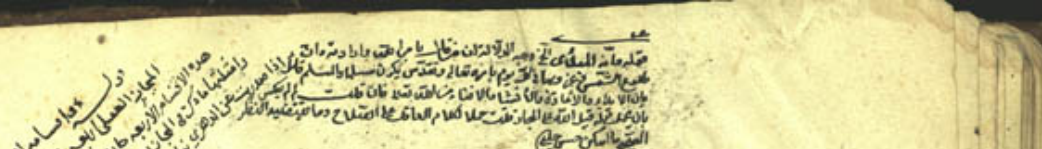

ايا نه اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او نحو قوله تعالى ايهاما
للالتباس وان المعنى اذا تليت عليهم ايا نه زادهم تصديقا بوقوع المجاز
العقلي في القرآن كثيرا والمفتوح ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز
لانها فعل الله تعالى وانما الايات سبب لها يذبح ابنا هم نسب الذبح الى فرعون
الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس
عن ادم وحوى وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة
وسبب اكل وسوسته ومقاسمته اياها انه لهما لمن الناصحين يوما نصب
على انه مفعول به كيف تكفرون اي كيف تكفرون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر
يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا
كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان
الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان التشيخ واخرجت
الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن
نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وغير مختص بالخبر كما يتوهم
من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري
في الانشائي نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل
الفاعل وهامان سبب امر وكذا الاخراج من فعل الله وابليس سبب ومثله
فليبتك الربيح ماشاء وليتهم بارك وليجدجدك وما اشبه ذلك مما اسند الا
مزد الدعاء الى ما ليس المطلوب الفعل او الترك عنده ومنه اجر النهي الشهر ولا تطع
امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا البيت النهر جار واصلوا بك تامرك ونحو ذلك
ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المبادر
الى الفهم عند استفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم
من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل بعني بحيث لا يدعي

اجد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لأن العقل اذا خلّى ونفسه يعدّ محالا كتوك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الأمير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيرهم كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد في ما يدّعي الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان البهري المبطل يدّعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وابنت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا اصدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لأن الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليس مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان المحال العقل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية اي لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني زويتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابي المعتز

يريناصفحتي قمر يفوق سناها القمرا

يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا

اي يريك الله حسنا في وجهه لما اراد عنه من فائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان ولقولك ابدى لي بلدك حق لي على فلان اي اظهر لي نفسي لأجل حقي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك

فما قوله

اي لا يجوز ان يكون سببا في الاسناد الى ما هو له او الى ما هو لما اتصل به لان السبب ان يكون محلا لما يصح ان يسند اليه كالفاعل فانه يصح ان يكون حقيقة

وطبعه

وقول الآخر

وصيّرني هواك وبي لحيني يضرب المثل

اي صيّرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهي اني يضرب المثل في الهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء لهذا لم يطلع عليها بعض الناس

وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت اسنادا حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيّني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وذلك الوجه فلا اعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصبر والزيادة واذا كان اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازية نفسه فتكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الأمر

وقال الامام الرازي فيه نظر لأن الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل نعوان كان ما اضيف اليه فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة الاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الأصل ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تعرضها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات

قوله ايضا وهو اي هذا الحال اه اقول دلالة على ان الواو في قوله وبي للحال اي صيّرني هواك في حال كوني بسببه ما هو اتم في المعنى لصلاح اعني صمم المتكلم وبي بجره اعني بصب لكمال اتحاد الموصوف والصفة لدلالة على ما جوزه صاحب الكشاف ومن نظائره ما مر في قوله الشاعر وكنت وما يغنيني الوعيد اذا حل كان على النافضة ودخول الواو لعطف احد الظرفين على الآخر اي صمني هواك بسبب المثل الحيني وبي الا انه قدم المعطوف كما في قوله عليك ورحمة الله السلام ودخل الحال والخبر محذوف اي موصوفا هواك والحال انه بسبب بي المثل لهلاكي فان جوز دخول الواو على المضارع المثبت فذاك والا فالامر مبتدأ اي وانا بسببه

يعني القادر المختار بقرينة نسبة الاسباب الذي هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا
المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفا اليه
وكذا المراد بالامير المدبر لأسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه
فالحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في علو وجه
الغلبة به ثم يعبر بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه
اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لأنه يستلزم ان يكون المراد بالعيشة
في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها وعما في قوله خلق من ماء دافق
صاحبه كما سيأتي في الكتاب من تعبير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا
لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء
دافق ويستلزم ان لا يقبح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي
الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة
من كلامه لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
ووقوعها ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي
لكان ادفع للشغب لأن قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي
في ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال
ليست من باب المخصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في
تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لأن المراد حينئذ هو الحملة انفسهم وليس
كذلك لأن المبني له والمخاطب معه ويستلزم ان يتوقف نحو ابنت الربيع
البقل وشفى الطبيب المريض وسرني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو
الله تعالى على التسمح من الشارع لأن اسم الله تعالى توقيفية لا يطلق
عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع ولا ليس كذلك لأن

اقول وقد يمنع هذا الاستدلال لجواز ان يكون الدين مخلوقا من الله تعالى فيصح ان يقال خلق من ماء دافق فتأمل انتهى وان قيل ان الماء الدافق
انما يخلق من صلب الرجل وترائب المرأة كما نطق به القرآن فكيف يصح ان يقال خلق من ماء دافق قلنا لعل المراد بالخلق من الماء الدافق
انما هو التربية والتغذية بالماء الدافق فتدبر منه عفي عنه

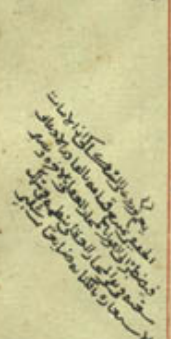

مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع اولم
يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم * وجوابه
ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد
بالمنية في قولنا مخالب المنية تنشب بفلان السبع حقيقة بل المراد
الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ
السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انه يدعي اسم المنية اسما
للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه * وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع * وحينئذ يكون المراد
بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية
له لا بالحقيقة حتى يقبل المعنى ويبطل الاضافة * وايضا يكون الامر
بالبناء لهامان كالامر بالنداء لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة
لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف
على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار
من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر * نعم يرد على
مذهبه اعتراض قوي في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي تذكره في علم البيان
ان شاء الله تعالى ولأنه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره
صائم وليله قايم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله
على طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في
كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيت منه اسدا وما اشبه
ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة * وجوابه انا لا نسلم ان
ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه

سواء كان على جهة الجعل نحو زيد اسد او لا نحو الجبن المتابد ليل الله حتى نحو قوله

قد يرد ان اراده على القسم الاول من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على المشبه به وهنا هو مختص صائر مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائرا او غير صائر ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكنايه فاجاب عن الاولين بان الاستعاره انما هي في ضمير راضية والمعنى نهو في عيشه حسنه مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فنقل اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من المحالات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المستهجن وعن الثالث بان الامر بالبناء لهما مان بجاز ولغير حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الريح استعاره بالكنايه عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلامهم الجميع من غير توقيف

الباب الثاني في احوال المسند اليه

اعني الاحوال العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كونه مسندا اليه بحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه بمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما لحقه فذكره على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان به لتاخر وجود الحادث عن عدمه

والحذف ينشر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي المرجح لهم لرجحان الحذف على الذكر واذا كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني فنعتد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنا الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه وذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ بمعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى واما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله

قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

ولم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه اما لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ابهام شانه اي المسند اليه غير لشانك تعظيما له او احتقارا او عكسه اي ابهام شانه غير لشانك عنده تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار او تشييره نحو الخائن خوفا سوء فاجر اي يزيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته به بلا ارتدت عنيء او تعيينه او ادعاء التعيين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما

اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يتسع ان يقال هذا غزال فاصطاده
وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء كاتباع الاستعمال الوارد
على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم اراد على ترك نظائره
كالى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ
نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع • ومنه قولهم بعد ان يذكروا ارجلا فتا
من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا البريات والمالك ربع كذا وكذا وهذه
طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ
يجب اسناد الفعل الى الفاعل المعقول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على
تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم
الاعتناء بشان قاتله واما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون
حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا
القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة التي او الطريقة التي في الحذف
فخامة لا توجد في الذكر اد بلغ من الفصاحة الى حيث لا يهتدي المتكلم على
اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان
سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسال عنه اما لانه يجب ان يجري على
لسانه ما هو في غاية الفصاحة عنه واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على اتمام
لا يجاشه السامع واضجاره وامّا ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى
للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على
غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم المفلحون
بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما اتصفوا بالاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم
بالفلاح فجعل كل من الامرين في تميزهم بها عمن عيرهم بالمثابة التي
لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او الترك
بذكر او استلذاذه او بسط الكلام حيث لا ضعا مطلوب اي في مقام يكون

وامّا ذكره

اضعا السامع

قوله وهو ان عموم النسبة وارادة التخصيص الخ اورد عليه ان عموم النسبة غير قابل لان يكون قرينة على ارادة التخصيص لان عموم النسبة ينافي ارادة التخصيص وكيف يكون قرينة على ما ينافيه وقد يجاب بان عموم النسبة قرينة على ارادة التخصيص بمعنى ان المتكلم اذا اراد التخصيص فعموم النسبة قرينة على ان المراد هو التخصيص وفيه ان عموم النسبة لا يدل على ان المتكلم اراد التخصيص فلا يكون قرينة عليه

اضعا السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو يا عصاي وهذا
يبطل الكلام مع الاحتمال ويجوز ان يكون حيث حضر مستعانا للدرمان
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما يقال لك من ملك فتقول بنيا صاحب الله ابو القاسم محمد بن عبد
الله صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه
للتهويل او التعجيب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا
يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله مع القرينة ومما جعله صاحب المفتاح
مقتضيا للذكر ان يكون الخبر غامرا للنسبة الى كل مسند اليه والمراد بخصيصه
بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المصنف
عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه
بمعين وجهان لا يقتضيان ذكره بل لابد وان ينضم اليهما امر ثالث
كالتاكيد والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة
كان ذكره واجبا لاشتراط الحذف كما اقتضا عموم النسبة وارادة
التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل
لاشتراط قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن غامرا النسبة نحو خالو كل
شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان غامرا النسبة ولم يرد تخصيصه
نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا تنافي
القرينة سوى ما يدل على المراد فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى
ما يكون مرجحا لا واجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال

والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة
بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة

واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء
بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية وضعته

وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى ومتى كلما ازداد المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة يقتضي تخصيصه وهو بالتعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيته رجلا سلم عليك وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة **ثم التعريف** يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله **فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة** وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف **واصل الخطاب ان يكون لمعين** واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا **وقد يترك** اي الخطاب مع المعين **الى غيره** اي غير المعين **ليعم** الخطاب **كل مخاطب** على سبيل البدل **نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم** لا تريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين **اي تناهت حالهم** الفظيعة **في الظهور** وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك **فلا يختص به** اي بهذا الخطاب **مخاطب دون مخاطب** بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب

التعريف بالاضمار

او عالم

او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن الكريم كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي حمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح **وبالعلمية** اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها **لاحضاره** اي المسند اليه **بعينه** اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني **في ذهن السامع ابتداء** اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب **باسم مختص به** اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين **فان قيل** هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم **قلنا** بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يقع به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات **لا يقال** ان قوله ابتداء احتراز عن ضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة **لانا نقول** هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضارا

لا يوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم ذكر ونحوه ولو اريد ولم يتبد ذلك يكون هذا بيّنه معنى قوله باسم مختص به وبعد التناول التي يكون احتراز اعن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لأن اللفظ الموضوع لمعيّن انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معيّن فينبغي ان يضاف الوما ذكر في بعضهم من ان معناه اولا زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره ثانيا في زمان كما في سائر المعارف فانها لا تعيد في اول زمان ذكرها الا منفهوم ما انها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة تعيّنه معيّنة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة وغير ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الإله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن ثم عمّ انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للمعبودية له وكل منهما كلي الحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي فقد سمّى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لأعلما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لأن المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالإله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للمعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غير علي بالفرد الموجد الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يضاف اه

الاسم هو نحو ابو لهب فعل كذا في التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لأن انتسابه الى اللهب يدل على ما بشأنه اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الأمور واللهب الحقيقي لهب جهنم فان الانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من اللازم الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين في الكناية الآتي هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الأول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في المعاني الاصلية ومما يدل على الكناية انما هي هذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه الجهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او يدا او عمرا او غيره انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاستهجنت اي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت خالدا ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الأقدام او ابهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما بابت اغراض في الأعلام وبالموصول اي تعريف المسند اليه بإيراده موصولا وكان الأنسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة بكونه اعرف لأن المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول وذو واللام سوّى في الرتبة ولهذا اطّرح جعل الذي يوصف به الجنس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الأعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام المقتضي للموصول هو ان يقع احضار الشيء بواسطة جملة سواء كانت اسمية او فعلية معلومة للمخاطب ثابتة للمسند اليه بحسب الذهن لأن وضع الموصول

على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة وكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهي وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على التخصيص بمضمون الصلة وتكون معرفة فهذا هو المقام الصالح للموصول ايثار المصنف فد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون المتكلم او كليهما عالما بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا تعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام ونبوره وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف عليه السلام والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع مصاحبة عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه عن يده يحتال عليه ان يفعله ويأخذه وهي عبارة عن التحيل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لتزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور اولا عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولاها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فلا براءة عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل لتقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في ذي البيت

او امراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين هو له في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه قول بيت السقط

اعباد المسيح يخاف صحبي ... لاني من عبيد من خلق المسيحا

فانه دل على عدم خوفهم من النصارى من ان يقول لني عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لهما والاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شرح فلو لم تكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس

ولقد هزئت مع الغواة بدلوهم ... واتمت نزح اللحظ حتى اتاموا

وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه ... فاذا عصارة كل ذاك اثام

او تنبيه المخاطب على الخطا نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدوركم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطايهم في هذا الظن ما ليس في قولك لقوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايما الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المصنف بانه ليس فيه ايما الى بناء الخبر بل لا بعد ان يكون فيه ايما الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد لصدق على انك اذا قلت عند كرجاعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايما الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة

وبايراد المحبة او الايما الى وجه بنا الخبر اى الى طريقة نقول عملت هذا العمل
على كذا وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى يأتى الموصول والصلة
للاشارة الى ان بنا المخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك ۞ وحاصله ان يأتى بالفاحشة على وجه تنبه الفطن
على خامسة كالارصاد فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى
سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايما الى ان الخبر المبنى عليه امر من
جنس العقاب والاذلال بخلاف ما ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اى الايما
الى وجه بنا الخبر يدل على ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالمعظم لشانه
اى شان الخبر نحو قول الفرزدق ۞ ان الذى سمك السما ايا لنا بيتا
ارادة الكعبة او بيت الشرف والعز والمجد دعليه اعز واطول ۞ من
دعايم كل بيت فقوله ان الذى سمك السما ايا الى ان الخبر المبنى عليه امر
من جنس الرفعة والبنا بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك
ثم فيه تعريض بتعظيم بنا بيته لكونه فعلا من رفع السما التى لا بنا الرفع
منها واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم
الخاسرين ففيه ايما الى ان طريق الخبر مما يبنى على الخيبة والخسران
وتعظيم لشان شعيب هو ظاهر ۞ وقد يجعل ذريعة الى الاهانة
لشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو
ان الذى يتبع الشيطان هو خاسر ۞ وقد يجعل ذريعة الى تحقيق
الخبر كما ۞ ان التى ضربت بيتا مهاجرة ۞ بكوفة الجند غالت ودها غول ۞
فان فى ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايما الى ان طريق الخبر مما
ينبى عن زوال المحبة وانقطاع الموجة ثم انه يحقق زوال الموجة وغيره
حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين
الايما ۞ وسيسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل

الايما ذريعة اليه ۞ الا ترى ان قوله ان الذى سمك السما البيت وان
الذين ترونهم البيت فيه ايما من تحقيق الخبر وقد جعل ذريعة الى
التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التأمل فى هذا المقام فانه من مطارح
الانظار ما والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى الايما
الى وجه بنا الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين امنوا لهم
جنات النعيم ثم فرع عليه ما ذكر من قوله ۞ ثم تفرع على هذا اعتبارات لطيفة
بها جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا
الى وجه بنا الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السما وان التى
ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق المنسبية وهو لم يتعرض لذلك
ومن الناس من اقتفى اثره فى تفسير الوجه بالعلة لكن هرب من الاشكال
بان معنى قوله ثم تفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من
غير اعتبار الايما ولا يلزم ان يكون فى الابيات المذكورة ايما وستوقف الكلام
ينادى على فساد هذا الراى عند المصنف ۞ وقد يقصد بالموصول
الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاء الذى رزقك
او اهانك او الذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو
يا ايها الذى نزل على الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط
وبالاشارة اى تعريف المسند اليه باير اده استعراضا متى صلح المقام له
واتصل به غرض اما المقام الصالح وهو ان يتحقق احضاره فى ذهن السامع
باستطاعة الاشارة اليه حسا فان اصل اسما الاشارة ان يشار بها الى مشاهد
محسوس قريب او بعيد فان اشير به الى محسوس غير مشاهد او الى ما
يتنزل احساسه ومشاهدته فلتصيره كالمشاهد وتنزيل الاشارة
العقلية منزلة الحسية ۞ واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار
الى مفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى قول ابن الزبعرى

هذا ان الصفر فرد انصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان
بين الضال والسلم وهما شجران بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان
فقد العز الحضر او التعريض يفهمه السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس
كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى
فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي
المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك
زيد اخر ذكر المتوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت
كون ذا للقريب وذلك للبعيد وهذا وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع
واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد
على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كالكثير مباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة
تنظر فيه من حيث ان هذا للقرب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا
اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو
الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره ايا ما كان
ولو سلم فذكر في هذا المقام توطئة وتمهيدا لما يترتب عليه من التحقير
والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا
الذي يذكركم الهتكم وقد يقصد به تقريب حضوره او حضور نحو هذه
القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد
درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير
كقول الامير لبعض حاضريه ذلك كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذاك
اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة
محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى
بان يكنى عنه اولا ثم يشار اليه نحو خاتي رجل فقال ذلك الرجل دمره زيد

قوله وقد يذكر المغني الحاضر المتقدم بلفظ البعيد قال بعض الايمة وهو ان يشار الى المعنى الحاضر اذا قصد ذكره بلفظ البعيد
كما يعبر بالله الطالب لغاية وذلك قسم عظيم لا فعلن قال الله تعالى كذلك نصرفها للتأثير ان امرها مشيرا بها الى صرف المثل الحاضر المعدم
ذكره وانما جاز ذلك لان المعنى لا تدركه الحس فجاز ان يشار اليه بما يشار به الى الغائب ويعبر عنه بما يعبر به عن الغائب
كون ما حاضرا مذكورا لا يمنع من عد المشاهد الغريب كحال الغائب المذكور كما لا يخفى فان نوائط كونه مذكورا صار كالمشاهد ولهذا
كون ما غائبا ما كان البعيد وكون ما في هذه الصور على قوان يعبر بلفظ الغريب لغرب درج وكذا الحال في الغائب المتقدم وكم اذا كان مضمرا قال
واسم الاشارة لما كان موضوعا لاشارة حسية فاشارة الى ما لا يدرك الا بالحس كالمعقول كان دون المضمر في الاشارة
الغائب بالحس واسم الاشارة في
محل الاكثر قيد ولكن كما صرح
المقتدم ○

نحو فقال هذا الرجل وهاني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قرب فهو وان
كان غائبا لكن ذكره جرى عن قرب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم
بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى على
غير مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اي تقريب المسند اليه بالاشارة
للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب
المشار اليه نحو له علي عقبة فلان اذا جاء على عقبته ثم تعدية الى المفعول الثاني
بالباء نحو له عقبته بالسيف اذا جعلت السيف على عقبه على انه اي التنبيه
على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها
اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب
ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب
واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشارة تنبيها
على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى وعلو
والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة وانه ليكون
له طريق الى احضاره سوى الاشارة كجعل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك
وبالام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة
من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة
تقول عهدت فلانا او ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كنايته
نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امراة عمران كالانثى اي
كالانثى التي وهبتها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت
رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه فالذكر اشارة الى ما سبق ذكره
كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان

محمد الله وحده

يعمّ الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس
لما هو للذكور دون الاناث وهو مستدرك اليه وقد يستغنى عن تقدير ذكر نحو اعلم
المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذ لم يكن في البلد امير واحد وكقولك
لمن دخل البيت اغلق الباب وقد تكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف
المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس
الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك
الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان
ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف لماهية وقد
يأتي اي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا
في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي
الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام القرينة على ان ليس المقصد
الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا تعهد في الخارج
فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه او تحقيقه انه موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس
نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من اجاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن فاذا اطلقها اطلاقها على الواحد فانما ارجت للحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة

تفيد ان ذلك لا تنم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل السوق بخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا وهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد واللام
اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار
بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة
وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي
التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى كملوا
ما تكلموا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود
الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق
المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف
في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا نحو صف بالجملة كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني في التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان
يجعل صفة للحمار وقوله الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او
للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس بعينه اي ليس لقوم باعيانهم كما ذكره في الكشاف وهو صريح في ان
اللام في المستضعفين حرف تعريف كما ستذكره عن قريب ان شاء الله تعالى
وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة
هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه
فهو كقولك ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير
المغضوب عليهم وصفا له فان قلت ان المعرف بلام
الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة

قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ٥ اي اولى المردود
بالذم لحقيقته ولا الاستغراقي وهو ظاهر ولا المعهود
المعين لقصور معرفة اذ ما هو المقصود من التنكير الابهام
والتوغل في مواضع يتشوق فيها اولو الاحلام والتخييل لا
يليق بهما الا ارباب العزائم الكاملة وانما قال يسبني
المضارع مع اذ الواو تحول قصد صيغة الماضي دلالة
على ان شتمه دائم فالامر وقت بعد
وقت على الدوام موصوف بسب
بعد سب فلا اعاريم ولا الصفات الجم
دالة عند معرفا بعد ان جعل
مسبني في البال رسم المرور وقت
مخصوص لتاكيده له

قوله وقد يأتي اي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا
في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي
الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام القرينة على ان ليس المقصد
الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا تعهد في الخارج
فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه او تحقيقه انه موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس
نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من اجاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن فاذا اطلقها اطلاقها على الواحد فانما ارجت للحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة

نعود ان شاء

مقبلة احقيقة هو ام مجاز ن قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل فيما
وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي
طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد اراد ته منها وانت اذا اطلقت المعرف
او العلم المذكور بن على الواحد فانما ارتبت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح
هذا في بحث الاستعارة وقد تفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة
الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثنا الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى
منه لو سكت عن ذكره ن وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار
وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما
في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع ن
والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان
الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول ذلك كل محسن وكثيرا ما يطلقه
على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون
الاستغراق ن والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على
نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحو علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها
واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحو علم الشخص كزيد واما
على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما
على كل الافراد وهو الاستغراق او مثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء
في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة

اللام

الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسم الاجناس التي ليست فيها
دلالة على البعضية والكلية نحو رجعي وذكرى والرجعة والذكرى وان
قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف
العهد ن وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب
المفتاح على هذا المقام ن وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف
العهد على هذا التقرير لان النظر فيه الى المعهود الى فرد معين او اثنين او
جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار
كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم
اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو
ايراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ايراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الطاغة اي طاغة بلده او مملكته لانه المفهوم
عرفا والطاغة الرعية ن فان قلت الطاغة جمع جائع و
اللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير
الماتن فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في
اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم
ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث نحو المؤمن
والكافر والصانع والجالك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
اتفاقا ن وكلام صاحب الكشاف والمفتاح صحا يفصح عن ذلك في
غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف المعرف
او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا
واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف
التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد

واحد من الافراد واستغراق المثنى ما يتناول كل اثنين اثنين ولا يناني
خروج الواحد واستغراق الجمع ما يتناول كل جماعة جماعة ولا يناني خروج الواحد
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون
لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس
لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام
ظاهرة في الاستغراق ويحمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا ترى
قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق فالنكرة في
الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا الى المبتدا الخ
ثم نختبر من مجرداته وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اهل الحجاز فيتم سترا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من
رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار بل رجلان فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني
من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان وبه اشار صاحب الكشاف
حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه **ولقايل**
ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا
نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام لاستغراق يشمل الافراد كلها
مثل المفرد كما ذكر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به
ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات
والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملئكة اسجدوا لادم والله
يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعباد للعالمين
الى غير ذلك ولهذا اتفق بلا خلاف جاءني القوم والعلماء الا زيدا والا الزيدين مع
امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل
فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاجاد والجمع لا يقتضي الا
استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال

وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد **قلنا**
لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين
من الاحاد والاثنين مع واحد منهما اخر جمع من الجموع والتقدير ان
كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم **فان زعموا** ان كل جمع
داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع
من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع **بل هو اول**
المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن
العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا
لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد
الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من
العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة
قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون كل فرد **بل الوجه**
في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو البدن
على معنى الجنسية وقصد به الى هذا الجنس الذي هو العود والقوام واشد
ما يتركب منه الجسد فاصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى
اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت
العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن نفس بعض العظام بل كلها
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القصد في الكلام ناظر
الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب المقام صرح في ان وهنت العظام
يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض
وكلام صاحب المفتاح صرح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن
بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح **ولو هم**
بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان

تضيدًا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد من الاثنين ❊ وهذا هو الوهم
سئوال الفهم مردوله التعريف وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم
بكل فرد كما هو مقرر في علم الاصول والنحو ❊ وكلامه في الكشاف ايضا
مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول
كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع
العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا
تكن للخائنين خصيما اي لاجلهم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين
انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشاره
الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطه ❊ ولا
يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى
معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفه لان المفرد يفيد
تشمل الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس ❊ وذلك لانه اذا لم يكن الجمع
مفيدا تعلق الحكم بكل ما يسمى بفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل
جنس مما يسمى بالعالم وهل هذا الا تهافت ❊ وايضا لا دلالة لقوله
ليشمل كل جنس مما يسمى به على هذا المعنى ❊ وكذا ما قيل
ان العالمين ماهيات مختلفه فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك
لان هذه التفرقة لا يوجدها عقل ولا نقل وبالجمله فالقول بان الجمع يفيد تعلق
الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمه وشهد
به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع ولا وجه لرفض جميع
ذلك لكلام صدر عن صاحب المفتاح ❊ **تعريف تنوين المفرد والجمع** في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح
لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله

لخاف ان ياكله الذيب والجمع صالح ان يراد به جميع الجنس وان يراد به
بعضه لا الى الواحد لان وزانه وزان تماثيل الجمعيه في الجنس وان المفرد
في تماثيل الجنسيه ❊ والجمعيه في جعل الجنس لافي وجوده كذا في الكشاف
فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم ❊ **فان قلت**
قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسيه فايه في وجدان الجنس
كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسيه
من الجموع ❊ **قلت** هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض
من الجمع المعرف باللام يعني كل جماعه جماعه اريد به توجيها لكلام ابن
عباس رضي الله عنه ولم يعتقد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مره
والاستعمال ايضا يشهد بذلك ❊ وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه
من مسارح انظار ومطارح الافكار حكم زلت فيه الاقدام اقدامهم
وكم دون الوصول الى الحق انهامهم ❊ **وما كان** هنا مظنه
اعتراض وهو ان افراد الاشمر يد لعلى وحده مقناه واشتراقه يدل
على تعدده والوحده والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار
الى جوابه بقوله **ولانه في سنن الاشتراق وافراد الاشم** لان الحرف الدال
على الاشتراق كحرف النفي ولام التعريف **انما يدخل عليه** اي على الاسم المفرد
حال كونه **مجردا عن** الدلاله على معنى **الوحده** كما انه مجرد عن الدلاله على التعدد
وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظه على
المشاكله المتشاكل اللفظي **ولانه** اي المفرد الداخل عليه حرف الاشتراق
بمعنى كل فرد لا بمجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
وان حكاه الاخفش في نحو البيدان الصفر والدرهم البيض ❊ واما قولهم

ثوب اشمال ونطفه امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها مما لف
خلق والنطفه مركبه من اشياء كل منها مشيج اي مختلط فوصف المؤلف بوصف
مجموع الاجزاء لانه هو بغيته وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى
شئ من المعارف لانها اخص طريق الى اختصاص المسند اليه في ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهوى وهذا اخص من الذي
اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامه لكونه
في السجن وجيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد
ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق جنيب والجثيب
المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت حجة ومعناه
تاسف ومه تحسر على بعد الحبيب او تضمنها تعظيما لشان المضاف اليه
او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبد يخصني وفي الثاني عبد الخليفه
ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد
السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف
وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او تضمنها
تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر
او غيرها نحو ولد الحجام يحاكي زيدا وينادمه وقد تكون الاضافه
لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو
اهل الحق والبلد يعلمون كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض
من غير مرجح نحو خص اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم
نحو علماء البلد يعلمون كذا وكسائمة السامح او المتكلم نحو خص اهل السوق
او لتضمن الاضافه تحريضا على اكرام او اذلال نحو هما نحو صديقك
او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده وانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا
له على ابيه وانه لما نهي الاب عن ان يضار اضيف الولد اليه استعطافا

لها عليه

قوله فلان لا طريق الى احضاره الخ نحو غلام زيد بالباب فنظرا لان النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب ايضا وهي اشاره الى ان
ما كان الاحضار نظرا لموصوليه مقالا نحو غلام زيد بالباب ونحو المصحف ملتف الى هذا الوجه في الانضباط انضا لم كر مع الله مذكور
في المفتاح ٥

لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم
الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافه بادنى
ملابسه من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقا او لانه لا طريق الى اختصاص
سوى الاضافه نحو غلام زيد بالباب او لافاده الاضافه جنسيه وتعيينا
كقولهم بدنك على خزاعي الارض المنفعه من رايحتها يعني على جنس الخزامى
وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسيه والفرديه فاذا اضيف
اضافه هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس
كالوصف في نحو ولا طير طائر على ما سيجيء ان شاء الله تعالى واما تكثيره فللافراد
اي تكثير المسند اليه المقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم
الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينه يسعى او النوعيه اي القصد الى
نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوه اي نوع من الاغطيه غير ما يتعارفه
الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم
اي غشاوه عظيمه تحجب ابصارهم بالكليه وتحول بينها وبين الادراك لان
المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم اجدر عليه واوفى تاديته
او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا
لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابي السمط لدحاجب اي مانع عظيم
عن كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب
حقير وكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل
نحو رضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم
بحسب الارتفاع الشان وعلو الطبقه والتكثير بحسب الكميه تحقيقا
او تقديرا اما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير و
التقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام

واما تكثيره

قوله وما عمله التعظيم اقول ان تحلى التعظيم كان مبالغة في البعد واستعظاما لما هو بمعزل عنه بانه تقتضي اسمه اعلاه عظيم ليكون ابلغ في التعبير وان انحدار التعظيم كان انحطار الرتبة شدته عليه وخفي من ان تصيرا في معرفه ممكن ان يدخل في قبول التعبير وكذا ما ناسب المقام من وجوه ٥

قوله اشكال تقدم الخ اقول ان الاشكال انما يرد اذا اريد بالمستند اليه معناه الاصلي وليس كذلك بل المراد به ما يعم المسند اليه الحقيقي والاضافي كما مر في بحث الاسناد المجازي ويعم ايضا المسند اليه الحكمي كما في قولك ضرب غلام زيد عمرا فان المسند اليه الحكمي هو الغلام لا زيد لان الضرب حكم عليه بالصدور عن زيد ٥

هذا ناظر الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد يذكر المسند اليه لتعذر علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله

اذا ابتسمت مهنده بين لطول الجمل بدله شمالا ٥

لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة الشمائل الى يمين الممدوح ٥ وقد جعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير ٥ واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد من المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح شيء فوحة ٥ وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افاده التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الايه مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ٥ ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هايل او شيء من العذاب ودلالته للفظ المس واضافه العذاب الى الرحمن على ترجيح جهة الثاني كما ذكر بعضهم لقوله تعالى للمشركين فيما اخذتم عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه السلام اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب او كل نوع من انواع الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحاله

المقتضيه لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالايه وبعضهم انه مسند اليه بتقدير اذا التقدير كل دابة خلقها الله تعالى من ماء وملخص ما حققه صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له او للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن ما يقابل الشده والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعيه لا للتاكيد وهذا يحتمل حمل التنكير على ما مر فيجيء النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يحل الاشكال الذي يرد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بعين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ٥ وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله ٥ وما اغتره الشيب الا اغترارا ٥ اي ما اغتره الا الشيب اغترارا ٥ ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكاره وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا يخل لكم وجه ابيكم اي ارضا منكوره مجهوله بعيده عن العمران وللتقليل قوله ٥

فيوما يجاد بطرد الرو م غنم ٥ ويوما يجود بطرد الفقر والجدبان ٥

اي بعد تبرئ من خيوبك وفرسانك وشئ يستير من فيضل جودك وافضالك

واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم كذا اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدًا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يزيد بعض النفوس حمامها اراد بنفسه وقد يقصد به التحقير ايضًا نحو هذا كلام ذكر بعض الناس والتقليل كما في هذا الامر بعض اهتمامه

واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وصير الفضلة عن التنكير حريًا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب المعرف وقدمها الشكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفضلة وكثيرا من اعتبارات التوابع انما تكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على معنى التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو لا يناسب ههنا لما سيأتي قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف

مبينًا له اي للمسند اليه **كاشفًا عن معناه** كقولك للمجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ تشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفًا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها

يا ايتها النفس اجملي جزعًا ان الذي تحذرين قد وقعا

الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر التقى جمعا

الا ملقي الذي يطن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا

الالمعي والبليغي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبران او منصوب صفته لاستم ان او بتقدير اعني وخبران في قوله بعد غبة ابيات

اردى فلا انفع الاساءة من امرئ لم تدبحاول البدعا

قوله وبعد انتهاء التخصيص الخ اولى ان المقابل انما يصير وصفًا بالاعمال كما في رجل عالم وطبيب والكون جاريه في قولنا هو جاري وصفه تخصصه قد تجعل الاشتراك كما هو المعنى والتخصيص كما جاريه صفة تخصصه لانا قلنا الاشتراك رفعت منع الاشتراك المنظور وبعضهم قد جعل ما في حيز جاريه الا الاشتراك المعنوي بقرينة المعنى ٥

فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يطن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعًا اذا مسه الشر جزوعًا واذا مسه الخير منوعًا فان الهلع تفسره الجزع عند مس المكروه والمنع عند مس الخير **او مخصصًا** اراد بالتخصيص ما يتم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وجعل الانحاء التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه بحسب الوضع محتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت الاشتراك والاحتمال اي خصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو جاءني زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت ذلك الاحتمال او لكون الوصف **مدحًا او ذمًا** او ترحمًا نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدًا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما ان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او يكون المخاطب يقدم بغيته قبل ذكر الوصف واشترط هذا ليلا يصير الوصف مخصصًا او تأكيدًا اذا كان الموصوف متضمنًا المعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يومًا عظيمًا فان لفظ امس يتعاند على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود بنفسيته كما سيأتي ان شاء الله تعالى ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منها الى الجنس دون الفرد بهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة

واعلم ان الوصف

قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب بحسب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يشبهه من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا

مراد من قال ان الجمله نكره والافالتعريف والتنكير من خواص الاسم
وقد يجب في بعض الجمله ان تكون خبريه كالصله لان الصفه لحب ان تعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف ببعض ما قبل ذكرها واما حي با
ليتعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بحال كان يعرفه قبل من اتصافه ببعض
تلك الصفه فيجب كونها جمله متضمنه للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل
ذكرها والانشائيه ليست كذلك فوقوعها صفه اوصله المانعون بتقدير القول

فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
ان التقدير اقسم بالله ليبطئن في القسم وجوابه صله **من** ؛ **قلنا**
مراده ان الصله هو الجواب الموكد بالقسم وهو جمله خبريه محتمله للصدق
والكذب وهذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قايم والانشا انما هو
نفس الجمله القسميه مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان
الجمله الشرطيه خبريه بخلاف الشرط **فان قيل** في كلامه
ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصله دون الصفه حيث في كرفي
قوله تعالى وانقوا النار التي وقودها الناس والحجاره ان الصله لحب ان تعتقد
معلومه للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سوره التحريم قوا
انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجاره ؛ ثم قال والنما جات
النار ههنا معرفه في سوره التحريم نكره لان الايه في سوره التحريم نزلت اولا
بمكه حرمها الله تعالى فعرفوا منها نارا موصوفه بهذه الصفه ثم جات في سوره
البقره **واما توكيده فللتقرير** اي تقرير المسند اليه اي يحقق مفهومه و
مدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مما يجاز بذكر ذلك
اذا ظن المتكلم غفله السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه
ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق القصد
الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حس

قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلق
عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ؛ وذكر العلامه رحمه
الله تعالى في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع
من بحث التقديم والتاخير يطلقنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب
انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم

فان قيل انه لم يزد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت
وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته **قلنا** لانسلم ان المسند
لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم والتاخير الاترى الى ترجيحهم بانه ليس
في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه
على ان السكاكي لم يرد لتحقيق بقوى الحكم في فصل التقديم والتاخير مع
الفعل بل في اخر بحث المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما
يطلق اشاره الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه
دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سياتي اشاره الى هذا ولو سلم فكان ينبغي
ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي اعتبر فيه المسند اليه
موخرا غالبا تاكيد ثم قدم للتخصيص والظاهر ان قول السكاكي كما يطلق
اشاره الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا
سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من
تقديم المسند اليه وابراده في هذا المقام مثل ايراد كل جل عارف وكل انسان حيوان
في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي
ولهذا اعتبر اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجه الى حمل
كلام المصنف على ذلك كيف وهو يحرص على السكاكي في امثال هذه المقامات
بهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم كما انا عرفت او لتقرير المحكوم عليه كما انا سعيت في حاجتك وحدي

اولا غيري غلط فاحتيج الى ما ذكرنا من التوكيد الصحيح **او**
دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض
غلمانه مثلا **او** لدفع توهم **السهو** نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو
وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا الوهم بالتاكيد المعنوي وهو
ظاهر **او** لدفع توهم **عدم الشمول** نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لئلا يتوهم
ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام
كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة و
استبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا ازداد
التعبير والتوبيخ على ابليس ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان
واحد على توهم **وههنا بحث** وهو ان ذكر عدم الشمول
انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا
انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على
سبيل التجوز والا كان تأسيسا **ولهذا** قال الشيخ عبد القاهر
لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من
اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني
الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص
في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم هو فيه عدم الشمول بل الاولى
انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا
واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر

فلا يقال

فلا يقال لو رفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم
ان الجائي احدهما والاخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يندفع ذلك بتاكيد
المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه **واما بيانه** اي تعقيب المسند اليه
بعطف البيان **فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد** ولا يلزم
كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف
البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف من ان البيت الحرام في
قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح
لا للايضاح كما يجيء في الصفة لذلك وقد ذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود
انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا
هذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه
ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا
بمتبوعه ما ذكر في قوله
والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني
الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف به فيه عطف بيان لما فيه من
ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة **فان قلت**
قد اورد المصنف في الايضاح قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله
واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك
قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي
لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا
ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي

جئ به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام
الكشاف ويقرر ذلك ان لفظ الهين جامل لمعنى الجنسية اعني الاهية
ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة
والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الهين الاثنين من
الالهة لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الالهة لا اثبات
جنسه فوصف الالهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا
وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد
والتثنية دال على شيئين الجنسية والعددية المخصوص فاذا اريد الدلالة
على ان المعتبر به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يوكده
هذا كلامه وقوله يوكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي
لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح
المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من
التاكيد الصناعي ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل ادرج في المفصل
قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد من غير امن الدابر ف **فالحقوان**
كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير
بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق في باب الوصف والايتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان
وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد
دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد
الى الجنس دون العدد ويقرر هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه
المتصف به يتبين ان الاحلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم **واستبدال العلامة في شرح المفتاح**

على ان عطف بيان

على ان عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى
في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقله عن ابن الحاجب
ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما
ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه
اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما له
تابع غير صفته يوضح متبوعه فيكون عطف بيان **وانقوان**
ان ابتدائه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ
من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان ابتدائه
انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا اخر
كالتخصيص والتاكيد وغيرهما يجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره
كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر
كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف
وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل
فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه **وفيه ايضا نظر**
لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء
مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا
لله الجن بل لا يبعد ان يقال الا ترى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ
النهي انما هو عن اتخاذ الاسير من الالهة على ما مر تقريره **واما الابدال منه**
اي من المستبدل اليه وفي هذا اشعار بان المستبدل اليه هو المبدل منه
وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو
اخوك والا فالمستبدل اليه في التحقيق هو البدل **وفي لفظ المفتاح ايما الى ذلك**

لا صفة هـ

واما الابدال منه

فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الحيوان انسان اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه الانسان هو عين ما صدق عليه الحيوان وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال

والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده او بعده بسنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم عليه السلام او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤا معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يحمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد

على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود
من الكلام وهذا الاستبعاد على الشك فيه انتهى كلامه فنحو جاءني زيد فعمرو وكون
الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد عمرو
والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادته فضيلة المسند
اليه حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لحيثية عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا
معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية **فان قلت** العطف
تدبيري العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكل
فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا **قلت** هذا
في الحقيقة ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام
ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفضيل المسند لا لكون
لشيء اخر **او رجع السامع** عن الخطا في الحكم **الى الصواب** وسيجيء تحقيقه في
بحث القصر ان شاء الله تعالى **نحو جاءني زيد لا عمرو** لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون
زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو
كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثلا لما في الردة الى الصواب
الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بخلاف ما يجب به للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم
المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسته بينهما وملازمته لانه للاستدراك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا تسببيا بالاستثناء وهذا اصرح
في انه اما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما لانه لم يعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما
جاءاك على ان يكون فقر افراد فلم يقل به احد **او صرف الحكم** عن المحكوم عليه
الى اخر **نحو جاءني زيد لا عمرو وما جاءني زيد بل عمرو** فان بل للاضراب عن المتبوع
وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه بحيث

قوله وهو اصرح في انه اما يقال الخ قال في حاشية المطول ان اعتقد ان المجيء منتف عنهما لانه لم يعتقد ان المتكلم اثبت المجيء لاحدهما اصلا فلم يتعرض لاثبات المجيء لاحدهما ولا لنفيه عنهما فلا يكون نفيا لحيثية عقيب مجيء زيد بل يكون اثباتا لمجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة وهو خلاف ما ذكره المصنف ههنا وعلى هذا الاستدراك يقال لكن عمرو ههنا لقصد الاضراب عن نفي المجيء الى اثبات المجيء لعمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة فتدبر

قوله واما انه يقال الخ اقول يرد عليه ان الاثبات لاحدهما لا يستلزم نفي المجيء عن الاخر حتى يكون نفيا لحيثية عقيب مجيء زيد بل يجوز ان يكون مسكوتا عنه كما في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو فان قلت قد قصد ههنا التنبيه على ان المجيء منتف عنهما فلا يكون مسكوتا عنه قلت قد قصد ههنا التنبيه على ان المجيء منتف عن احدهما لا عنهما كما في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو فتدبر

قوله ان لا يلابسه الحكم الخ قال في حاشية المطول ان لا يلابسه الحكم بان لا يكون الحكم ثابتا له ولا منتفيا عنه فلا يرد ان ما ذكره من المثال لا يصلح مثالا لما ذكره لان الحكم ثابت للمتبوع ايضا وهو المجيء في المثال المذكور

قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ قال في حاشية المطول قوله وفي كلام ابن الحاجب انه يحتمل عدم المجيء قطعا اقول لا يخفى ان هذا ينافي ما ذكره في شرح قوله ولا يجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول لان البدل هو المقصود بالنسبة فيكون الاول كالمسكوت عنه كما في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فان زيدا مسكوت عنه وقد صرح بان عدم المجيء قطعا ينافي كون الاول مسكوتا عنه فتدبر

قوله واما المبقي الخ قال في حاشية المطول قوله واما المبقي فللجمهور على انه بعد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه **وقيل** بعد اسقاط الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا يستغرب كلام مهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم محقق السبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ما جاءني عمرو وعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق فرض الحكم في المثبت ظاهر وكذلك في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور فتبقى اشكال **فان قلت** قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا في المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط **قلت** معارض بما ذكر بعض المحققين من النجاة ان بدل الغلط مع بل صحيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **او الشك** من المتكلم **او التشكيك** اي ايقاع المتكلم السامع في الشك **نحو جاءني زيد او عمرو** والله اعلم بحالهما وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ بل بحيث خارج عنه **ومما عده** السكاكي من حروف العطف اي المشهورة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ودونوها تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته **واما الفصل**

قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ قال في حاشية المطول قوله وفي كلام ابن الحاجب انه يحتمل عدم المجيء قطعا اقول لا يخفى ان هذا ينافي ما ذكره في شرح قوله ولا يجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول لان البدل هو المقصود بالنسبة فيكون الاول كالمسكوت عنه كما في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فان زيدا مسكوت عنه وقد صرح بان عدم المجيء قطعا ينافي كون الاول مسكوتا عنه فتدبر

قوله واما المبقي الخ قال في حاشية المطول قوله واما المبقي فللجمهور على انه بعد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه **وقيل** بعد اسقاط الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا يستغرب كلام مهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم محقق السبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ما جاءني عمرو وعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق فرض الحكم في المثبت ظاهر وكذلك في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور فتبقى اشكال **فان قلت** قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا في المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط **قلت** معارض بما ذكر بعض المحققين من النجاة ان بدل الغلط مع بل صحيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **او الشك** من المتكلم **او التشكيك** اي ايقاع المتكلم السامع في الشك **نحو جاءني زيد او عمرو** والله اعلم بحالهما وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ بل بحيث خارج عنه **ومما عده** السكاكي من حروف العطف اي المشهورة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ودونوها تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته **واما الفصل**

ای تعقیب المسند الیه بضمیر الفصل والتاجعله من احوال المسند الیه لانه یتعین
به اولا ولانه فی المعنی عبارة عنه وفی اللفظ مطابق له وهذا اولی من قول من
قال لانه لتخصیص المسند الیه بالمسند فیکون من الاعتبارات الراجعة الی المسند
الیه لانا نقول ان معنی تخصیص المسند الیه بالمسند ههنا هو تخصیص المسند
بالمسند الیه وجعله بحیث لا یتعداه وغیره کما فی المفتاح انه لتخصیص المسند الیه
وحاصله قصر المسند علی المسند الیه وحصره فیه فیکون راجعا الی المسند علی ان
التحقیق ان فائدته یرجع الیهما جمیعا لانه یجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر
مخصصا به ومقصورا علیه **فلتخصیصه** ای المسند الیه **بالمسند** یعنی لقصر
المسند علی المسند الیه لان معنی قولنا زید هو القائم ان القائم مقصور علی زید لا
یتجاوزه الی عمرو ولهذا یقال فی تاکید معناه عمرو **فان قلت** الذی یسبق
الی الفهم من تخصیص المسند الیه بالمسند هو قصر علی المسند لان معناه جعل
المسند الیه بحیث یخص المسند ولا یتعداه وغیره **قلت** نعم
ولکن غالب استعماله فی الاصطلاح علی ان یکون المقصور هو المذکور بعد الباء
علی طریقة قولهم خصصت فلانا بالذکر اذا ذکرته دون غیره وجعلته من بین الاشخاص
مختصا بالذکر فکان المعنی جعل هذا المسند الیه من بین ما یصح اتصافه بکونه مسندا
الیه مختصا بان یثبت له المسند وهذا معنی قصر المسند علیه الا تری الی قولهم
فی ایاک نعبد معناه نخصک بالعبادة لا نعبد غیرک فمن الناس من زعم ان الفصل کما
یکون لقصر المسند علی المسند علیه الیه یکون لقصر المسند الیه علی المسند کما دل
علیه کلام صاحب الکشاف فی قوله تعالی واولئک هم المفلحون حیث قال ان معنی
التعریف فی المفلحون الدلالة علی ان المتقین هم الذین ان حصلت صفة المفلحین
تحققوها وتصوروا بصورتهم الحقیقیة فانهم لا یتعدون تلک الحقیقة
انتهی کلامه فزعموا ان معنی لا یتعدون تلک الحقیقة انهم مقصورون علی صفة
الفلاح لا یتجاوزونه الی صفة اخری وهذا غلط منشاؤه عدم التدبر

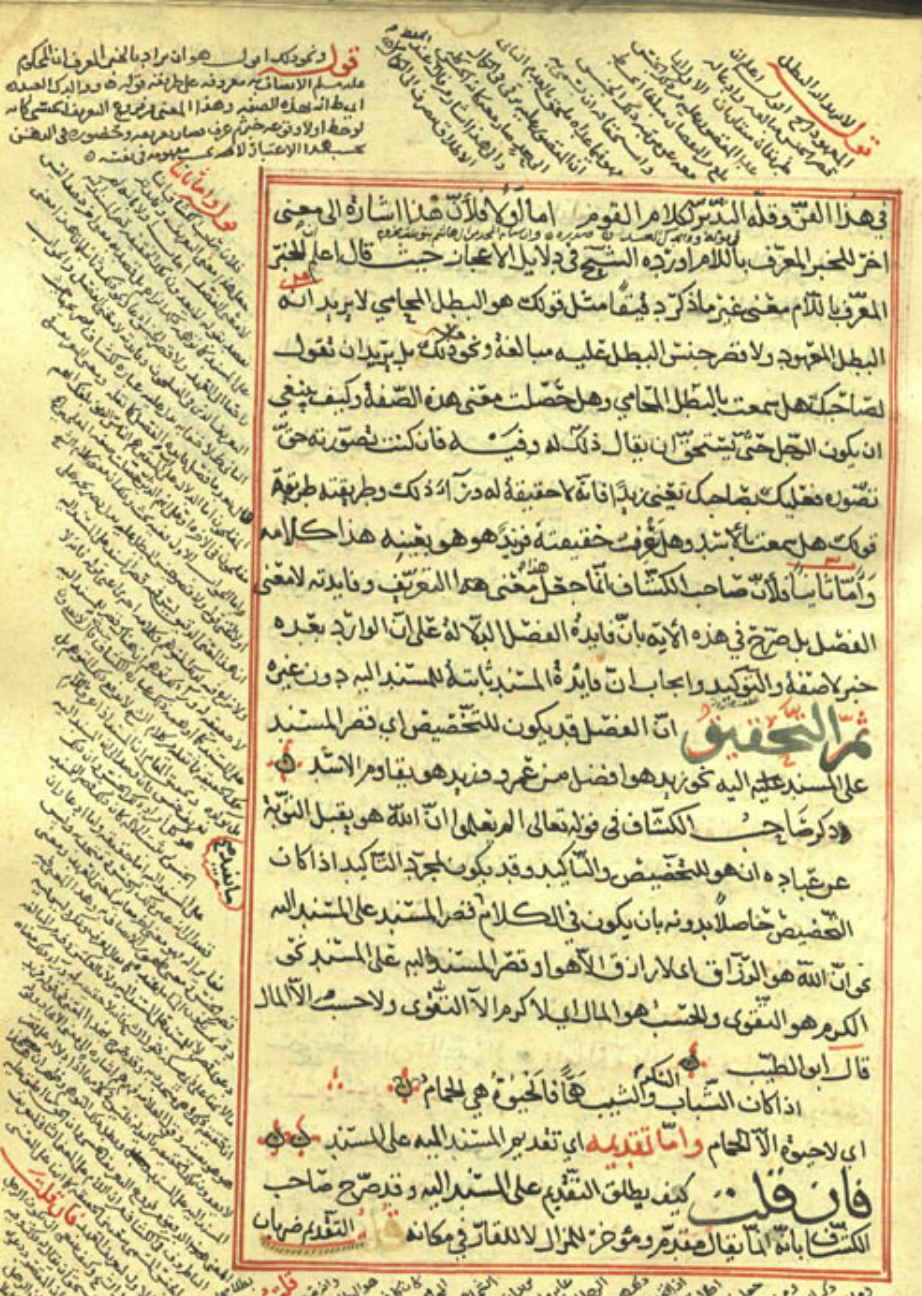

فی هذا الفن وقلة التدبر لکلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الی معنی
آخر للحصر المعرف باللام اورده الشیخ فی دلایل الاعجاز حیث قال اعلم ان
المعرف باللام معنی غیر ما ذکرت لیقابل مثل قولک هو البطل المحامی لا یرید انه
البطل المعروف ولا تقصد جنس البطل علیه مبالغة ونحو ذلک بل یرید ان تقول
لصاحبک هل سمعت بالبطل المحامی وهل حصلت معنی هذه الصفة وکیف ینبغی
ان یکون الرجل حتی یستحق ان یقال ذلک له وفیه فان کنت تصوره حق
تصوره فعلیک بصاحبک تعنی زیدا فانه لا حقیقة له دون ذلک وطریقته طریقة
قولک هل سمعت بالاستاذ وهل تعرف حقیقته فزید هو هو یعنیه هذا کلامه
واما ثانیا فلان صاحب الکشاف انما جعل معنی هذا التعریف وفائدته لا معنی
الفصل بل صرح فی هذه الآیة بان فائدة الفصل الدلالة علی ان الوارد بعده
خبر لا صفة والتوکید واجاب ان فائدة المسند اثبته للمسند الیه دون غیره
ثم التحقیق ان الفصل قد یکون للتخصیص ای قصر المسند
علی المسند علیه الیه نحو زید هو افضل من عمرو فزید هو یقاوم الاستاذ
وذکر صاحب الکشاف فی قوله تعالی الم یعلموا ان الله هو یقبل التوبة
عن عباده انه للتخصیص والتاکید وقد یکون لمجرد التاکید اذا کان
التخصیص خاصا بدونه بان یکون فی الکلام قصر المسند علی المسند الیه
نحو ان الله هو الرزاق اعلم ان الاهو ادق قصر المسند الیه علی المسند نحو
الکرم هو التقوی والحسب هو المال لا اکرم الا التقوی ولا حسب الا المال
قال ابو الطیب

اذا کان الشباب والشیب هما فالحیوة هی الحمام

ای لا حیوة الا الحمام **واما تقدیمه** ای تقدیر المسند الیه علی المسند
فان قلت کیف یطلق التقدیم علی المسند الیه وقد صرح صاحب
الکشاف بانه انما یقال تقدم ومؤخر للمزال لا للقار فی مکانه **قلت** التقدیم ضربان

قول المصنف ضربان

وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما فعل ما فعل لنكتة تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى معه له مع التقديم اسم وهو الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تنظر الى اسم تتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قايم وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ههنا هو الضرب الأول وكلامه ايضا مستقيم باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه أهم ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اي جهة كانت تلك العناية ولم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لأنه اي تقديم المسند اليه الأصل لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الأصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن المسند اليه لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذلك كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد التشوق الذي لا وقع في النفس كقوله اي نوف اي المعلأ المعزى من قصيدة يرثي بها فقيها خفيفا

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني او في ان ابدان الأموات كيف تجمع من الذرات كذا في ضرام السقط وقبله

بان امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهادي

يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد امر عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا الفتى على ما وقع في الشرح لأنه لا يناسب السياق واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في ادراكك والسفاح في ادراكك واما الابهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما التعظيم ذلك مثل اظهار تعظيمه مثل رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى وأجل مسمى عنده او تحقيره نحو جاءني رجل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدور عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالا ما فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح حيث قال الاولى ان لا يكون متصفا بالخبر بكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا واراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات اثبات وقوع الضرب مثلا فلا يقع لما سياتي في الحواشي متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل بقال وقع الضرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لأن ان التقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل العايد على العقل المصانع كما ستذكر في بحث الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة

نعم لو

تخصيص كقوله

متى تهزءوا بنى قطن بحقهم ... ستبوءا فى قولها وتقرا وتخوف

وجلوس فى مجالسهم رزان ... وان ضيف لم تزلهم خفوف

والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح اى محل الاستشهاد قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه **وقول** المصنف هذا التفسير للمتن باعادة لفظه ليتبين واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعلا على ما سياتى فى نحو ما سعيت فى حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خافة بمعنى خفيف **واجيب** بمنع الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل **وفيه بحث** لظهور ان الحصر فى قوله هم خفوف غير مناسب للمقام **واجيب** ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن فى بيان كون التقديم مفيدا للزيادة التخصيص نوع خفا عبد القاهر قد اورد فى دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله **وقد يقدم** اى المسند اليه **ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلى** اى قصر الخبر الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم من كلام صاحب المفتاح وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز **ان ولى حرف النفى** اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى ينفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا فى شئ ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل لا نفى القول

قول المصنف هذا التفسير للمتن باعادة لفظه ليتبين

قول المصنف ان التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعلا

قول المصنف ان ولى حرف النفى

ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من يتوهم المخاطب اشتراكك معه فى القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من فى العالم **ولهذا** اى ولاجل ان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره **لم يصح انا قلت هذا ولا غيرى** لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثانى اعنى ولا غيرى يفيد نفى قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه وينفى بما انا قلته انا ولا احد غيرى اللهم الا اذا افاهت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بكظنين فاسبين احدهما انك قلت هذا القول والثانى انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل فقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما فى هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح **ولا ما انا رايت احدا** لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم **قال المصنف** لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذى نفى عن المذكور **وفيه نظر** لانا لا نسلم ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئى لان نفى الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافى اثبات الرؤية الواقعة على البعض **والثانى** يفيد السلب الكلى لوقوع النكرة فى سياق النفى ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد **واعتذر عنه** بعضهم بوجهين احدهما انه مبنى على ما ذكن ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن هو به بدلا عن الواو ولا يستعمل فى الايجاب الا مع كل

فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا اعم من نفي ما انك رأيت كل احد لانه يجاب
فلا يستعمل بدون كل ✤ الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول
بين عليه وعود الضمير اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وقوله تعالى فما منكم من احد
عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات
النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا
على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب
وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع و
المؤنث والمذكر ✤ وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير
بتغير الموصوف فيجوز ان يتغير موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او
مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع
يكون معنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور ✤ وكلاهما فاسد
اما الاول فلان هذا الامتناع عجز في نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا وغيرذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء ان الامر
فلا يكون لخصوصية لفظ احد ✤ وايضا يجوز ان يكون احد ههنا بمعنى الجمع
عن الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد ✤ واما الثاني فلجواز ان لا يكون
بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت جمعا من الناس والمنفي حينئذ هو
الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس ✤ فالحاصل ان المفهوم
من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي ✤ قولنا
ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي
وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق
على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه يقتضي ان يكون قد رأى كل احد
بل يكفي ان يكون قد رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي ✤
لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فتصح الرؤية الواقعة على كل احد
منفية وتتم مادة المصنف ✤ لانا نقول المعتبر هو المفهوم

الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا امكان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب
الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور ✤ وتحقيقه ان اختصاص الملزوم
بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم ✤ وقال الفاضل
العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رأيت احدا المكان عاما
لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك
رأيت كل احد في الدنيا لان الخطا في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط
كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على
الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص
اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب والتقدير خلافه
واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين
الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون
المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس ✤ واصاب في ذلك لكنه
اخطا في تعيينه فظن عدم انه غيرك وانت بشاركة الغير ففيت وجهه وتحيرت في نفسك
هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا
لم يكن الخطا في الفاعل فحسب وهذه هي الكلمات البازيرة في هذا المقام على
المستفهم وهي متقاربة ✤ ومنشاؤها انهم لم يحتاطوا على محصل كلام الشيخ
ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل ودخول حرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل
دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت
هذا مثله في نحو انا ما قلت هذا كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام
فنقول محصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل
دخل حرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت باتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما
يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن
فرق بين التخصيص في النفي فانك لو قلت انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما

انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته ∴ واصاب ولكنه اخطأ في فاعله
الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بشاركه الغير كما ان تولك انا سعيت في حاجتك
انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم
انه غيرك او انت بشاركه الغير ∴ واما نحو تولك ما انا سعيت في حاجتك
فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب
لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك وانت بشاركه الغير ولا بد فيه
من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا
فخاص ∴ قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل
لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون النفي عاما
وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا
ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسانا قد قال كل شعر يكون
في الدنيا واكل كل شيء ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه
هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا بشاركه الغير
فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا
من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير
ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ∴ ولا يصح في
هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما
يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص
ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفى الفعل
عنه فزعم انه غير المذكور وحده او هو بشاركه المذكور كما اذا قدم المسند اليه
على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطيا في اعتقاد ان فاعله
هو المذكور وحده او بشاركه الغير فليتامل ∴ واما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي

ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي رايت سعرا انا الذي رايت كل شيء شيئا انا الذي رايت احدا من الناس م

ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سواء زيد لان المستثنى منه مقدر
عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما قدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين
عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث قالوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقدير الضمير وايلاؤه حرف
النفي يقتضي ان لا يكون ضربه يعني ان علة امتناعه ما ذكر لا ما ذكروه
لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك ∴ وجوابه انه قد سبق
ان مثل هذا انما يقتضي تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان
الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط
ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده وقوع
ضرب على من عدا زيد مخطيا في اعتقاده ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لا ينفي ان يكون انت الفاعل لا النفي الفعل يعني
ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان
النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت فررته ونفيت ان تكون
فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في
شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين لا الاستثناء اثبات الضرب
لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه
الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد
فيتاتى التوفيق ∴ لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان واقع احدهما
على من عدا زيد والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم
عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي
نظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا ∴ لانا نقول
ان المستفاد بالآخرة نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا
لزيد ومنفيا عنه هذا محال ∴ وعندي ان توهم نقض النفي بالا يقتضي

ان يكون

ان يكون ضربت زيدا الحمار بان تعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثنا اتما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شئ كما اذا قلت لست الذي ضربت زيدا فانه اعتقد انك انسانا ضربت كل احد الا زيدا وانت خلك الانسان ونفيت ان تكون ذلك الانسان **واعلم** ان ما ذكره المصنف ليس بخالف للظاهر في مجرد التعليل بل يظهر اثره في قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف بجواز ان يكون واحد قد قرا كل السور سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا الاستثنا لان يكون الفاتحة مفرغة لعدم تقدم كلم غير مفرغ له ما مر هنا مخالف **ولا** عطف على قولي حرف النفي والمعنى ان قولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو تفيد التخصيص قطعا سوا كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله **فقد يأتي** اي التقديم **للتخصيص** ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور **به** اي بالخبر الفعلي **او زعم مشاركته** اي الغير فيه اي الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويركب على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك **وعلى الثاني** بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خطرت ببال السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر عنك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني بنحو وحدي دون العكس **وقد يأتي لتقوي الحكم** وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل

قصدا الى تقرره في ذهن السامع وتحقق هل انه يفعل اعطا الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وبسبب تقوية تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة **وكذا اذا كان الفعل منفيا** فقد يأتي للتخصيص نحو انك ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص **نحو انت لا تكذب** فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا يكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا **لانه** تاكيد المحكوم عليه لا **للحكم** لعدم تكرره فقولنا لا تكذب يفيد نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غير ومعنى لا غير انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسندا الى الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب محصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطا منه في فاعله فيقصد ازالة الخطا بإذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح والا لم يعرض لنفي التقوي لانه اما او رد هذا الكلام في بحث التخصيص واما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ملا يزيدك النظر فيه الا على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتدا من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك

او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز
او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا افاده وجود السعي او لا اني
الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان
اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافاده
وجود السعي فاذا استعمله لافاده وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه
لا رسم معناه فيكون مجازا وباعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه
ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك
لاني الابتداء بل عند بخطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير
على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير طسا هله كان تجوزا والا
كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم
وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشيخ تنبي عن الثمرة
هذا الذي ذكرنا من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف وان بنى الفعل على منكر
افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد اي ما الفعل
نحو رجل جاني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص
واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم
يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد
كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فتقع
القصد بالاثارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد
اتاك اثنان ولم يرد ما جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة واثارة الى
الواحد فقط كما اذا عرف انه قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يرد ارجل
هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولقط دليل الاعجاز مفتاح عن انه
يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاني على معنى ان الجاني
من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بنى

العمل على

الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين
البناء على منكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء
على النكرة ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما
هو في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه
اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص
لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرناه انه ان وقع بعد
حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
وعلى ما ذكر المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر
في نحو الله يبسط الرزق لمن يشاء والله يتصرف بهم وامثاله فيما المسند اليه
مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم
يمنع منه مانع كما سيجيء ان شاء الله تعالى وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون
للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص
والا فهو للتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه
ورجح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا زيد عرف محمول على
الابتدا لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكون ذلك فضل ارباد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ عبد القاهر فقد تعسف والى هذا اشار بقوله
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله انجاز
تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا
نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى
وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر عطفا
على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والا اي وان لم

يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين او انتفاء
نفس الجزاء بناء على جواز التقديم كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير المتاخر
ما مر في نحو ان قمت وان لم تقم اقم اصلا لجز زيد قام فانه لا يجوز ان
يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما مر ذكره ان شاء الله تعالى ولما كان
مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو جاءني رجل عالم مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل
فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قام رجل انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل
زيد قام استثناه الشكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من
الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله
واستثنا المنكر بجعله من باب اشتروا الضلالة بالهدى اي على القول بالابدال
من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل
وانما جعله من هذا الباب ليلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص
سواه اي سوا التقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا
انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا
من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون
المعرف ثم قال واشترطه اي واشترط جعل النكرة من هذا الباب واعتبار التقدم
والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه
رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من
التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فللامتناع ان يراد
ان المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهم
ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلتنبو
اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب
لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد

صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بالهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه
الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وبين قولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير
المسند اليه ليكون المعنى شر تفظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه
ما اهر ذا ناب الا شرا اي الا شر تفظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع
من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه
لا يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المفيد المستفاد من التنكير لان الائمة
قد صرحوا بان التخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بالهر ذا ناب الا شر

ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع لتحصيل النوعية
لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه
ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف
فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها
مبتدا ولا مدفع لهذا الابان يقال انه انما اشترط اعتبار التقديم والتاخير
في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف
بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل
طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا
انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخويك وهو في معنانا
ما ضربت اخاك الا اكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واخرجه
لمذهبه نظرا ذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سوا في امتناع
التقديم ما بقيا على حالهما اي باد ام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع
تقديم التابع اولى واذ لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما
كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم **لا يقال** الفاعل لا
يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفضلة عن التابعية وهو جائز

صرح الائمة بتخصيصه

كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

لا نا نقول لانسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا ويجوز الفصل في التابع دون الفاعل لتحكم والاسناد لا يوقع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام **فان قلت** تقدير الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلانسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر

فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجهه ويبيت الحماسة

لو كان يبكى لي الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد

ثم اشتكيت لاشكائي وساكنه قبر بتحجار او قبر على تهد

فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليتي بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد بمنزلة اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاني على بدل اشتمال اي **قلت** امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للمعلومات لا موضوفا واتفقوا على امتناع ما جاني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل هو التباسه بالمبتدا قام هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لا بدلا منه وتقديم له

ولو سلم فيكون سادا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فنقيسه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا **لا نعم قد ذكر** النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء ثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد **ثم لانسلم** افتقار التخصيص في صورة المنكر اعني رجل جاني **لولا تقدير التقديم** لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم **كما ذكر** السكاكي في شرح هرزذاناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغيرذلك مما يستفاد من التنكير نعم وان لم يصرح بان لاسبب للتخصيص سواه لكن استقراء كلامه ذلك حيث قال اما ترى ان لك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا **لا يقال** التنكير انما ابدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه حال **لا نا نقول** قد ذكرنا ان ما يختص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف والاولى ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي لم يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاني بمعنى لا امرأة او لا رجلان **ثم لانسلم** امتناع ان يراد بالمهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا **قال** الشيخ عبد القاهر رحمه الله قدم شر لان الذي هو من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي **ويجب** من قبيل هو قام محمد زيد قائم في النوى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيكرر الاسناد ويقوى الحكم وقال انا قلت يجب دون ان اقول نظيره لان قايما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قايم وانت قايم

وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه الساكن
قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام ∴ وقد
يصحف قوله وشبهه فيه إلى مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول
معه اي لتضمنه الضمير اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويغرب
يشتمل على امرين احدهما المغايرة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله
لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من
الركاكة التعسف ∴ ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه
ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما
في صلة الموصول فانما يحكم بذلك لكونه فيها فعلا عائدا به الى الموصول الاسم كراهة
دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلان قائمان ورجال قائم
قائم ∴ والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه وقعت فيه
الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا بمن هو تام في التقوي واما الثانية فبان
لم يجعل جملة لا عومل معاملتها في البناء ∴ فإن قيل لو كان الحكم
بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم
بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه
لان الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا
للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واشبهه
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا للعارف المسند الى الضمير عارف
المسند الى الظاهر في حكم بانه مفرد مثله ∴ وقال المصنف معناه اتبع
عارف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا
ولعله سهو اذ لا اختصاص لهذا الكلام وتمامه في تقويمه على المسند كاللازم لفظ

قول ... لا يخفى ما فيه من التعسف اقول لعل العامل انما تعسف في توجيه اللفظ رعاية لحالة الوقوع اذ لا يخفى
ان ضمير الضمير وجوه لا يتصور عطف المفرد وان اريد هذا المعنى كما ينبغي باختيار التعسف على ان تضمن الضمير
هو الاصل في انه يعلم به شبهه بالخالي فيعلل الاشبه بالمعلول كما ان ثبوت المعنى هو الاشبه بالمعلول كما لا يخفى
الاصل والفرع الى الفرع ○

قول ... وهو ما يعلم به شبهه بالخالي فيعلل الاشبه بالمعلول كما ان ثبوت المعنى هو الاشبه بالمعلول كما لا يخفى
الاصل والفرع الى الفرع ○

قول ... قوله وشبهه اي شبه الساكن قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام ∴ وقد
يصحف قوله وشبهه فيه إلى مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول
معه اي لتضمنه الضمير اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويغرب
يشتمل على امرين احدهما المغايرة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله
لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من
الركاكة التعسف ∴ ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه
ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما
في صلة الموصول فانما يحكم بذلك لكونه فيها فعلا عائدا به الى الموصول الاسم كراهة
دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلان قائمان ورجال قائم
قائم ∴ والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه وقعت فيه
الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا بمن هو تام في التقوي واما الثانية فبان
لم يجعل جملة لا عومل معاملتها في البناء ∴ فإن قيل لو كان الحكم
بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم
بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه
لان الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا
للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واشبهه
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا للعارف المسند الى الضمير عارف
المسند الى الظاهر في حكم بانه مفرد مثله ∴ وقال المصنف معناه اتبع
عارف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا
ولعله سهو اذ لا اختصاص لهذا الكلام وتمامه في تقويمه على المسند كاللازم لفظ

قول ... قوله وشبهه اي شبه الساكن قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام ∴ وقد
يصحف قوله وشبهه فيه إلى مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول
معه اي لتضمنه الضمير اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويغرب
يشتمل على امرين احدهما المغايرة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله
لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من
الركاكة التعسف ∴ ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه
ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما
في صلة الموصول فانما يحكم بذلك لكونه فيها فعلا عائدا به الى الموصول الاسم كراهة
دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلان قائمان ورجال قائم
قائم ∴ والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه وقعت فيه
الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا بمن هو تام في التقوي واما الثانية فبان
لم يجعل جملة لا عومل معاملتها في البناء ∴ فإن قيل لو كان الحكم
بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم
بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه
لان الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا
للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واشبهه
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا للعارف المسند الى الضمير عارف
المسند الى الظاهر في حكم بانه مفرد مثله ∴ وقال المصنف معناه اتبع
عارف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا
ولعله سهو اذ لا اختصاص لهذا الكلام وتمامه في تقويمه على المسند كاللازم لفظ

مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود يعني
انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب
○ وغيري بالكثير هذا الناس يخدع ○ اي الامير يحمل وانا لا اخدع فالاول
كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل
لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على احص اوصافه او نفى عنه
وانفرد من كل على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب
العرف ان يفعل كذا او لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق
الاولى ∴ والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير
في النفي دون سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت
للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت
الاختراع للغير من غير قصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالاختراع
ولا شك في ثبوت عدم الاختراع لاحد في الجملة لزم سلب الاختراع عن المتكلم
فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد بثبوت الفعل او نفيه لانسان
مماثلا او مغايرا لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد ∴ وقوله
غيري حينا وانا المعاتب فيكم فكأنني سبابة المتندم ○
فان التقديم ليس كالتأخير عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله
من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير
المخاطب مماثلا له او غير مماثل له وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول
او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول
منهي من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه
انا لم افعل فهذا معنا اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه
من غير ان يشتبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقدم اعون على المراد
بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكنايات المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم

بطريق المبالغة الكناية البعد المناسبي والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون
على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كالملازم عبارة الشيخ في
دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير
ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال
على خلافه قطعا قال الشيخ واذا اقتضت الكلام وجب هذين
الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى
لا يتقدم فيهما اذا لم يقدما قلت يفعل كذا مشترك او غيرك هو رايت
كلاما مقلوبا من جهته معبرا عن صورته فرايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يابى ان يرضاه وقد قيل يقدم المسند اليه المسور بكل
على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي
الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه كل نحو كل انسان لم
يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما
لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم
ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن
جملة الافراد ليلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى
الاول الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى
اخر لم يكن حاصلا قبله يعني اذا لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي
والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم
باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على
الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال
كل في التاسيس كيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو
سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا

العايل

القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال فيكون هذا الكلام لبيان
السبب والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال ① واما الملازمة
اما صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها
بيان كمية المحكوم عليه معدولة المحمول لانحراف السلب قد جعل من المحمول
لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابط بعده ثم اثبت المحمول لهذا الموضوع
هذا المجموع المركب من الايجاب والسلب فلهذا جعلت موجبة محمولها معدولة
لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا
صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها
عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة
المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عن وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق والكذب لانه قد
حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع
الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق
نفي القيام عليه عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة
فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير
وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة
لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون
الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون الحكم منفيا عن بعض
الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد
دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا
ثبت ان انسانا لم يصدق بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا

فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه كل انسان لم
يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل التأسيس لمعنى اخر فالتأكيد
المعنى الأول ∴ واما في صورة التأخير فلأن قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لا يسور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
للنفي عن كل فرد نحو لا شئ من الانسان بفاير واما قال في الأول المستلزم
المقتضية لأن السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه
عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة السالبة
الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود
موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي
وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي واما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لأن
ما يفيد العموم في النفي اما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي
تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند وردها في سياق النفي
انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لأن رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان
هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الجزئية الكلية يكون معنى لم يقم
انسان نفي القيام عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم
كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على
التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل
تاسيسا ∴ فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده
لعموم السلب ليكون كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لأن
لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر
ضرورة وفيه نظر لأنه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لأفادة النفي

عن الجملة ولم يقم كل انسان لأفادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون
كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لأن النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعقولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه
كل وهو لفظ انسان وقد مر ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها
اي الى كل لأن انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير
ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كل تاسيسا لا تأكيدا لأن التأكيد لفظ يفيد ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس
كذلك لأن النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان
انما افاد حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شئ اخر ليكون كل لتقويته ∴
ولما كان للقايل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد
الاصطلاحي ونحن نعني بالتأكيد ههنا ان يكون كل لا لافادة معنى كان حاصلا
بدونه وحينئذ لا ينوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون
معنى التأكيد هذا فقال ولأن الصورة الثانية اعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن
الجملة فاذا حملت كل على الثاني اعني على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون
معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل
تاسيسا بل تأكيدا على ما مر من التفسير لأن هذا المعنى كان حاصلا بدونه
واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد ولم يقم كل
انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل ما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر ∴ الحاصل
انه لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة
ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى اي ما حملت تكون تأكيدا لا تاسيسا

فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه كل انسان لم
يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل التأسيس لمعنى اخر فتأكيد
المعنى الأول ∴ واما في صورة التأخير فلأن قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لا يشعر فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
للنفي عن كل فرد بخلاف السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه
المقتضية لأن السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه
عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد
عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة السالبة
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة السالبة
الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود
الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود
موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي
موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي
وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لأن
وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لأن
ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الأثبات واما التي
ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الأثبات واما التي
تفيد العموم في الأثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند وروده في سياق النفي
تفيد العموم في الأثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند وروده في سياق النفي
انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لأن رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان
انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لأن رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان
هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الجزئية الكلية يكون معنى لم يقم
هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الجزئية الكلية يكون معنى لم يقم
انسان نفي القيام عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم
انسان نفي القيام عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم
كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على
كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على
التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون كل
التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون كل
تأسيسا ∴ فالحاصل ان التقديم قبل كل نسلب العموم فيجب ان يكون بعده
تأسيسا ∴ فالحاصل ان التقديم قبل كل نسلب العموم فيجب ان يكون بعده
لعموم السلب ليكون كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لأن
لعموم السلب ليكون كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لأن
لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر
لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر
ضرورة وفيه نظر لأنه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لأفادة النفي
ضرورة وفيه نظر لأنه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لأفادة النفي

عن الجملة ولم يقم كل انسان لأفادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون

فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معنا كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتأسيس لحتى لا يلزم معنى اخر فتأكيد

عن الجملة ولم يقم كل انسان لأفادة النفي عن كل فرد لاستلم انه يمكن كل تأكيد حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لأن النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعم كل فرد في الصورة الثانية

لان المعتبر في اسم الفاعل ذات ما مرّ حتى تثبيتا ليفيد الحدوث بالذات المجتهد ملحوظ بطريق ان الذات وكذا الحديث واما المشبه فهو ملحوظة لانا الذات الا انها تقييد به غير تامة وغير مقصودة اصليه من العبارة فقيدت بها الذات المجسمة وصار المجسم كشيء واحد بحيث ان اللاحظ فيتارة جانب الذات لكونه جانبا لوصف في الحديث صالة فيجعل محكوما به واما المشبه التي فيه ملاحظ للحكم عليها ولا بها وحدها ولا مع غيرها القيام استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضي اعزاد ها مع طرفيها عن غيرها وتقديم اتيانها بوزن الحركة المشبه في المقصود به الاخلال بمراعاة هذه فلا يقصد ان تعريف الفعل ما يجري في اسم الفاعل بل معنى يحدد وتوهم مسند باعتبار احد معناه الذي هو الحدوث ① فان قلت فزيد قائم ايان الجملة المعتبر في ربقام ابوه وقعت محكوما بها ② قلت في هذا الكلام بحسب كان احدهما للحكم بان ابا زيد قائم والثاني بان زيد قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا معنى واحدا بل هما حكمان متغايران متقومين والاخر يحتاج ان تضيف بيد الدليل على ان زيد محكوم عليه بما هو قيد معنى المحكوم عليه وان قضية الثاني كما هو الظاهر صريحا بين القيام والاب قيد المسند الذي هو القيام اذ بيتم مسند الى زيد الا ترى انك اذا قلت قام ابو زيد وادعيت نسبته بينهما لم يربط بغيره اصلا ولو كان معنى قام ابوه وكذا ابوه لم يربط زيد قطعا ولم يقع خبرا عنه وفرق شنيع الفاهم يقولون قام ابو رجل وليس بكلام وكذا تجريده عن اضافة المشبه مع طرفيه نزيد وكريد مقيدا وارادة ضميره فافاده للاتصال الذي يحمل وجوده مع اضافة المشبه هذا كله كلام راجع الى البين فلنرجع الى كافيه ① تقول قد ذكرنا ان الاستعارة واسطة نزيها عن التشبيه بقيد ولاحظ المبتدأ منه صارحيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه والمشاركة فيتم الاستعارة وقد عقدت ان معنى الحرف حيث هو معناه لا يصلح ان لاحظ محكوما عليه وموصوفا بشيء فلا يصح وجريان الاستعارة فيه ابتدا ② نعم متعلقات معاني الحروف كالابتداء والانتهاء والظرفية والاستعلاء والغرضية معان مستقلة يصح التشبيه بها وجري الاستعارة فيها اصالة ثم يسري الى معاني الحروف لاشتمالها عليها وكذا اعرفت معاني الافعال الا حيث اقامة معانيها الانشائية ان تكون محكوما عليها فالجري الاستعارة فيها اصالة سلبي تبعا لمعاني مضارعها فان قلت هل يجري في تشبيها الاستعارة تبعا على ما ترى الحرف ③ قلت لا الان مطلق التشبيه لم يقم بقصد يصلح ان يجعل نظيرا في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مختصة صنفها الغوالي مشهورة ④ واعلم ان التغيير عن المضي الى المضارع ومنه الى الاستقبال بان شبه غير الحاصل بالحاصل في تحقيق الوقوع بالحاصل وشبه الماضي الحاضر كونه نصب العين واجمالا شابه ثم استعارا دالة بحيثها للاخر فعلى هذا يكون الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان شبه الضرب المسند شلا بالسيل في استعار له استعمل منه فعل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب الماضي مثلا في تحقيق الوقوع فيستعار لفعل ضرب فيكون المعنى للمصدر اعني الضرب موجودا في كل واحد من المشبه

لكنه قيد في كل واحد منهما مغاير لقيد الاخر وهي التشبيه كذلك وبما قررنا لك ظهر ان ما ذكره القوم من الاستعارة في الحروف والافعال تبعية لان الاستعارة تغيرا في المشبه في المشبه تقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او يكونه مشاركا المشبه به في وجه الشبه واما يصلح الموصوفية المفاتيح دون معاني الحروف والافعال فليس بصحيح لا يدل عليه ما مر من ان ارباب في توجيه ما اشار اليه مريد بقوله بعد تسليم صحته وهو انه قال وجه عدم صحته امران احدهما ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني ان المعنى هو ان الحرف والافعال لا يقع مشبها بها ومقتضى التعليل هو انه يسوغ ان يقع مشبها بها فالمتحقق الدليل على المدعى اما عدم درج الاول فلان الحركة والزمان هيئة هنا وبالذات فيما سلف في مباحث الاستفهام المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما هو من امور المقررة الثابتة فكون الحركة والزمان هيئة لاستقلالها بالمفهومية دون الافعال والحروف واما عدم درج الثاني فلان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم كون اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه كما مر وانما يعرضوا للاقتضاء الاول لانه اقتضاء الاصلي المجعل دليلا على الثاني واما الصفات واسم المكان والزمان والالة فلا يتم دليله على قبولها لان معانيها بعضها لان يقع محكوما عليها والوجه في كون الاستعارة فيها سعيته ما ذكر حيث قال والاولى ان يقال وبتفصيل ان الصفات انما تدل على ذات بعض ما تقتضيه هي المقصودة منها ولما لم يكن كل الذات التي يقتضيه مقصودة منها لم يصح جريان الاستعارة فيها بهذا الوجه الذي يصح به كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه كما مر وانما يصح بوجه اخر وهو ان يقال ان جعلت ما في ذات تعتبر باعتبار انها الذات المقصودة منها ايضا معنى مصدر بها الواقعة فيها اريد بها ان تكون الاستعارة فيها بتبعية ايضا واريد بقصد التشبيه والاستعارة بحسب ذلك المذاق يوجب ان تكون الاستعارة فيها بتبعية ايضا وهذا هو الفصل ان اصلا الاخطر العقل بجلب ما يتعلق به وتحريره عليه سعيه بحيث يدل ذلك كان حقها الا تقع موصوفة ولا محكوما عليها فيقع جارية على غير ما هي له في ان اسم المكان يدل على تعين الذات بانها مكان ما فذكر مقام معناه مكان فيه القيام لا سيما وذوات ما فيه القيام فلذلك يصلح ان يحكم عليها بالصفات ولم يصح ان يكون للغير وكان في هذا الاعتماد دون الصفات ولم ينقض به تعريف الصفة ايضا كان يرد عليه ان يقال لم عرفتم الصفة بذات ما فقالوا الصفة الصفة كما هو المتبادر عند ذات ما يعينها لا تعين لها اصلا وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة

فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معنا كل انسان لم

عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لانسلم انه يجب ان يكون
كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه
كل وهو لفظ انسان وقبل ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها
اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسند اليه فيكون اي على تقدير
ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا المعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس
كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان
انما افاد حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقويته
ولما كان للقايل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد
الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا
بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون
معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن
الجملة فاذا حملت كل على الثاني اعني على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون
معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل
تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل
انسان لعموم السلب مثلا لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر فيحصل الحاصل
انا لم نقم انسان لما كان مفيدا النفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة
ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى اي تقدير حملت تكون تاكيدا لا تاسيسا

فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس ❖ لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على
النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد
الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل
انسان تاكيدا سواء حمل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان
لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند حمله النفي عن جملة الافراد تاكيدا
لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر
وحينئذ يبطل ما ذكر ❖ بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما
بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض
الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاول فقط فلا يحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان
للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم
يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم
انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع ❖ لا يقال سماها مهملة باعتبار
اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع ❖ لانا نقول
المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل
فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل
افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع
وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون
المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب

عن كل

عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا يعني بالسور
الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا
الا غضاض فيما ابدلناه على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين
ونحو ذلك تمانص عليه الشيخ في الاشارات ❖ وههنا يجوز ان يكون هيئة
القضية وكون الموضوع نكرة منفية وادخال التنوين عليه سور الكلية
كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قالوا في الاشارات ان كان ادخال الالف
واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا يهمل في لغة
العرب قال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة يكون الشمول النفي
واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في خبر النفي بان اخرت عن اداته
سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب
ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ❖
او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة المجازية
او التهمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون معطوفا على عطفا على
داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى
او جعلت معمولة وكلاهما ليس ببديد لان كلا من الدخول في حيز النفي و
التاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه
عليه بلواو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي
اعم من ان يقع بينهما فضل نحو ما جاءني القوم كلهم وغيرذلك من الامثلة
المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فاخصصت التاخير باللفظي
فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي
والتقديري دخل فيه القسمان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف
واما وقع فيه لتغيره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في خبر النفي بان
قدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه

وفاعل كل القوم

فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المفعول التاخير عن العامل فالاولى ان يجعل
عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا
لم يدخل ويدخل اداة النفي على فعل عامل في كل ما دام لم يدخل اداة النفي
على الفعل العامل في كل الى على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت
عن اداة النفي الغير الداخل على العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي
اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاني القوم كلهم او ما جاني كل
القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا مطلقا نحو ذلك متاخرا نحو لم
اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم
كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا
بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو
وكذلك اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل
اليوم ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل
الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل
ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها
كقولنا في الفعل ما كل القوم كتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف
ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم
ولو كان قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان المخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة
لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل
في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل
ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما
اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ
ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال
الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا

كان وبعضا لم يكن ◆ وفيه نظر لانا نختاره حيث لا يصلح ان يتعلق
الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الكلام اكثر لا كلي
والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع
معمولة للفعل المنفي نحو النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل
الفعل عن كل فرد كقوله عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة
بالرفع لانه فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع
واحد منهما لا القصر ولا النسيان فعليه اي وعلى عموم النفي شمول
كل فرد ◆ قوله اي قول ابي النجم
فرأصبحت ام الخيار تبغي على ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما نذعيه على من الذنوب قال المصنف
المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث
فمن وجهين احدهما ان السؤال ايما عن احد الامرين لطلب التعيين بعد
ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل
منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع
بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب اذ يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا
لكل منهما ◆ والثاني ما روي انه قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك
لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن
سلبا كليا لما صح بعض ذلك قبل كانه رد له لانه انما ياتي في كل منهما لا نفيهما
جميعا اذ الجواب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي ◆ واما الاحتجاج
بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مستعملا
مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في
كلامهم ما يكسر له دينا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعيت عليه

هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد للعموم لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ❊ **ولقائل أن يقول** الله مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لأن لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وتطبيق بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا ❊ ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جايز على السعة اذ لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب ❊ **واعترض عليه** ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جايز لأن كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تأكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لأن معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متعلقة ما ذكرها او في حكم المتقدم فيلزم ان لا يستعمل الا تأكيدا الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنى لا يخرجها في الصورة عما هي لها فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه ❊ **واما اخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند** وسيجيء بيانه **هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه** اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه **فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل** فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل مغهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا

الباب الذي هو المدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين حصله والتمرن تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم تعقد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل التعجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يستتبع مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد والما هو من هذا الباب في احد القولين اي قولي من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدا او نعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ❊ **فان قلت** لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولما الابهام المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له حينئذ ❊ **قلت** قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام ضمير مستتر من غير ابراز سواء كان لمفرد او مثنى او مجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا او انه يتقدم المخصوص وبهذا الاعتبار يصح تعيين بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر **وقولهم هو اهي رندعالم مكان الشان او القصة** فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويجاز تانيث هذا المضمر اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصد الى المطابقة لا الى انها راجع الى المؤنث ولم يسمع نحو هي الاميرين عرفة وهي رند عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا

وله تضعيف سبع سمرات اي على ان خلقا الله اعناها واتقن الرحمن وحسان وبضعة فضيرن سمهم فصيرة سبع سمرات
وصل الضمير بسماء السابق وكون على المخ وسبع سموات جامد صل السماء جمعا سماء والوجه الاول هو العربي
الفصيح جلبي

وبالهاء قصة ورتبة رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لأنه ليس من
المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي تعقب
ذلك المضمر اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لأنه اي السامع اذا المر بفهم منه
اي من الضمير معنى استظر اي انتظر السامع ما يعقب المضمر ليفهم منه معنى
لما جبل الله المتفوس عليه من التشوق الى معرفة ما يقصد بها مه فيتمكن المتمع
بغيره في ذهنه فضل تمكن لأن ما يحصل بعد مقاسات التعب ومعاناة
الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني
قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التعظيم والتفخيم هو السر في التزام تقديم
ضمير الشان وهو مقتضى التزام ذكر الخبر المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه
في باب نعم كقول الأخطل

ابوه وعم الجد كان مسلما ... وشيخ الحي خالك نعم خالا

وهو قليل ولا يخفى انما ذكرته من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره
انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يتمع المستر
لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس
بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاستهارة وتوضيح امره
كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن اولانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقلا
الاذهان نحو هو الحي الباقي اولادعاء ان الذهن لا يلتفت لغيره كقوله

في المطلع

زارت عليها في الظلام رواق ... ومن النجوم قلائد ونطاق

وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع
المضمر اسم شانة فلكمال العناية بتميزه اي تميز المسند اليه لاختصاصه بحكم
بديع كقوله اي قول ابن الرومي

كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هو وصف لعاقل الاول المبتغى

كامل العقل متساويه فيه يقال مررت برجل ايّ رجل اي كامل في الرجولية اعيت
اي اعيته مبتغى عجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وحظ
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة ... وصيّر العالم النحرير زنديقا

كافرا ناقصا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك فقوله هذا اشارة الى
حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محرومًا والجاهل مرزوقًا فكان المقام
مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب لشان وهو جعل الأوهام حائرة و
العالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتميزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى
السامعين ان هذا التي المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم
البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محرومًا والجاهل مرزوقا
فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم
بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال
العناية او التهكم بالسامع والتحقير كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه
اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير
المحسوس عنده كالمحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه
اي على وضع الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي
باب المسند اليه قول ابن ذؤيبة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى
اي كي احزن من يشجى على حد علم يعلم واما يشجي يشجى فهو متعد يقال شجاني
هذا الامر اي احزنني وما بي علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي
ولم يقبل به لأدعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه
باسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل
هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لأنه الذي يصمد اليه في
الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر

كامل العقل

موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لأنزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتمكنه المهابة او تقوية داعي المأمور اي ما يكون داعيا لمن امرته بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفا امير المومنين يامرك بكذا امكانا امرك وعليه اي يعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الامر فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله

الهي عبدك العاصي اتاكا ... مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فانت لذاك اهل ... وان تطرد فمن نرجو سواكا

حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على انه يكون العاصي بدلا لأن في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصف العاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهار للمنصفة وبعدا من التعرض لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة وفي العبارة اذ في تسامح لأن غير

المحقق

المختص هو مطلق النقل لا نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب والاول اوفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس يصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها ابتداء او رجوعا عن غيره في الكلام السابق الى الآخر اذ لم يرتد بكر كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا التفسير بفصوص المصنف من تتميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه مما يطلق لبيان على العلوم الثلاثة كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها خصص هذا المثال من بين سائر الامثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى اخر فهو من التفات لأنه قد صرح به في قوله ليلك التفاتا لأنه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاث اي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر الثلاثة بشرطان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه يعني عن هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح

قوله حصص هذا المثال الخ اقول عده الدال ايضا في غير هذا المثال ايضا مما يدل على ما ذكرناه في الحاشية السابقة فتدبر منه

قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه الخ اقول هذا مبني على ما ذكره في الايضاح من ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاث بعد التعبير عنه باخر منها وقد عرفت ما فيه

وانما اطلنا ذلك لأنا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطريفة لنشاطه وايقاظا في اصغائه
وهو مراد من قال بكون التغيير اشيا لبيت من الالتفات
فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشيا لبيت من الالتفات
منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعلت كذا
ونحن الذين صبحنا الصباح ونحو ذلك مما عبر عنه عن معنى واحد مرارة بضمير
المتكلم او الخطاب ومرارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب **ومنها**
نحو يا زيد قم ويا رجلا له نبر حديثه وفي التنزيل يا ايت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة **ومنها** تكرير الطريق الملتفت
اليه نحو اياك نستعين اهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد
والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه يعبر عن معنى
بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر **ومنها** نحو يا من هو عالم
حقوقي هذه المسئلة فانك لا نظير لك في هذا الفن ونحو ذلك قوله
يا من يرى علينا ان نفارقهم ... وحبلنا كل شئ بعدكم غدم
فانه لا التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة
وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم
وبعدكم جار على مقتضى الظاهر **وما** سبق الى بعض الاوهام من ان
نحو ايها الذين امنوا من الالتفات والقياس لهتم فليس بشئ قال
المبرد في قوله اما الذي سمتني ايمن حيدرة كان القياس ان يقول
سمته حتى يكون في الصلة ما يعود على الموصول لكنه لما قصد الاخبار عن
نفسه وكان الاخير هو الاول لم يبال برجع الضمير على الاول وحمل الكلام
على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان
المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد الالتفات

الدون ٤

قوله وضمير عاد وهما يفصد بعض منها اول العوارة بالضم والتشديد والغض بفتح المعجم وتشديد الضاد المعجمة في اللغة ان يكون ساكتا
دائم البصر نحو الارض سمي بها الصبي لانه غض بصره غضا وغضاضا ومغضاضا اي اطرق حياء وقد جاء فيه لغة اخرى بالخاء
المعجمة والراء المهملة والصحيح الاول اي بالغين المعجمة والضاد المعجمة

بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التغيير ان في كلامين وهو غلط لان
قوله تعالى بارككنا لتريه من اياتنا فيه التفات من التكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو
من متعلقات ليريه ومتمماته **وهذا اخص** اي الالتفات بتفسير الجمهور
اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن
معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير
عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد فنام الخلي وما ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نبا جاءني ... وخبرته عن ابي الاسود
في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعاير
اي غمصه وتمضمض منها وباتت له ليلة من باب الاسناد المجازي كصام
نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي
بان كل بيت من الابيات الثلاثة التفات **وقول** صاحب الكشاف
وقد التفت امرء القيس ثلاثة التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان
مذهب السكاكي موافق لمذهبه **قان قيل** يجوز ان يكون
احدها في بيت والاخران في جانبي احدهما باعتبار الانتقال هو من الخطاب
في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في
ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب
والثالث في جانبي باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح انها
ثلاثة التفاتات على مذهب الجمهور ايضا **قلنا الجواب**
عن الاول ان الانتقال انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب
الكلام ونجد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل

الخطاب فصار الأسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم
في جاني الامر المغيبة وخبرها ❊ وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك
خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلى عليه الكلام
كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم تشكرون ❊ وقوله ❊ هل نرجركم برسالة مرسل ام ليس ينفع
في اولاكم الوكء ❊ حيث لم يقل اوليكم ❊ وقوله ❊
يكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير ❊ الى
مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مكان ارجع ❊ فان قلت ترجعون ليس
خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا ❊ قلت نعم ولكن
المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي
فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون ❊ فان قلت
حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر لان الظاهر سقط
ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق والالتفات
يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر ❊ قلت لا نسلم ان قوله
ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام
بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله
ومن بدء جاني والقيا تن جاك ❊ وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى
الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا يتحقق في خلاف مقتضى الظاهر
وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي ❊ وفيه نظر لان مثل
ترجعون وجاني في الأيم واليت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان
واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر
عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ❊ ثم الحق

انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاني من خلاف
المقتضى على ما حققناه ❊ والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعبدهم المعظم
كالجماعة ولم يجيء ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم والماهو
استعمال المولدين كقوله ❊
بأبي نواحي الارض ابغي رضاكم ❊ وانتم ملوك ما لمقصدكم نحي ❊
تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم نحو قوله
علمته من عبدة طمى بك اي ذهب بك قلب في الحيازيم متعلق بقوله طرب
قال المرزوقي في معنى طرب وفي الحسان لم طرب في طلب الحسان وتشاط
في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عمر حان
مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم تكلفني ليلا فيه التفات
من الخطاب في طمى بك الى التكلم حيث لم يقل تكلفك وفاعل تكلفني ضمير
القلب ليلا مفعوله الثاني اي تكلفني ذلك القلب ليلا وتطالبني لوصلها
ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى الليلا والمفعول محذوف
اي شديد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة
الى الخطاب وقوله طمى بك فيه التفات عند السكاكي لا عند الجمهور
وقد شطا اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال
المرزوقي هي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي علادت
عوادي وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالكم يوم الدين
اياك نعبد مكان اياه نعبد ❊ وذكر ضرب الافاضل

فى مرام السقط من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين
واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله
من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله لا
مع غيره بخلاف قول جرير

تعى بالله ليس له شريك ... ومن عبد الخليفة بالنجاح

اغثنى يا فداك ابى وامى ... يشيب منك ايك ذو اتياح

فانه ليس من الالتفات لان المخاطب بالبيت الاول امرانه والمخاطب بالبيت
الثانى هو الخليفة فهذا احق من تفسير الجمهور بقوله ابى العلاء

هل تزجرنكم رسالة مرسل ... ام ليس ينفع فى اولاك اولوك

فيه التفات عند الجمهور من المخاطب فى تزجرنكم الى الغيبة فى اولاك
بمعنى اوليك وهو قال انه اضراب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم
وان كان برئى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجركم بنو
كنانة وبقوله اولاكم انت وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما
تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلائمة له فى المعنى على طريق المثل او الدعا
او نحوهما كما فى قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفى كلامهم تصم الفقر ظهرى والفقر من فاقرات
الظهر وفى قول جرير

متى كان الخيام بذى طلوح ... سقيت الغيث ايتها الخيام

اتنسى يوم تصقل عارضينا ... بمرهفة سقى البشام

والثانى ان يتكرر معنى فيتوهم ان السامع اختلجه شئ فتلتفت الى كلام
يزيل اختلاجه ثم يرجع الى مقصودك كقول ابن عبادة

فلا ضرمه يبدو وفى اليأس راحة ... ولا وصله يضنى فانا كارمه

كانه لما قال فلا ضرمه يبدو قيل له وما يضنع به فاجاب بقوله وفى اليأس راحة

وجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا انتقل من اسلوب
الى اسلوب كان احسن تطريه اى تجديدا واخذا من طريت الثوب لنشاط
السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه
بلطائف اى فقد يكون لكل التفات سوا هذا الوجه العام لطيفة وقد
يختص به بحسب مناسبة المقام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر
الحقيق بالحمد نجد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه تحركا للاقبال
عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول ذلك الامر الى خاتمتها اى الى خاتمة
تلك الصفات وهى قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة انه الجزى ذلك الحقيق
بالحمد مالك الامر كله فى يوم الجزا لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم فحينئذ يجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه
اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والا
ستعانة فى المهمات والباقى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته
بالدعا اذا دعوت له مواجهة والمعنى يجب ذلك المحرك ان يخاطب
العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع
والذلل له لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم
المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على
ادا العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له
لذاته لا وسيلة الى الطلب الحوائج والاستعانة فى المهمات فاللطيفة المختصة
بما موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة
يجب ان يكون ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا
الذى ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه

قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية [illegible] الرحمن [illegible] الرحيم [illegible] الرحمن ابلغ من الرحيم [illegible]

لما ذكر الحقيق بالحمد واجري عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت اليه وخوطب بذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرق فيه فكان
تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ❊ ويمكن ان يقال
انه بازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به
فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى ذات ذلك الحقيق بالعبادة فكلما اجري
عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف ذلك اولا
بانه المدبر للعالم واهله ❊ وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
لينظم لهم امر المعاش ويستعد والامر المعاد ❊ وثالثا بانه المالك لعالم
الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه
وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان
يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث
يراه ويشاهده حال العبادة ❊ وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي
ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ❊ ولما
انجر كلامه الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من
مباحث المسند اليه فقال **ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما
يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده** الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية
والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه
كلام بغير ما يترقبه انما هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده **تنبيها
على انه** اي ذلك الغير **هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري
للحجاج وقد قال الحجاج له** حال كون الحجاج **متوعدا** اياه **لاحملنك على الادهم**
يعني القيد هذا مقول قول الحجاج **مثل الامير حمل على الادهم والاشهب** هذا مقول

قوله تنبيها على انه اي ذلك الغير اولى [illegible]

قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب
بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب سواده حتى ذهب
البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه
من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو
الاولى بان يقصده الامير **اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد
فجدير بان يصفد** اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد **لا ان يصفد** اي يقيد
ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل **بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله
منزلة غيره** اي غير ذلك السؤال **تنبيها على انه** اي ذلك الغير **اولى بحاله** اي
بحال ذلك السائل **او المهم له كقوله** تعالى **يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت
للناس والحج** سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا
حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة
فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم
وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق
بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض **وكقوله
تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين
واليتامى والمساكين وابن السبيل** سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد
بها الا ان يقع موقعها وكلما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على

سبيل التهكم لا على سبيل القصد **ومنه** اي ومن خلاف مقتضى
الظاهر **التعبير** عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو
ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض اي يصعق
هكذا في النسخ والصواب فيفزع بمعنى يفزع وهذا الكلام كثير
لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى **ومثله** التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى **ان الدين لواقع** ونحوه التعبير عنه بلفظ
اسم المفعول كقوله تعالى **ذلك يوم مجموع له الناس** اي يجمع الناس لما فيه
من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظاهر **فان قلت** كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي او الحال وحينئذ يكون معنى لواقع
ليقع ومعنى مجموع ليجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ورد لانهما عليه بحسب المعارض فيما لو اذا كان معناه
الاستقبال يكون وارد اعلى مقتضى الظاهر **قلت** لا خلاف
في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال
حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير
عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر **نعم**
لكن فيهما من الدلالة على كمال الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت
فوازن بين قوله تعالى انا الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك
ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتقف على الفرق بينهما وعلى ان
مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على
انه متحقق الوقوع هذا الكلام بعد محل نظر **ومنه** اي من خلاف
مقتضى الظاهر **القلب** وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر
والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة

اللفظ بان توقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى بالعكس اذا وقع ما
هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر بالعكس معرفة كقوله
فهي قبل التفرق ضباع ولا يبك موقف منك الوداعا
اي لا يبك موقف الوداع موقفا منك **والثاني** ان يكون الداعي اليه
من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا له نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض هنا
حقه ان يكون له اجراك يميل به الى المعروض اد ترغب عنه ومنه قولهم ادخلت
القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم
ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى
بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر
بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله
فانك لا ابالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
اي ذهب السؤدد من الناس وانتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على
هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا كان ام غير هجين
فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدرة لا بالابتدا
لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله
ولا يبك موقف منك الوداعا **وتحصل** المعادلة بين ما وقع بعد ام وما
وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود
بوجوده كعدمه والمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل
فيه وهو معادل لما وقع بعد ام **والحق** ان ظبي مبتدا وكان
امك خبره وصح الابتدا بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار
ام امرأة وصار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى
وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف

هل رند قام فحيث لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك **نعم** فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الامر والمعنى على اظيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم **وقيل** اي القلب **السكاكي مطلقا** اينما وقع وقال انه تمايوزت الكلام ملاحة ويتحجج عليه كل علم البلاغة واسن الاناس والاباني في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل **ورده غيره** اي غير السكاكي **مطلقا والحق انه** ان تضمن اعتبار لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف قبل كقوله اي قول تبة **ومهمهه** اي مفازة **مغبرة** مشتوبة بالغبرة **ارجاؤه** اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا **كان لون ارضه سماؤه** وههنا مضاف محذوف اي لون سمايه وهذا معنى قوله **اي لونها** فالضمير الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمايه لعنبرها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاستعارة بان لون السما قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة **والا** وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا **رجح** لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن مايوهم عكس المقصود **كقوله** اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن **فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا** اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده

امرت بها الرحال ليلحقوها ونحن نظن ان لا تستطاعا

ولقايل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع

تبلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن **وفيه نظر** ان يتضمن مايوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرجحان **كقوله**

ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام

والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراى مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام العكس المقصود **والاجود** بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة خال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وبعد منه الدم ولان نحو كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بجلة للمحامد وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح **وفيه بحث** لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تبتر النظم ودلالة الكلام الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حال من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذا الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالاسلوب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لاصبت لانه احسن هداية للمقصود **والجواب** المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير

في انصرفت وجذوع البصير عبارة عن انه على بصيرة به التي كان عليها
اولا في اقدامه لم يعرض لديه ندم في الاقحام ولم يتطرق اليه تقاعد من
الاقدام وقدح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحرب
وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت من الامجاد ما اردت ولم ينالوا
ما اردوا مني وانا على بصيرتي الاولى ولم يسد لي ندم في الاقحام ولا غلب
في اختياري التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحرب قارحا بطول
ممارستي وتكرر مبارزتي

الباب الثالث في احوال المسند اليه

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه والمذكور في المسند اليه حذفه وفي المسند
تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه
والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به
لغرض الاحتياج اليه ثم استقبح الغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة
في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يوتى به لغرض كقولهم اي قول صابئ بالحارث
البرجمي

ومن ترك منهم بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب

في الاساس المآني رحلوا اي في منزله وقيار استرجل له ولفظ البيت خبر
ومعناه الله التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من
الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز
عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا
يجوز ان يكون غريب خبر عنهما بما مر لامتناع العطف على محل ان
قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان في ارتفاع قيار وجهان
احدهما العطف على محل ان لان الخبر متقدم تقديرا فيكون العطف

قوله وههنا الخ لا يحملها المقام كما مر اشارة الى ما سيجيء الوجه الاول على الثاني
قوله ان الواو في على الاصل والمكان قوله لغريب هل يجوز ان يكون خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبرا ان
كما ذهب اليه بعض النحاة في نحو زيد ذاهب وعمرو مطلق واني ابعد اذ اذا احتمل الغريب خبرا لان وقدر اخبر ان
حمله على ما ذكر اولى من حمله على ما ذكر مع ما فيه من تقدير موجز عن قوله لغريبان لا يلزم تذكير المعطوف المؤنث
على المعطوف عليها المذكور وانما يلزم لو قدر المعطوف عليه المذكور ان لم يقدر موجزا ثم تقدم المعطوف
تمام على تقدير اجزاء المعطوف ثانيا قدر موجزا ثم تقدم المعطوف على المعطوف عليه بعض اجزائه على بعض
ثم على المجموع

بقد مضى الجملة ولا يلزم امتناع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو
ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر

وثانيها ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره
ولا شريك ههنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر
في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه
اثر في غير ذي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار جاز ان
يتوهم انه له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى
فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما بفعل واحد بحسب الظاهر تنبيها على ان
قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق ان
يخبر عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع
به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة
معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة
تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم بين المذكورين ضلالا
واشدهم غيا ايتاب عليهما ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم
وههنا احتمال لا يحتملها المقام كقوله

عن ابن عذرا وانت بابن عذرا راض والراي مختلف

هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت
السابق وكذا قوله

رماني بامر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوي رماني

وقوله

ويروى من اجل الطوي رماني البيت للارزق بن طرفة الباهلي حين تنازع
هو وناس من قشير في بئر عند الحاكم فقال القشيري هو لص ابن لص ليغري عليه

الحاكم فقال قصيدة فيها البيتان فمن روى ومن اجل الطوى فلأن الخشبة كانت فيها ومن روى ومن جول الطوى فالمعنى رماني بشر عاد قبحه الله كما ان الذي يرمى وهو في البئر الى جوانبها يعود ما رماه به عليه * وفي الصحاح الجول بضم الجيم جدار البئر من كشف الكشاف * على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف عنده من عطف المفرد وجهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتدا والخبر محذوف * قال المرزوقي في قوله

* فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا

ان البحر مرفوع بالابتدا على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نيه التاخير والمتقدم لغرض الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد على المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر في اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بجنسه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب ونحو ذلك فالفاء في فاذا تدل على السببية التي تراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل العطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فحينئذ تكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فحينئذ لا تكون مضافة الى الجملة * وقال المبرد ان

اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي فبالمكان زيد فالتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية في انها لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا ضربا لمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى

ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا

المستفر جمع مستافر كمنجب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى آخره ارتحالا والسفر الرفاق فذوقوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لا طرد الحذف نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وجه وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو استقبح انسان يحسن الحذف او لم يحسن لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمستند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم وجملة والغرض فيه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الآيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه والما صير اليه لان لو اما ان تدخل على الفعل دون الاسم فانم فاعله على الفعل المحذوف لا مبتدا ولا بد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف

هذا ما يقتضيه علم الاعراب وأما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انم يدل
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المخصوصون بالنجح المبالغ لان العقل
الاول لما سقط لاجل المبتدا برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني
كما انك في قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص
وكذا الوانم تملك لكونه مثله في الصورة ❊ **قال المحب**
متمم اسند عبد الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص من جعل
فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته
فهو حجة عليه لانه قوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند
اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف
تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو كان
فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق
ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله
له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله
على حذف المبتدا موافق له ج وبان حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة
حالية على حذف المبتدا وليس على حصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة
لفظية ولا حالية ❊ **وفي هذا نظر** لان وجود القرينة
ليشترط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا فالقرينة ههنا هو انه اذا
اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر حتى ضاق هذا المقام عما يفهم
منه هذا المعنى بتمهل ❊ **ورجح** حذف المبتدا ايضا بقراءة من
قرا صبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفا اولى وان كان النكرة
موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل

ولبس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ❊ ومما
يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا انا او في الوجود
الهة ثلاثة او ثلاثة الهة ❊ فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا
الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة
كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ومرتبة قيل هم ثلاثة فحذف
المبتدا ❊ **قال صاحب** المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء
على انه ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك الله زيد غيبتك ام عمرو فانك لو
قلت ام عندك او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك
لانه اذا ولي ام والهمزة جملا مشتركان في احد الجزئين اعني المسند اليه
او المسند وتفيد على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو واله زيد
قائم ام هو قاعد وانه زيد غيبتك ام عمرو غيبتك او عندك عمرو قام منقطعة
لاتصلة لانك تعلم على الابهام بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال
لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة
دليل الانقطاع وقولنا مع القيد على المفرد احتراز عن نحو الفعليتين
المشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام هو وقعد لان
كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى
الفعلين ان يكون ام منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ❊ **ولا بد** للحذف **من قرينة**
كوقوع الكلام جوابا للسؤال بتحقق اي موجود نحو **ولئن سالتهم من**
خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان
هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن
سؤال محقق ❊ وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان
السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى ❊ **وفيه**
نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل المعنى

له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدا كقولنا الله خلقها يؤيد هذا المعنى وكذا القرينة الآتية دل على تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها والظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل الفعل مقدم والمسؤول عنه مؤخر **والجواب** ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم **او مقدرة** عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر **نحو** قول حماد بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل **ليبك يزيد** كانه قيل من يبكيه فقال **ضارع** اي يبكيه **ضارع** ايذليل **لخصومة** متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفيان رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملحا وظهر الاد الضعفاء تعلقه بسكي المقدر نعوى من جهة المعنى **ومختبط** وتمامه ومختبط مما تطيح الطوارح **ف** المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك وطوارح جمع مطيحة مطيحته على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوارح واطاحته الطوارح ولا يقال للمطوحات ولا للمطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي ينال من اجل اذهاب الوقائع ماله او يسكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بن يعني الماضي عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل **وفضلة** اي وفضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر **على خلافه** وهو ليبك يزيد ضارع بالبنا للفاعل ونصب يزيد مفعولا **بتكرر**

الاسناد اذ قد استبد الفعل **اجمالا ثم تفصيلا** وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكا لكنه مجمل فلما قيل ضارع بكيه اي يبكيه وضارع فقد استبد الى مفصل ولاشك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى **ف** وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اغنى من يبكيه لا سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال **ف** ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث مرات انتهض اجمالا واخر تفصيلا **وبوقوع نحو يزيد غير فضلة** بل جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا انتصب على المفعولية فانه فضلة **ويكون الفاعل معرفة الفاعل لحصول نكتة غير مترقبة** لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون درة من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل **ف** والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بسبب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ابهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبانا في الجماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز **واما ذكره** اي ذكر المسند **فلما مر** في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل والا مقتضى للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم وغير ذلك **او ان يتعين كونه** اي كون المسند **اسما او فعلا** فيفيد التبوت

او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه ونطحتي نوبه ونحو ذلك وحصول التعجيب بدون الذكر ممنوع لأن القرينة انما تدل على نفس المسند فاما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر **واما افراده** اي جعل المسند غير جملة **فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم** اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر ولقائل ان يقول مع افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فحذف فاعل المقيد فيخرج ما يفيد التقوي بحسب المقام كتحقيق نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم او نحو ذلك او يقال يقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيد بالطريق المخصوص نحو زيد قام والمراد بقيل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك دون رجل جاني وما اقلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة نكتة الاسناد بعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي

واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة فعلية تاكيد منبئ لاسناد المسند مع المسند اليه لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عند اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم باثبوت الشيء لشيء او نفيه عنه

ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على السببي لانا نسلم ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه لا يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبرا مسندا قد اسند اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما باثبوته له او باتفائه عنه ضرورة ولا بد من الحكم باثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق ابوه غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ها هنا الثبوت بالفعل حقيقة لاستفض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده

ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المجرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والاكان المناسب ان يزيد في الفعلي مثلا من هذا القبيل لانه لا لخفائه اولى بان يمثل له ولايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد يخالف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض

ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المصنف

الدين

اوضح ثم أورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند
الفعلي امثلة منها نحو الكرم من البر بستيني وكما في الدار جالد وقال اذا التقدير
استقر فيها احتمل على اقوى الاحتمالين ✦ واعترض عليه
المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين
جملة ويحصل التقوي لان خالدا مرتفع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد
الظرف على شيء وهو اساءة الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول
مبني على ان الظرف مقدر باسم الفعل الفاعل لا بالفعل والثاني مبني
على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد
على شيء ثم قال في الفائدة المثال الاخير بتوله اذ تقديره استقر وحصل
لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرتفعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك
خبط منه ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا للتفسير
مفرد اكان الجملة ولم يذكر الافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم
او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون المثل ههنا ضائعا
ولذا تركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة
قال وتفسير تقوي الحكم بذكر في تقديم المسند فلو كان قصده
انما امثلة الافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد
وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد
بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة
التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي كزيد ابوه منطلق لم يتيسر
لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا كزيد انطلق
ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعايد بشرط ان لا يكون
ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مرفع

وهو على هو الرام

ونحو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعايد ونحو زيد قام
وزيد هو قايم لان العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد قام ابوه وزيد
ابوه قايم ومررت بزيد ضربت عمرا في داره وزيد كثرت سرج فرس
غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل
او بعده والعامل اعم من الصغير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع
الجملة التي وقعت خبر المبتدا ✦ وقال صاحب المفتاح او
اذا كان المسند سببيا هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت
للشيء الذي بني عليه ذلك المبتدا اي جعل خبرا عنه مطلوب التعليق بغير
ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق
نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستند الى الاسناد الى ما بعده بالاثبات
او بالنفي فيطلب بتعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي ليكون ما
بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما ✦ فالاول نحو زيد ابوه منطلق
فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدإ به اعني ابوه قد علق زيد
بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لانه جعل مبتدا واوقع
منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء كما عرفت
من تفسيره ✦ والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل
اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما بعده ما قبله وهو عمرو بالاثبات
لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله
او يكون المسند فعلا منصوبا معطوفا على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط
وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة

المسند عليه

المقتضية لكونه جملة فهي اذا اذا اريد تقوي الحكم واذا كان المسند سببيا
ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول اذا كان المسند فعلا اذ لا
وجه للعدول الى المصايح وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعاية
في الاوزان التي الالتباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر
من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي
عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند
السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من الكلام انه اذا كان في الكلام
مسند سببي يجب ان يكون مسنده ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند
السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدا ويمكن ان يقال
ان في قوله هو ان يكون مضافا اسما يحذف فاهو الزمان وضمير هو عايد الى
المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي
يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه
كذا وح يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس
الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد للمسند باخذ
الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك و
المستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
ولا تراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلاته ماض وبعضها باق محققا
الصلوة الواقعة في الازمنة الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه
بخلاف الاسم نحو زيد قايم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة
واما الفعل فاخذ الازمنة جزء مفهومه وهو معه بصيغته يدل عليه مع
افادة التجدد الذي من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل وتجدد

الجزء

الجزء وتجدده يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار
الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم ب
او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
الشعر ويتفاخرون وكانت فيه وقايع فيحله بعثوا الى عريفهم عريف
القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم ن اي يتفرس الوجوه
ويتأملها ليجد منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة
يعني ان لي على كل قبيلة جناية متى رددت واعكاظ طلبني الكافل بامرهم
واما كونهما اسما فلا فادة عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد
بدلا فادة التلبس والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم
وما اشبه ذلك مما ينا سبه الدوام والثبوت كقوله ب لا يالف الدرهم
المضروب صرتها وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن قرن عليها دليل هو منطلق
يعني ان الانطلاق ثابت له دايم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ
عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان
يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي
ان يكون بالفعل وقال الشيخ ايضا موضوع الاسم على ان على انه يثبت به
الشيء لشيء من غير اقتضاء انه محدث يجدد شيئا فشيئا فلا يعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فانه يقتضي فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه
جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه ونحو قولنا في زيد يقوم انه يفعل له زيد قايم لا يقتضي
استوفى المعنى من غير افتراق والاثم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما
يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه
او له او معه ونحو من الحال والتمييز والاستثنا فلتربية الفايدة وتقويتها
لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد

الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ﴿ ولما كان ههنا
مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو في المفعول والتقييد كان به ليس
لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيته
اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في باب كان زيد منطلقا
هو منطلق لكان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق
وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق
في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته
على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة
متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه
متصف بالغنا المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي
وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للمعنى في هذا المثال
حكم الاستقبال لانه المآل الذي استقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون
هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلما نع منها
اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين
على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك من الاغراض يتعلق به او خوف ان ينصرف
المخاطب المتكلم مكتارا قادرا على التكلم فيتولد منه عقارة وما اشبه ذلك
واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك
فلاعتبارات وحالات يقتضي تقييده به لا يعرف الا بعرفة ما يعرف به رواته
اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو
فليرجع اليه ﴿ وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل
المفعول ونحو فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي

ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فالجزا ان كان خبرا فهو نحو ان جئتني اكرمتك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان
انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاء زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه ﴿
فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيد بقيد مخصوص
محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على ان الكلام في بحث تقييد المسند
الخبري واما نفس الشرط بدون الجزا فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته
الى الانشاء كالاستفهام ولذا لم يتقدم عليه ما في خبر فلا يصح عمرا ان
تقعد يضربك ﴿ واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزا
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى انها مجردة عن
التقييد بالشرط لا مع المتقيد به على ما ظن التقييد بالشرط يخرجها عن
الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب والحق الدقيقة قد يقوله في نفسها
فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بادهت اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزأ من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال
بالربط بين القضيتين فقوليا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ليس بقضية ولا
محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا
للشرط ﴿ وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزا الا ترى قولنا
اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك
والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب
اعتبار المنطقيين عينها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا
انها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود عند اهل العربية النهار محكوم
عليه بوجود موجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية
ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر ان الجزا باق

على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم بثبوت الوجود للتهار ح وكذبها بعدمها ٠ وأما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم
بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها
فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا
انها اشتركت في التهار قول جائز موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها
بان تطرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا في المحلية خبرين فيها ليس
بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف المحلية الا ترى ان قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود التهار لازم
لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت
طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية قيد مستنبه لمفعول فيه فلا يتبين
المفهوم من ٤ وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث
ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة
المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن الاصل ان
عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا
على طريق الحكاية ان على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في
اعتقاده ٣ فان قلت كما انه يشترط في عدم الجزم بوقوع
الشرط فكذلك يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكر جميع النحاة
وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف

قلت لان الغرض ساق بان وجه الافتراق بين اذا وان بعد
اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط
وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلم يتأمل
وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني

الى قوله

انكرمك حيث لا يعلم العاقل اكرمه اكرمه او لا فيه في المثال على اشتراط الخلو عن
الجزم بان لا وقوع وكذا قال في نحو ان لم اكن لك اكن لك ابا الكفتراعي حقي
مستعملة في مقام الجزم لكنه ظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط
لان الشرط انما هو انتفاء كونه اباله فلم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج
الى هذا المثال الى التاويل ٠ وقد سبق الفاضل الشارح ههنا فزعم ان
الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك اي لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع
واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان فالان النادر غير
مقطوع به في الغالب وكذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في
الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه
الموضوع للدلالة على الوقوع واذا كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال
لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المضارع مثل ان نحو فاذا جاءتهم
اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخا قالوا لنا هذه اي هذه مختصة
بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلا يطيروا بموسى
اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين حيث
جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق
وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
وانتشاعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا
يكثر كثرة جنسها ولهذا جاء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى
وان تصبهم حسنة ولان اصابكم فضل من الله وههنا بحث
وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين واما
في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا نسلم ان القطع
بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما مع ورود انه لا ينحصر

الاول

الا في ضمنه فالفرق بين فاذا جاءتهم الحسنة وبين نحو تعريف الجنس وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف تقطع بكون تعريف الحسنة رد على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقتضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا لتكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوعا واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقتضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد به العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج لها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقتضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقتضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوؤهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كتركه على الكثير وانه قد يتسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعتد الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجا بخلاف الجنس فانه

لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوأ وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فاذا علم انها يكون ممتنعا امر جوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يبق للمراد مطلق الحسنة كما هو المعتبر وخيل بظهر فساد ما قيل انه اقتضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى الحاضر معهود لا يمكنهم انكاره **والحاصل** ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة **ويمكن الجواب** بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى لحق البلاغة **والسيئة نادرة بالنسبة اليها** المجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة **ولهذا انكرت** ليدل تنكيرها على قليلها **فان قلت** قد مر استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه **قلت** اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل الى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر يلبعده عن الحق وان كابده الصلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به **واما الثاني** فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المذكور عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابسط مثل هذا

الانسان بالشرط يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلا لافتقاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار
وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها احترك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استبطأ
ليلتك تقول ان يطلع الضبح ويتقضى الليل افعل كذا فتتجاهل توهما وتتجاهلا
وقس عليهذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذ انفعل
مع علمك بانك صادق او تنزيله اي المخاطب لعدم وقوع الشرط منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يجفو ذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه
بانه ابوك ولكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتغيير المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام
الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض تعلق بفرضه كالتبكيت
والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم
القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر فان الشرط وهو كونهم
مسرفين اي مشركين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف
وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل
تجويز الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان
الاسراف سما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ابدا فجاء بحسب مقتضى
المقام ه لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني لانصارد دون ان لما مر
من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه
فلا يقال ان طاب ان فلان كذا بل يقال لو طاب لان فلان كذا لانا نقول
ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارتكاب
الغفران لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف

في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت
لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير
اي ان خضلوا دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي
قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السما اي ان كان
حقا فعاندنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتقليق العذاب بكونه حقا مع
اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان
القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى الاخرين فتقول
للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون او اعلى من
حصل لهم القيام قطعا وقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع
كثرة المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصويره
ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله
ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون
لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يقر بالحق
وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانهم لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا
لان عدم الشرط حينئذ يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر من
لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في المستقبل
وهو يحتمل الوجود والعدم لا نا نقول ظاهر ان
لين المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل وهذا زعم الكوفيون ان اذا
ههنا بمعنى اذ وقد تقدم الجرد والرجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان
جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قبيحه
قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتحصه له لان الحدث المطلق الذي

الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ۞
ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وَاِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرٰى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك قبل النهي
بنهي مجالسة المستهزئين لأنه مما تنكره العقول فلا تقعد بعد ان تذكرناك تجنبها
فلما اريد جعل الشرط ماضيا وقد كان وجعل ينسينك خبرا ليستقيم المعنى
فان قيل لما كان البغض مرتبا فقطعا والبغض غير مرتب قطعا
جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم **قلنا** هذه
نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا تخصيص قوله هذا
الاشكال الآتي يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين
لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وبعده ويكون معنى الكلام ان التغليب
غير المقطوع بانتفائه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور
ثمة **والتغليب يجري في فنون كثيرة** منه تغليب المذكور على الاناث بان يجري
على المذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على المذكور خاصة
كقوله تعالى **وكانت من القانتين** عدت الانثى من المذكور القانتين بحكم التغليب
لان القنوت مما يوصف به المذكور والاناث والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من التغليب بل لأبدا الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقابهم دون اخواتها والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرائع ربها وكتبه وكانت من القانتين والمطيعين له **ومنه** تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ كقوله تعالى **بل انتم قوم تجهلون** بتاء الخطاب والقياس
بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظة لفظ الغائب لكونها اسما مظهرا
لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة **ومنه**
ابوان وأخوة كالقمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين
للحسن والحسين رضي الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين

على الآخر

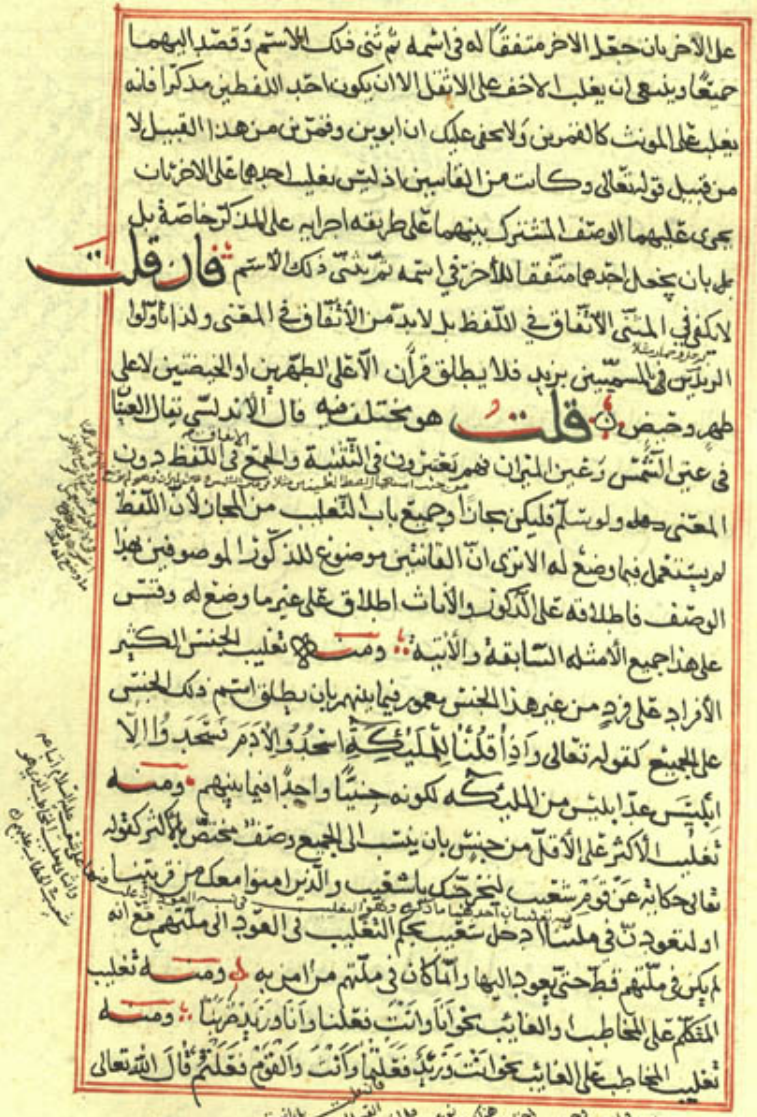

على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في اسمه ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما
جميعا وينبغي ان يغلب الاخف على الاثقل الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه
يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا
من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس يغلب احدهما على الاخرات
يعني عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقه اجرائه على المذكر خاصة بل
على ان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم ثنى ذلك الاسم **فان قلت**
لا يكون في المعنى الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا اول
الربيعين في المسميين بزيد فلا يطلق قرأن الاعلى الطهرين او الحيضتين لا على
طهر وحيض ۞ **قلت** هو مختلف فيه قال الاندلسي تبعا للعتابي
في عين الشمس وعين الميزان فهما يغترقان في التثنية والجمع في اللفظ دون
المعنى وعلى تسليم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ
لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس
على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ۞ **ومنه** تغليب الجنس الكثير
الافراد على فرد من غير هذا الجنس معهم فيما ينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس
على الجميع كقوله تعالى وَاِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِاٰدَمَ فَسَجَدُوْٓا اِلَّآ
ابْلِيْسَ عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم **ومنه**
تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله
تعالى حكاية عن قوم شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا
او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب حكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه
لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به **ومنه** تغليب
المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت نفعلها وانا وزيد ضربنا ۞ **ومنه**
تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد تفعلها وانت والقوم تعلمون قال الله تعالى

وما ربك بغافل عما تعلون فيمن قرأ بالخطاب والمعنى تعلم انت يا محمد وجميع من تراك من المكلفين وغيرهم فلا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنيه او جمع فافهم قال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاكم جزاء موفورا وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين يوجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله اعبدوا حتى يختص الناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون

ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كقولك خلق الله الناس والانعام وزيد قائم فان لفظ قائم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق الله لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التملك من التوالد والتناسل فهو كالمنع والمعين للبث والتكثير وقوله يذرؤكم فيه خطاب شامل للناس للمخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء ففي لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما

ولقايل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير

حيث علمكم من التوالد والتناسل وهيأكم من مضالكم لما تحاولون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون ولكم فيها جمال ان واجا بقيتي بقيأكم وتدوم مربد ولكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا اسلوب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا

ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبغضه مترتب الوجود فجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا اليك والمراد الذين اكملوا وان لم يتركوا الا بعضه

ومنه تغليب الموجود على ما يوجد بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الافعال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا

ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من ان الامر معلل فيكون له في المتن استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا التعليق امرا هو حصول مضمون جملة الجزاء بغيره يعني بحصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مرتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يعلق بتعليق امرا لان التعليق انما هو في زمان التكلم لانه في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل موجلتي كل منهما واذا بمعنى الشرط والجزاء فعليه استقبالية اما الشرط ظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتأتى ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي كالاول على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على الامر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك

لفظًا الالتفاتة تطبيقًا للّفظ بالمعنى وتفاديًا عن مخالفه مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيه شيء وقوله لفظًا اشارة الى ان للجملتين وان جعلت كلتاهما اواحداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى لو قلنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك والا فقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد تمر ما يناسب المقام وتاويل الخبر البطيني بالخبري وهم لانه ليس بفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسًا اذا كان الشرط لفظ كان نحو ان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع الواو والحال المجرد الوصل والربط ولا بد حينئذ له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول الحلا
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فليسعد لسانك لبالك
وقوله ايضًا
وان ذهلت عما أخر صدورها فقد لهبت وجدا نفوس رجال
لظهور ان المعنى على الماضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارًا والاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابرز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخرة في حصوله نحو ان اشتريتها كان كذا حال انعقاد الاسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها على الابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي يكون ما هو للوقوع كالواقع لقوة تلك الاسباب

كما سبق

كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل واظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا ايضاح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في امر يثير تصوره اياه اي يصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه باراداتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها احيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عما غاية ما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون الجملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلامنا منقول عن معناه اللغوي فلا شرط عليه كذا اذا جعل عليه علامة الاترى الى قولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزم مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني اي انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته المبالغة فنهى عن الاكراه يعني انهن اذا رغبن العفة فالمولى احق بارادتها والآية نزلت فيمن يرغبن التحصن ويكرههن المولى على الزنا

الثالث انكروها معناه يحرم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التعصب ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه وعند عدم ارادته من الاشياع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه ❊ الرابع انا ان سلمنا ان الآية تدل على حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن لا جماع القاطع عارضة والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او التعريض اي ايثار غير الحاصل في معرض الحاصل اما ما ذكرا والمتعرض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ايثارا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد جبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لا شتمني الامير لا ضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وانما ذكر المضارع لا بتغيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبة الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اجماع المتكلم والمخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يريدون ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل وتعيين عطفه على لا يريد وليس هذا من كلام السكاكي بعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد

المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به اولا ان المتكلم قد انصف من نفسه حيث خط مرتبته عن مرتبة المخاطب ❊ ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه للخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطايف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات ❊ فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم ايا ان يجدوكم مشركين يمكنكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء احالتي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم ودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضعه اجزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل في الثانية الى الماضي فاي نكتة في ذلك ❊ قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يحققوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من اولادهم لانهم يبذلون الاولاد دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم مرادهم ان يردوهم كفارا المصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة والاجنبي اليهم من كفرهم كذلك نافرة الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المماثلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لفرط المصادفة ليتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبانشاء ما عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادته كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى ❊ فان قلت

واذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود
كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان اتاني اعطك و
اكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير
استاذنه وخرج وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنه و
اذا استاذنه خرج كذا في دلايل الاعجاز فما في الآية ان كان من الضرب الثاني
ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من
الضرب الاول لم يكن في تقييد وجاءه الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم
اولم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وجاءوكم اعطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم
الادبار ثم لا ينصرون عطف بحرف على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا

قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار وجاءه الكفر
واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار
كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا **لا يقال**
ان الآية نزلت في خطاب ابي لبابة حين وجه كتابا الى مشركي مكة يخبرهم
باستعداد النبي صلى الله عليه وسلم لغزوهم فعلى ظفر المشركين بهم يطمعهم كفارا مثلهم
في العداوة ولا وجاءه للردة الى الكفر واما اذا ظفروا بهم وجدوهم مؤمنين يحبون
بتحقق العداوة ويبسط الايدي والالسن ووجاءه الردة الى الكفر **لانا نقول**
هذا انما يصح ان وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من خاطب الكفر والنفاق
والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
من الطريق **ولو للشرط** اي لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
فرضا **في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط** فيلزم انتفاء الجزاء كما يقول لو جئتني لاكرمتك
متعلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام **واما عبارة**

المفتاح وانها التعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني
لاكرمتك معلقا الامتناع الاكرام بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه يخطر
اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء
والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل واحد منهما **وقد وجهه** بعض
من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها التعليق امتناع ما امتنع
ومعلقا الامتناع الاكرام بامتناع ما امتنع من المجيء واطرابه لا حاجة اليه
لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها التعليق ما امتنع
من حيث انه ممتنع وهذا تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى
لطيف نبه عليه الشكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهر من متقدمي كتابه
فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا فالتعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني
اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا
او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم
تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور **واعترض عليه الشيخ**
بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز
ان يكون للشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع
الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الالهة انتفاء الفساد لجواز ان ينعدم الله بسبب اخر **فالحق انها** لامتناع
الاول لامتناع الثاني **وقال** بعض المحققين دليله باطل
ورد بما حق **اما الاول** فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت

قوله وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف وقوله واطرابه لا حاجة اليه محصول ذلك التوجيه وهذا الطرف بحسب المعنى واحد وهو ملخص ما مر في قوله
تعذره هي لتعليق الامتناع بالامتناع فكذا هنا ويصح ايضا اذا اريد بالتعليق الربط جريا على ما مر سابقا من ان المراد بالمعلق الشرطي
نفس الربط اذ مورد ان امتناع الربط في الماضي امتناع الجزاء فلا يكون الامتناع منظورا به بالذات فلا يحتاج ان يجعل المعلق في هذا المقام على الشرط بمعنى ان مفهوم لو
هو التعليق بمعنى ان يجعل شئ من تحقق الجزاء وجوده رشا سديدا وان هذا المفهوم يلزم منه التبع بامتناع الجزاء بالامتناع الشرط بالاولى ان يقال اراد الشكاكي انها التعليق
الذي امتنع بامتناع الشرط الممتنع فتامل في العبارة اولا في الشرط وثانيا في الجزاء انتهى اعلى طرفي الجزاء المعنى وليس مراده ان تعليق الجزاء المعنى هو التعليق
التحقيقي الذي عرض لوصف الامتناع بدليل عطف المعنى المعنى على التعليق بدل عليه ما سيجئ ان الامتناع لا يعرض الا لامر معنوي لا تحققي بل الامتناع في
تعذره بمنزلة العرض المحمول في تعذر عروضه الا لامر كذلك المعنى الذي هو مدلول لو هو الامتناع فيما انتهى على ذلك المعنى لا يمكن ان يكون
التعليق في عبارته تحصيلا لعلى معناه المتبادر بل هو منتزع بتوهمها كما سيجئ مع الاشارة اليها ايضا

الفتح

الشمس طالعة فالنهار موجود او شرط نحو لو كان لي مال لحججت او غيرها نحو لو كان النهار موجودا الكانت الشمس طالعة ﴿ واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوما والمضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قال في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من المحققين وتلقاه غيرهم بالقبول ﴿

ونحن نقول ليس معنى قولهم لامتناع الثاني لامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم يستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لو لا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا

قول ابي العلا المعري

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام

الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطوق وكذا قول

قول الحاشي

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

اي عدم طيران تلك الفرس لسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل

واما ارباب المعقول

فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للملازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كان الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يتكلمون بها في القياس لاكتساب العلوم والتصديق ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان ان انتفاء الفساد علم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا فكم من عائب قولا صحيحا

فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان

قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يتبعد باستلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون الجزاء دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو جئتني لاكرمتك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثبت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء للشرط مع استبعاد

لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الأولى ويستعمل
لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لانتهيت عليك يعني انتفى عليك
على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا
لولا ولي الدار لحله على النفي **فان قيل** هل يجوز ان تكون
لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير امتناع الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان
المرتبط بالخوف ثابتا وكذا بتقدير انتفاء الثاني المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت
الثاني المرتبط بالاكرام **قلنا** لا يخفى على احد ان الارتباط
بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذكره من قبل ذكر الشرط والاكان
تقييده بالشرط تكرارا الا ترى انا اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء
ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كل ما له دخل في ترتب شيء وثبوته له يجب ان يكون ملاحظا
للعقل عند الحكم وقيد ذلك الشيء **وزعم** ابن الحاجب انه مستفاد
مما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهانني
لاكرمتك عليك ان يقدر انتفاء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم
فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت
نفي التالي لزم الاثبات ويتناقض **وهذا وهم** لانه ان اعتبر الارتباط
بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في لو اهانني لاكرمتك عليك انتفاء مرتبطا
باهانته فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان
مرتبطا بعدم الخوف الخ فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى في لو لم
يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وحينئذ يجوز ان يكون
انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر
بل اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا **واما قوله تعالى**

كذا ارجع الى الصواب

ولو علم الله

ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وقد قيل انه على صورة
القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال
لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا لا يجعل منهم التولي بل الانقياد **واجيب**
بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو
سلم فانما ينتج لو كانا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة
ممنوعة لان علم الله تعالى فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال انما يستلزم
المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في نفس الكلام في القياس
الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي
لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصح فيه نقيض التالي وكيف ان يصح
ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج وانى فائدة في ذلك
وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة **بل الحق** ان قوله تعالى
لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وارد على ما اعتيد من ان شبه عدم الاستماع
عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة
لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي ظاهر على تقدير الاستماع فكيف على تقدير
عدم الاستماع وهو جار في الوجود هكذا ذكر **واقول**
يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاستماع كما هو مقتضى اصل الجزاء لان التولي
هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم ايتماعهم ذلك الشيء يتحقق
منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له **فان قيل**
انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم **قلنا** لا نسلم انه انتفاء التولي
بسبب انتفاء الاستماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهل الاستماع بان يتمعوا
شيئا ثم ينقادوا له ولم يقع وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة
لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا
فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من
قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل

فكيف اذا كان استئنافا يحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء
اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل
واذا كانت للشرط في الماضي فيلزم امتناع المعلق لامتناع المعلق به وعدم
الثبوت والمضي في جملتها لموافقة المفرض اذ الثبوت ينافي التعليق
والحصول للرضي والاستقبال ينافي الماضي فلا بعد في حملها عن الفعلية
الماضوية الا نكتة * ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال
ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وابي اباهي بكم الامم
يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء

ولو وضعت في دجلة الهام لم تغص * من الجزع الا وهي قلوب خوالي

يصف تاسفه على مفارقته بغداد وشوقه كانه الى ما في دجلة والمعنى ان
وضعت لكنه جاء بلو فصدا الى ان وضع ركابها الهام في ما في دجلة كانه امر
فدخل منه الياس وانقطع منه الرجاء وصار في حكم المقطوع بانتفاء
فادخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم
في الجهد والهلاك لتصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان
واراد تهم استمرار عمل البتي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه وانه كلما
عن لهم راي في امر كان معمولا عليه ودليل قوله بدليل قوله في كثير من
الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انا نحن مستهزؤن حيث
لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده
وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان
والحقارة بهم وهكذا كانت مكايدات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم
تتجدد وقتا فوقتا وبحدث حالا فحالا ان فان قيل ان اريد
بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطلاق الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان
انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم وهذا محال لما ذكر في المفتاح
من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم وان

وان اريد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة
فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع بفيد الاستمرار فيدخل
لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع * قلنا
الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد
فاذا ادخلت عليها حرف النفي تكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد على قولهم انا امنا على ابلغ وجه
واكده وان قولنا ما زيد ضربت ما يزيد مرتين لاختصاص النفي بالنفي
الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظاير في
كلامهم * ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عليه الصلوة
والسلام او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي ادوها
حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تختص او ادخلوها فعرفوا مقدار
عذابها من توبيخ وتقريع على كذا اذ افتضحه وعرفه وجوابه لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لتقدمه
اي المضارع او الكلام عن الخلاف في اخباره وهو الله تعالى الذي يعلم
غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي
المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها
جعلت بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي
وحينئذ كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام
من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق
ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك لو رايته ولو رايته

لم رأيت لمرًا عجبًا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب
للنبي صلى الله عليه وسلم ولو للمتمنى فلا استشهاد لأن لو للمتمنى تدخل على
المضارع ايضا كما في قوله ربما يود الذين كفروا فانه قد اثبت ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون
ماضيًا لأنها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه
وقوع الحال والاستقبال بعدها في قوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل
المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير
كان ايمنا كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل
ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين
كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتغيير النظم ورب ههنا
لتقليل النسبة بمعنى انه يذهشهم اهوال القيمة فيهتون فان وجدت
منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير ❊ وذكر
ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد
اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف
بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للمتمنى حكاية لود ادتهم حتى به
على لفظ الغيبة لأنهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن لو قيل
لأفعلن لكان ايضا سديدًا حسنًا ❊ واما من نحو ان لو
الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده
هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله
بعني نحو صورة الكفرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بايات ربنا وكذا صورة ردهم الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي
رؤسهم متقاولين بين تلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ
المضارع بعد قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة

البديهة الدالة على القدرة الباهرة اي الغالبة بقوة صورة إثارة السحاب
مسخرا بين السما والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة و
ذلك لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر مهم بمشاهدته لغرابة او فضاعة او نحو ذلك وهو في الكلام
كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من شانها الفضاعة
بحيث يخبر عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في
الجملة بقول لقد اصابتنا حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني آثر ❊ ولم
يتعرض للعقول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية
كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على اثبات
المثوبة واستقرارها لأنه ظاهر ❊ واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية
البتة ❊ واما تكيره اي تنكير المسند فلا فائدة عدم المخبر والعهد
المفهومين من تعريفه كقولك لزيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل عليه ما اذا
قصد حكايته المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول له تصديقا الذي
عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هذا لك للمتنبي على انه
خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير ما زيد شيئا نحو
قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل
من قبيله كذا اخاض فانه يجب حينئذ تكير المسند لكون المسند اليه نكرة
والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو له
❊ ولا يكون موقنا منكرا لوجاعا ❊ وقوله ❊ يكون مزاجها عسل وماء ❊
من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون
المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذلك
في ما اشتقت على ان يكون المعنى اي شيء الذي ضربته وتوضيحه وفي جميع ذلك

بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفه بعده خبره ؛ واستدل بعضهم على ان
كون المبتدا نكره والخبر معرفه يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه
ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفايده في الاخبار بالقابل وارتكاب مخالفه اصلين مستنبعة عند العقل
الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك
الحكم عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على مالم يعلم بوجه من
الوجوه وكلاهما في غايه الفساد ؛ اما الاول فلان وجوب كونه معلوما
لايستلزم كونه اسما معرفا اذ النكره المخصصه بل النكره المحضه معلومه
من وجه والحكم على الشيء لما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لافاده في الاخبار
بالمعرفه غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على
الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع ؛ واما الثاني فلانه لايدل
الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لايستلزم كونه معرفه كما مر
على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم الحكم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم
المحكوم به وهو لايوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافه نحو زيد غلام
رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم وكون الفايده اتم لما مر من ان زياده التخصيص
توجب زيده الفايده وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافه
والوصف من المخصصات محرد اصطلاح ؛ قيل لان التخصيص عندهم عبارة
عن نقض الشيوع ولاشيوع للفعل انما يدل على مجرد المفهوم ويتبعه الكمم
والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فمخصصه وهم هذا وهم لانه ان
اراد الشيوع باعتبار الدلاله على الكثره والشمول فظاهر ان النكره في الايجاب
ليست كذلك حتى يجب ان لايكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد
الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد بعرض من غير دلاله على التعيين
ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره

وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز
وجميع المعنى لات تختص تخصيص الاولى الى الصحة فولنا صربت ضربا شديدا
بالوصف فظاهر لما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من مرتبه الفايده واما
تعريف فلافاده السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحد طرق التعريف
هذه اشاره الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفه اذ
ليس في كلام العرب كون المبتدا نكره والخبر معرفه في الجمله الخبريه باخر مثله
اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما
للسامع باحد طرق التعريف سواء تجدد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق
او تخالفا نحو زيد هو المنطلق وقوله باخر اشاره الى انه يجب مغايره المسند اليه
والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ؛ فتحقق ؛

انا ابو النجم وشعري شعري ؛ متناول بحذف المضاف اعتبار الحالين
اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعرف المشهور بالصفات الكامله
وليس هذا التاويل بلازم في كل ما يجدي فيه لفظ المبتدا والخبر على ما
يزعمه بعضهم اذ لاحاجه اليه في نحو قولنا ثمن متاعه قيام زيد فهو هو
واحد التغايرين لمن متاعه والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل او
لانه حكم كذلك ؛ عطف على حكما اي ولافاده السامع لازم حكم على امر معلوم
باحد طرق التعريف باخر مثله وفي هذا اشاره الى ان كون المبتدا
والخبر معلومين لايناني كون الكلام مفيدا للسامع فايده مجهوله
لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون
المتكلم عالما به والعلم سواء تعلق بالمبتدا والخبر او بوجب العلم بانتساب احدهما الى
الاخر والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار

واما تركه اي ترك تخصيص المسند
بالاضافه والوصف

الجنس

تعريف العهد والجنس وفي هذا بعيد لما سيجيء في بحث القصر ومما يرد على تعريف المعهد قول ابي فراس

نان تكونوا اثرا من جنايته ... فان من نصر الجاني هو الجاني

اي هو هو معنى ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في اضافه الجنايه الى كل منهما حسب اضافتها الى الاخر ويكون ان يكون المعنى هو الكامل في الجنايه المربي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جنايه حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند اليه اذا كان بغير الاضافه تحقيقا لمعلوميه المسند اليه والمسند وان كان بالاضافه فلرحب الاعلوميه المسند وبهذا يستغرق لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم مرضي اخر مثله يابى ذلك ويحمل على انه يجب معلوميه الطرفين سواء كان التعريف بالاضافه او غيرها ان يثوبه ما ذكره النحاه من ان تعريف الاضافه باعتبار العهد فانك لا تقول لغلام زيد الا لعلم معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبه لا لعلم من علمانه والا لم يسبق فرق بين المعرفه والنكره **نعم**

قد ذكر بعض المحققين من النحاه ان هذا اصل وضع الاضافه لكنه قد يقال لحاجي علام زيد غير اشاره الى معنى كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافه لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وماني الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافه ان كان مسندا اليه فلابد ان يكون معلوما مثلا لا تقول لاخوك زيد لمن لا يعرف انه له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا **وعكسهما** اي نحو عكس المثالين وهو اخوك زيد للمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم انه ان كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع انتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايتهما كان بحيث يعرف السامع انتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر جب ان تقدم

اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل انتصاف الذات به وهو كالطالب لمن يحكم بثبوته للذات او نفيه عنها جب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انتصافه بانه اخوه وانك اردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا يعرف على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا اغلبها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط تحوض حرا ان نقعه ماوه ان الصواب ماوه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه يعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف انتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بنا على انه يطلب على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم الى قوله المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تائب ثم استخبرت من هو فقيل لك التائب محل نظر وقفنا على ما ذكرنا سائر طرق التعريف **والثاني** اي اعتبار تعريف الجنس **قد يعد قصر الجنس على شيء حقيقيا** اي قصرا محققا مطابقا للواقع **نحو زيد الامير** اذا لم يكن الامير سواه **او مبالغة** اي قصرا غير محقق مبالغة فيه **كماله فيه** اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس **نحو عمرو الشجاع** اي الكامل في الشجاعه فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعه مقصورة عليه لاتحاده لعدم الاعتداد بشجاعه غيره لقصورها عن رتبه الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو فلا فادت بنفسها وبين ما يقدم في افاده قصر الاماره على زيد والشجاعه كذلك على عمرو وذلك لان اللام انما حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لها لام الجنس ذا امره ظاهر لانه لم يرد قولنا كل امير زيد وكل شجاع

غرد على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس في الحقيقة فهو
يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة
ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع اتحاد المتمايزين في الوجود
الخارجي على الاخر وحينئذ نحو لا يصدق وجنس الامير والشجاع الاحيث يصدق
زيد وعمرو وهذا معنى القصر ❁ **فان قلت** هذا جار بعينه
في الخبر المذكر نحو زيد انسان او قائم فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق
الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر ❁ **قلت**
المحمول هنا منهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده
مع زيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو
الجنس بعينه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس انه حقه ان يجعل مبتدا فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم هو التقوى اي لا غيرها
والامير الشجاع اي لا الجبان ولا غيره هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف
اصلا نحو التوكل على الله والتفويض لامر الله والكرم في العرب وللامام
من قريش لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الجنس فلا يتحقق
بدون ذلك لو اخذ كل من يمكن تحققه واحدا منه في الجملة بدون الجنس فيلزم
ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون
ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس وليتامل
فان فيه دقة ❁ وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد
على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد
الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة
المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة
وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقيده بوصف او حال او ظرف او منقول

اذا تحققت ذلك فاعلم ان الجنس في قولنا زيد المنطلق
نفس الحقيقة من حيث هي هي بقطع النظر عن الوجود والعدم والكلية والجزئية
وهذا هو المراد بالماهية المهملة وقولنا زيد المنطلق يفيد ان زيدا متحد مع
الحقيقة من حيث هي هي وهذا لا يفيد ان زيدا متحد مع فرد ما من افراد
الحقيقة لان الاتحاد مع الحقيقة من حيث هي هي لا يستلزم الاتحاد مع فرد ما
من افراد الحقيقة لان الحقيقة من حيث هي هي لا توجد في الخارج
فان الموجود في الخارج هو الفرد لا الحقيقة من حيث هي هي
وقولنا زيد المنطلق يفيد ان زيدا متحد مع فرد ما من افراد الحقيقة
فان الحقيقة من حيث هي هي لا توجد في الخارج الا في ضمن فرد ما
فالحاصل ان قولنا زيد المنطلق يفيد ان زيدا متحد مع فرد ما من افراد
الحقيقة لا مع الحقيقة من حيث هي هي لان الاتحاد مع الحقيقة من حيث هي هي
لا يستلزم الاتحاد مع فرد ما من افراد الحقيقة لان الحقيقة من حيث هي هي
لا توجد في الخارج فلا يتحد مع شيء من افراد الحقيقة
وقولنا زيد المنطلق يفيد ان زيدا متحد مع فرد ما من افراد الحقيقة
لان الحقيقة لا توجد في الخارج الا في ضمن فرد ما من افراد الحقيقة
فالاتحاد مع الحقيقة لا يستلزم الاتحاد مع فرد ما من افراد الحقيقة
فالحاصل ان قولنا زيد المنطلق يفيد ان زيدا متحد مع فرد ما من افراد الحقيقة
لا مع الحقيقة من حيث هي هي لان الاتحاد مع الحقيقة من حيث هي هي
لا يستلزم الاتحاد مع فرد ما من افراد الحقيقة لان الحقيقة من حيث هي هي
لا توجد في الخارج فلا يتحد مع شيء من افراد الحقيقة
وقولنا زيد المنطلق يفيد ان زيدا متحد مع فرد ما من افراد الحقيقة
لان الحقيقة لا توجد في الخارج الا في ضمن فرد ما من افراد الحقيقة

او نحو ذلك كقولنا في القصر حقيقة او مبالغة هو الرجل الكريم وهو الساير
راكبا وهو الوفي حبيبا لا بغي احد وهو الواهب الف قطار ومال الاعتى ❁
هو الواهب المايه المصطفاه اما مخاضا واما عشارا ❁
فقصر عليه هبة المايه من الابل حال كونها مخاضا او عشارا الاهبة الابل مطلقا
باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا
مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من
الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هو بمنزلة الشخص ❁ ❁ ❁
وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلايل الاعجاز وهي ان قولنا انت
الحبيب ليس معناه انك كامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا انت به
حبيب كما في بيت الشماخ ولا ان احدا لم يحبك احد امثل محبتي لك حتى ان سايز
المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يغلب احدا ظلمه
مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه غدا بل معناه ان المحبة مني
جعلتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبته مني هو مثل زيد المنطلق
اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى
ان المحبة مني جعلتها مقصورة عليك ليس لغيرك حظ ولم تعد الى محبته واحدا
من محبائك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ❁ ولو قلت
زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى
الجنسية حينئذ مثله في بيت الحبيب ❁ وقوله قد يفيد بلفظة قد اشاره
الى انه قد لا يفيد القصر كما في ترجيحة الخنساء ومرثية اخيها صخر ❁
اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاك للحسن الجميلا ❁
فانها لم ترد قصر الجنس وهو الحسن على بكايه لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يحسن
جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح
البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يحسن على من له ادنى دربة باساليب الكلام

قوله لان الجنس حينئذ الخ اقول هذا انما يكفي لو قدر في النظم الا ولا قدر في نفسه فتامله بالامر منه عليه
فالصواب ان يقال لان المعنى انك لو كل على الله وكل من في امر الله وكل كريم في العرب فيلزم ان تكون الكرم
مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب لانه كل فرد منه موصوف بكونه فيهم ولا يوجد فرد منه في غيرهم ولا يلزم
من كون كل منهم كذلك كونه في العرب موصوفا بكونه كريما ليلزم قصر الخبر على المبتدا ❁ اوكو ذكر

الظهور العرض ان تثبت لشيء الحسن وتخرجه من جنس ما عيره من الفعل كما قيل الصبر محمود الاغنك والجزع مذموم الا عليك • وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون القصر للحسن على كايه بمعنى انه لا يتجاوزه الى غيره لانه لا يتجاوز الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان •

وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد •

اراد ان يثبت له العبودية ثم جعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلايل الاعجاز

فان قيل اللام حيث دخل لا يكون للجنس ولا شائبة في القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر • **قلنا** يتوسط ان اللام التي لتعريف العهد انما هي للجنس وباقي المعاني انما هي من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في تحقيق الفضل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعلامه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والفرق في سمو الرتب المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر ولا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا ابن بجد وهو كعمرو وما اشبه ذلك وكذا محمود زيد اخوك اذا جعل المصاب معهودا اما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح • وقيل الاسم متعين للابتدا بقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب بها فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وزيف هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب للاسم والصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد صاحب

هذا الاسم

هذا الاسم مما لا خلاف فيه عند من لم يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين • وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد يعرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب الاسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الخبر الحقيقي لا يكون معلوما البتة فلا بد من تاويله بقولك وان كان في الواقع مختلفي شخص • **واما كونه** اي المسند **جملة** فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه لجاز ان تاب المبتدا والانشائيات ثابت في نفسه فكيف يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي يسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت المعنى انما هي في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عامهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو زيد واقي لكر هذا ومتى المقال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قولهم تعالى بل انتم لا مرحبا بكم ردوا قولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد الوجهين ولا يخفى ان بتدبر القول في جميع ذلك تنكشف فللتقوى او لكونه سببيا لامر من ان ايراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببي بمنزله الوصف الذي يكون بحال ما هو سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك اي متعلق به مترتب لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء فهو سبب له • **وسبب** المعنوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم تراه اذا كان متضمنا الضمير المعتد به بان لا

بان لا تكون مستانفة للتحالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
فيكتسي الحكم قوة تعلى هذا المحض التقوى بان يكون هو مسندا الى ضمير المبتدا
ويخرج عنه نحو زيد ضربته وسيجيء ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه ٠
واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن
العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب
السامع بانك مريد الاخبار عنه فهذا توطيء له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت
قام دخل في قلبه دخولا مانوسا وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة
والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه
والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه
نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك ٠ **فان قلت**
هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه
واجبا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصورة التخصيص مثل ما سيجيء
في جاءني رجل لا جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند
ههنا جملة فطعا ٠ **قلت** هو داخل في التقوى ضرورة تكرار
الاسناد وكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا ولفظ التقوى
يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عنوان المفتاح اشعار بذلك حيث
ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي
واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر
في بحث ان ليت التخصيص الا تاكيدا على تاكيد ٠ وبهذا ظهر فساد
ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى
لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان
لا حاجة الى التاكيد والبيان ٠ **ثم اعلم** انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت

فتامل

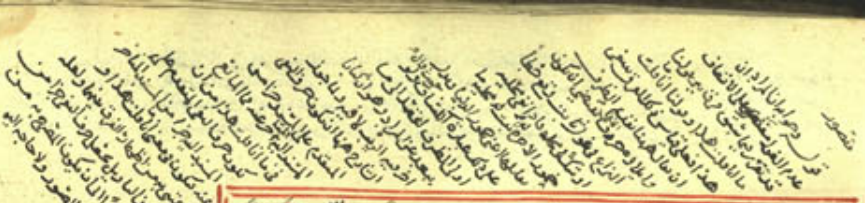

في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها الى ما مر
وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح
لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لشابهته فالاولى
عند احتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو
الذي في الدار اخوك عند الرد على الحمل عليه الاولى ٠ وقيل المقدر
اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب
على ان الاتصاف هو المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر
لانه واستقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف
ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا
لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة
انه جعل في التقدير جملة لا مفردا وحينئذ لا معنى لعبارة المصنف اصلا
مع ان فيها فسادا آخر لانها انحلت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية
مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده ظاهر واضح لان الظرف
في ذلك المذهب مقدر بالفعل فكان ينبغي ان يؤول اذ الظرف مقدر بالفعل
واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما
تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي فلتقصر المسند اليه على المسند
على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام
لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض
بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على
جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة ٠ وجوابه ان المراد
ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها
لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في

قوله فلا تخرج الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون اما الخبط فمن حيث انه لا اختصاص هنا الى المخاطب كما عرفت على التعيين اذ ليس المعنى ان دينكم لكم لا غير وان ديني لي لا غير بل المعنى ان دينكم لكم لا دين لي وان ديني لي لا دين لكم وهو من باب قولك لا زيد الا يقوم اي ما يقوم الا زيد وهو من باب قصر الصفة على الموصوف بمعنى ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى غيره وليس بمعنى ان زيدا لا يفعل الا القيام بل يجوز ان يقعد ويضرب ويقتل ويصلب ويفعل ما شاء من الافعال الا القيام فانه مقصور عليه وكذلك قولك لكم دينكم ولي ديني اي دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوزه الى غيركم ودين لا يتصف بكم لا يتجاوزكم الى غيره وليس بمعنى ان دينكم لا يتصف بكم الا هو ودين لا يتصف بكم الا هو كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي اي ان حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بغيره وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين اي دين لا يتجاوزكم الى غيره اصلا وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس بمعنى ان دينكم لا يتجاوزكم الى غيركم ودين لا يتجاوز الى غيري بل بمعنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلا تخرج الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب اي لا يوجد فيه فتنفيه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن واما فلكما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة جنة الخلد جنة الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا ريب اذ لو تعلق على المنفوت واما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر

جانب المسند فالمعنى ان القول مقصور على عدم الحصول والكينونة في جوف الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في جوف الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه ان دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بلي دين ولي دين مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بغيره وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين

وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس بمعنى ان دينكم لا يتجاوزكم الى غيركم ودين لا يتجاوز الى غيري بل بمعنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلا تخرج الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب اي لا يوجد فيه فتنفيه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن واما فلكما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة جنة الخلد جنة الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا ريب اذ لو تعلق على المنفوت واما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا تعب بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم

لهم هممٌ لا من لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر

وبعده

لهم راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر

فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني هممٌ لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجلٌ لئلا يصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بعد الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجلٌ ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس يزول لجواز ان يكون قائم مبتدأ و رجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم استعملوا في الظرف ما لم يستعملوا في غيره واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى وأجل مسمى عنده

وأورد على نحو في الدار رجلٌ ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان الاحكم على ما ليس بمخصص فالحق في مثل هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو جواز تنكير المبتدأ مبنيا على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فأخبر عن اي نكرة شئت نحو رجلٌ في الباب وغلام على السطح ولكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بكرة وجمعك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقولك اي محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هو المسند المقدم والمسند اليه ثم الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى ضاء مضيا وفاعله هو البدا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله بهجتها اي بحسنها اي نضير الدنيا منورة بهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم

أن تسند مسند الى ضمير ثلاثة والتباطرف اى في التبا او مفعول به على تضمين تسرق معنى فعل متعد هو سهق ثمن الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم والقمر ومما يقتضى تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الموت ما يستحقه واهلهما المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه

ومما جعله السكاكي مقتضيا للتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التعجب نحو عرفت زيدا فترك المصنف لانه كلام لم يفتر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال اولا ان يكون المراد من الجملة افادة التعجب دون الثبوت فيجعل فعلا وتقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية

واشكل فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام مرجح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا اجأ بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فتعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا للضمير له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان استناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض

وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني انا عرفت وانت

عرفت وهو عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكر ههنا كيف يصح الاخبار عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض

ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد بتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتحقق على اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناد الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمعنى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه السابق واما اقتضاء القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلاثة

وعن الثاني بانه لما كان اقل الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد متقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه

لكن بقي ههنا اعتراض صعب

لا دفع له وهو ان قوله وهو فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير اسما
الى آخره لا يخلي بقبله للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى
لانه انما يدل على الاولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا
فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اوردوه في بحث
التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى **هذا**
خلاصة ما اوردوه بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد يعرف بفيد التبوت دون التجدد والحدوث **ثم رأيته**
تصدى لمناظرة بعض المفضلا وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على صربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في
الدرجة الثانية بواسطة شئ كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه
المبتدا فقوله ضرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله ضرفه ذلك الضمير
الى المبتدا ايضا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة
الثانية مما يقتضيه الفاعل وحينئذ لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح
ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلاثة اسانيد وانه تسليم فيما اراد الشارح في دفع
التناقض من تحقق الاسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد الجملة التي هي الخبر وانه
مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد
بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير ضرفه ذلك الضمير
الى المبتدا ايضا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسم
والاقتضاء لتغاير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة **ومن العجب** انه لم
يتنبه في شئ من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق
مقصود الشكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على

الشارح ملافيا لما كان عند المناظرة وتشنيعا جاريا عليه **وانا اقول**
في كلام الشارح نظر من وجوه **الاول** ان لفظ المفتاح مع
ذلك في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او منطلق انما هو لافادة التجدد
دون التبوت وان نحو زيد علم بفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحمل التبوت
والتجدد بحسب تقدير حاصل او محصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد التبوت
وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والتبوت
معا باعتبار الاسناد من سماله فهي بطلانه **الثاني** ان قول صاحب
المفتاح وفي في الدرجة الاولى الى آخره كلامه ظاهر في ان المراد بالاسناد
في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم **الثالث**
ان حمل قوله في بحث التقوي ضرفه المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور التقاضي
ان يضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى
المبتدا فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما
يقال في تعليل الفعل ضميره المتصل به فعل **الرابع** انه ان اراد بالاسناد والنسبة
المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة
الفهم الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد
اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شئ
لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشئ اضطلاعا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل
وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما **الخامس** انه ان اراد
بالاسناد بواسطة الضمير الى المبتدا اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه
لجعله الزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
تضمنا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتضاء

قوله وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف به كما حيث يقول قال لانه انما اسند الفعل الى ضمير المبتدا واليه اسناده الى المبتدا ٥

على الثلاثة الأسانيد حينئذ الى اربعة الأول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة

فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الأولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المغاربة خبر واف بالمقصود ونحن لا نرى بأسا في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت

قلت اما الأول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الأولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لأن ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه غائب عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لأن هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو جلست على زيد فقام مسندا الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره ٥ وكلامه هنا صريح في تقديم الاعتبار الأول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لأنه الذي يستند عنه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه واما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لأن هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غيره متضمن وصف له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا بمعنى بعد ان عرف

المبتدا الخبر

المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه المرة ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الأول منه وحينئذ لا يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الأسانيد الثلاثة على الوجه المتبادر كما زعم ٥ واما الثاني فمعناه ان كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت ليجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويتقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الأولى يعني فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مسندا وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الأولى واحترز بقوله في الدرجة الأولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز الا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الأولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى ما احترز عنه بقوله عرف وانا عرفت لما ذكره الشارح من انه احترز عنه لأنه لا يفيد التجدد ٥ **قال** كثيرا مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا تفقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثيرا مما ذكر لأن

المبتدا الخبر

بعضها مختص بالبابين كخبر المبتدا فانه مختص بباب المسند اليه والمسند
وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون
غير المسند فعلا ك نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال
من انه اشار الى جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتميين
وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير
مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين
فضلا عن جريان كل منها فانه كاف لعدم الاختصاص بالبابين شوتة في
واحد مما يغايرهما ك

الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها
بنوع عموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف
المفعول وتقييده على الفعل وتقديم بعض المفعولات على بعض ثم مهد لهذا
مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل
مع كل منهما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل
منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به
لان هذا هو الذي يتصور فيه ان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك
فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة
كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس
الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير

اراد ما يعم

اراد بالمفعول ما يعم

اراد بالمفعول ما يعم

نحو خلق الجواد ينعش الافتقار مبالغة سيرسل حوضه غير حاتم منزلا للعدم لان معنا قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذي لعمري قرينة ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصرين مما لم يشهد به نقل ولا عقل **نعم اذا حمل** على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجودا للاعطاء اما انه لا يوجد الاعطاء مما لا تسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه بان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم **والاول** وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية متعلقا بمفعول مخصوص **كقول البحتري في المعتز بالله** معرضا بالمستعين بالله

شجى حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واعي

اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهر الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اقلاه وحساده الذين يمنعون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اخباره واثاره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فينتصر هاكل راء ويسمعها كل واع بل لا تبصر الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريقة الكنايه ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التعاقد عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان قضاياه يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المنفرد بالفضايل **والا** اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه

مخصوص يدل عليه القرينة والمانع التاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر **السكاكي** في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن يؤلف ويؤلف فيجب ان يحمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة اهتمام ان لا يفقد الفرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء وتوجد هذه الحقيقة ابهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه الاشارة بقوله ثمة اي بعد ان يكون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية **اذا كان المقام خطابيا** يكتفى فيه بمجرد الظن **لا استدلاليا** يطلب فيه اليقين البرهاني **افاد المقام الخطابي** والفعل المذكور **ذلك** اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا **مع التعميم** في افراد الفعل **دفعا للتحكم** اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر ه وتحقيقه ان معنى يعطي حسين يفعل الاعطاء وشمولها احتراز عن ترجيح احد المتساويين ه **لا يقال** ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه الفعل فكيف يجتمعان ه **لانا نقول** لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للاطلاق هو عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ه **ثم المذكور** في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشاره الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان

عنه مطلقا بل تقصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه عنه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول فالفرق بين تعميم الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بقبقا قبلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن يعلقه به اي يعلق فعل المشيئة بالمفعول غربا نحو فلو شاهدتكم اجمعين اي لو شاهدتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جي بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخزرجي يرثي ابنه ويصف بعضه بشدة الصبر والجزع

ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع

ومنها

واعددته ذخرا لكل ملمة ومهما المنايا بالذخائر مولع

فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ولا بد من ذكر المفعول ليستقر في نفس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا

فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على عزابة تعلقها به على ما يشتهي

الى الوهم وذهب اليه صاحب الضراع من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا الان تعلق المشيئة ببكا التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم ورجح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول ابكا الحقيقي لا البكا التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا ابكيت تفكرا بل اراد ان يقول ما اعاني التحول فلم يبق مني غير خواطر يجول في حتى لو شئت البكا ضربت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكا الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معين الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معين الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لي شيئا ان اعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلايل الاعجاز

ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يتأتى بحمل ان يريد انى ضعفت وتحلت بحيث يسبق في مادة الدمع فضربت بحيث اقتدر على بكا التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمني زيد افيكون من قبيل لو شئت ان ابكي دما لبكيته

لا ما نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكا التفكر ليس سوء المآسف والكمد والقدرة عليه لا توقف على ان يبقى الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه ما يتوقف على انه لا يبقى منه غير التفكر فحينئذ يحسن ترتب النظم تأمل

ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم

وايقادهم وامّا عطف على قوله للبيان لدفع توهم ارادة المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي قول المعتري وكم زدت اي دفعت عني من محامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يقبل وكم في البيت خبريه مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبريه ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن ليلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قريه ومحل كم ههنا النصب على المفعوليه وسوء ايام خزنت اي شدتها وصولتها خزنت اي قطعني اللحم الى العظم مخذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان للخزم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور له في نفسه من اول الامر ان الخزم قد مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم وامّا لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا

اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى يعينه عكس ذو الرمة في قوله

ولم امدح لارضيه بشعري ليتما ان يكون اصاب ما لا ان

لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ الليتما والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على الليتما صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضا ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح

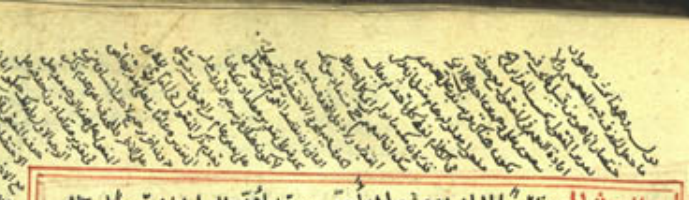

يطلب مثله قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على الجزم بان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام وامّا للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اي لعباده كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بمن شاء يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل نزل منزلة اللازم لكن المتأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح فلان يعطي يحتمل التنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول

ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول

قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على العبادات ليتلاءم الكلام

وههنا بحث

وهو انا جعلنا الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وحينئذ فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر فيما يليه وهو قوله وامّا لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تركيب لما سبق من قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال

ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جائز في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار حتى اضعفت اليه الذي وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول في نحو يولم كل احد بكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وليس هذا بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يتم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يولم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه **فقلت** اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود تحكم لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف حينئذ انما يكون لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فتوك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الابهام والتعرض لما ليس كذلك غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ التوسل الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار **ومن** الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموا الله او سموا الرحمن على ان الدعا بمعنى التسمية التي سيجيء الى مفعولين ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعا بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو وباعتبار الصفات كقوله

الى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المزدحم

لكن لا يصح في او لانهما لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان **فذهب** **الشيخ عبد القاهر** وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يقصد منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودها غنم ومسقيهم ابل الا ترى الا تراك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ **وذهب صاحب المفتاح** الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لو يكن من جهة صدور الذود عنهما غنمهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودها غنمها وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس غير مواشيهم بل غنما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجهبذ فاستحسنوا كلامهما **واما للرعاية على الفاصلة نحو** قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى **ما ودعك ربك وما قلى** اي ما قلاك فحذف الكاف لان فواصل الآيات على الالف ولامتناع ان يجتمع في مثل واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه احتمال يعطي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته

محمد امين

وأما الأستهمان ذكره اي ذكر المفعول كقولها رضي الله عنها ما رأيت منه اي النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني اي العورة واما لكنه اخرى كما خفايه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه اراد عائشة او تعينه او نحو ذلك فالاول ليتذر بأسا شديدا اي ليتذر الذين كفروا المحذوف وتعينه ولأن الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاده ووقوع عرفانك على انسان يخطئ في التعيين انه غير زيد ويقول التأكيد اي لتأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا الرد للخطأ في الاشتراك كقولك لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكان على المصنف ذلك لكنه لما كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا الكريم وعمرا الانكرم في الامر والنهي فان اعتبار الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعوله في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت لا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا فيما انا قلت هذا ولا غيرك وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فيرده الى الصواب وانما الخطأ في المضروب حيث اعتقد انه زيد فيرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا

واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لأن التقدير على المحذوف كالتقدير على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص لا تأكيدا على تأكيد ينتفي بوجه التأكيد لاستحالة وهذا قول صاحب الكشاف في قوله تعالى وإياي فارهبون انه من باب زيدا رأيته وهو اركد في افادة الاختصاص من إياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير إياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يجعل فيه التخصيص لأن الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفيته تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لأن المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تستتبع ما هو الجزاء عني فاعبدوا انكانه هو هو واما الفات الثلاث فاولاها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على مسببيته عما قبله اي اذا كانت ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى آخره والثانية جزاء الشرط والثالثة تكريرها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما عاد فاهلكوا بالريح فلا يفيد الا التخصيص وذلك

لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهذينا تمرد لالتزامهم وجوب فاصل
بين اما والفاء ◆ وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيدا فقائم اصله
مهما يكن من شئ فزيدا قائم لمعنى ان يقع شئ في الدنيا يقع معه قيام زيد
فقيام هذا جزم بوقوع زيد ولزومه له لانه جعله لازما لوقوع شئ في الدنيا وما
دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن
من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيدا وابقي الفا الموذنة بان ما
بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا
فليس هذا موقع الفا لان موقعه صدر الجزا فحصل التخفيف واقامة
الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني
الشرط وحصل من قيام جزء من الجزا مقام الشرط ما هو المتعارف
عندهم من ان خير ما الزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشئ اخر وحصل ايضا
بقا الفا منوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع فا السببية في ابتداء
الكلام ولذا يقدر على الفا من اجزا الجزا المفعول والظرف وغير ذلك
من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفا له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفا
فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة
يجوز لتحصيلها الغا المانع ◆ ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هذينا نوجد دون غيرهم
ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل
الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنعهم الاتى انه اذا جاء زيدا وعمرا
ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس
في هذا حصر وهو تخصيص لانه لم يكن عازما باثبوت اصل الاكرام والاهانة
وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت
بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد

صليت وناديا مرتهنة وماشيا مجيء والتخصيص لازم للتقديم غالبا
يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني
انه لازم للتقديم لزوما اجريا اكثريا كما يقال تحرك الفلك الاسفل لازم
للمضع غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد يكون
للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع
او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى
وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال اذ علينا
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال اما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه
اعتبار التخصيص لسوق المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر
حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي
الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه
المصنف بقوله وهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه تخصك بالعبادة
والاستعانة دون لا الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد
بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت
والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك ◆
وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في الله احمد واياك
نعبد للاهتمام ولا دليل على انه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير يدلان
عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص والبه اشار بقوله ويفيد
التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعد اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي
شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم
بحدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن

ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى، وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فارغ وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل على العناية وبدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر. وههنا بقية التحذير في بسم الله مورا لحق بسم الله افعل كذا البتة مع الاختصاص للاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسمائهم ويقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي اسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مفعوليه كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للالة على التاكيد والدوام كقولك اخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما متروكان منزلا اللازم اي افعلا القراءة واوجداها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا القران والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا به على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقدير بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض اما لان اصله اي اصل

ذلك البعض التقدير على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل وينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فاصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة ثم المجرور الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان اولان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم قد جعل الاهمية ههنا متميما لكون الاصل التقديم وجعله في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه. وكلام صاحب المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية للغارضة لحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره كقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد مما لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو قال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه فانه اراد من فرعون عن قوله يكتم ايمانه ليفهم من صلة يكتم ايمانه فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من ال فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما

الثاني فتسبب تقديمه على الثالث الا يتوهم خلاف المقصود او لان التاخير
اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف
وحقه التنكير التقديم للغاية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها
فتميز احدها ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف
على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم الفاعل على المفعول الى
غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب
عينك كتقديم الفاعل على المفعول على الفاعل في قولك وجه الحبيب التمنى
لمن قال ما الذي تمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله تعالى وذكر وجه
الحبيب اهم كونه في نفسه نصب عينك واما لانه عرض لهما مر يوجب كونه نصب
عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه مستظرف لذكره كقوله تعالى وجاء من
اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية
على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل وكان المقام مقام ان ينتظر السامع
لالمام حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا التعارض
جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل
من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك التعارض وكذا اذا عرفت ان في التاخير
مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا
وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه
على الوصف اعني الذين كفروا الى اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا
اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وهذا الاخلال بالقاعدة
في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم

واعترض المصنف عليه بوجوه احدها ان قوله

وجعلوا لله شركاء الجن مسوق للانكار الذي يجب فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا
بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا
بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله
وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء
بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح
تعليل تقديمه بالعناية **والجواب** انه ليس في
كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه
بشركاء بل صدر كلامه ان المنكر تعلقهما لكن العناية بالله اتم وايراده
بالذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا
ما ذكر **وثانيهما** انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود
او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه **وجوابه** المنع فان
للاحتراز المذكور امر عارض واجب ان يكون نصب العين **وثالثها**
ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وكان صحيحا من جهة اللفظ
بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى
اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة الدنيا التي دنت من
قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان تراد دنت من حيوه قوم
نوح اي كانت قريبة من حياتهم شبهها **وهذا الاعتراض**
وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه
جعل تقديم وجه الحبيب على التمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض
وكذلك **وجوابه** ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه
ادرج فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر **نعم** قد
وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة
وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على

بعض قد يكون لحيث يمتنع الأبعد تقديمه على العامل فالمفضوح ههنا
تقديم المفعول على الفاعل وانما جاز التقديم على الفعل من جهة الصرف لا امتناع
تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر وهو في اللغة

الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا حبلت فرسها لا لغيره
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي
لان تخصيص الشيء بالشيء امران يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوز
الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوز
اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل
بالاضافة الى معنى اخر كقولك ما زيد الا قائم يعني انه لا يتجاوز القيام الى القعود
ونحوه لا يعني انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي و
الاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات والمراد
بنقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله جدواه توهم المصنف انه اهمل
ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص
الموصوف بوصف دون ثان او بموصوف دون ثان او بموصوف بوصف مكان اخر وهذا التفسير شامل
للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر اعم
من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير
من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب
وشاعر ونجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا
وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي
نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي

القصر

اعتبار الكثرة الوقوع احترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن
امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا
ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا اضيفت وحدته
مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم
ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته
لا بعينه ان غاما كقولك في الدنيا شاعر او في قبيله كذا شعراء وان خاصا كقولك
زيد عمر شاعر ان فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد
القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف
في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة ولكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر
وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا
لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قايم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيهما غير المدلول وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا العجبي هذا العلم وصدق الصفة
المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على
الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي
فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه
لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم
او بالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا
هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك
وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف

على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او الخاك او ساكنا فليتأمل

والأول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر احاطة المتكلم بصفات الشيء اذ ما من مقصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يتحقق قصره على صفة دون ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان الصفة المنفية نقيض الثبتة وهي ايضا من الصفات فاذا انتفت عنه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم الا يتصف بشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفة الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كقولنا في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الأقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما ستنشير اليه وقد يقصد به اي الثاني المبالغة لغرض الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد جميع من في الدار ممن عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقيا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعبر في هذا قصر الموصوف على الصفة ايضا نظرا على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر غير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والأول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع خلافا لمن في التقرير وقولنا دون اخرى معناه متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه

في صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما دون الاخرى ومعنى دون في الاصل اداة لمكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل متجاوز الحد وتخطى حكم الحكم

ولقائل ان يقول

ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا او مجيدا ومثل قولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر

فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما انتفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي

قلت هذا الاقتضاء مخصص بالقصر الغير الحقيقي بالاتفاق فهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس بصحيح اعلى من اعتقد اتصاف جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يرد ايضا بين ذلك

وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور **فكل منها** اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف **قصران** الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر **والمخاطب بالاول من ضربي كل** من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف **من يعتقد الشركة** اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة **ويسمى** هذا القصر **قصر افراد لقطع الشركة** اي لقطعه الشركة المذكورة **وبالثاني** اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر **من يعتقد العكس** اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد **ويسمى** هذا القصر **قصر قلب لقلبه حكم المخاطب او نشاوياً عنده** الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الا يضاً صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصاف بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما عمرو او زيد من غير ان يعلمه على التعيين **ويسمى** هذا القصر **قصر تعيين**

لتعيينه ما هو غير متعين عند المخاطب **فالحاصل** ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس فقصر قلب وان تساويا فقصر تعيين ❁ وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعند المتكلم احدهما يكون هذا التخصيص امر بصفة دون اخرى لتخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ❁ ولهذا اجعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط ❁ **فان قلت** مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب فكذا في قصر الصفة ❁ **قلت** مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحدة من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة هي يصدق عليها الاخرى ❁ **فان قلت**

قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة
المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى
وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
الثابتة هي القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على التعيين واذا
قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز
ثبوتها على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد
اتصافه بالصفتين لم يجز انتفاء احديهما فلا يصح ان يكون قولك ما زيد
الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانين

قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا
التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه
لا يتصور فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يتردد
بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر
لا مدفع له فحينئذ يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد و
التعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب بهما من يعتقد الشركة البتة بل اما
من يعتقد الشركة واما من يتساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان
يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة
او يتساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او يتساويا عنده ويتم
القصر الذي يكون المخاطب به من يتساوى الامران عنده سواء كان دون
اخرى او مكان اخرى قصر تعيين **وكفى دليلا** على متانة
كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات
ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة **وشرط قصر الموصوف
على الصفة افراد** اعدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما
في الموصوف حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا ان مجتمعا

لاكونه مغنيا

لاكونه مغنيا لامتناع اجتماع الشاعرية والمغنمية لان الانضمام هو وجدان
الرجل غير شاعر **وشرط** قصر الموصوف على الصفة **قلبا** يحق تنافيهما
اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح **وفيه نظر**
لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون
اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا
بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فمفسد واضح لان هذا
لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتهما بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر
الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو ما زيد قائم لا قاعد
وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم
كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون
هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون
انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا
قاعد ايضا فخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا
في كون قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط
هذا الشرط **واما** ما يقال من ان هذا شرط حسن فقصر القلب منه لانهم
سموا اللفظ بازاء لفظ الايضاح ولو فهم دلالة عليه لانا لا نسلم عدم
حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا **وكذا** ما يقال
ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا
لا شرط حينئذ يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد
فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا
قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس
فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم

اشتراط التنافي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين

نسبتي على انه ادخل قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتنافيين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور منها اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد هو المقصور على القيام ومخصوص وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن غير تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل ضمير الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ذكرها ههنا الاختصاصها بابين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا فكانت في قول المصنف منها ومنها دون ان يعود الاول والثاني اياه الى هذا منها العطف كقولك في قصر اي في قصر الموصوف على الصفة افراد ا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل لبيتين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا بل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكر له ههنا مثالا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد في قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعر بل زيد ويصح ان يقال

ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الامتين لبطلان عمل ما حينئذ بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة ان وقد علم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا ليكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اخر للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان مثالهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصر افراد ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا او قلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول انا نفى عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه يصح جاءني زيد لا عمرو انما لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان المجيء هو لزيد خاصة وكلام مع من غلط فزعم ان المجيء لعمرو لا لزيد لا من اعتقد انهما جاءا ان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن نفيت ان يكون قد جامع زيدا غيره بل نفيت المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو ونحوه فهو كلام مع من زعم ان المجيء لعمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف

ما شاعر عمرو

قوله وفي هذا الكلام اشاره الى ان ما في انما ليت على انما فيه بمعنى ان في ذكر النقض اشاره الى ذلك لانا المناسب على ذلك التقدير ان يقال كونه بمعنى ما والا ٥

والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا طلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم اذ به تتم الكلام وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان الاثبات وما النفي ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان تكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تعمل اذا دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا تصلح فيه انما ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفترين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي برفع الميتة ونعني بهذه القراءة المشهورة نصب لميتة بحرم وحرم مبنيا للفاعل وقري برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقري برفعهما وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يسق للكلام إذ معنى اصلا واذا فسر واقراءة النصب بحرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا افيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة فتمثله في قراءة النصب ٥ قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور

قوله ... الاصح وما انا به لا شيء الا ما ... الصحيح على ما ذكره ... واختلفوا ما لهما ... كما قالوا ... مثل انما ... ويدل عليه ... الذي معنى الا ... حاله الا كذا ... لا يجوز ... فان المقرر ... والتقرير ... معنى ما ... مما ذكر ...

في المفتاح والمقصود ههنا ظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله تعالى فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل ما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيجعل انما كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول اجعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتنفي ابقاء عمل ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما الاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سواء ما يذكر بعده انما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه وانما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص بظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الخبر والامر المذكور بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولفصل الضمير معه اي مع انما لقولك انما يقوم انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يسوغ الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما للغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان نقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال فالفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد في الاشياء هو الحامي الذمار اذا جمى ما لو لم يحمه لثلم وعنف من حماه وحريمه وانا ابدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل

الضمير واحترز اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انما ادافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قال ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه انما ادافع عن احسابهم انا لا غيري ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على انا تأكيد والا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي ادافع عن احسابهم انا لان قوله انا الزائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الدفع والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذي يدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظة من الى لفظة ما وهو اظهر في المقصود

فان قيل كيف يصح استثناء الفعل الغائب الى ضمير المتكلم **قلنا** لانسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب ○ وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة ادخال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو ما قائم الا ابوك مثل ما قائم الا ابوك ○ وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهو حق لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما الموكدة ناسب ان تتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيدا للحكم على تأكيد وذلك لان نحو قولك زيد قائم لمن يعتقد عمرا قائما يفيد اثبات القيام لزيد مجانا لمن يعتقد قيامه مجانا في حين يفيد نحو قولك لا عمرو قائم بل زيد قائم ضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو اثبت لزيد ضرورة

فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد **قلت** اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه المناسبة ذكرت لوضع انما

متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم **ومنها** اي من طرق القصر **التقديم** اي تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل **كقولك في قصره** اي قصر الموصوف **عليّ انا** وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافتا لم يصلح مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح مثالا لقصر القلب **وفي قصرها انا كفيت مهمك** افراد المخاطب بعد انك مع الغير كفيته وهو قلبا لمن اعتقد افراد الغير به وتعيينا لمن تردد فيه اعتقد انصاف اخبارك به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل **وهذه الطرق الاربعة** بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حكما ما حكما مشتركا بين الصواب والخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطايه اما في قصر الافراد فلحكمك صوابا في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا كونه لكل منهما على التساوي **تختلف من وجوه** فدلالة **الرابع** اي التقديم **بالفحوى** اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في الاصطلاح اللغا كذلك ودلالة الثلاثة **الباقية بالوضع** لان الواضع وضع لا بل والنفي والاستثنا وانما لم يعد القصر **والاصل** اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل **في الاول** اي في طريق العطف **النص على المثبت والمنفي** كما مر من الامثلة المذكورة فان لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس **فلا يترك** النص عليها **الا كراهة الاطناب** كما اذا قيل زيد يعلم والتصريف والغرض او زيد يعلم النحو وعمرو

وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصرف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير دليل على المهم نشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان هذه ليست بعاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحو اي نحو لا غير مثل لا ماشوا ولا من عدا وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا ثم واعترض عليه بان هذا الليس بطريق العطف بل بطريق النفي والاستثنا لان المعنى ان تجعل النحو ليس غيرا اي ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون العطف حينئذ نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر منهما يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا حينئذ لا ينفي العطف فليتامل فانه دقيق قال الاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وهو قائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل بطريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثنا لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغا الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح وجلائل الاعجاز الا يكون ذلك النفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته

قوله والتمثيل بنحو زيد قائم لا بد ان يقال هو ما سوى مرتبة التقوى من التصديق فلا يكون عاما الا بترك التوظيف فقط الا ان هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لاعمرو يدل على ان المقام مقام تخصيص فكان التمثيل بهذا الذي قدره احتمالا احسن

للمتوسط لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثنا لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بالنافيه ولذلك اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خارج عن وضعها فان قلت ما فايدة تغييرها وكانه يجوز ان يكون منفيها منفيا بها قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفايدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بنحو ي الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغيرها مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح ايضا بقولهم من كلمات النفي واما ذكرت من الوهم فانه مرتفع بالتامل في قولنا ذات الرجل الكريم ان لا يؤدي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤدي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه يصح لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو ما زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو ما الى الرجال لا ايتا لا هند ولا زينب ولا غيرها الا ان يكون بدلا بجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي اما والتقديم فيقال اما انا فمبني لا قيشي وهو يبني لعمرو والتمثيل بنحو ما زيد ضارب لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي

واذا لم يكن الأخيران مرجحين في النفي فلا بد ان يكونا صريحين في الايجاب
فتكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها
ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال
ما من اله الا الله وما احد الا هو ويقول ذلك ويمتنع انا من اله الا الله
وانا احد الا هو ويقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي وانما حد بهذا المعنى
لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتناع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي
المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له
فيكون لا في قولك لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد
لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فتخرج عن وضعها
فالتشبيه بقولك امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس
في حكم النفي الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
كما في انما انا لميمي لا فيتمي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا
ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا
ابى زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان
المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال التصريح
بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا
القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط بجامعة
اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما الا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف
لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع
ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن
يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه
بزيد دون عمرو فالظاهر لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف
المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد

زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا
استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر
ان النفي فيما يجيء فيه النفي بتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وبتاخر
اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمصيطر

وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا
دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجيء الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد
وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب دينكره بخلاف الثالث اي الوجه
الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي
استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فاصله
ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح
ونقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله
المخاطب ولا ينكره او لم ينزل هذه المنزلة وما فلا يكاد يكره اذ في خلده

وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن
منكرا فهو يزول بادنى تنبيه لانه لا يقر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما
في المفتاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع المخاطب في مقام لا يقر على
خطائه ويجب عليه ان يقر ثم انه قد يترك كلا من الاصلين اخراجا
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما
بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شيخا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اي اعتقد صاحبك ذلك الشيخ غير زيد مقررا على الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له ذلك

المعلوم الثاني اي النفي والاستثنا افراداً اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى النبرء من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصوراً على الرسالة غير جامع بين الرسالة والنبرء من الهلاك لكنهم لما كانوا يعتقدون هلاكه امراً عظيماً نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثنا والاسلوب المناسب هو الاستعارة بتعظيم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقا النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلباً عطف على قوله افراداً اي يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو انا لم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فابونا يستلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشراً ولا منكرين لذلك ولكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشراً مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين لهذا القول اعني انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطا منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخير اعني البشرية بنا على ما اعتقدوه من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصورون على البشرية لتبين لكم وصف الرسالة التي تدعونها او ما كان هنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفا الرسالة عنهم اشار الى الجواب بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من

من باب مجازات الخصم اي التماشي معه وارخا العنان فقد اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العناد وهو الزلة لان العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا تسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا انا قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ينكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جواباً لا اثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين

ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثنا مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول او فق بجواب المتن فليفهم **ومما اشتمل** على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل ابطاكية خين كذبوا ارسل عيسى اليهم ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون قوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قولهم ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعاً ينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بقي الذي سماه المصنف قصر تعيين بنا على نكتة وهي ان الكفار رموا المخاطبين بتهمهم على ان قطعهم بكونهم صادقين **ومما** ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا متردد بن بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصرهم على الكذب قصر تعيين **وكقولك** عطف على قولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل من يعلم ذلك رقيقاً مشفقاً على ذلك الاخ

والأولى بناءً على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج على مقتضى
الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فن فهم انه ليس باخيه لكنه
غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة من شانه ان يكون
معلوما للمخاطب لا ينكر على انكاره لأجل ظهوره فيستعمل له الدليل اي اتما
نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك ردّ الله انهم
هم المفسدون المؤكد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة
على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتاكيد
ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على
ان مضمون الكلام مما له اخطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب
الكلام بما يدل على التوبيخ والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون
تعلم ان بين الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة
الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه
لا تخصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين
في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزيتها اما على العطف انه يعقل منها
اي من انما الحكمان اعني الاثبات المذكور والنفي عما سواه معا بخلاف
العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على
العكس نحو زيد قائم بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه
الوهم الى غير القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها
اي موقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفرة
من فرط جهلهم كالبهائم قطع النظر والتامل منهم كجمعة منها اي كطمع
النظر من البهائم قال السيد اعلم انك اذا
استقريت وجدتها اقوى ما يكون واغلق ما ترى بابا اذا كان لا يراد بالكلام

بقدها نفس معناه لكن التعريض بامر هو مقتضاه قانا نعلم قطعا انه ليس
الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم الناس معنون ظاهر
معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم
ثم القصر يقع بين المبتدا والخبر على ما مر ويقع بين الفاعل والمفعول نحو ما قام
الا زيد وغيرها كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وما ضرب عمرا
الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا
وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين
الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار
وما نام الا في الليل وما ضربته الا تاديبا وما طاب الا نفسا ذي فنك وكذا
بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل
وما جاءني احد الا اخوك وما ضرب زيد الا الرأسه وما سلب زيد الا ثوبه
وفي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع ادات الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا او غير حقيقي افرادا او قلبا
او تعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقد تقديمها عما لهما اي جاز على قلة تقديم
المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة
على حالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه
يليها نحو ما ضرب الا زيدا الاعمرا في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب الا
الاعمر زيدا ومنه قول الشاعر
لا تشتهي يا قوم الا كارها بابا الامير ولا دفاع للحاجب
وقوله كانك لم تمتح سواك ولم يقم على احد الا على الرواح

وكذا سائر المعمولات وانما قلنا ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها
لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة
المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد
من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز مع
قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قالا بجاز هما اخراج عن
تقديمها مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما
يقال في ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على
الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيدا الا عمرا
تقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه متسع
لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه
يجب ان يلي الاداة لما استثنا سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او
متقدمين عليه كما هو القليل ○ **واعلم** ان تقديمهما بجازهما ايضا
مما منعه بعض النحاة لانه ينيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل
المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد الا عمرا زيد
وفي ما ضرب الا زيدا عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا اعلم من نحو استثنا
شيئين بالاداة واحدة بالعطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى
منه مذكورا او المستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا ○○○
والاكثرون على منعه مطلقا لضعف ادلة الاستثنا
اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستعملها شيئان فتقديمهما بجازهما انما يجوز على
تقدير الا يجعل الاستثنا منقطعا ويجعل المقصور في النية مقدما ويجعل عمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاني الا زيد احدا او تابعا للمستثنى
نحو ما جاني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما ابتك احد الا لم

يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا منصوب رايت والعامل في الموت لم يسق
ولبطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما تراك
اتبعك الا الذين هم ارادلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في
بادي الراي وكذا باب الا مبرز في البيت الاول لما اشتمل باب الا مبرز فيه
البيت التوالج في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي نامت التوالج ○○○
وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير
لا يخلو عن تعسف ○ نعم يتجه هذا فيما اذا تقدم المرفوع واخر المنصوب
ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه
قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا ○ **قال المصنف**
وفيه بحث نظرا لان مقتضى القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان
من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت
ضربت زيدا او عمرا بكر فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب بحتى ياتي
بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع
ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا ○ وقد
خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك لاقتضائه كما تبين ان الفعل المضمر
ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول ○ نعم
يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع
صحة هذا الكلام في غير هذا المقام **ووجه الجميع** اي التعب في ادلة
النفي والاستثنا القصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول او غير
ذلك **ان النفي في الاستثنا المفرغ** وهو الذي ترك فيه المستثنى منه نفرغ
الفعل الذي قبل الا ويشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا **يتوجه الى مقيد**
هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه **عام** ليتناول
المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج وليلا يلزم التخصيص من غير مخصص ○

قال صاحب المفتاح ولذلك نرانا في علم النحو نقول تأنيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي نرى مبنيًا في قراءة الحسن فاضبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة ✦ وما بقيت الا الظلوع الجراشع ✦ للنظر الظاهر اللفظ والاصل التذكير لأقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء ✦ وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلًا ✦ والاحسن ان يقال انث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا تكيف يسند الفعل المسند الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور فني الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا كان غب اقاتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما لحن عليه وكقوله تعالى لا لحسنى الذين يوجون بها انوا نهم فزا باليا فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى هذا ذهبه يكون هند مثلًا في ما قام الا هند بدلًا من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه في اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العايد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى في جنسه ✦ مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيدًا ما ضرب احد في ما سكنوت كسوت الا حبة لباسًا وفي نحو ما لي الا اراكبًا ما ناعلى حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتًا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا حبة شيا مع صحة اطلاقه على الحبة وكذا في سايز الامثلة المذكورة بل المراد ما خصص ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلًا او مفعولًا او ظرفا او حالًا او غير ذلك واذا

كان النفي متوجهًا الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما بعد ذلك الشيء على صفة الاثبات ✦ واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك واكثر ما يقع الحال بعد الا ماضيًا مجردًا عن قد والواو ونحو ما اتيته الا اتاني في الحديث ما اتى الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارب مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اي ما اتى الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء اتعازمًا على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صايدًا به غدًا احمل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرًا فالقيد الاخير تمام وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناءً على المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء تقدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرًا انما ضرب عمرًا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيدًا الا عمرًا ما ضرب الا عمرًا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر ✦ وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جايز اذا كان نفس التقديم مفيدًا للقصر كما في قولنا انما زيدًا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب ✦

✦ اساميًا لم تزده معرفة ✦ وانما لذة ذكرناها ✦

ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيرها كالا في افادة القصر

اي ما ذكرنا من الآلة في افادة القصر اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا نقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقل ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس في الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج يطابقه اولا يطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسيمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرها واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بحث اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لمختصاته لمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب الانشائي ان كان طلبيا استتبع مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب

الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب تستتبع ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي وتتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول الامر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول الامر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كقولك ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كقولك ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان يكون كذلك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في كلمتي مجازا فقال وقد يتمنى هل نحو هل لي من شفيع حيث علم ان لا شفيع لانه حينئذ يشبع خلة على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستبدعا الاستفهام للجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني هل والعدول عن ليت هو ابراز المتمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب في جواب لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها الا على اضمار أن وانما تضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت ما كان طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي يجاب بقد نحو وددت لو تبذل فيهون عليك وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها

نحو لو كان لي مال لحججت عليه اي اوجد لو كان لي مال قال الله تعالى لو أن لي كرة فأكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم و التحضيض وهي هلا الا بقلب الهمزة منها و لولا ولوما ما خوذة منها اي كانها ما خوذة من هل ولو اللتين للتمني لكل منهما تركيبتين مع لا ومع ما المزيدتين لتضمنهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل التمني في معنى التي تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمنهما معنى التمني يعني ان الغرض من تضمنهما معنى التمني ليست افادة التمني بل ان يتولد منه اي بمعنى التمني المتضمنتين اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته تصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم تصدا الى حثه على القيام ومع هذا لا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على معنى ما كان يجمل ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه وقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه خاطر معنا لانه قال مركبة مع ما ولا لهما لمذ بين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنها ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكانك المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يتعلان للتمني فتمني ما مضى يناسب التنديم وما يتقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال

ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التقرب في الحروف مما يابا ه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فتعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فتسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا اطماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في حصوله وتوقعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل تعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي لطلب وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك امام زيد قائم وازيد قائم فانت عالم بان ههنا نسبة اما ايجاب او سلب وتطلب تعيينها او المتصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند في الخابية ذبلك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالحلو بالكينونة في الخابية او في الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لتعلق الهمزة لطلب التصور لم يقع في طلب تصور الفاعل ازيد قائم كما قيل هل زيد قائم ولم يقع في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت

كما في هل عمرا عرفت واما في ازيدا قام وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيدا قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد كالاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه على تسليم هل زيد قام بان هل بمعنى بد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء ان شاء الله تعالى والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وارتبت بالاستفهام ان تعلم وجوده مني على هذا الطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضربت هو ام اكرام فالتصديق حاصل بثبوت احدهما فتامل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك أقرأت من الكتاب الذي تكتبه سؤال عن نفس الفعل ونحو اكتب هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وأقاعدا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك

قال الشيخ في دلايل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت انسانا فيصح ولا يصح ان تقول انت قلت شعرا قط او انت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا الا ذلك

اذ مراد عبد القاهر ان المسند اليه المعرفة ظاهرا كان او مضمرا اذا عاد الى المسند الفعلي جعل الاختصاص في تحويل المعنى كما عبد القاهر كما قدر محصور بالمضمر بشرائط ذكرت

انما يتصور اذا كانت الاشارة الى المفعل بخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون هذا حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وقد دخل على الجملة نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فمتى لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليتى الا لطلب التصديق فيهما يرتفع فيمتنع خلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع كما يجيء ان شاء الله تعالى

فإن قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصديق مع حصول التصديق في ام المتصلة في ازيد قام ام عمرو

قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يشعر بحصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشعار اللفظ بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص

وفيه نظر لانه لا وجه حسن لتقييحه سوا ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه للحبيب المبني على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قايل به دون ضربته اي لو قبح هل زيدا ضربته

الخامس

لجواز تقديم المفعول نحو زيدًا اي هل ضربته زيدًا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول ولا يستدعي حصول التصديق سفس الفعل فتكون هل لطلب التصديق فيختص ❖ **وقد ذكر بعض المحققين من النحاة** انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبًا بمضمر يفسره الظاهر بل تختص باحد الفعلين اما هل زيدًا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظًا **وجعل السكاكي قبح هل زيدًا عرف لذلك** اي لان القديم يستدعي حصول التصديق سفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف **ويلزمه** اي يلزم السكاكي **الا يقبح هل زيدًا عرف** لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق سفس الفعل على ما مر له مع انه قبيح باتفاق النحاة ❖ **وما ذكره** صاحب المفصل **د** من ان نحو هل زيدًا خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن ❖ **وههنا** نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك للجواز ان يكون قبيحًا لعلة اخرى وان اسقاط علة مخصوصة لا توجب اسقاط الحكم مطلقًا فعلية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيدٌ عرف لانه يلزم عدم قبحه **وعلل غيره** اي غير السكاكي **قبحهما** اي قبح هل رجلٌ عرف وهل زيدٌ عرف **بان هل يغني عنه في الاصل واصله** اهل كقوله ❖ اهل رأونا بوادي القف رابية ❖ **وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام** فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها **فان قلت** هذا يقتضي ان لا يقبح او لا يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قائم والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام ❖

قلت الفرق انه اذا دار الفعل في خبر ما يتذكر عمومًا بالحس ودخل في الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم يره في خبر ما فانه تسأل عنه ذاهلة **وهي** اي هل **تختص المضارع بالاستقبال** بحكم الوضع كالسين وسوف **فلا يقبح هل يضرب زيدًا وهو اخوك** كما **لا يقبح** يضرب زيدًا وهو اخوك يعني انه لا يقبح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينفي ان يقع كما يقبح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تختص المضارع بالاستقبال فلا تصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك لتكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعًا في الحال فعلم ان هذا الامتناع جاء فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وكذلك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع ❖ وبعد اظهر شاهد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يفيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفائها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد اكبا وسار ضرب زيدًا وهو بين يدي الامير قال المحاشي ❖

شاغل عني الغارة بالسيف جالبًا على قضاء الله ما كان جالبًا ❖

وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين **واعجب من هذا** ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما ستذكره في بحث الحال انشاء الله تعالى فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال

قوله لتكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال الخ اقول هذا ان استفهم عن وقوع الضرب في المستقبل اما لو استفهم عن الضرب الواقع في الحال فلا يمتنع ذلك كما لا يخفى على المتامل

قوله لانه يلزم عدم قبحه اقول هذا ان لم يكن الاستفهام عن الضرب الواقع في الحال فلا يلزم عدم القبح كما لا يخفى على المتامل

قوله لان هل يغني عنه في الاصل واصله اهل اقول هذا ان لم يكن اهل بمعنى هل كما في الصحاح وغيره

قوله اهل رأونا بوادي القف رابية اقول هذا البيت من شواهد الرضي في شرح الكافية في بحث الهمزة وهل والقف بضم القاف وتشديد الفاء المكسورة والياء بمعنى ما ارتفع من الارض والرابية بمعنى المرتفعة

قال الحاشي سيد الشريف قدس سره الشريف الحمد لله الذي اكرم الانسان بالبيان وميزه بالعقل والعرفان ونقش بيد القدرة والاتقان وفضله بالعلم والايقان وخصه بالفكر والاذهان وجعل لكل منهما مجالا في الشان وميدانا في الميدان والصلاة والسلام على سيد الانس والجان وعلى آله وصحبه الذين هم اعلام الهدى وارباب الايمان وبعد فيقول العبد الجاني المذنب الخاطي الراجي عفو ربه الغني المفتقر الى رحمته الكريم الخ

قوله طالبا ان تتوجه هذا الاسم وسمي مفهومه واما لا بمعنى وضع اول ... فقد يطلب بها الشارح هنا بيان انه لاي معنى وضع وكأنه الى التصديق وهو ايضا كما ترى لبعد اشتهاره وهذا من المباحث اللغوية وقد يطلب بها سمعيتها وقابليتها الاشتقاق وهو ايضا ما هو حدله كسب الاشتقاق والمظهر التصور وهذا من المباحث الكلية اتاب ٥

واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تامل ويأخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا تعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مع زيد اختصاص ما بكونه زمانيا اظهر ما موصول وكونه مستداً خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بوضعه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المفهومات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى في الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مركب للتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لان اداة دخلت على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لان اداة دخلت على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادل على الفعل من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية

محصول

بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادل على الفعل من الهمزة لا يحسن هل زيدا منطلق الا من المليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما ستوجد في معرض الموجود بخلاف غير المليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه الاشياء ان غير الوجود وفي الاولى شيء والحق فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقيه اي من الفاظ الاستفهام يشترك في انها لطلب التصور فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر قيل ولم يشرح الاسم كقولنا ما العنقاء طلبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذه اللفظة فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما الشارحة لاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين ما هو المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الجواب بالتفصيل غير قليل فان كل من جوب باسم فهم فهما ما ووقف

على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان غالبا باللغة واما العبد فلا يقف
عليه الا المرتاض بصناعته المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات
وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدوم
فلما لم تكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان
الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان
ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء
العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن
عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كما ذكر
الشيخ ابو علي بن سينا في الشفا فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون
حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخص
واحد في وقتين وبين العارض المشخص لذي العلم اي بطلب بين الامر
الذي يعرض العلم فيقيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب
عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا
ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه فانما يقع من جهة ان المخاطب يفهم
منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كان
تلك الاوصاف في الخارج في شخص بالنظر الى مفهوماته كليات وقال السكاكي
يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب
ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكملة اي اي
اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس
الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحو
وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل واما المفردون يا رسول
الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من يوصي

العلم تقول من جبريل اي البشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه
السؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه ملك ياتي
بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تخصصه وتعينه واما ذكره السكاكي في قوله
تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني
فساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه
قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال ايّ عما يميز احد المشاركين
في امر يعمهما نحو ايّ الفريقين خير مقاما اي الفريق من امر اصحاب محمد صلى الله
والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اشتركا في الفريقية فسالوا
عما يميز احدهما عن الآخر والامر الآخر المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه
اي يوضحه قوله في المفتاح تقول القائل عندي ثياب فيقول اي الثياب هي
فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الهوية اذا اضيف الى ضمير
اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه لهم اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم
علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للمميز
ويسال بكم عن العدد عن سلهم كم اتيناهم من اية بينة اي كم اية
اتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقرير
والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن ايه مميز كم بزيادة
من قالوا واذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه
لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية

وذكر بعض المحققين من النحاة

ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على
جوازه كلام من كتب النحو واقول سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة
ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان وبتى عن الزمان ماضيا كان
او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل وقد يستعمل في مواضع التفخيم مثل
يسالون ايان يوم الدين وانا لا يستعمل بمعنى كيف ويجب ان يكون بفعل

نحو فاقوا حزنكم انى شئتم اى على اى حال شئتم ومن اى شق ارجح بعد ان يكون الماتى وموضع الحرث ولم يجئ انى بمعنى كيف نحو هو واخوه بمعنى اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله يستنكر الشلوبين بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين الحالين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الآية فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله ﴿ من اين عشرون لذا من انى ﴾ او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من اين فقال المصنف انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لقرائنها فى الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوا الهمزة كقوله تعالى ام هل يستوى الظلمات والنور وقوله تعالى ام من هذا الذى هو جند لكم وقوله تعالى ام ماذا كنتم تعلون وقول الشاعر ﴿

ام كيف نفع ما يعلى المفلوق به رهان انف اذا ما ظن باللين ﴾

وام ههنا بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كما فى قوله تعالى ام اتاخر من هذا الذى هو مهين ﴿ وبهذا يتخلص ما قيل فى قوله تعالى اكذبتم بايات ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعلون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة فلا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا اى اى شئ كنتم تعلون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وكتيق كيفية هذا المجاز وبيان حصره انه من اى نوع من انواعه مما لم يجئ احد حوله كالاستنباط نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا

متى نصر الله الا وبمعنى السقط ﴿ وقد يكون الاستفهام مجازا عن التقرير كما فى الامر فيهم تقلبنا بالكتاب ونامل ان يكون لنا او ان ﴿ والتعجب نحو يا لزيد الهبوط والنسبة على الضلال نحو فانى يذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم ادبك ولنا اذا علم ذلك منك فى بعض النسخ قوله والامر من نحو قوله فهل انتم منتهون ونحو هل من مدكر الى والتقرير وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وآنت ضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفاعل وايا ما ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا ايزيدا مررت واراكبا سرت وغير ذلك وربما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية ﴿ أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا فلو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل ﴿ واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ لبس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام حتى يسع حمله على حقيقة الاستفهام ﴿ واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله وتالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا اكثر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من خلفه ومن ذمة الاصنام ﴿ وقد روى انهم هربوا وتركوه

فيت الأصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه ليكفوه
وقوله بلا ألا المقترنة به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تي
للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فانها هل تكون
للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون والأسماء الاستفهامية
للتقرير بما يتال بها عنه نحو كم آتيناهم من آية بينة وماذا فعلت لفلان
ومن ذا الذي قتله ونحو ذلك **والإنكار كذلك** بالملا المنكر الهمزة
نحو أغير الله تدعون يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه
للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ابرك لو فعلت
كذا ومن ذا افعل كذا ولم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن ابن تدري ما
القارعة من المرتدين وما اشبه ذلك **وأما الهمزة** فهي لانكار
ما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمرء في مضاجعي فانه ذكر
ما يكون معنى الفعل فلو كان الانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل
على ما قد يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله منعلي أم بتميم
رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لانفس الفتمة وكالمفعول
في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ
الولي وأما قوله لمتعلي اتخذ اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الأهة
فلذا اولي لفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا استير اليه وكذا غير ذلك
من المتعلقات ونحو أزيدا ضربته بحمل الانكار على المفعول وعلى نفس
الفعل بحسب تقدير المستر فنحو قوله استراما ولحداه تتبعه لانكار
المفعول فيقدره المستر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون
الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار
الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله
تعالى أأنت تكرم الناس وأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار

نظرا الى ان

نظرا الى المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشراكه
في ذلك ولا انه اراده وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص
نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وسابغ حرصه على ذلك كانه
يعتقد قدرته على ذلك **لا يقال** همزة الانكار تنزل لحرف النفي
في ذلك وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله
السكاكي على التقوي والتخصيص **لانا نقول** لو سلم ان
الهمزة تنزل حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره
بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص
ان كان مظهرا منكرا والتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى هذا التفصيل ثم
قال قد يجعل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم وليس المراد ان
الاذن منكر من الله دون غيره ولكن الحمل على الانكار امر اراده منه بقوله الحكم
حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التركيب المقدم
وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما
سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب
التوم ومعنه اي من مجيء الهمزة للانكار **ليس الله بكاف عبده** الانكار النفي
نفي له **ولو النفي اثبات وهذا** المعنى مراد من قال **ان الهمزة فيه للتقرير** اي
لحمل المخاطب على الاقرار بما يدخله النفي وهو ان الله كاف **لا بالنفي** وهو ليس الله بكاف
عبده وهكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك
وقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير
ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك
الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه
للتقرير بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله
الانكار كذلك فانه على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة وما كان له صورة
اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله **ولانكار الفعل صورة اخرى**

وهي نحو انت ضربت ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكر تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل الذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما او غير الفاعل اي الليل كان هذا ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك **والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون** ذلك الامر الذي كان **نحو اعصيت ربك** فان العصيان واقع فهذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله ا ترك البدر يوضع لي مهادك فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باجتماعه اعلى مرتبة من ذلك **او لا ينبغي ان يكون** اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخل عليه الهمزة وذلك في المستقبل **نحو اتعصي ربك** بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان **او للتكذيب** في الماضي **اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين** اي لم يفعل ذلك **او** في المستقبل اي **لا يكون نحو انلزمكموها** اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام ومثله قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر

وهل يقتل الضرغام قوت اليومه * اذا ادخر النمل الطعام لعامه

وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا بالله واليوم الاخر بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللوم والتوبيخ والانكار مصلحة فيه **او التهكم** عطف على الاستبطاء **نحو اصلاتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او التحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني** اسرائيل **من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين و الاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه** هذا كله

ظاهر

ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف

وهي نحو اذيد اضربت ام عمرا ام يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه
بغيرها فاذا انكر تعلقه بهما نفيه من اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه

ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه
بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف

ان هذا الايراد من قبل الاستعارة ولا ادري كيف سطر امثال هؤلاء الشيوخ لشرح مثل هذا الكتاب
التي كلامه فقد اتى بكلمة جواز كون اللفظ مرادا منويا فكم لكن مقيدا في تركيب الكلام واذا امعنت ما قلنا
علمت كيف عرفت ان غير الوجه الثالث اعني ان يكون الاستعارة مخيلة عن الوجهين الباقيين اعني ان يكون الاستعارة
سعيه مبنية على تنزيل المعاني المنصوبة بالالفاظ المقدرة وبهايه ما تقتضيه قواعد علم البيان فتدبر
نزلت فيه اقوام فضلوا واضلوا اذ قلت على ابهة الوجوه الثلثة تحكم كلام العلامة قلت
على الوجه الثاني ماهية حمل المشبه به اعتلال التركيب ويعلم ذلك ان المشبه هو الذي وان وجه الشبه هو
التهكن والاستقرار واما قولك مثل المعنى ما يتصور ما ان المقصود من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه
بل تصوير صفة المشبه بصورة صفة المشبه به فلان المشبه به اذا لم يتصور بصورة الاشبه
بل صورة مجهولة حاصلة بصورة معلومة لا يمكن تصوير المشبه بصورة المشبه به لتقدم التكن والاستقرار
على التمكن الذي هو المشبه واما قولك والمعنى الاستعارة تشبيها على ان المقصود بالاستعارة اللفظ بما بعد الاستعارة المعنى يكون
مفيدا لما لفظ فان قلت فليس لنا ما نريد بان الصواب هو ان المشبه المثلي مركبا ان معنا والفظا فان
المركب والجمل الاستعارة التخيلية كما صرح به الايضاح وشرحه المفتاح وبين ايهم ان الاستعارة التبعية كما على
لا يجامع القرينة اصلا فان السعيد في سائر الحروف والافعال والاسماء المنصلة بها قلت لا يجامع المتصل
في شيء منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفرد ات لكونها بسيطة لا الفاظ مفرده وكذلك معاني الافعال
مفهوم مركب لكن احد جزءيه مفرد بالاسماء المشتقة منها مفرد ات ليصدقا كما ذكرنا في بحث المشتق وهو قولنا الحق
عليه مركب خاص جزءيه مفرد ان والتركيب مرتبر الكلي الاستعارة في قولنا تعالى فحكم سنوق قلت وكذلك في قولنا
فتبعمل جميع التقييد والتحليل مرتبر الكلي الاستعارة في قولنا تعالى فحكم سنوق قلت وكذلك في قولنا
وتفتح في تحريره كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي ويعلم من كلامه السابق ان كلامنا في المشبه والمشبه
اما حاله هو الاراده ثم شرح المشبه به والاستعارة منها الامر الحقيقي الكلي لفعل يقصد بتحصيل مستعار منها ذات تعالى الفعل
المقصود جاعلي ذكر الايه بظاهر ما فسر به المشبه والمستعار منها الامر الحقيقي هو ما كليه جبر مستقبل الخوف من
واذا اريد ان تفسير قتيبة الترجي كذلك معناها الظاهر المراد به هنا عبر عنه بالخوف ومن عبر عنه بالاراده
كالزمخشري اعني الترجي والاراده والمعنى الاصلي والمعنى المراد يتميزان فلا يكون المشبه سوى المشبه به لا
اضافة ولا بساطة بل يكون المشبه عنده تامور خصوص الجملة فيها يرجع كل واحد طرفيه
من امور متقدده نعم لو كان استعارة لفعل من معناها الحقيقي المتبادر الترجي معناها المجازي المعتبر اراده
الافعال الاخباريه للفعاد ومبنيه على اصول المحققين اريدها واطلب فيها ما هو شرط كلام الكمالات ثم ح //
بالمقصود ومقتضيات الايمان ما لم تقتضيه حال المكلف الحكمي وفعل الطاعة والمعصية مع الاراده ضمان الطبع
باختياره حال المكلف الحكمي الخبر بين ان يفعل وان لا يفعل وكان الطاعة اصل المكلف حال المكلف لانه الاراده
بالحال الذي هو المشبه به المعنى المتبادر الذي يقتضيه بالترجي هو حال قايم بالمترجي متعلق بالمراد الذي هو
المشبه المعنى المجازي الذي يحتمل ايراده اسم حال هو حال الايمان باسم فاعل متعلق المكلف والاولى ان يقال ان حال الايمان
ذكر بعد ذكر ملكه واضافة المتعلق لفاعله حال الايمان بحاله الاذعان في ذلك الحكم تشبيه حال اصنام حال المرجي والثاني
الاشاره الى وجه الشبه بين المرجي بذلك المراد به وان المشابهة بينهما انما هي في انه متعلق بهما بقطع النظر
عن ان يتعلق به ما لكن لا بقوله فتشبه ليعود ذكر به ركب في المشبه وهذه الصفة اعني المتكلم وحدها في المشبه به

لا يعود عليه ذلك واما منعه هذا المعنى فهذا المعنى ليس مرادا بل المراد ما ذكرناه من ان الاستعارة
تشبيه ان اتحاد عتيق وترجيح في البيان فتقول ان قوله تعالى على هذا يعود الى كل واحد من الثلثة
الوجوه المتقدمة لما ذكرناه ان شبه الهدى بالمركب
الموصل الى المقصود مبنى على بقاء لوازمه وهو الاضلال على الوجه الاستعاري ما الكتاب ثانيها ان يشبه
باعتبار المركب في الاستعارة بحيث يكون كل واحد من المشبه والمشبه به مركبا من شيئين
بان يستعار عليه جملة كبرى المركب وغلب عليه فكذا هنا وهذا هو الذي ذكره جميع الشراح
الثالث ان يشبه هيئة مركبة من شيئين او اكثر بهيئة اخرى كذلك بجامع انتزاع الهيئة
من متعدد ويراد بها الهيئة الاولى فتكون تحقيقية مكنية كما مر وهذا هو الذي ذكره المصنف
ولا يكون هناك تخييل من مفردات تلك الالفاظ تصريحية بحسب هذه الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك
استعارة سعيه تكلمة على كل الاستعارة سعية في النقل في تركيب تقديم بعض اجزاء الكلام على بعض
الالفاظ على ما هي عليه قبل الاستعمال هو التعريف في ذلك الهيئة اذ قد يلاحظ تقدم المشبه به واعتبارها
مجردة عن التعيين قرائن الاحوال ترشد الى ان المراد بالالفاظ الاخر الدالة على سائر اجزاء ذلك المركب
هذا على ما ذكرنا اجزاء المركب لا تقصد لا اعتبار كلية على ولا مانع لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من
الهيئة الثانية التي هي الهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست معنى على بل هي متعلق معناها الذي يتبين الاستعارة منه
المعنى الهيئة الاولى ليست مفهومة منها وجودها لكنه يستعار في الهيئة الثانية قلت فان قلت
مفهوم منها بل كان معنى الاعتبار منها لعدم الحمل عليه كما كان على الرغم بجميع الهيئة فلا جامع بين القدر الذي اخرجه
فهم المتعلق الحملي عليه من الالفاظ اما ان يكون نسبا لا تقصد اذ ذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة بل لابد ان يكون كل واحد
منها ملحوظا قصدا كما لا اعتداد بهيئة مركبة منها وهو حينئذ لا يخلو اما ان تقصد امتدادا لا تعطى اجزاء فلا يكون
مقدرا في الاراده واما تقدير ها في نظم الكلام فذلك غير واجب فيها كان تقدير ها موجبا للتغيير نظمه ونظير ذلك ما
صرح به من ان المشبه قد يطوى ذكره في التشبيه طيا على ما في الاستعارة ملكون ومقدرا في نظم الكلام فيلتبس
بالاستعارة ضرق بينهما وهو ان احدهما ان اللفظ المشبه قد الشبيه مستعمل في معناه الحقيقي في الاستعارة في
في معناه المجازي الثاني ان لفظ المشبه مقدر في الاراده في صورة الشبيه دون الاستعارة كقولك تعالى وما
يستوي البحران هذا عذب فرات وهذا ملح اجاج ولكن لم يرد البحران حقيقة كما شهد شيا ان الايه لم ترل قرى
سليم واريد تشبيه الاسلام والكفر كما قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر اجاج فلفظ المشبه هنا مقدر في
الاراده دون نظم الايه لكونه مغيرا لنا تاليج معروف بل كونه مقدرا قول الكشاف فهذا ما طوى ذكره على سنن
الاستعارة معنى ذكر طويه في التشبيه ذكر المشبه كما طوى في الاستعارة بحيث لا يكون في كلام المذكور ولا يحتاج
الى تقديره او نظم تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منويا مرادا في الاستعارة منتبا غير مراد ومصداق
الفرق ان اسم المشبه في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مرادا به ذلك بخلافه اسم
المشبه استعمال الكلام وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي مرادا به ذلك ثم المراد في قولنا تعالى هذا
عذب فرات سائغ شرابه الى قوله وترى الفلك فيه مواخر لا فرق طعنه بل ان المراد بالبحرين معناها الحقيقي ولكن شبه
ابولات تنويه الاسلام والكفر اللذان هما كالبحرين في وصفين وذلك وصفي هذا البيان على بعض الاذهان ذهبوا الى

ظاهر

وهي نحو زيد اضربته ام عمرا على ان يتردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه
بغيرها فاذا انكر تعلقه بهما نفسه من اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه
قوله تعالى قل الذكرين حرم ام الانثيين امر ما اشتملت عليه ارحام الانثيين

تمسك على بعد الشبه في جانب المشبه وكذا قول المحبوبي ان معقول وان لا يعقل بشبه عليه في جانب المشبه به ولم
يتعقل على منهاج تركيب في احد الطرفين وانما عقد من متعقدين وح فما احتمل ان كل الخيال والصحيح المتعين والحال
وان شئت زيادة توضيح في المقال فاعلم ان في قوله تعالى لعلكم ستون واما الكلمة الوجوه اللائقة على ما ياتي
ما شئتم اما التشبيه فقد شنعنا عنه اغطاطات بها خبيرا واما التمثيلية فان شبه الهيئة المركبة المنتزعة من متعدد
والمراد منه والارادة ما هيئة مركبة منتزعة من امور متعددة كالمرمي في المرمي والقرمي ويكون المستعار مجموع الالفاظ الدالة
على الهيئة المشبه بها وقد سبق في تحقيقها ما هو كاف شاف لمن الى التتبع وهو خبير واما الاستعارة ما كلمة
فيشركها فيها حديد وهي ان كانت هي المختارة عند السكاكي حيث رتب التبعية اليها فقدمه عليه وكما ذهب
الكشف الى ما سبقه به احد وما عليه من مزيد يستدرك هذا المعنى هو بعيد ومن نوع لكنا الحال في تخص
الصور الافعال لكون لكنا الاحتذاء ومثال ما يجيء لمنقول حتم السهل تلويم ان حمل المشبه به في
المعنى المصدري الحقيقي للحتم والمشبه احداث ما لم في لوم ما غير موجود الحق فيها كان طرفا الشبه موجودين
والاستعارة بتبعيته وهو الوجه الاول في الكشاف وان حمل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشيء والحتم
الواجد عليه ومنتقصا صحبه من الاضاع به والمشبه هيئة مركبة منتزعة من الملك الغافل الجاهل فيه ومنعها
صاحبه من الاضاع به في الامور الدينية كان طرفا الشبه مركبين والاستعارة تمثيلية فاقتضى فيها ان الفاظ
المشبه به على ما مقتضاه عجمة في تصوير ذلك المعنى واعتبارها وفي الالفاظ منوع مراده وان لم يكن مقتضى
في نظم كلام وليس هذا كاستعارة سبعته اصلا على ما قرر فيها سبق وهو الوجه الثاني في الكشاف والذابه
في الانتصاف على بعض الالفاظ الاختصاص في العبارة وتكثير محملا لها فان تحمل ارادة على التبعية واجرى على المثيل
وادمج بالكل فيتمثل المشبه الى غير ذلك مما قرر فيها سبق ربما الاشتراك في موارد ها اذا ذكرت فيها ان قصد
في الاية الى تشبيه تلويم ما شاء مختبي به وحمله على الختم الذي هو من لوازم المستعار المكنوت عنه تنبيها عليه
وترمز اليه كما ذكر في سبيل الاستعارة بالكناية والمستعار في البدايع والنهايه ثم ان الشارح بعد ما جرى
في المباحث من ان الاستعارة التمثيلية التبعية في صورة جزئية اعني كلمة على ما حققنا في شبه بالا
بشبه به كما مضى ذكر في نعت بريهة وقيد ذكر وصورة كلية وقد مر نقال لا يقال
الاستعارة التبعية الحرفية لا تكون تمثيلية لانها تستلزم كون كل من الطرفين مركبا ومعنى معنى الحرف لا يكون
الا مفردا لانا نقول كلنا المعنيين في حيز المنع بان مبنى العميل على تشبيه الحالة بل وصف صورة
منتزعة من امور بحالة وصف صورة اخرى وهذا الوجه لا اعتبار التعدد في اللفظ لا اصلا ولا تبعا فكونه
متعلق معنى الحرف ومن البين ان ذلك غير مانع لجواز ان يكون هذه عارضة تبعيا وشيئا
دالة على هيئة كما هيئة شائعة وحينئذ فيجوز ان يراد متعلقات معاني الحروف وحينئذ تركب ما سيرع من امور متعددة
تعلم ستوطن متعلقه متعلقا واحدا فيه ولا حظ وعبارته هذه تحمله ايضا فان قوله بل وصورة صريحة سواء ان يقال
المصور ان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها بلفظ الوصف مستدرك فان المعنى عليها كالمعنى
ما في عبارة المفتاح حيث قال ومن الاصلية استعارة وصف لجعل صور متعددة عينا صورة واحدة نوع وصف الاخرى

فانه اراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها كما انه قال ان توقع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة الاخرى
وتصحيح ذلك حيث تشبه صورة بردده هذه اطوره بردد ان نام تنظم صورة المشبه في جنس صورة
المشبه به ربما للمبالغة في التشبيه فكسوها وصف المشبه به من غير تعبير فيه واما قوله ومن البين
فغير جار على خيال فاسد لا يليق شيء من نزيه صدقه في القواعد البيانية والعلم ان الفاضل
اليمني لم يحتج الى تمثيلية والتبعية في عبارة المفتاح كما لم يحتج ان طرفي تلك التمثيلية يكون امتزعين
من امور عدة تحمي الفاد في كلامه والشارح تبعه في ذلك وزاده ما الظهر فاده فتثبت ايها المتفي رعاك
القوانين والا فلن من المقلدين الذين يحسنون صنعا

هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين الهيئة المشتركة بينهما
وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن للدلالة مفيدة للقطع بشيء من
ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة امارته
فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو
اكرم عمرا وزيد او بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول
المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل المخاطب والثاني ما يجيء ان يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث ما دال على طلب
الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول ان لغلبة استعمالها
في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء تسامها النحويون امرا
سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم

ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا استعمل حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا يخص ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقنط في ذلك على معنى بتمعته او مثال وجدته من هو خير ان يتخطاه بل عليك بالتعرف واستعمال الروية والله الهادي

ومنها اي من انواع الطلب **الامر** وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقولهم على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة ولا عن المدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في صيغة الامر لما اذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين القدر المشترك بينهما وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلالة مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا وزيدا بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل المخاطب والثاني غايته ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول لان لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اغنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء تماما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم

وهي نحو زيد اما تبين ام عمر المن يردد المخبر بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرها فاذا انكر تعلقه بهما نفسه من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل الذكرين حرم ام الانثيين امن ما اشتملت عليه ارحام الانثيين

اغفر لي امرءٌ عندهم ❊ واما الثالث فلما كان اسما لم يشتمل امرًا تميزًا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلا اي حال كون الطالب مستعليًا سواء كان عاليًا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب لغني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة ❊ قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافته نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يدل كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر ❊ وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا لمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستقبحون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع واشالهما قليلا تأمل ❊ ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرًا دون ان يسموه ابلخة مثلا يدل ذلك في الجملة وانتم بصحح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيرها اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف في الصحاح هو تخويف مع دعوة والتهديد نحو اعملوا ما شئتم و التعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه اياهم قردة وانهم مستخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يتصور ان حجارة والغرض انتهم ودقلة المبالاة بهم والتسوية

نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل وابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك والتسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس ❊ الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل ❊ الاصباح الصبح والانجلي الانكشاف يقول له ليزل ظلامك بضيا الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم عليّ فليس الغرض طلب الانجلي من الليل لانه لا يتدبر على ذلك لكنه متى ذكر تخلصا عما عرض له في الليل من تراكم الجوى وروائح الاشواق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له بها حاجة فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي ❊ والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل من التضرع لا الجد والدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم فقم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المتبادر الفهم الى انه غير الامر الاول بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا ان الطلب استعلاء والفور والتراخي موكول الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل

استعلاء وله عرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى فعل امرا وهي كالأمر في الاستعلا لأنه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم التكرار الفور وعدم التكرار اذ المحوج الى النهي يقتضي الفور والتكرار .. وقال السكاكي ان كان الامر الطلب بالأمر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تحرك فالأشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالأشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان فني الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف والترك كالتهديد كقولك لعبد لا تمتثل امري لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلا بل اما على سبيل التضرع فيكون نحو دعاء اللهم لا تشمت بي الاعدا او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن هو مساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما المخاطب عليه من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم والحسبنا الله ونعم الوكيل اي دم واثبت على ذلك وهذه الأربعة يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان رزقه انفقه وفي الاستفهام ابن بيتك انزرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكرنا في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الأربعة فيها معنى الطلب والطلب يستلزم شيئا حاصلا للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحاصل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج

لان الفعله

لان الفعله الغايبه يوجودها معلوله للعلة الفاعليه وان كانت ماهيتها علة لعليه العله الفاعليه ولهذا قالوا ان الغايبة تقدم في الذهن على المعلول وتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني وجود المسبب لحاصل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاصلا عليها تحت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب الدليل ومعنى الشرط والجزا الاسببية الاولى ومسببيته الثاني فايجاز السبب

الافراد مراعاة للفظ والتثنية مراعاة لمعناه ليكون الادراج الادرة زجا بالاقل وكذا قولنا كلتا جنتي جئت افراد الضمير وتثنية خلا لهما جاءت التي تفعل كلا الرجلان قائم بجوز فالان فاذا قلت الرجلان كلاهما قائم يكون الرجلان مبتدا كلاهما مبتدا ثانيا وقائم خبره والجملة خبر الاول واما الرجلان كلاهما قائمان فيجوز ويكون ان يكون الرجلان مبتدا وكلاهما تاكيدا لهما وقائمان خبرا لهما ويجوز كلاهما مبتدا آخر وخبره قائمان والجملة خبر الاول ليكن الاول اولى لما عرف من ان الاصل في الضمير العائد اليه الافراد ويجوز عشرون اربعة لقامت الاولى الرفع بالواو وجره والنصب بالياء والثانية ان يلزم جهة الياء واجرى الحركات على النون والثالثة ان يلزم الواو واجرى الحركات ايضا على النون والرابعة ان يلزم الواو ايضا مع لزوم فتح النون في جمع الحالات بتوجه باب

استعلاء وله طرف واحد وهو المجازمة في نحو قوتك لا تتحرك وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى فعل امرا وهي كالأمر في الاستعلاء لأنه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم التكرار الفوري وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار ∴ وقال السكاكي ان ان كان الامر الطلب بالأمر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تحرك فالأشبه المرة [illegible] تحرك اي في الأستـ في غير الكف عن فانهم قد اختلفوا في او ترك الفعل وهو في غير معناه وذكـ لا يمثل امر كـ او يستعمل لطلب كـ فيكون جوابه كما تقول ائتني فاكرمك والتماسا كقولك لمن هو بدرجتك اكتب فاكتب ويكون دعاء كقولك اللهم اغفر لي والتحسر كقولك يا ليتني كنت ترابا والتهديد كقولك لعبدك اطعني فاضربك والامر والنهي لجوا مع الشرط كقولك ائتني اكرمك لا تكفر تدخل الجنة وجهان احدهما ان هذه الأربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن تسبب حاصل للمطالب عليه توجود ذلك السبب الحاصل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج

قوله واتفاق لفظ مدلولي الثاني عطف على دلالة في قوله لعدم دلالة الاول اي لعدم اتفاق لفظ مدلوله الثاني وهو القرآن لان مدلوله نفسي وغير مقروء وغير مذكور من اعتبار اتفاق لفظ المدلولين فقط في المثنى يقتضي جواز التثنية لكن اذا كان لفظ المدلولين في مثنى واحد كما في المثالين المذكورين للاسود والبقر كالاسم المشترك كالعين في الذهب والفضة مثلا نقل عن الخليل والاخفش وجواز التثنية الاسم المشترك الصحيح قال الثاني يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان وقال رجل يعزون في التثنية والجمع الا اتفاق في اللفظ دون المعنى وقال ابن هشام المثنى دال على اثنين واغنى بن يتعاطفان فيدخل فيه نحو العمرين والابوين ازالة لوهم النفي والقمران والشمس والاب والام فاغنى بقيد التثنية على العطف فيها اذا ذكر شروط المثنى المتقدمة في المثنى حتى لا يجهلها عاقد ويجري الحق على الظاهر فاقول المنقول عن اكثر النحويين انه يشترط في كل اسم اريد تثنيته شروط اذا فقدت جاز التثنية كما مر لو كان هذا المقام يجر مجرورا فاتفاق لفظيهما مما لا شبهة فيه وهذا اخرجه وما بعده بقوله والزيادة في البواقي وكلا مفرد لفظا ومثنى معنى ولذا اجروه في الضمير راجع اليه

لان العلة

قوله لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل الجنة اي ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار لا ان لا تكفر فالكتابي فانه يجوز تعويلا على القرينة يعني يجوز جعل النفي قرينة للاثبات كما في المثال الاول عكسه كما في المثال الثاني وتوضيح مقصد الاكبر لا يجوز ان جعل النفي قرينة الاثبات اقرب نحو لا تسلم الا اسد بالكلية ولا تكفر تدخل النار اي ان تسلم او تكفر وذلك لاشتمال النفي على مفهوم الاثبات وكونه زائدا عليه واما العكس نحو اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم فعيد بعدم اشتمال الاثبات اشتمالا على مفهوم النفي ولذلك كان نحو القسم الاول اوضح اشهر

وحملت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهي في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار فالكسائي فانه جوزه تعويلا على القرينة **ويجوز** تقدير الشرط **في غيرها** اي في غير هذه المواضع **لقرينة نحو** ام اتخذوا من دونه اولياء **فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق** فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه الولي والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه **فان قلت** لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة **قلت** ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهاما انكاريا فانه لا يحسن الا بالواو الحالية لا يقال ذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصد وان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير تستعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى **ومنها** اي من انواع الطلب **النداء** وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فيا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او لاستبعاد الامر الذي ينادي له بغير انه يبلغ من علو الشان الى حيث لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل جهده واستفرغ جهده وكانه غافل عنه بعيد واي

والهمزة للقريب

والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله

اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان

واما يا فتستعمل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا **وقد تستعمل صيغته** اي صيغة النداء **في غير معناه** وهو طلب الاقبال **كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم** فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى **والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل** فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بتلك الضمير لا للتصاغر ولا للتفاخر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولك ايها الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولذا قال المصنف في تفسيره **اي مختصا**

بين الرجال وقد يقوم مقامها اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو انا لمحمد كاشف الضباب ❊ قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو يا ايتها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فتكون منصوبا بتقدير اعني او اخص ❊ قال المرزوقي في قوله ❊ انا ابن نهشل لا ندعى لاب عنه ❊ الفرق بين ان ينتصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرتفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا كان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان قوله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم او جهل من المخاطب بشانهم واذا انتصب أمن من ذلك فقال مفتخرا انا هذا اذكر من لا يخفى شانه لا يفعل كذا وكذا ❊ ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الفراق ❊ ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدر واهي كانه لغرابته يستحضر ويدعو ليتعجب منه ❊ ومنها التذلل والتحقير والتضجر كما في ندبة الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ❊ ايا منازل سلما انر تسلماك ❊ وكقوله ❊

يا ناقتي فقد اناخ بك صبري وعمري واجلابي واساعي ❊

ومنها التوجع والتحسر كقوله ❊

فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ❊

وكقوله ❊ يا عين ابكي عبد كل صباح ❊ ومنها التنبيه كقولك يا محمد اه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثير في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه

كامز

كامز في يجب الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك تزقى الله لقاك والدعا بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص فاما غير البليغ فهل ذا هل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب اي ينسبه الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب ان يكذبك تاتيني غدا امقام ابتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر والخبر في هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ❊ ومنها القصد الى استجلال المخاطب في تحصيل المطلوب ❊ ومنها التنبيه على كون المطلوب رجيا لوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات

تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك الكثير الذي يشاركه فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطايف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسما او فعلا مطلقا او مقيدا بمفعول او شرط او غيرهما والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثلها مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله الموفق للرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكه ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في تبعيد الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لا يفهم وان جعلوا الكلام والجمله مترادفين لكن المصطلاح المشهور على ان الجمله اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجمله ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا بالذات اولا فالمصدر والصفات المسنده الى فاعلها ليست كلاما ولا جمله لان اسنادها ليس اصليا والجمله الواقعة خبرا او وصفا او شرطا او حالا او صله او نحو ذلك جمله وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جمله بعد جمله فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانيه لها اي للاولى في حكمه اي في حكم ذلك الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطف الثانيه عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه وللجمله لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعه موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانيه على الاولى معمولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين الاولى والثانيه جهه جامعه نحو زيد كتب وشعر لما بين الكتابه والشعر من التناسب او يقظي ومنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع ويشعر ويقظي وذلك

لان هذا العطف لمفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد مقبولا ان يكون بينهما جهه جامعه نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحو الظاهر انه اراد بنحو الواو ومن حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفا وثم وحتى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف عليه والمعطوف جهه جامعه او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابه بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا اي ولانه لا بد له في العطف بالواو من وجه جامعه عيب على اي تمام قوله

لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم ۝

اذ لا مناسبه بين كرم ابي الحسين ومرارة الفراق النوى سواء كان نواه او نوا غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جمله على جمله باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لانه لما ادعت الحبسه عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله ۝ تجلو

زعمت هواك عفى العذراء كما عفى عنها طلال اللوى ورسوم ۝

فاغل زعمت ضمير الحبيبه والخطاب في هواك للمعشوق وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ۝

مازلت عن سنن الوداد ولا غبت ۝ بغنى على الف سواك تحوم ۝

والا اي وان لم يقصد تشريك الثانيه للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانيه عنها ليلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزيون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جمله في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم

عليها الواو لكونه مشاركا لها في كونه مفعولا قالوا وهذا باطل لانه ليس من مفعول قولك المنافقين وانما قال على انا معكم دون انا لحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم بحكمه بحكمه وعلى الثاني ان على تقدير ان لا يكون الاولى محلا من الاعراب ان تقدر ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوا الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شي اخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج اذا قصد التعقيب والمهلة وذلك لان ما استوى الواو ومن حروف العطف بعد مع الاشتراك معاني محصله مفصله في علم النحو وتفصيل ذلك ان حتى والعاطفتين لا تقعان في عطف الجمل والواو اما واهم في عطف مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى الا كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى الى مايه الف او يزيدون للعطف بالحرف استيناف لمجرد الاخبار بمعنى بل لكن فقد عرف فيما سبق ودخل في الجملة مثلها في المفردات الا انها قد تكون كذلك كالخلط بل لمجرد الاضراب من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى ابطال الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفا وثم والفا تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما يجيء قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها مثوى المتكبرين وان مدخ الشي او ذمه انما يجيء بعد جري ذكره

ومن هذا الباب عطف بعض المجمل نحو نادى نوح ربه فقال رب وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا يبالي في ان يكون فيها معنى التعقيب كما يقوم زيد فيغضب عمرو ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا يبالي في كون الثانية المترتبة مما حصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل

من السما ما فتضبح الارض مخضرة وان الاخضرار يتبدي بعقيب نزول المطر لكن يتم في مده ولو قال ثم تضبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز ثم للتراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجي للاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشانا مخلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الايه لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يخفى وقد تجي لمجرد الترتيب والترتيب في ذكر الاربعة من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله

ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين

واذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفايدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو وبانه لا تفيد الا مجرد الاشتراك وهذا ما يظهر فيما حكم اعرابي وعند انتفايه يثبت الاشكال

فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول ايضا لان اذا قلت يضربه ينفع من يضر واحتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلايل الاعجاز

قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفا وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف بها عما لا يحسن هو الذي تسلك فيه الفبرات والا اي وان لم تقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوا الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاوه الثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل الشركة في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الايه لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا

قوله وان قلت اذا عطف على جواب الشرط نحو على تقدير سقوط الفاء يعني انا لا نسلم انه اذا اجتمع اذا شرطيه وعطف الثانيه يستدعي على جواب الشرط افاد الكلام اختصاص الاستهزاء الحاصل بشيطانيهم بطرو مفهوم الشرط وانما يلزم ذلك ان لو استغل كل من المعطوف والمعطوف عليه بالجزاء وهو ممنوع (ش) وحاصل الجواب انه اذا عطف كان القيد الاول اذا لو على الفضلة اي كان المعنى اذا قالوا آمنا قالوا ذلك ونحن نقول هو وان سلم من حيث احد هما ذكره الشيخ والثاني لزوم اختصاص الاستهزاء بزمان الخلو الاضاربنا انفسهم بانا مستهزءون فاذا جعلناه من الضرب الاول كان الكلام سالما عن المنع

ليلا يشاركه في الاختصاص الظرف المتأخر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظروف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال

فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبتقدير تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد يقتضي وجوب تقيد المعطوف عليه بذلك القيد

قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا يفيده القرآن الا اذا خلوت سواء حمل ذلك على اعتبار مفهوم الشرط او على اعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت ونهارا صمت وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي ولكنه السابق الى الفهم في الخطابيات

فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع الامير استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل

قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا اذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء على استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون دليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم

والتسلم

والتسلم عن شرهم لم تكن عليهم مواخذه كذا في دلائل الاعجاز **والا** عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه الثانيه وذلك بان لا يكون لها حكم زايد على مفهوم الجمله او يكون ذلك ولكن اعطاؤه الثانيه ايضا **فان كان بينهما** اي بين الجملتين **كمال الانقطاع بلا ايهام** اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود **او كمال الاتصال او شبه احدهما** اي احد الكمالين **فكذلك** اي متعين الفصل **والا** اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما **فالوصل متعين** وتحقيق ذلك ان الواو والجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايره ليلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب اذا لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه الثانيه ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام والثاني كمال الاتصال والثالث شبه كمال الانقطاع والرابع شبه كمال الاتصال والخامس كمال الانقطاع مع الايهام والسادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقر اليها الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال **اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى** اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو **قال** وقال رابهم ارسوا نزولها **فكل خطف امرئ لحري بمقدار** الرابط الذي يقدم القوم لطلب الماء والكلا وارسوا اي اقيموا من ارسى السفينه اي حبستها بالمرساه نزولها اي نحاولها ونقاسيها والضمير للحرب اي قال رابط القوم ومقدمهم اثبتوا نقاتل ما ان موت كل نفس لحري بمقدار الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينه وقيل للهمز والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا

انشأ لفظا ومعنى ونهيا ولهما خبرا لذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجرورا
جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالانشاء بالمرا وله والامر في الجزم بالعكس
اعني يصير الايجاب علة للمرا وله كما في اسلم تدخل الجنة **فان قلت** هذه
الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارتسوا في محل النصب على انه مفعول
قال فكيف يصح ذلك **قلت** لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين
لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال اشار الى تحقق
هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من
الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد
يقال ان التمثيل هو ما وقع في كلام المرايد والجملتان في كلامه ليتين
لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو
هذا المقدار والجملتان فيه مما له محل من الاعراب ولهذا اجعل حوقوله تعالى
انما نحن مستهزئون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي
لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا والاخرى انشاء معنى
وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله
فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان ولانه عطف على اختلافهما
والضمير للشان لاحاجة بينهما كما سياتي في باب الجامع ولا يصح زيد طويل
وعمرو نايم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية
موكدة للاولى او مبدلا منها او بيانا لها واما التوسط فلما لم يمكن عطف
البيان الا بانه بدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وهذا المعنى مما لا يجعل في الجمل لمنزل الثانية من الاولى منزلة البعت
من المنعوت ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز
او غلط وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد

المعنوي من متبوعه في افاده المقرر مع الاحتراز عن المعنى او منزلة
التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول **لا تحو لا ريب فيه** بالنسبة
الى ذلك الكتاب وعلى هذا ينبغي ان يكون الجملة مستقلة او طايفة
من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة
على ما هو الوجه الصحيح المختار **وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود**
فانها بلغ في وصفه اي وصف الكتاب والثاني في قوله ببلوغه متعلق بوصفه
اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بلغ يتعلق
الباقي قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان
تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على العناية بتمييزه وانه ربما يجعل
بعد ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد
الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى
ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقصا وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما يقال هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما
اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه
اي قوله ذلك الكتاب تمايز بمجرا فا اي من غير ان يكون صادرا عن روية
وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عايد الى قوله
لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم
ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب
نفيا لذلك التوهم فوزان انه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاني زيد
نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب
في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم
وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا

لا استرفاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه
كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كما له في الهداية لأن الكتب السماوية يجب بعضها
اي بحسب الهداية يقال ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعليه وتقديره
للجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها
فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن
فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية
لأنه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما
في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان في المعنى
فلذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له ان يقول هو ذلك الكتاب هو فذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتشد
اوبد لأنها عطف على قوله موكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاسناد
ان تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى لأنها اي الأولى غير وافية بتمام المراد
او لكونها غير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام
يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لأن الغرض من الابدال ان يكون الكلام
وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما تعتني بشانه لنكتة كونه اي تلك
النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او خطيرا او عجيبا او لطيفا
فنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة البعض والاشتمال من متبوعه فلا بعطف
عليها لما بين البدل والمبدل عنه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل
لأنه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة
دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا محتمل له في الجملة لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب فالأولى وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون

امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى
والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او لغرابة الى غير
والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى اخره او في بتاديته اي بتادية المراد
لدلالته اي لدلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احتمال
على كمال المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول
الثاني في الأول لأن ما تعلمون يشمل الأنعام والبنين والجنات والعيون
وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو

اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فاذكن في السر والجهر مسلما

اي ان لم ترحل فكن على حال يكون عليه المسلم من استوا الحالين في السر والجهر
فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا او في بتاديته اي بتادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة
لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التأكيد
الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة
على طلب الكف عن الاقامة لأنه موضوع للنهي واما كمال اظهار كراهة المنهي
فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة
قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقيمن عندي بحسب العرف حقيقة في
اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد
به كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على
تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصحيحا بخلاف ارحل فان
دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه
شيء من التأكيد بل الدال على ذلك هو الالتزام بقرينة قوله والا فاذكن في السر والجهر مسلما

فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفه
سره الغلن ﴿ وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على
هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لأن ارحل معناه
التصريح بطلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها
وظهارا ان كمال اظهار الكراهة لأقامته ليشوجرا من مفهوم ارحل حتى
تكون دلالته عليه بالتضمن ﴿ ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر
بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا
وهو كمال اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي
وزان لا تقم عندنا ووزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لأن عدم الاقامه
مغاير للارتحال فلا يكون لا تقم عندنا تأكيدا لقوله ارحل أو بدل كل وغير
داخل فيه اي في عدم الاقامه غير داخل في مفهوم الارتحال ولا يكون بدل بعض
معينا بينهما من الملابسة والملازمه فيكون بدل الاشتمال والكلام
في الجمله الاولى اعني ارحل منصوبه المحل لكونه مفعولا اقول كما مر في ارشوا
زادها وقوله في كلا المثالين اعني الايه والبيت الثاني او في بادية
المراد بدل على ان الجملتين فيهما واقيه بتمام المراد لكنها كغير الوافيه اما في الايه
فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من النقص
القصور اوبيانا لها عطف على موكده اي القسم الثالث من كمال الاتصال
ان تكون الجمله الثانيه بيانا للاولى فتنزل منها منزله عطف البيان من متبوعه
في افاده الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبين الجمله الاولى
بالثانيه خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان
قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله
قال يا ادم وزان عمر في قوله ؛ اقسم بالله ابو حفص عمر ﴿ حيث جعل قال
يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا

لا يخفض

لا يخفض ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا
النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا للوسوس عليه اما
وقد تعطف الجمله التي تضطلع بيانا للاولى عليها بتبيها على استقلالها ومغا
للاولى كقوله تعالى يستومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابرهيم ويذبحون
بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليستومونكم ومفسرا للعذاب وحيث اثبتها
جعل الذبح مغايرا له لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه بزياده ظاهره
فكانه جنس اخر وقد يكون قطع الجمله عما قبلها لكونها بيانا ومفسرا المزيد
من مفرد اتى به كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب
اليوم الكبير بان مرجعكم الى الله وهو قادر على كل شيء وكان قادرا على اشد ما
اراد من عذابكم ﴿ ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد
ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي الجمله الثانيه كما منقطعه عنها
اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانيه على الاولى موهما
لعطفها على غيرها مما يودي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع
باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كان المختلفتين
انشاء وخبرا او المتفقتين اللتين لا جامع بينهما ليشملان على مانع لكن هذا
دونه لان المانع في هذا خارجي يرتفع بامكان دفعه بنصب قرينه ويسمى
الفصل لذلك قطعا مثاله ﴿

وتظن سلمى اننى ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم ﴿

فان الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبه ظاهره لاتحادهما
في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى مخبوب وفي الثانيه
مخبب لكنه لم يعطف اراها على تظن ليلا يتوهم السامع انه عطف على قوله
ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل
الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال

ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطيه اعني
قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم وان عطفه عليها يوهم
عطفه على جمله قالوا وجمله انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه
ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين
امتناع عطفه على الجمله الشرطيه ﴿ لا يقال ﴾ انه تركه لظهور
امتناع عطف غير الشرطيه وظهور انه لا جامع بينهما ﴿ لانا نقول ﴾
الاول ممنوع وان عطف الشرطيه على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل
قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا
جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور
المناسبه بين المستدرين اعني استهزاء الله بهم ومدهم لهم في طغيانهم بهذه المعاملات
اوقات الحلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسندين اليهما لكونهما مستقبلين
يستهزئ كل واحد منهما بالاخر دليل انه غلط قطع الله يستهزئ بهم عن جمله
قالوا واما جمله انا معكم بما مر لعدم الجامع بينهما فلنبينهم واما كونها اي كون
الثانيه كالمفضله بها اي الاولى فلكونها اي الثانيه جوابا لسؤال اقتضته
الاولى فقرر الاولى منزلته اي منزله السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضيه
فهي فصل الثانيه عنها اي عن الاولى كانفصال الجواب عن السؤال لما بينهما
من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحاله المقتضيه للقطع ان يكون
الكلام السابق يقتضي كالمؤيد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالمعنى
منزله الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فينقطع عن الكلام
السابق لذلك وينزل السؤال بالمعنى منزله الواقع لانضمار اليه الا لنكته
كانعا السامع عن ان يسال او ان لا يسمع منه شيء عطف على اعنا اي مثل
ان لا يسمع من السامع شيء لحقير له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا يسقط
كلامك بكلامه او مثل القصد الى كثرة المعنى وقليل اللفظ وهو تقدير السؤال

وترك العاطف وغيره ذلك فليس في كلام السكاكي دلاله على ان الجمله الاولى
تنزل منزله السؤال كما في كلام المصنف وكان المصنف نظر الى قطع الثانيه
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجه الى ذلك
لان كون الجمله الاولى منشأ للسؤال كاف في كون الثانيه التي هي الجواب كالمتصله
بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصه الكفار بقوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم الايه عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر
الكتاب وانه هدى للمتقين والثانيه مسوقه لبيان ان الكفار من صفتهم
كيت وكيت فبين الجملتين تباين في العرض والاسلوب وهما غير متحدتين بالحال فيه
للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال

فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين
فاما اذا ابتدائه وتثنيت الكلام بصفه المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفه
اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم **قلت** فذ مر لي ان
الكلام المبتدا عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه على تقدير سؤال فذاك
اجراح له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدا في اللفظ فهو في الحقيقه
كالجاري عليه **ويتمم الفصل لذلك** اي لكون الثانيه جوابا لسؤال اقتضته
الاولى **استينافا وكذا** الجمله **الثانيه** بعينها تتمم استينافا كما تتمم مستانفه
وهو اي الاستيناف **على بلاثه اضرب لان السؤال** الذي تضمنته الجمله
الاولى **اما عن سبب الحكم مطلقا نحو**

قال كيف انت قلت عليل ... سهد دايم وحزن طويل

اي ما لك عليلا وما سبب علتك وذلك لان العاده انه اذا قيل فلان عليل
ان يسئل عن سبب علته وموجب مرضه لان يقال هل سبب علته كذا
وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل بسبب مرضه السهر والحزن
لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب

لان الاسم لا يكون على حرفين (قوله اقول الخ) اقول هذا ان كان لا يطلق الا على ما وضع على حرفين فلا نسلم انه لا يطلق الا كذلك بل يطلق على ما وضع على حرف واحد ايضا كما يطلق على ما وضع على حرفين او اكثر فالاولى ان يقال ان الاسم لا يطلق الا على ما وضع على حرفين او اكثر فتدبر (قوله ستة اقسام) اي ستة اقسام بالاستقراء (قوله وانما قال الخ) اي انما قال الشارح ان الاسم لا يطلق الا على ما وضع على حرفين او اكثر لان المقصود هنا بيان ما يطلق عليه الاسم من الالفاظ الموضوعة

لان الاسم لا يكون على حرفين

الاولى ان يقال ان الاسم لا يطلق الا على ما وضع على حرفين او اكثر لان المقصود هنا بيان ما يطلق عليه الاسم من الالفاظ الموضوعة

وهو ان منه ما يأتي باعاده اسم ما استوفت عنه اي وقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استوفت عنه الحديث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استوفت عنه دون اسمه بمعنى يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات ما فضلت استيناف الحديث عنه اعني صفة تفضل لترتب الحديث عليه وهذه العباره اوضح من قولهم وضد ما يأتي باعاده صفته اي باعاده ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استوفت عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب كقدم الصداقه في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعقبت الجمله المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشاره كقولك فلان احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون على ما مر

فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب شامل على بيانه لامحاله سواء كان باعاده اسم ما استوفت عنه الحديث او مبنيا على صفته وان كان عن غير ذلك فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله رنم العواذل البيت

قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قيل سئل عن سببه وايد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهله وهذا الجواب يكون تاره باعاده اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتاره باعاده صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو الوصف وليس لغير هذا في ساير صور الاستيناف فليتأمل وقد يحذف عند الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح

لخاص وتقدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو ربما ابري نفسي ان النفس لامارة بالسوء فكانه قيل هل النفس اماره بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان متردداً في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالامضاء هنا الامتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك انا العباده حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العباده حق له واذا قلت والعباده حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العباده حق له فهو وصل له خفي بتقدير الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم امرنا بالعباده له وهذا ابلغ الوصلين واقواها فتفاوت هذه الثلاثه بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم عليه السلام في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحيه احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت الجمله الفعليه الداله على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته الاسميه الداله على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله رنم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذله بمعنى جماعة عاذله لا امراه عاذله بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنه ان يتوهم ان غمرته ما تنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فافصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل أصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف مثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشمل على خاص ما كما في الثاني فان العلم حاصل بوجود من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المجاسن وايضا منه هذا تسبيح اخر للاستيناف

له فيها بالعبد والاصل رجال كانه قيل من يستحقه فقيل رجال اي يستحقه رجال
وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قوله اي على قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا فحوابا للسؤال عن مفسر الفاعل
المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه كما في قول الخاشي
يحمي بني اسبد ان زعتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي الالاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة مرحله في الشتا الى اليمن ورحله في الصيف الى الشام وليس كم الا ف
اي موالفه في الرحلتين المعروفتين وبعده

اولئك اوليك منوا حوتكا فخوفا وقد جاءت بنو اسبد وخافوا ان

كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستينا ف
كله واقيم قوله لهم الف وليس كم الا ف مقامه لدلالة عليه ويحتمل ان يكون
قوله لهم الف وليس كم الا ف جوابا لسؤال مقدر اقتضاه الجواب المحذوف
كانه قال قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس كم الا ف خ ليكون
في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو
الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوا ن
يكون استينافا جوابا له وبيانا لتسببه فاقيم مقام المسبب قلت
بل يحتمل التاكيد والبيان كانه جعله في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف
او بيانا له او بدون ذلك اي ببدون قيام شيء مقامه نحو نعم الماهدون اي
نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن
بحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقيم شيئا مقامهما ولما فرغ
من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل
فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد
لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جمله
اخباريه وايدك الله جمله انشائيه معنى لانها بمعنى الدعا فبينهما كمال الانقطاع

لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه
دعا على المخاطب بعدم التاييد فيدفع هذا الوهم بالواو العاطفه للانشا
الدعائيه على الاخباريه المفيده المدلول عليها بكلمه لا كما ترك العطف في
صوره القطع نحو وتظن سلمى ان البيت دفعا للايهام واما التوسط اي واما
الوصل للمتوسط بين الحالتين كما لا لانقطاع وكمال الاتصال وقد توهمه
بعضهم اما بكسر الهمزه فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا
على اما السابقه وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما التوسط
بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكما
واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشا لفظا ومعنى
او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما الماسبق من انه اذا لم
يكن بينهما جامع بينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا
اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاها
خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائيه لفظا
والثانيه خبريه وبالعكس وكانا كلتاها انشائيتين معنى فقط بان
يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبريه لفظا والثانيه انشائيه او بالعكس
فالمجموع ثمانيه اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين
المتفاوتتين اسميه وفعليه والمتناسبتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا
تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكره الا مثالا واحدا
لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستته واعاد فيه
الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ
اخذنا ميثاق بني اسرايل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا
وذي القربا واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا

على لا تعبدون الا الله لانها وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنا لان
لا تعبدون اخبار في معنى الانشا اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان
وتقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه شروع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل واما ان تقدر خبرا في
معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي ويحسنون بمعنى احسنوا وهو
عطف على لا تعبدون فيكون مندرجا في القسم اخر وهو ان كونا انشائيين بمعنى
فقط بان يكون كلاهما خبريين لفظا او تقدير فعل من اول الامر صريح الطلب
على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومن قرأ قوله تعالى
في سورة الصف وبشر المومنين عطفا على تومنون قبله في قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله ورسوله
لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول
هم المومنون خاصة بدليل قوله تومنون بالله ورسوله وبالثاني هو النبي
صلى الله عليه وسلم وهما وان كانا متناسبتين لكن لا يخفى انه لا يحسن
عطف الامر للمخاطب على امر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم
وانت يا عمرو على ان قوله تومنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانه
قال والكيف يفعل تقول تومنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن
انه عطف على قل مرادا قيل يا ايها الذين امنوا اي قل لهم جدكذا وبشر او على
محذوف اي فابشروا يا محمد وبشر تقال بشرته فابشر اي سر ومما انفق
للجملتين في الخبرية معنى فقط والثانية انشائية في معنى الاخبار قوله تعالى
قال اني اشهد الله واشهدوا اني بري مما تشركون من دونه اي واشهدكم
وبالعكس قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا على
الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت
قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشا على الاخبار من غير ان تجعل الخبر بمعنى

الانشا او على العكس بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين
على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى وان لم تفعلوا ولن
تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتبر بالعطف هو الامر
حتى يطلب له مشاكل من امر اذني يعطف عليه وانما المعتبر بالعطف
هو جملة وصف ثواب المومنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكفرين
كانه قيل يزيد تعانقا التقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت
هذا دقيق حسن لكن من شرط ائتلاف الجملتين خبرا وانشاء كما سلم فيه
ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله تعالى وبشر الذين امنوا عطف
على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال
صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قل يا ايها الذين امنوا الذين
اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية وكانه امر النبي صلى الله عليه بان يودي معنى
هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما استحى مني ان
تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين
يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما او المسند جميعا اي باعتبار
المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند
في الاولى والمسند في الثانية نحو شعر زيد وكتب لانا نشاهد الظاهر
بين الشعر والكتابة وتعانقهما في خيال اصحابها ويقطع ومنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما
ايضا جامع كما اشار بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو
قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة
كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما
بسبب من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون

المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المستند ان مناسبين بل وان كانا متخذين ايضا وهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المستند بن اعني الشعر وطول القامة **قال الشيخ في دلايل الاعجاز اعلم** انه يجب ان يكون المحدث عنه في احد الكلامين بسبب عن المحدث عنه في الاخر كذلك ينبغي ان يكون المخبر عنه الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للمخبر عنه الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول

السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما نقله المصنف من الاختلال **فنقول من القوى المدركة العقل** وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة في زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين الحسيات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو وتسمى بالمصورة ايضا يمكن ادراكها بالحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان تكون عاملة منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وجدها

اومع القوة الوهمية

اومع القوة الوهمية

فهي المفكرة **اذا تمهد هذا فنقول** ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال والجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر يستبه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده كما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما تطلق التصورات او التصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية

والمناسبة هناك اي في تصور من تصوراتها ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسبب العقل جمعهما في المفكرة بقوله **فان العقل يجرد المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد** بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل بتجريده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا تجردا عن المشخصات صارا متحدين لخصوص احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضروري انه متميز عن سائر التعقلات المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات باستطاعة الالات الجسمانية كما يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك كلا منهما معا لكن ادراكه الكلي بالذات والجزئي بالالات وهكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك **فان قلت** تجريدها عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددها لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل ايضا اسود جاهل **قلت** اذا كانت الاوصاف كلية كلهم

كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الحيوانات فيها على السّوية باعتبار العقل
وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها ﴿ وههنا نظر
وهو ان التماثل اذا كان مجامعا للمرسوق صحّ قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على ما شبه بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانها متماثلان
لاشتراكهما في الانسانية وقد مرّ بطلانه ﴿ والجواب ان المراد
بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وستتضح ذلك في باب
الشبيه ان شاء الله تعالى او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل
كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في الذهن
يستلزم حصول الآخر وتره وهذا هو معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول
فان كل امر يصدر عنه امر آخر بالاستقلال واما بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منها بالقياس الى تعقل الآخر
والاقل والاكثر وان كل عدد كثير عشرة فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من
الآخر والآخر اكثر منه ﴿ وقد ذكر الشارح العلامة ان المثال
الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما
يعم المحسوسات والمعقولات ﴿ وفيه نظر لان التضايف انما هو بين
مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان
تعقل ذات الواجب تعالى ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس
وكذا تعقل خشبة من الخشب ليس بالقياس الى تعقل سنة وبالعكس والمعقولات
صور معقولة لا محسوسة وان اريد ما يتصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان
يكون محسوسا ايضا ان يكون معقولا وكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما
محسوسان ﴿ وان اريد العلية والمعلولية معقولات لكونهما نسبيين
فالاقلية والاكثرية كذلك ﴿ او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع
الوهمي امر تستبيه به المتضايفان اجتماعهما في الذهن يعني ان الوهم يحتال في ذلك

بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك ﴿ وذلك بان يكون
بين تصور هما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض
المثلين من جهة انه يشبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد واحد هما عارض
بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون
وكذلك المخضرة والسواد ﴿ ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
يحتهد في الجمع بينهما في الفكر ﴿ حسن الجمع بين الثلاثة في قوله ﴿
ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها ﴿ شمس الضحى وابو اسحق والقمر ﴿
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد
وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا
منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض وهو الاشراق الدنيا بهجتها
على ان ذلك في ابي اسحق محال او يكون بين صوريها تضاد وهو التقابل
بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف ﴿
كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان تقابل التضاد لان الايمان هو
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني حصول
النفس لذلك والاذعان له من غير آباء ولا جحود مع الاقرار به باللسان على
ما فسره المحققون من المنطقيين والكفر عدم الايمان عما من شانه ان
يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال ان الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد
الايمان لكونه وجوديا مثله ﴿ وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود
والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يجد مثل الاسود والابيض متضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا
فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا
هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما

محل العلم

قوله بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا يزالان طرفا خارجان اولى يعني ان كون احدهما في غاية الارتفاع وكون الآخر في غاية الانحطاط وصفان طاريان عنهما الا زمان لهما ولا يكونان كالاسود والابيض هذا على تسليم ان كلا منهما امر وجودي في الخارج لسذاجتها في عربية المتضادين واذا لم يسلم فيه كان الفرق اظهر

شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والآخر في غايه الانحطاط للكنهما لا يتواردان على المحل لانهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني ينما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط واشبه المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما باعتباره عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية **فان قلت** كالحجل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار **قلت** الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا زمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزء من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين لشيء سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر بعد التاسع مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا تكون بينهما وجودي ثم من سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله **فانه** اي الوهم **يزيلهما** اي التضاد وشبهه التضاد **منزلة التضايف** في انه لا يحضر احد المتضادين او الشبهين لهما الا ويحضر الآخر **وكذلك يحكم الضد او يخطر ببالها مع الضد** من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه كلما يخطر بالبال السواد او يخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في الفكر **او خيالي** عطف على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امرا يسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في الفكر وان كان العقل من حيث الذات مقتضى لذلك وهو **بان يكون بين تصوريهما تقارب في الخيال سابق** على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك

واسبابه

واسبابه اي اسباب التقارب في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضعا فكم من صورتين لا انفكاك بينهما في خيال وفي خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صورتين لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تقع قط **ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع** لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع **لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة** بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وتدبظهر بما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي تدركها الوهم وكذا التقارب في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة **وبعضهم لما لم يقف** على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا كيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذاك وبضاعته ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح بعضهما على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا نعم ان الجامع الخيالي هو تقارب الصورة في الخيال وظاهر انه لا يجعل صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح **ان قلت** ما ذكرت من تعريف كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار موجود من مفرداتهما

قوله وهذا الكلام في غاية السقوط يمكن ان يرجع هذا الكلام عن غاية السقوط ويستند الى المذهب الكوفي وهو ان زيدا في زيد قام يمكن ان يكون فاعلا لقام وتقديم الفاعل على الفعل جائز عندهم

مثل اتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما او تناسب واضح للقطع
بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه والسكاكي
ايضا معترف بامتناع خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانه
ومرارة الارنب تحدثه **قلت** ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع
بين الجملتين واما ان هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فموكول الى ما
قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب فيه
بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فنعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارها
جميعا ✻ وللمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه
اراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله
اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في
الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن
لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم
بهما وكذلك التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما
حتى يكون له وجه صحة ✻ واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا
الكلام وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا
المعنى مما لا يدل عليه لفظ المصنف ويأباه قوله في التصور منكرا كما لا يخفى على
من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت
من اسرار هذا الفن والله الموفق ✻ ومن محسنات الوصل بعد كمال
المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية في كونهما اسميتين او فعليتين و
تناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما سوى ذلك ككونهما فعليتين ماضيتين
مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى

لزم ان نقول

لزم ان نقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد **قال صاحب المفتاح**
وكذا زيد قام وعمرو قعد ✻ وزعم الشارح العلامة انه
انما فصل بقوله وكذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين
وقام وقعد خبراهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام
وقعد قدما عليهما يعني انه يجب ان نقدرهما اسميتين او فعليتين لا ان نقدر
احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه لكلام في غاية السقوط ما
كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما
جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية
كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا محافظة على المناسبة ولا تحصل
المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني
على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع
عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف
على الجملة الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده
او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية
خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على
علم السامع ✻ **والذي يشعر به كلام بعض المحققين**
ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع
بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها فالمعطوف عليه في الوجهين واحد
واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على
المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من
الفحول ✻ الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل
زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل
قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون

اوراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جيتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبه تعقيب باب الفضل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغيرها اخرى بالتذنيب وهو جعل الشئ ذنابة للشئ وكان هذا التشبيه لباب الفضل والوصل وتكميل له والحال على ضربين موكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على اي ومضمون الجملة مطلقا على اي ﴿ والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في الموكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير الموكدة والمنتقلة ولتسترد اليه او ثابتة فالجملة الحال الاعم المنتقلة ليست محلا للواو لشذوذ ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الاعم المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لانها للتغاير والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو ﴿ واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة غير الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي في الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك حيث به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتدا اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ﴿ ووصف له اي وان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف خلاف مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت

فان قلت

فان القرض بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل حتى يقيد الفعل او غير مباشر ولهذا اجازوا ان يقع نحو الابيض والاسود والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا بالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو وكذا الحال

فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي ﴿ فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ﴿ وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها تقتضي بالواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى ستة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله تعالى

قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وقد والحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وجملة على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستغنية عن رابط من غير ان تتوقف على التعلق بكلام سابق عليها على ما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتدا بل بسببا ولا حكما تريد وصل به الحال وتحملها من صلة لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستغنية من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفرد والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم يمتنع

الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها
فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة الحالية اصالة
بالواو وخصوص الربط اعم الواو التي اصالتها الجمع ايذانا من اول الامر بانها ارسق
على استقلالها بخلاف الحال المفرده فانها ليست مستقلة لمخالفة الخبر فانه جزء
كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى في متبوعه
صار كانه من تمامه فاكتفى في الجمع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم
جزءا الكلام بدونها فظهر ان الجملة الحالية قد تكون بالواو وقد تكون بالضمير
ولكل مقام مقال فقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا
تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها التي تقع حالا عنه وجب
الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز جاء زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما ليس لك جملة يجب فيها الواو اراد
ان يسير اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة
خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون
فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا ولا نكره محضة
وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان كل جملة مبتدا خبر المبتدا هو قوله يجب ان
تقع تلك الجملة حالا عنه اي يجب ان تنصب عنه حال بالواو اي اذا كانت
تلك الجملة مع الواو ومما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق
صاحب الحال عليه الا مجازا واما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه
لئلا يدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وحينئذ
يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال مساويا للمصدرة
بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور وانما احتيج الى ايراجها ثم استثنائها ليعلم
حكمها ويصح استثناؤها وهو الا المصدرة بالمضارع المثبت فحكمها جاز ويكثر

غير فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم غير حالا عن زيد لما شياتي من ان ربط مثله
يجب ان يكون بالضمير فقط ۞ فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل
للجملة الانشائية وهي لا تقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض من
الحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون
مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبر به دون الانشائية ۞ قلت
المراد بقوله كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة
بالنظر بقرينة سوق الكلام ۞ فان قلت هل تقع الجملة
الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد
ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد للحال عنه نحو جاء زيد وهو
ان يتسارع يسقط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك
لان الشرطية لتصديرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لتكاد ترتبط بشيء
قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كالخبر والنعت فان
المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يضرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى
صلوح لذلك ۞ وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد
المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها جدا
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من
الكلام ورد ذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق
الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني
واطلبوا العلم ولو بالصين ۞ فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجرجاني
انها للعطف على محذوف هو ضد للشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني
وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين ۞ وقال
بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويقع الجملة لا عتراضية

قوله اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق هكذا
في النسخ التي رايتها والصحيح انه يجب لا ستلزام لذلك الكلام

ما توسط بين اجزاء الكلام متعلقا بها معنى ولفظا على طريق
الالتفات كقوله ﴿ فانت طلاق والطلاق اليته ﴾ او من غير التفات كقوله ﴿ تراكل من فيها وخاشاك فانيا ﴾ وقد مضى بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام
انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تحل الجمله
التي وقع حالا عن ضمير صاحبها واما ان تكون فعليه او اسميه والفعليه اما ان تكون
فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان تكون مثبتا او منفيا فمقصر هذه الحب
فيها الواو وبقضها يمتنع وبقضها يستوي فيه الامران وبقضها يرجح فيها احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعليه والفعل مضارع
مثبتا مسع دخولها اي دخول الواو وجب لاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر
اي لا تعط حال كونك مستكثرا تعطي كثيرا لان الاصل في الجمل الحاليه المفرده
المعرفه في الاعراب وتطفل الجمله عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفرده
تدل على حصول صفه والهيئه ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفه غير ثابته لان الكلام في الحال المنتقله
مقارن ذلك الحصول لما جعلت الجمله قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنه
وهو لك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفه غير ثابته مقارن لما جعلت
قيدا له كالمفرده فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفرده اما الحصول اي لما دل لانه
حصول صفه غير ثابته فلكونه فعلا مثبتا والفعليه يدل على التجدد وعدم
الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنه فلكونه مضارعا والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقه في الحال مجازا في الاستقبال ﴿ وههنا نظر ﴾ وهو ان الحال
الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر تحقيقه الحال احرا
منقاربه من اواخر الماضي واوايل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون

مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد
يكون حالا او مستقبلا فالمضارعه لا تدخل لها في المقارنه ﴿ والاولى ان يقال ان المضارع
المثبت على دون استمرار الفاعل لفظا وبتقدير معنى يمتنع دخول الواو وفيه مثله
ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم
والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب فمت واصك
وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي ولما حشيت اطافيرهم ﴿ بجوت
وارهنهم هما لكا ﴾ فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم
فتكون الجمله اسميه فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
ان رسول الله اليكم اي واشتم قد تعلمون وقيل الاول اي فمت واصك وجهه
شاذ والثاني اي بجوت وارهنهم ضروره وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما
اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليتي المعنى فمت صاكا
وجهه وبجوت راهنا اما الكاسب المضارع بمعنى الماضي والاصل فمت وصككت
وبجوت ورهنت فعدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكايه الحال الماضيه ومعناها
ان نفرض انه كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع
كقوله ﴿ ولقد امر على اللئيم يسبني ﴾ بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجمله
الفعليه مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان
يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو وهو كقراءه ابن ذكوان
فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان الاصل للنفي دون
النهي لثبوت النون التي هي علامه الرفع فيكون اخبارا بالايصح عطفه على الامر قبله
فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءه العامه ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي
معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو واشار اليه بقوله
وبحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى انتفى حال كوننا غير مؤمنين
بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا ولهذا جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته
على المقارنه لكونه مضارعا ودون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث انه

منفي لما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفه المنفيه لكن الاصل المعتبر هو المطابقه والمراد بالمنفي ههنا هو المنفي بما والا دون لن لانها حرف استقبال ۞ وتشترط في الجمله الواقعه حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحوها وذلك لان هذه الجمل والجمل التي تقابل الاستقبال وان تبانيا حقيقه لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استشنعوا تقدير الجمله الحاليه بفعل الاستقبال للتناقض بين الحال والاستقبال في الجمله ۞ وزعم بعض النحاه ان المنفي بلفظ ما لحن لان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما هو يدل بظاهره على الحال وهو ما ۞ وجوابه ان فوات الدلاله على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك ابن نويره ۞

اقاد وامن دمي توعدني وكنت في ما ينهنهني الوعيد ۞

ان كان تامه والجمله الداخله عليها الواو في موضع الحال والمعنى وقد وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصه وجعل الواو مزيده وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو وعدمه لكنه بالضروره ان كان الفعل في الجمله الفعليه ماضيا لفظا او معنى كقوله اخبارا اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما وان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى المثله ذلك بقوله وقوله تعالى اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنه ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما لحرد اعن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول اعني حصول صفته غير ثابته لكونه فعلا مثبتا دون المقارنه لكونه ماضيا والماضي يغاير الحال ولهذا

اي ولعدم دلالته على المقارنه يشرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهره او مقدره لان قد تقرب الماضي من الحال ۞ ويرد ههنا الاشكال وهو ان المطلوب في الحال مقارنه حصول مضمون العامل للزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي من الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم قريبا لكون قد في الماضي شيئا لعدم مقارنة لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنه الماضيه وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنه للحال التي هي زمان التكلم لوجب تقدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير بقاد الجنايب مريديه لعدم المقارنه للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال

وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان خالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد اللذين يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استشنعوا لفظ الماضي والجمله الحاليه لشذا في الماضي والجمله الحاليه فانوا بحسب الظاهر بلفظ قد لظاهر الحاليه وقالوا جاء زيد في السنه الماضيه وقد ركب كما مر في الاشتراط خلو الحاليه عن حرف الاستقبال لظهور ان لفظ الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما تفيد العمل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله مده طويله لكن بتقدير ما لفظ قد تكثر منه سوءة الاستبعاد كقول ابي العلا ۞ اصدقه في مريه وقد امترت صحابة موتى بهذا بانه النسخ ۞

وللجمله يجب ان يعلم ان الحال هي بيان الهيئه لا بحب ان يكون خصوصا في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقه ۞ وبهذا يظهر بطلان ما قال التنوخي من انك اذا قلت جيت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون كتب حالا لان الكتابه قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان قد شرع في الكتابه وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا انقضاء جزء منها يجعل الماضي ولتلبسه بها وجد وامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال ۞

قوله كما تقدم في الاثبات حيث يقع مطلقا ولو مع وقصد وفي المنفي الاستغراق هذا هو هذا الكلام يشعر بان محل يضرب يدل على استغراق المنفي الزمان الماضي وضعا وما تقدم يدل على ان الاستغراق اتفاقي وهو خلاف ما عليه الاصل استمراره وهذا هو المفهوم من كتب اصل الوضع وما ذكره ههنا انما نفهم منه اذا قوبل الاثبات المنفي وقيل في قوله فاذا ضرب زيد انه لم يضرب

وكان في المنفي اثباتا واما ما ثبت في المنفي اثباتا فالحكم لوجود والمنفي على ما هو عليه من كونه منفيا للاستمرار وحاصل الكلام ان المنفي اسقاط ايجاد وايجاد المنفي اثبات فالمنفي اسقاط ايجاد دوام المنفي اثبات دوام المنفي اثبات ○ في الجملة ظهر الفرق بين الاثبات والنفي على الجملة وظهر ان الاثبات لا يدل على الدوام وكان النفي يدل عليه على الجملة وظهر ان ما ذكره في الاثبات من ان الاصل فيه الدوام والاستمرار على حاله فيما عدا ما ثبت بدليل والاصل في النفي الدوام والاستمرار

واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع اسقاط المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما حواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الاستفتا الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال زمان التكلم وغيرها اي غير لما من امثال ما ولم لاستفتا متقدم على زمن التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الاسقاط وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيدا مستمر لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الاسقاط كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افاده التجدد من غير ان يكون ان الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب او ما كان يضرب استغرق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم اردوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من اجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الطرفين فالتزموا في الاثبات ان يوقع مطلقا او لو مع وقصد وفي النفي الاستغراق اذا استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار التكرر ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دون اثبات النفي اثباتا ايا مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى

معتبر موجود

سبب موجود يؤثر فيه والا لم يكن مفتقرا الى اسقاط علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم الدلالة على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية والمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة على حصول صفته غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبوت نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رجع في هبته وعوده على الابتداء اي مرجوعه على ما ابتداه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي المشهور ايضا ادخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فخشن زياده رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من المفاوتة حتى ذهب كثير من النحاة الى ان الجملة الاسمية عن الواو صفة يف وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في حيلة العامل وتضم اليه في الاثبات وتقدر سقوط الواو في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا اسما يمتنع في نحو جاء زيد وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجيت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعاده اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في حيلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعاده ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بحيث هو وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاء زيد وعمرو يسرع امامه ثم ترعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدي للمرجعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فتنزيله سبيل

وهو مسرع

الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك
لان معنى فوه الى في مشافهها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي
جاء منه واما قوله

اذا اثبت الامر وان تسأله وجدته حاضرا اي الجود والكرم

فلانه بسبب يقدم الخبز قرب في المعنى من قوله وجدته حاضرا اي حاضرا عنده
الجود والكرم وتنزيل الشيء منزله غيره ليس بقرين في كلامهم ويجوز ان يكون
جميع ذلك على ارادة الواو وكما جاء الماضي على ارادته قد هذا كلامه في دلايل الاعجاز

والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد ويقدم يشرع او يشرع
او يجاريه وعمرو ويشيع امامه او يشرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يشرع او يشرع
وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه
او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزله قولك
جاءني زيد وهو مستقبل بسيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف
كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه
ان الجملة الاسمية لا يجوز ان تخرجها عن الواو الا بضرب من التاويل والشبيه بالمفرد

وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله
تعالى بيانا او هم يأكلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو
استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل
كقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث
وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو وانه في موضع الحال اي متعادين يجاد بها
الملبس ويقاد بيانه ما قاله ونزله منزله المفرد وهذا يخالف جاءني زيد هو فارس
لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك
ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز انك اذا قلت جاءني زيد يشرع فهو بمنزله جاءني مشرعا
في انك تثبت له مجيئا فيه اسراع وتفصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واخبارا
في انك تثبت له مجيئا فيه اسراع وتفصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واخبارا

كما ذكر

كانك قلت جاءني زيد هذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مشرع او وعلامه يشيع
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت
خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة
الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتتميمها
واوضح لا يخرجها عن كونها بمنزلته لضم الجملة الى الجملة كما لها في جواب الشرط
فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها بالجملة
في نحو جاءني زيد يشرع بمنزلة الخبر المستغنى عن الفا لان من شانه ان يرتبط بنفسه
والجملة في نحو جاءني زيد وهو مشرع او غلامه يشيع بين يديه او وسيفه على كتفه
بمنزلة الخبر الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ **وان جعل نحو على**
كتفه سيف حالا اكثر فيها اي في تلك الحال **تركها** اي ترك الواو **نحو** قول الشاعر

اذا انكرتني بلدة ونكرتها خرجت مع البازي على سواد

اي اذا لم يعرفني اهل بلده ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مصاحبا
للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على ثم من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار
الصبح وقوله على سواد اي بقية من الليل **فحال ترك فيها الواو** ثم قال
الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي
الحال لامبتدا ومعنى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم
الفاعل دون الفعل المهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد **وقال**
المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل
الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل
الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله

واتم امره اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق

وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها
بالواو هذا كلامه **وفي نظر** لانه كما اصل الحال الافراد فكذا

الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال
على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لانسلم ان جواز التقدير بالمضارع
يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو وهو الماضي
الاترى الى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو ومع ان المفرد
اولى بامتناع الواو من المضارع ﴿ والحق ان ﴾ على كتفه سيف
يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية
كما جاز نحو ذلك في الدار زيد وقائم عمرو ويحتمل ان تكون فعلية
مقدرة بالماضي او المضارع ويحتمل ان يكون الظرف مفردا مقدرا باسم الفاعل
والاول انسب بما نحن فيه ترك الواو والاخيران انسب بما امتنع فيه الواو فمن اجل
هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة
والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى
كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام
الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي يحسن ترك الواو في الجملة الاسمية اذا
لم يدخل حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع ربط من الارتباط كقوله
اي الفرزدق ﴿

فقلت عسى ان تبصرني كأنما بنى حولي الاسود الجوارك ﴾

من جرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرني
ولولا دخول كأن عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حولي اي في اكنافي
وجوانبي حال عن بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك لاره
اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي كقول ابن الرومي
والله يبقيك لنا سالما لمرتدا ك تبجيل وتعظيم ﴾

فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان
اعني الجملة الاسمية وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون

احوال معدده

اقوال متعددة مصاحبها واحد كما كان في سفيك ههنا ويجوز ان يكونا
من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخر الاسم الذي
اشتمل عليه الحال السابقة مثل ان تجعل قوله برد اك بجيل حالا من الضمير
في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب
الواو والا فان كان الضمير فيها مقدرا به الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى في
واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضرا هو الجود والكرم
فالحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذا البيان
من هذا الفصيل والا فهو ضعيف قليل ﴿ كقوله نصف النهار الماء غامر ﴾

الباب الثامن من الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما بتشبيه عرا من الامور النسبة
التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا
بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس
الى كلام انقص منه ﴿ لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا
يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الايجاز بهذا المعتبار من الكلام ايجاز
وبذلك المعتبار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون بعينه
مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق
والتحديد ان هذا انه ايجاز وذلك اطناب والبناء على اي والا البناء
على امر عرفي يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط التي ليس لهم
فضاحة ولا بلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في محاورتهم وتاديه المعاني
عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يخلو من الاوساط في باب
البلاغة لعدم رعايته مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم
تاديه اصل المعنى بدلالات وضعيته والفاظ كيف كانت ومجرد باليف يخرجها
عن حكم التعقيد فالايجاز اذا المقصود بما قل من عبارة المتعارف والاطناب

اداوه باكثر منها ثم قال لاختصاره كونه نسبيا برجع ناره الى ما سبق اي الى كون
عباره المتعارف اكثر منه ويرجع ناره اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما
ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على
ما سبق الى بعض الاوهام ❖ يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل
من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العباره اللايقه بالمقام بحسب
مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا
فانه اطناب بالنسبه الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبه
الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انتراض الشباب وانما المشيب فينبغي ان
يبسط فيه الكلام غايه البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز
معنيين احدهما كون الكلام اقل من عباره المتعارف ❖ والثاني اقل مما
هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من
من عباره المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف
النداء والاضافه ومتبرق الاول بدون الثاني كما في قوله اذ قال لخمسي نعم
بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهي هذا نعم وليس اقل من مقتضى
المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني
بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين
المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز
والنسبة بين الاطناب ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني
وبين الاطناب فليتامل ❖ وقد توهم من كلام السكاكي
ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف
والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد
صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل
الايجاز ما خص باصطلاحه هذا لم يبطل عليه ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام
لم يسعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعدد حقيقة

معناه

معناه لان كثيرا من الامور النسبيه والمعاني الاضافيه قد تحقق معانيها وتعرف
تعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما ❖ والجواب ان المراد
بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام مجاز
وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد به انه لا يمكن ان يبين معناها
اصلا لان ما ذكره السكاكي يفسرهما ثم البناء على المتعارف المذكور والبسط
الموصوف من الكلام المذكور راجع الى الجهالة لانه لا يعرف كميته متعارف الاوساط
وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من
البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر ❖ وجوابه
ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على ايراد المعاني بعبارات تختلفه في الطول
والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من ارباب البلاغة واما المتوسطون
بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في
الجوابات الموميه بذلك بحسب الوضع على المعاني المقصوده وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم والبناء على المتعارف واضح والنسبة اليهما جميعا ❖ واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو النسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون اي مقام يقتضي البسط
وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر تبين من ذلك في الابواب السابقة
فلا حاجة الى الجهالة والاقرب في الجواب او الى المفهم ان يقال التعبير عن
المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا والثاني اما ان يكون ناقصا عنه او
زايدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزايد اما ان يكون لفايده اولا
فهذه ستة طرق ثلاثة منها مقبوله واثنان مردودان اما المقبول من طرق العبر
عن المراد فهو ما ادي به اصله بلفظ مساو له اي بما هو اصل المراد او بلفظ ناقص عنه
وافٍ او بلفظ زايد عليه لفايده فالمساواه ان يكون اللفظ بقدر اصل المراد
والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ
زايدا عليه لفايده واحترز بوافٍ عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا

بان مقال الايجاز الكلام الوافي بمعناه قليل والمتعارف وقد يكون اكثر من ذلك
الكلام ايضا

عن اصل المراد غير وافٍ ببيانه **كقوله** اي الحارث بن حلزة اليشكري **والعيش**
حير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة **ممن** اي من عيش من **عاش كدا** اي مكدودًا
متعوبًا **اي الناعم في ظلال الجهل** يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في
ظلال النوك **حير من العيش الشاق في ظلال العقل** ولفظه غير وافٍ بذلك
فيكون مخلًا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش
الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلا المتأملين في عواقب الامور
فحمل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق
كناية عن عيش العقلا المتعبين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش
في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعمًا والعيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل
حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار وتنبه على ذلك
لفظ الظلال **واحترز بقيوده عن المتطويل** وهو ان يكون اللفظ زائدًا على
اصل المراد لا لفايده ولا يكون الزايد متعينًا نحو قول عدي بن الابرش
يذكر غدر الزباء بحليمة الابرش **وقد بدا الاديم لراهشيه** **والفي** صاحبي **جد**
قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فايده في الجمع بينهما
التقدير المقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في لراهشيه
وفي الفي لحليمة دفي قد بدت للزباء **وعن الحشو المفسد** اي احترز بقيوده
عن الحشو ايضًا وهو الزياده لا لفايده بحيث يكون الزايد متعينًا وهو قسمان
لان ذلك الزايد اما ان يكون مفسدًا للمعنى او لا يكون والحشو المفسد للمعنى
كالنبذ في قوله اي كلفظ النبذ في بيت ابي الطيب **ولا فضل فيها** اي في الدنيا
للشجاعة والنبذ وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اه هي اسم المنية غير
منصرف للعلمية والتانيث والناصر فيها للضرورة والمعنى انه لا فضيله في الدنيا
للشجاعة والعطا والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا انما
يصح في الشجاعة والصبر دون العطا فان الشجاع اذا ساقن الاسعد

بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم
يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا ايقن بزوال الحوادث والشدايد وبقا
العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما
يهون على المكروب المفوس لصبر على المكاره **ولهذا يقال** هان لي
صبر ايوب فمن ابر لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا ايقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتياجه اليه دايمًا فيكون بذله حينيذ افضل واما اذا ايقن
الموت فقد هان عليه بذله **ولهذا قيل** ان اكلت واطعمت اخاك فلا الزاد سفى ولا الاكل

وما يقال ان المراد بالنبذ بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق
لفظ النبذ ولانه على تقدير تقديم الموت لا معنى لبذل المفس لاعدم التخير
عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا يغنيه معنى الشجاعة

وَالأَقْرَبُ مَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ بْنُ حَجِّي

وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال
فيه من عسر الى يسر ومن بوس الى نعيم ما يجعل المفوس يشتهل الموت فلا
يظهر لبذل المال كثير فضل **وغير المفسد كقوله** اي وعن الحشو الغير المفسد
للمعنى كلفظ قبله في قوله زهير ابن ابي سلمى

واعلم علم اليوم والامس قبله **ولكنني عن علم ما في غد عمي**

فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وبصرته بيدي
ولا يجعل مثل هذا من الحشو لو قوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم

قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول
لمن تنكر معرفة ما كتبه ياهذا لقد كتبته بيمينك هذه **واما** قوله تعالى ذلك قولهم
بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى
كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال
على معنى لفظه مقول بالغير ومعناه مودع في القلب وما لا معنى له مقول بالغير لا غير

ولهذا قال الله تعالى بعد ذلك فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم فى قولهم ما ليس فى المشاهد قدمها
لانها الاصل والمعتبر عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله قوله اى قول
النابغة فخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى
هو اشم موضع من انتأ عنك اى بعد عنك واسعه اى ذو سعة ويقرب شبهه
بالليل لانه وصفه فى خلال سخطه وهوله والمعنى انه لا تفوت المصبح وان
ابعد فى الهرب وضارب الى اقصا الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى
جميع الآفاق مطيعا لامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين
غير صحيح لان فى الاية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون
المجاز الاشتراك قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعايه للقواعد
النحويه من غير ان يتوقف عليه تاديه اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان
اطنابا بل ربما يكون تطويلا وللجمله فيكون لفظ الايه والبيت ناقصا عن اصل
المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاه بان مثل هذا الشرط الواقع
خلا لا يحتاج الى الجزا والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف
نحو ولكم فى القصاص حيوه فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به
ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يعرض على القتل
فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
فكان ارتفاع القتل حيوه لهم ولا حذف فيه فان قلت اين
فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف
مسده وجب تركه لعدم احتياج تاديه اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان
تطويلا صح ان ليس فيه حذف شئ مما يودى به اصل المراد وتقدير الفعل المناسب
مجرد رعايه امر لفظى وهو ان حرف الجر لابد وان يتعلق بفعل وفضله اى
رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوه على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظره

قولهم

قوله احد عشر الاولى

قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص حيوه وما يناظره منه
هو فى القصاص حيوه لان قوله ولكم لا مدخل له فى المناظره لكونه زايدا على
معنى قولهم القتل انفى للقتل بحروف فى القصاص حيوه احد عشر ان اعتبر
المتون والا فعشره وحروف القتل انفى للقتل اربعه عشر والمعتبر الحروف
الملفوظ بها المكتوبه لان الاعجاز انما يتعلق بالعبارات دون الكتابه والنقض
على المطلوب الذى هو الحيوه بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها
وما يفيده سكير حيوه من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا
عليه من قتل جماعه بواحد والمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو
القصاص حيوه عظيمه او النوع عطف على التعظيم اى لكم فى القصاص
نوع من الحيوه وهى الحيوه المخلصه للمقتول اى الذى يغضب قتله والقاتل
بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم
انه يقتص منه ارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من الوقوع فى اجرامه
اى يكون قولهم لكم فى القصاص حيوه مطردا لان كون الاقتصاص مطلقا
سببا للحيوه بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه
القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعاله وخلوه
اى بخلو قوله ولكم فى القصاص حيوه عن التكرار بخلاف قولهم فانه مشتمل
على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام مخل انما يخلو
عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحه
فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من محسنات
الكلام قلنا حسنه ليس من جهه التكرار بل من
جهه رد العجز على الصدر وهذا الايراد فى جهان للغالى عن التكرار ولهذا قالوا
الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا يودى الى التكرار بان يكون كل من
من المعطى بمعنى اخر واستغنايه اى وباستغنائه قوله ولكم فى القصاص حيوه

قوله ولكم فى القصاص حيوه ليس بمطلوب فى القصاص

غرض يقدر بمحذوف بخلاف قولهم وانه محتاج اليه اي القتل الباقي للقتل من تركه
والمطابقه اي وباشتماله على صفة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين
كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل
وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلامته عن نوع من الاشكال
الخفيه التي ينقض سلامته الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه جمع بين حرفي
متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وتخلو عما يشتمل عليه قولهم من التناقض
بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة تحسينية
وما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاحاطة اختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم
الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جمله يعني
الجزء ما لا تركب الكلام وتتعلق به ولا يكون مستقلا عند كان او فضله مفردا كان
او جمله مضافا بدلا من جزء جمله نحو واسئل القريه اي اهل القريه او موصوف
نحو قول العرجي

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامه تعرفوني

الثنيه العقبه وفلان طلاع الثنايا اي كاب لصقاب الامور اي انا ابن
رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل
ان الصفه اذا كانت جملة لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض
ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في
القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافه غير الظرف الى
الجمله فلفظ جلا ههنا علم وحذف المنون لانه تحكي كما يريد في قوله

بيت احوالي بني يزيد ظلما علينا لهم ودورا

لا لانه غير منصرف
للعلميه ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاه لان هذا الوزن ليس مما
يختص بالفعل ولا في اوله زياده كزياده الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول

الى العلميه

الى العلميه اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجمله علما فهو محكي والا فحكمه
حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفه نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينه
غصبا اي كل سفينه صحيحه او نحوها كسليمه او غير معيبه وما يوجد في هذا
المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان
انما ياخذ الصحيحه دون المعيبه او شرط كما مر في اخراب الانشا او جواب
شرط اما المجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم
لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله ما ياتيهم من ايه من ايات
ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلاله عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلاله على انه اي جواب لشرط شيء لا يحيط به
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او
مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه خلاف ما اذا ذكر فانه يتعين
وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك
لاضربنك تراجعت عليه من الظنون المفرضه للوعيد ما لا تراجعت لو نص من مواخذته
على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المنجم اذا رايتني شابا وسلمت جالت
الانكار له بما لم تجل به لو اتى بالجواب مثلهما اي مثال الحذف للدلاله على انه
لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى
اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ
المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم ومنه قوله حتى اذا جاوها وفتحت ابوابها
او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند
اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقه وكالحال نحو والبر
الكر مستبين اي منه والمستثنى نحو جاءني زيد ليس الا او المضاف اليه نحو بين ذراعي
وجبهة الاسد او نحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر
وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا استوي

منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليلها بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جمله منسبه عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعلها وفعل ومنه قول ابي الطيب

اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتاه على الهرم

اي فسرنا او سببه لم يكن نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون فضربه بها جمله محذوفه وهي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الله الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ونحو ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جمله هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان اراد واولياء حق والله هو الولي والفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت تسمى فاء فصيحة ظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وكلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله

قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

او غيرها اي للسبب نحو نعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر ايد المحذوف اما اكثر من جمله نحو انا ابيكم يعقوب فارسلون يوسف اي فارسلون الى يوسف لاستخبره الرويا ففعلوا فاتاه فقال له يا يوسف ومنه بيت لبيد لستقط

طيرن لصوق البارق المتعالي بيغداذ وهنا ما لهن ومالي

اي طرن واخذن اشكالها وهي لا تستكن ثم اغاد يدها وهي تدافع الى ان قضيت الفجر من كثب مد لحقه معاود تي في شده مد افعتها والحذف على وجهين

احدهما ان يكون شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام لحي وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبل متعد على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لقدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب

ثم الحذف

لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على المحذوف والمقصود بالاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود بالاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول او لما من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانها ايضا حرام وقوله منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو جاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله ويدل على تعيين المحذوف بالامر او العذاب اي احدهما وايهما المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل

ومنها

ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل الملام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلائم صاحبه غليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة

ومنها

اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا

انما دل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هي من جهة ان الحار والمجرور لابد له من فعل يعلق هو به على ما شهدت
به القرائن النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل كوليتم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة باسم الله اقرأ
وعند الشروع في القيام والقعود باسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل يشرع
فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعين المحذوف اقتران الكلام
او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالزفاف والبنين اي عرست وان كون هذا
الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة
والزفاف الانتظام والاتفاق يقال زفت الريح اذا اصلحت ما وهي منه
والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احداهما
مبهمة والاخرى موضحة وعلما ان خبرا من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل
تمكن لما طبع الله العقول عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع
فيها من ابين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك الذي
والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم بالمجهول اذ لم يحصل به شعور
ما فلا ألم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس
الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم على سبيل الايضاح كملت
لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكأنها الزنان
لذة الالم ولذة الخلاص عن الالم لا تعقل بدون الالم ولكن بشرط ان
ومما يواخي ذلك ما وقع في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله
في ظلل من الغمام والملائكة فانه حقل العذاب الذي يأتيهم من الغمام
الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب
كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر
من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت اضاعفه من العذاب المستفظع لمجيئها

موجز سوع

من حيث يتوقع الخير وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون ضرب اشرح
لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء له اي للطالب وصدري يفيد
تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل
ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه
كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله
تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل وقواعد البيت بالاضافة
ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد
فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد كان اطنابا اذ فيهما الفاعل فيه اولا
ثم فسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق
على ما يقابل الاطناب وبغير المجاز والمساواة وهذا لو اقتضى اطلاق
السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم شيوع ما ذكر من الايضاح بعد
الابهام اذ ان الكلام في معرض الاستدلال نظرا الى الاطناب من وجه حيث
لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستئناف
وابهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر الشوق
عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانفعال وابهام الجمع لان حقيقة جمع
المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفات بمبدأ اجتماعها على شيء واحد
في زمان واحد من وجه واحد وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين تابعين معطوف
على الاول نحو شيب ابرادم وشب مفرقه خصلتان الحرص وطول الامل
ولو اريد الاختصار لقيل وشب فيه الحرص والامل لكنه ابهم اولا ثم
اوضح ثانيا لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف

وكانه لجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفتتح باثنين بمنزلة الف العقل
بعد البذف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف
او الابدال على ما قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه
على فضله اي مزيه الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا
للتغاير في الوصف منزله التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر
افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين
له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتنصيح به
وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي
صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله و
ملئكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى
ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر
ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة ابلغ من الصبر وكرر بعده
تحضيضا للشدة وتصعوبته واما بالتكرير لنكته ليكون اطنابا لا تطويلا
كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع
وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جمع همه وان لا يهتم
بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا لقبح فعلهم اي سوف تعلمون
الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله تعالى ففي تكريره
تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني
ابلغ من الاول واشد كما يقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل
وذلك لان اصل ثم البلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في
درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدرج ولا ان الثاني

بعد الاول في الرتبات وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير
زيادة التنبيه على ما ينبغي التهمه والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل له تلقي
الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل
الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع
والتحسر كما في قوله

يا قبر معن انت اول حفرة ... من الارض خط المستماح سخاؤها

ويا قبر معن كيف واريت جوده ... وقد كان منه البر والبحر مترعا

ومنها تذكر ما بعد بسبب طول في الكلام وهذا الكلام قد يكون معترضا
عن مرابط كما في قوله ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا و
صبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر

لقد علم الحي اليمانون انني اذا قيل اما بعد اني خطيبها

وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم
تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايقاظ
من الوقوع في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في نفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنسا
في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم اي يقتدى به كانه علم اي جبل
مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بالهو
معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة في المبالغة
وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرء القيس كان عيون الوحش
حول خبائنا اي خبائنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش
بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض يشبه به عيون الوحش
لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير

مثقوب كان اشبه الظبي والبقر اذا كانا
حين يعتوران اكلها ستوف فاذا ما تابدا يا ضمها والماشبهها بالخرع وفيه سواد
وبياض بعد ما مونت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا اكثر العيون عندنا
كذا في ديوان امرء القيس ن وبه يتس بطلان ما قيل ان المراد به قد طالت
مسافرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع بوهر غير
المقصود من بيت الشمقمق ن
فسقيا بكابر من غم مثل خاتم من البدر لم يهمم بقبيله خال ن
فانه لما جعل الغمكاسا ضيقا مثل خاتم من البدر وكان الكاتم غالبا مما يكرع
فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم
يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا اختص الايغال بالشعر وقيل لا عتص
بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله
قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون وان قوله
وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه
زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تحتقروهم معهم شيا من دنياكم
وترجحوا صحبته بنيكم فتنتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو
تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها اي على معنى الجملة الاولى للتاكيد علة
للتحقيب والتذييل اعم من التكرير مطلقا ومن الايغال من وجهة انه يكون
في ختم الكلام وغيره واخص منه من وجهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة
ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل
بافادة المراد بل يوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا
الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص
فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال ان الجزاء عام
لكل مكافاة ستعمل اراده في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاتابة فلما استعمل
في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا اتبعناها قبناهم بكفرهم قيل وهل

مجازي الا الكفور يعني وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله
بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان تكون الجملة الثانية حكما كليا
منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال ونشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان
في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس
ذايقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله
كل نفس ذايقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا
اي التذييل ينقسم الى قسمه اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل
مطلقا يعني انه قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمه
اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني كما
توهمه نظرا الى الامثله الاتيه بعض من لم يتنبه والتذييل الذي يكون لتاكيد
الجملة السابقه اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الايه وان زهق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغه الذبياني في
ولست بمستبق اخا لا تلمه خال من اخا لعموم بوقوعه في سياق النفي او
عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لا خا يعرف بالتامل
لانه قد يقع على مستبقا موجوده اخ حال كونك حاتما ممن لا تلمه اي لا تلحه على شعث
اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال
فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقريره لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل
ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشي وفيه
توق عن الايهام خلاف المقصود وهو ان يوتى في كلام يوهم خلاف المقصود
بما يدفعه اي يوتى بشي يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام
قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفه

مسقيا ديارك غير مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى
اعني قوله ضوب الربيع اي نزول المطر وتوقعه في الربيع وفيه نهي
اي تسئيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى نخوف بها الله بقوم يحبهم
ويحبونه اذله على المومنين اغر على الكفرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذله
على المومنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة
على الكفرين ردعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمومنين ولهذا
جرى الذله بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قال عاطفين عليهم على وجه
الذل لهم والتواضع ويجوز ان يكون التعديه بعلى للدلاله مع انهم على شرفهم
وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين خاضعون لهم اجتحتهم ومن هذا
القبيل قول كعب بن سعد الغنوي

حليم اذا ما الحلم زين اهله ۞ مع الحلم في عين العدو مهيب ۞

ما نه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان خلله
انما هو في وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدره والا لم يكن
زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم مما فهم من قوله
اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حيث لا يكون الحليم زينا لاهله فان مرادا
يكون حليما حيث لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لامتحاله فيكون هذا
تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس ۞ وفيه نظر
لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حيث لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو
لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبا به ۞ والذي يخطر ببالي ان معنى
البيت ألطف وادق مما تشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك
لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحال ليس مهيبا لما به من
البشاشه وطلاقة الوجه وعدم اشتمال الغضب والمهابه منفي ذلك الوهم بقوله

مع الحلم في

مع الحلم في عين العدو مهيب ۞ يعني انه مع الحلم في تلك الحاله التي يحسن فيها
الحلم يحيث يهابه العدو ويتمكن مهابته اي المهدوخ في ضميره كيف في غير تلك
الحال واما بالتتميم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله
فيضمنه كيف في غير تلك الحال لنكته كالمبالغه في كونه يطعمون الطعام على
حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والا
حتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى ولا يكون مما نحن فيه
لانه لتاديه اصل المراد وكقليل المده في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا
ذكر ليلا مع ان الاسرى لا يكون الا بالليل للدلاله على تقليل المده وانه اسرى به
في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجمله او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكته سوى دفع الايهام ليس
المراد بالكلام هو المستدا اليه ولا المستد فقط بل جميع ما يتعلق بهما من المفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له
او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
وان قوله سبحانه جمله معترضه لكونه سديد الفصل وقعت بين اثنا الكلام لان
قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكته فيه تنزيه الله في
تقديره عما ينسبون اليه والدعا في قوله اي وكالدعا في قول عوف بن محلم
الشيباني يشكو كبره وضعفه

ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان ۞

يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها جمله معترضه بين اسم
ان وخبرها والواو فيه اعتراضيه ليست عاطفه ولا حاليه كما ذكره بعض النحاه
وبه يندفع ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا انها
اعتراض لها محل لها من الاعراب بحسب قوله الا هل اتاها والجواد تشجد ۞ وفايدتها
تاكيد وجوب اتباع ملته ابرهيم ولو جعلتها عاطفه على الجمله قبلها لم يكن لها معنى

ومثله ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انما اعترض
بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما
يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى
اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم
العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كلها قدرا

ان هي الخفيفة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان المحذوف اتى كاينه
البتة وان وقع فيها اخيرا وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم
المرء ينفعه جملة اعتراضية بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها
شايبة من التسبيبية ومما جا من الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو
اكثر من جمله ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جمله قوله تعلى فاتوهن من
حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم
فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جمله بين كلامين
متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله وان قوله نساؤكم حرث لكم بيان
لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو
مكان الحرث لان الغرض الاصيل من الاتيان طلب النسل لا قضا الشهوة فلا
تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب
في امر ورابه والتنفير عما نهوا عنه

ومن نكت الاعتراض

تحصيص احد المذكورين بزياده التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا
الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي
ولوالديك الي المصير فقوله ان اشكر لي نستير لوصينا وقوله حملته اعتراض
بينهما اتحابا للوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لجهدها العظيم مفردا

ومنها المطابقة

ومنها المطابقة

والاستعطاف في قول اي الطيب

وخفوق قلب لو رأيت لهيبه ياجنتي لرأيت فيه لهيبا

فقوله ياجنتي اعتراض للمطابقة مع جهتهم والاستعطاف

ومنها

بيان السبب وهو ترشيحه غرابه كما في قول الشاعر

فلا هجرا يبدو وفي الباس راحه ولا وصله يضفو لنا فنكارمه

فان كون هجر الحبيب محمودا المحب امر غريب فبين سببه بان في الباس راحه وقال
قوم قد تكون النكته فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوا دفع الايهام بل
يجوز ان تكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم يجوز بعضهم وقوعه
يعني ان القائلين بان النكته في الاعتراض قد تكون لدفع الايهام ايضا افترقوا
فرقتين مجوز بعضهم وقوع الاعتراض اخر جمله لا تليها جمله متصله بها يعني
بان لا تليها جمله اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او تليها جمله غير متصله
بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف والاعتراض عنده هو الا ان يوتى
في اثنا الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجمله او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكته لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكته
دفع الايهام وجواز ان لا تليها جمله متصله بها فيبقى اشتراط ان لا تكون لها
محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض التذييل وبعض صور التكميل وهو
ان يوتى بجمله لا محل لها من الاعراب كما في قول الخاسي

وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل

فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك
لضعفهم وانا لهذا الوهم بوصفهم بالاستاسة من قاتلهم وكلامه ههنا دال
على ان الجمله في التذييل يجب ان لا تكون لها محل من الاعراب وهذا مما لا يشعر به بعضهم
لجواز ان تكون جمله ذات محل من الاعراب بعقب جمله اخرى مشتمله على معناها
معربه باعرابها بدلا منها او تاكيدا او يكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان

قوله اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اه اذا جعل بمعنى ما اختاره الشارح الخ اي بمعنى الاشتراط في مطلق الاعتراض ان لا يكون له محل من الاعراب فيصح كونه جملة بهذا الشرط وان كان في الاعتراض الذي يكون جملة ذلك الشرط لكن قال ولا يخلو من الاعراب فلا يكون مما لا محل له فيندفع ذلك الا ان يقال لكن لما كان لا محلا لكن لما يزيد بما لا محل له من الاعراب بمعنى انه يكون جملة او اقل منها مختلفا لفظا او محلا اه منه ○ فان قلت الخ لا يخفى ان معرب لفظا لا يكون له محل من الاعراب ○ قلت الذي في الاعتراض هو الاعراب مطلقا وانما عبر هو وكثير بتوابعهم لا محل لها من الاعراب بناء على ان الجملة حيثما تكون جملة لا تكون لها اعراب

الا محلا ان

يقال انه اعتمد في هذا التفسير شرط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير بيانا لتتميم لانه انما يكون بفضله والفضله لابد لها من الاعراب **وبعضهم كونه** اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض **غير جملة** والاعتراض عندهم ان يقع في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين معنى جملة او غيرها لنكتة **فيشمل** الاعتراض بهذا التفسير **بعض صور التتميم وبعض صور التكميل** وهو ما يكون واقعا في اثنا الكلام او بين كلامي متصلين معنى وغيرهما كلامه على ما ذكر ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثنا الكلام او بين كلامي متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فحينئذ يشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثنا الكلام او بين كلامي متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر فقيد اختلال لانه اما ان تشترط في الاعتراض عندهم ولا ان لا تكون له محل من الاعراب ولا تشترط فان اشترط ذلك لم يتحقق كونه غير جملة لان المفرد لابد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما لا يكون بفضله ولابد للفضله من الاعراب وان لم تشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة تشترط عندهم ولا ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فنقول ان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب في الجملة كلامه لا يخلو عن خبط **واما بغير ذلك** اي الاطناب اما ان يكون بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا **واما بغير ذلك** كقوله تعالى **الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به** فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم

فلا حاجة

فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما **وحسن ذكره** اي ذكر قوله ويؤمنون به **اظهار شرف الايمان** وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله **ترغيبا فيه** اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر يتامل فيها **ومن الامثلة المذكورة** التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ونحو ذلك **وفيه نظر** لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضله لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على اللسان من غير ان يكون ترجمة عن علم جار في القلب ○ **ومنها** قوله تعالى لملك عرش كامله بعد قوله فتقيم ثلاثة ايام في الحي وتبعثه اذا رجعت لاراله توهم الابلة فان الواو تاتي للابلة نحو جاء الشرد والخير جاءني زيد وعمرو ترين الا ترى انه لو جاء المستهامعا احدهما كان ممتثلا ○ **وفيه نظر** لانه حينئذ يكون من باب التكميل اعني الايتان بما يدفع خلاف المقصود ○ **ومنها** قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الايه في تكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهاده وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر ○ **وفيه نظر** لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون التكملة فيه دفع الايهام **واعلم انه** كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يتساوى اصل المراد او زايدا فكذلك **قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار قلة حروفه وكثرتها بالنسبة الى الكلام اخر مساو له** اي لذلك الكلام **في اصل المعنى كقوله** اي قول اي تمام **يصد** اي يعرض **عن البنيا اذا اعتزتها** اي يظهر سوء **وجد** اي ستياده وتامه ○ **ولو تزنت** في زي عذرا نا هن ○ الزي الهيئة والعذرا البكر والناهد المراة التي تهد ثديها اي ترفع **وقوله**

اي قول الشاعر الاخر ولست بمنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب
الفقر اراد بالمعنى منتسبه اعني الراحه والفقر المجنبه يعني ان السياده
مع التعب والمشقه احب اليه من الراحه والدعه بدونها يصفه بالميل
الى المعالي فصراع ابي تمام ايجاز بالنسبه الى هذا البيت لمساواته له في اصل
المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبه اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان
يكون ايجاز التفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل
هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم
يسئلون وقول الخواتي ولست بمنظار الى الغنى قولهم ولا ينكر ورد القول
حين نقول اي بغير ما نريد بغيره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض
علينا انقيادا لهوانا واعتقادا بحقنا منا بصفة رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع
الناس في المهمات الى رأيهم فالايجاز ايجاز بالنسبه الى البيت والمساواة ويقرب
لان ما في الايه يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال
ايضا والله اعلم تم الفن الاول المسمى بالمعاني ويتلوه الفن الثاني المسمى
بعلم البيان والله المستعان

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وعون يا كريم

الفن الثاني علم البيان

الاحسان

قدمه على البديع لشدة الحاجه اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه
في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة
التي يقتدر بها على ادراكات جزئيه او بعض الاصول والقواعد المعلومه على
ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها واعتقادها

علما ما نوهوا

على ما نوهوا والمراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام
الذي يرد في فيه المطابقه لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب الدلاله
الدلاله العقليه كما سياتي والمعنى ان علم البيان ملكه او اصول يقتدر بها
على ايراد كل معنى واحد يدخل في مقتضى المتكلم وايراده بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلاله عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكه ايراد
معنى قولنا زيد جواد في طرق يختلفه لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى
بالواحد للدلاله على انه لو اورد معاني متعدده بطرق بعضها اوضح من بعض
دلاله على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شئ و
تقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلاله للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد
في طرق يختلفه في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفا مثل ان يورد الفاظا
مترادفه مثلا لا يكون من علم البيان ولا احاجه الى ان يقال في وضوح الدلاله
وخفايها لان كل واضح وهو خفي بالنسبه الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها
في الوضوح ان بعضها واضح الدلاله وبعضها اوضح فاوضح فلا احاجه الى
ذكر الخفا وبالمعتبر المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكه الاقتدار على التعبير
عن معنى الاسد بعبارات يختلفه كالاسد والغضنفر والليث وابي الحارث
على ان الاختلاف في الوضوح مما باباه القوم في الدلالات الوضعيه كما سياتي
ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان باذكره ههنا اولى من تعريفه بعرفه ايراد
الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر
الدلاله ولم يكن كل دلاله محتمل الوضوح والخفا وجب بقسيم الدلاله والتنبيه
على ما هو المقصود منها والدلاله هو كون الشئ بحيث يلزم من العلم به
العلم بشئ اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلاله
لفظيه والا فغير لفظيه كدلاله الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار واضاف الدلاله الى اللفظ احترازا

عن الدلاله غير اللفظيه وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها
احترازا عن الدلاله الطبيعيه والعقليه لان دلاله اللفظ اما ان يكون للوضع
مدخل فيها او لا فالاول هي التي يتبادر الفهم وضعيه وهي التي تنقسم الى المطابقه
والتضمن والالتزام ❊ والثانيه اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعيه
كدلاله آخ على الوجع وان طبع اللافظ يقتضي اللفظ بذلك عند عروض الوجع له
او لا يكون وهي الدلاله العقليه المعرفه كدلاله اللفظ المتموع من وراء الجدار على
وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي تكون للوضع مدخل فيها لعدم
انضباط الطبيعيه والعقليه لاختلافها باختلاف الطبايع والافهام ❊❊❊

والمصنف ترك القيد لوضوحه ❊ وكون سوق كلامه في
بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلاله اللفظيه الوضعيه بانها فهم المعنى
من اللفظ عند اطلاقه بالنسبه الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير
عن الطبيعيه والعقليه لعدم توقفها على العلم بالوضع واراد واما الوضع وضع
ذلك اللفظ في الجمله لا وضعه لذلك المعنى ليلا يخرج عنه التضمن والالتزام ❊

واعترض ❊ بان الدلاله صفه اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
من المبني للفاعل اعني الفاهميه فهو صفه السامع وان كان من المبني للمفعول
اعني المفهوميه فهو صفه المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلاله وتفسيرها بها
والاولى ان يقال الدلاله كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند
الاطلاق للعلم بوضعه ❊ **وجوابه** ❊ انا لا نسلم انه ليس متصفا
باللفظ بان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او افهام المعنى من اللفظ
هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غايه ما في الباب ان الدلاله مفرج
يتجه ان يشتق منه صيغه تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ و
افهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بتوسط مثل ان يقال اللفظ
مفهم منه المعنى الا ترى الى صحه قولنا اللفظ متصف بافهام المعنى منه كما انه

متصف بالدلاله وهذا مثل قولهم القلم حصول صوره الشي في العقل ❊
اذا عرفت ذلك فنقول دلاله اللفظ التي تكون للوضع مدخل فيها
اما على تمام ما وضع له كدلاله الانسان على الحيوان الناطق او على جزئيه
كدلاله الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلاله الانسان على الضاحك
وتسمى الاولى يعني الدلاله على تمام ما وضع له وضعيه لان الواضع انما وضع اللفظ
للدلاله على تمام الموضوع له فهي الدلاله المنسوبه الى الوضع ويسمى كل من
الاخرين اي الدلاله على الجزء والخارج عقليه لان دلالته عليهما انما هي من جهه
ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول
الملزوم يستلزم حصول اللازم ❊ والمنطقيون يسمون الثلاثه وضعيه
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقليه بمقابل الوضعيه والطبيعيه
كما ذكرنا **ويقيد الاولى بالمطابقه** لتطابق اللفظ والمعنى **والثانيه بالتضمن**
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له **والثالثه بالالتزام** لكون الخارج لازما
للموضوع له ❊ **فان قيل** اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء
واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء المتضمن يصدق عليها انها دلاله اللفظ
على ما وضع له مع انها ليست بمطابقه بل بتضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له
يصدق عليها انها دلاله اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن
بل بمطابقه وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم
واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلاله اللفظ على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقه واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له
يصدق عليها انها دلاله اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقه لا التزام
وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض ❊ **فالجواب**
انه لم نقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعايه القيود وانما قصد التقسيم
على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه

متصور بالدلاله

وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقه دلاله اللفظ على تمام الموضوع له من حيث
انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام
دلالته على الخارج من حيث انه خارج لانتم ﴿وقيل﴾ لاحاجه الى هذا
القيد لان دلاله اللفظ لما كانت وضعيه كانت متعلقه بما اراده المتكلم اللافظ
اراده مجازيه على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق وارتيد به معنى وفهم منه
ذلك المعنى فهو المراد عليه والا فلا فالمشترك اذا ارتيد به احد المعنيين كما يراد
به المعنى الاخر ولو اريد به ايضا لم تكن تلك الاراده على قانون الوضع لان
قانون الوضع ان يراد بالمشترك الا احد المعنيين واللفظ ابدا لابد الا على
معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلاله مطابقه وان كان جزءا
فتضمن والا فالتزام ﴿وفيه نظر﴾ لان كون الدلاله وضعيه لا يعني
ان يكون رابطه للاراده بل الوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا
عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ أم لا ولا نعني بالدلاله سوى
هذا القول كون الدلاله موقوفه على الاراده باطل لاسيما في التضمن والالتزام
حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام
فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم كما قصد في
المجازات صارت الدلاله عليهما مطابقه لا تضمنا والتزاما ﴿وعلى ما ذكره
هذا القايل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد
اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقه
سلمنا لجميع ذلك لكنه انما لا نفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل
والجزء اذا اطلق وارتيد الجزء لا يظهر انها مطابقه ام تضمن وانما اخذت تصدق
عليه احدهما لا خر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثيه
تماما لابد منه وشرطها اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه
اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه

اما على الفور

وقد يجاب بانا لا نعني بدلاله اللفظ الا كونه بحيث متى اطلق فهم منه المعنى
سواء كان ذلك بارادة اللافظ او بغير ارادته وهذا القيد لاخراج الدلالات
الثلاث الباقيه فان دلالتها ليست كذلك

قوله وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقه دلاله اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام دلالته على الخارج من حيث انه خارج لانتم ﴿وقيل﴾ لاحاجه الى هذا القيد لان دلاله اللفظ لما كانت وضعيه كانت متعلقه بما اراده المتكلم اللافظ اراده مجازيه على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق وارتيد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو المراد عليه والا فلا فالمشترك اذا ارتيد به احد المعنيين كما يراد به المعنى الاخر ولو اريد به ايضا لم تكن تلك الاراده على قانون الوضع لان قانون الوضع ان يراد بالمشترك الا احد المعنيين واللفظ ابدا لابد الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلاله مطابقه وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام ﴿وفيه نظر﴾ لان كون الدلاله وضعيه لا يعني ان يكون رابطه للاراده بل الوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ أم لا ولا نعني بالدلاله سوى هذا القول كون الدلاله موقوفه على الاراده باطل لاسيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم كما قصد في المجازات صارت الدلاله عليهما مطابقه لا تضمنا والتزاما ﴿وعلى ما ذكره هذا القايل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقه سلمنا لجميع ذلك لكنه انما لا نفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق وارتيد الجزء لا يظهر انها مطابقه ام تضمن وانما اخذت تصدق عليه احدهما لا خر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثيه تماما لابد منه وشرطها اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه

اما على الفور او بعد التامل في القراين والا لكانت نسبه اللافظ الى الموضوع
له كنسبه سائر الخارجيات اليه فدلاله اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا
بلا مرجح ﴿ولو لاعتقاد المخاطب لعرف او لغيره﴾ اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني
مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف
او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى
عرف خاص ﴿وكلام ابن الحاجب﴾ في اصوله يشعر بالخلاف في اشتراط
اللزوم الذهني ﴿ووجهه﴾ العلامه في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك
بل جعل دلاله الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان
الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او غيره من قراين الاحوال ﴿والاظهر
ان مراده ما للزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى
لان معنى اللزوم عدم الانفكاك ﴿وظاهره﴾ انه لو اشترط مثل هذا اللزوم
لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن
دلاله الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفا والايراد المذكور اي ايراد
المعنى الواحد بطرق تختلفه في الوضوح والخفا لا يتاتى بالوضعيه اي ما الدلاله
المطابقه لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها
اوضح دلاله عليه من بعض ولا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد
منها اي من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا
خذه يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئه التركيبيه
امتنع ان يكون كلام يودي هذا المعنى بدلاله المطابقه دلاله اوضح من دلاله
قولنا خذه يشبه الورد او اخفى منه لانا اذا اقتصنا مقام كل كلمه منها ما يراد فيها
فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه لها من المرادفات
كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها
لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما فال والا لم يكن كل واحد منها

قوله وظاهره انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير وهو ان المجازات والكنايات الخ اقول اعلم ان مرشد الدلالة يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى فاشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن معقول المعنى فلم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على كلما تعارف دلالتها عليه الصحيح المركب منها ومرشديتها للمعاني الثانويه او المعاني ومرشديتها كذلك بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى فاشترط ذلك اللزوم وهذا هو الحاسم لمادة الغرر بحسب اعتبار العربيه والاصول والاول اشتباه بعد الصدور

اما على الفور

دالاً دون ان يقول لم يكن واحد منها دالاً الا ان المفهوم والمقصود من قولنا
هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه
بقوله والا ان لا يكون عالماً بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون
عالماً بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالاً او يكون عالماً ببعض منها دون
بعض فيكون بعضها دالاً دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد
منها دالاً ويحتمل ان يكون بعض منها دالاً فليتأمل وايّاً ما كان لا يجري
فيها الوضوح ﴿ فان قلت ﴾ لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ
والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين ﴿ قلت ﴾
الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف
على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ ﴿ وقريب منه ما يقال ان
فهم المعنى في الحال يتوقف على السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال
بل في ذلك الزمان السابق ﴿ فان قيل ﴾ لا نسلم انه اذا كان عالماً بوضع
الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة
في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة
وقرب العهد بها وبعضها بخلافه بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيراً
ما يستقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها
المعاودة مكرر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس
والمعاني على العقل ﴿ فالجواب ﴾ ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفا
ان يكون ذلك لنظر الى نفس الدلالة لا الى امر خارج عنها كما ان من حيث انها دلالة
التزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما هو في اللوازم
البعيدة المفتقر الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب
قطعاً عند العلم بالوضع وممتنع قطعاً عند عدم العلم بالوضع وشرعة حضور بعض

المعاني

المعاني المطابقية في العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للموضوع وبطئه
ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ﴿ ويأتي بالعقلية ﴾ اي والالتزامية
المذكورة انما يتأتى بالدلالات العقلية ﴿ لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح ﴾
اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في المتضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزومات في
الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها
اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزومه له فيمكن تأديته فذلك
المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفا
وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض
الآخر فيمكن تأديته بذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم
من حضور المسمى في الذهن حضوره فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة
او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقلياً او اعتيادياً عرفياً او
اصطلاحياً مثلاً معنى قولنا زيد حواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم
مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأديته هذا
المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن
فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءاً من شيء وجزءاً الجزء آخر من شيء آخر ودلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى
جزء جزئيه مثلاً دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الحدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه ﴿ فان قيل ﴾ ينبغي ان يكون
الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولاً
هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان ﴿ قلنا ﴾ الامر كذلك لكن القوم
صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لانا المعنى الضمني انما ينتقل الذهن اليه من
الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء ولاحظته بعد فهم الكل

فلما يفهم الكلام من الكلمات الى الجزء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يتراءى التشبيه بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه ❊ **فان قلت** قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا يتحاله يكون معنا تركيبيا وما ذكرت هنا من التاديه بالقيدات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية ❊ **قلت** ... تقيد المعنى الواحد بما ذكر مما لا بد لا عليه اللفظ ولا يتياعنه كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو موضوع مباحث البيان وكثير من امثلة الكنايه انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا المقصد نقول انا كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بتبيان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي واذا عبرنا عن معنى تركيبي باركيب يقبض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تاديه للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غايه ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني اللازم ما لا ينفك عنه سواكان ذهنيا كما في المتضمن او خارجيا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينه على عدم ارادته اي ارادة اللفظ ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينه على عدم ارادته ما وضع له فكنايه وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكنايه من ان الانتقال في المجاز والكنايه كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكنايه على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلاله للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلاله على لازم المعنى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء انشاء الله تعالى

ويقدم المجاز

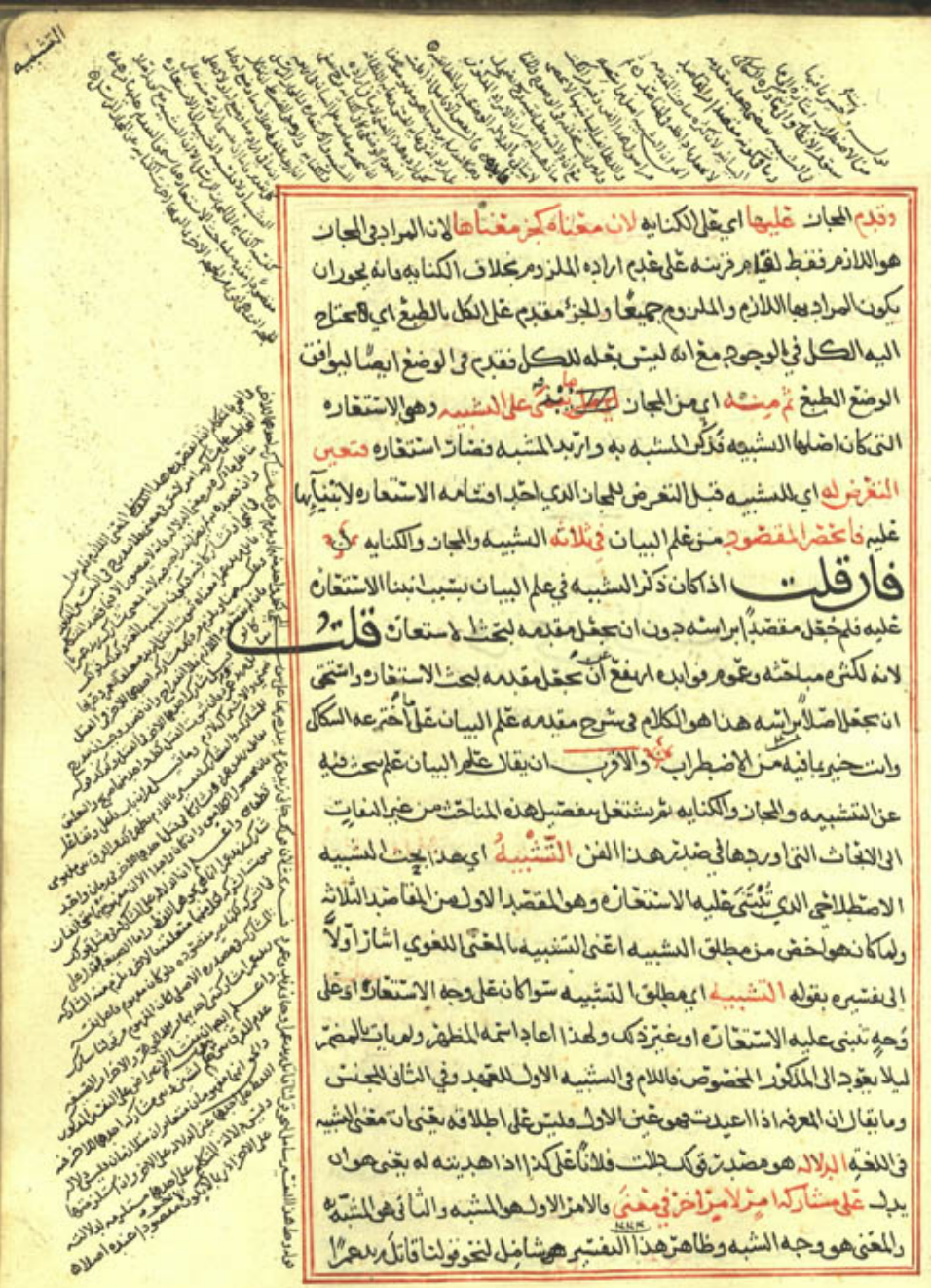

وتقدم المجاز عليها اي على الكنايه لان معناه كمعزمعناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينه على عدم اراده الملزوم بخلاف الكنايه فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي لاحتياج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعله للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم مثنه اي من المجاز ليبتنى عليه ما يبتنى على المشبه وهو الاستعاره التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعاره فتعين التعرض له اي للمشبه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعاره لابتنائها عليه فاخص المقصود من علم البيان في ثلاثه التشبيه والمجاز والكنايه ❊ **فان قلت** اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتنا الاستعاره عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمه لبحث الاستعاره **قلت** لانه لكثره مباحثه وعموم فوايده لم يرتفع ان يجعل مقدمه لبحث الاستعاره واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمه علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بانه من الاضطراب بمكان والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكنايه ثم يشتغل بعد تحصيل هذه المباحث من عنى المعاني الى الالتفات التي اوردها في ضمن هذا الفن **التشبيه** اي هذا مبحث التشبيه الاصطلاحي الذي تبتنى عليه الاستعاره وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثه ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله **التشبيه** اي مطلق التشبيه سواكان على وجه الاستعاره او على وجه تبنى عليه الاستعاره او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالمضمر ليلا يعود الى المذكور المخصوص باللام في التشبيه الاول المتعهد في الثاني الجنس وما يقال ان المعرفه اذا اعيدت هي عين الاولى فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغه **الدلاله** هو مصدر في ذلك فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركه امر لامر اخر في معنى والامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير هو شامل لنحو قولنا قاتل ربعه

قوله وسمي إلخ راد فيه ولنا الكاف ونحوه قد عرفت ما مر به انفا انه لا حاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو الى بدر فرحان بدر

رجاني زيد عمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالمشبه
المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركه امر لامر اخر في معنى
بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على
وجه الاستعارة بالكنايه نحو اشتريت لبنه اطفارها ولا على وجه التجريد نحو
لقيت بزيدا اسدا ولقيني منه اسد على تشبيه في علم البديع بان في هذه الملاثه
دلالة على مشاركه امر لامر اخر في معنى مع ان شيا منها لا يسمى بشبيها في الاصطلاح
خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه
اسد من قبيل المشبيه فمعنى المشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة
على مشاركه امر لاخر في معنى بلا على وجه الاستعارة التحقيقيه والاستعارة
بالكنايه والتجريد ويتبغي ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
او تقديرا ليخرج عنه نحو اتاني زيد عمرا وحاني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقيه
والاستعارة بالكنايه لان الاستعارة التخييليه وهي اثبات الاظفار للمنيه في
المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركه امر لاخر عند المصنف لان المراد بالاظفار
عنده معناه الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تفسير المشبه
المصطلح الذي هو يبتغي تشبيهها بالخلاف وهو ما ذكر فيه اداة المشبه نحو زيد كالاسد
او كالاسد عقله زيد لعيار قرينه ويبتغي تشبيهها على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة المشبه وحقل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع
ذكر المشبه اي مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم
بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يبتغي تشبيهها ليخرج الاستعارة
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكليه ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلاله الحال عليه
او نحو ذلك الكلام وسيجيء لهذا زياده تحقيق وتفصيل نحو في اخر باب
المشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما
هو في اركان المشبيه المصطلح وهي اربعه طرفاه يعني المشبه والمشبه به

قوله لانه عديم الحيوه فامن شانه اولى وقيل عديم الحيوه في الصنف

وجهه وادانه وفي العرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعه
المذكوره اما باعتبار انها اجزاء ما خوذه في تعريفه لانه هو الدلاله على مشاركه
امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان المشبيه في الاصطلاح كثيرا ما
يطلق على الكلام الدال على المشاركه المذكوره نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعه
طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لانهما لان وجه المشبه معنى
قايم بالطرفين والاداه الدال بيان المشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب لبنيه
بخلاف الوجه والاداه فان الطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى
الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ خد الهمس
وهو الصوت الذي أخفي حتى كأنه لا يخرج من مضايق الفم والتكهه وهي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات
وهذا كله بتمامه فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والتكهه وذلك
لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رايحه العنبر والريق
طعم الريق والخمر وباللمس ملاسه الجلد الناعم والحرير ولينها الا ترى هذه الاشياء
لكونها احتمالا لكنه تداسمح في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر
وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله حسيان كالعلم والجهل
ووجه الشبه بينهما كونهما حجتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان
يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس بالاولى كالمنيه والسبع فان
المنيه اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوه فامن شانه والسبع حسي والثاني مثل
العطر وخلق عجيب فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفيه
نفسانيه تصدر عنها الافعال بسهوله عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول
غير جايز لان العلوم العقليه مستفاده من الحواس ومنتهيه اليها ولذلك قيل
من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس

اصلاً المعقول فتشبيهه يكون حجة للفرع اصلاً والاصل فرعاً وهو غير جايز ولذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال له الشمس
كالحجة في الظهور والمسك كالخلق فالذي في الطيب كان سخيفاً من القول واما ما جاء في
الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوساً ويجعل كالآلة
لادراك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينيذ ثم لما كان
من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة
مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحد الحسي و
العقلي تقليلاً للاعتبار وتسهيلاً للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت
الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطاً واشار الى تخصيص الحسي والعقلي
بقوله والمراد بالحسي المدرك هو وما دته بالحواس الخمس الظاهرة
وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فيدخل فيه اي بسبب قولنا او
ما دته يدخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من امور كل واحد
منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكأن سحر الشقيق هو من باب
حرد تطيفه اراد به شقايق النعمان وهو نبت احمر في وسطه سواد وانما اضيف
الى النعمان بن المنذر لانه حمى ارضاً في ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب
المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام ياقوت جمع علم وهو الراية نشرن
على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك
على هيئة مخصوصة محسوسة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت
والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد
بالعقلي ما لا يكون هو ولا ما دته مدركاً بالحواس الخمس الظاهرة فيدخل
فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي
فانه منتزع عنه ولهذا قال ايما هو مدرك بها اي بالحواس المذكورة

ذكر بحيث

ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركاً بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله
اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ف

ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال ف

يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي تؤنبني في حب ليلى والحال ان مضاجعي مملوة بي
سيف مصقول كالمشارف اليمن وسهام محدودة النصال يقال رشن السيف اذا
حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها فحلوق وان انياب اغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بالحس البصر ف

ومما يجب التنبه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزيية
المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان
الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها
احساس قط ولا ان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزيية
بل هي صور لانها ليست مما يمكن ضبطها ان تدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت
لم تدرك الا بها وليست ايضاً مما لا تحقق صدقه زيد وعمرو ف بل المتحقق في
هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب
الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشيا لا حقيقة لها كانسان
له جناحان او راسان او لا راس له وهو ايضاً لا تسكن نوماً ولا يقظة وليس
على بها استظهاراً بل الحس هي التي تستحفظ على اي نظام ترتب بواسطة القوة الوهمية
وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى
مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت
بالحواس الظاهرة والمراد بالوهمي ما اختزعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا
تصور ان الغول التي تهلك الناس كالشيخ فاخذت المتخيلة في تصورها بصورة الشيخ
واختراع اناب لها كما للشيخ وما يدرك بالوجدان اي وجد في العقل ما يدرك
بالقوة الباطنة وتسمى وجدانيات كاللذة والالم الجسمين فانه المفهوم من اطلاقها

بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليستا من الوجدانيات بل من المعقولات الصرفة

وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك كذلك وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي ﴿ اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاح والشامة بشوب حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء يترجى وكذلك البواقي مستنده الى الحس ﴿ واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كالا وهو ادراكها المدركات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهذه اللذة عقلية وقس على هذا الالم **فاللذة العقلية** ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر ﴿ واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما تدركه الحواس الظاهرة خلافا للفرد فيما عدا ما ادرك بالحواس الظاهرة وليتا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك **ووجه ما يشركان فيه** اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشراك الطرفين فيه **تحقيقا او تخييلا** والاول كزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي لم يزده اختصاص بهما وقصد بيان اشراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على ان احد اشتراك شيء في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس **والمراد بالتخييل** ان لا يوجد ذلك واحد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل **نحو ما في قوله** اي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي **وكان النجوم بين دجاها** هو جمع دجية وهي الظلمة والصبح لياليا وللنجوم والروايه الصحيحه دجاه والضمير للسل في قوله ○

قوله ولزم بطريق العكس ان شبه الشيء وكلما هو علم اثنين اعلم ان السكاكي اعتبر كل واحد من الشبهين على حدة ولم يعتبر احدهما على الاخر ديكفي ان تعكس الوجه الا اذا ذكر المضاف قرين

ب ليل تطخنه لصد ودجه ٭ وفراقما كان فيه وجاع ○
موحش كاقبل تقذى به العين ٭ وبابي حديثه الاسماع ○
وكان النجوم بين دجاه ٭ سنن لاح بينهن ابتداع ○

فان وجه الشبه فيه اي في المشبه المذكور في هذا البيت **هو الهيئة الحاصلة** من حصول اشياء شرقه بيض في جوانب شيء مظلم استوى في اي تلك الهيئة **غير موجوده في المشبه به** الا على طريق التخييل **وذلك** اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل **انه** الضمير للشان **لما كانت البدعة وكلما هو جهل بحقيقة شاجها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكلما هو جهل بها** اي بالظلمة بقوله شبهت جوابا لما **ولزم بطريق العكس** اي اذا اريد التشبيه **ان شبه السنة وكلما هو علم بالنور** لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة **ليشاكل ذلك** اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور **حتى تخيل ان الثاني** اي السنة وكلما هو علم **مما له بياض واشراق بحيث تكاد بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك** اي دخيل البدعة وكلما هو جهل مما له سواد واظلام **كقولك شاهدت سوادا كالكفر من جبين فلان وضاء** اي سبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام **صار تشبيه النجوم بين الدجا بالسنن بين الابتداع كتشبيهها** اي مثل تشبيه **النجوم بياض الشيب في سواد الشباب** اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق **او بالانوار** اي الازهار **موثقة** بالقاف اي لامعة **بين النبات الشديد الخضرة** فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجا والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تخييل بتلوين متلونا وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع ٭ من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكانت اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي لمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه

والمشبه به نسأد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القايل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لانا هذا المعنى مما يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القله والكثره لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام قليلا حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد عنه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا ولا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهي مزالق الوحشه عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القله والكثره بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اكثر او اقل ثم فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون اشتمالها مصلحا واشمالها مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجري الطعام ولا يحصل المنفعه المطلوبه منه وهي التغذيه ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا كانه اراد بكثره النحو استعمال الوجوه الغريبه والاقوال الضعيفه ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقه الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعيه او جزء منها مشتركا بينهما وبين ماهيته اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في شديد ثوب بالحرير في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل فلك في كونهما كتانا اي ثوبا او من القطن او خارج عن حصه الطرفين ولا يخالفه يكون معتادا بها ولهذا قال صفه وتلك الصفه اما حقيقيه اي هيئه متمكنه في الذات مستقره فيها والصفه الحقيقيه اما حسيه اي مما يدرك بالحس كالكيفيات الجسميه اي المختصه بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوه مرتبه في العضتين المجوفتين المتين تتلاقيان فتستقران الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئه تحيط به واحده او نهايتين كشكل الدايره او نهايات

اولا نهايات

اوثلاث نهايات او اربع كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير كم متصل قار الذات ويعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته بالانقسام الى ان يكون لاجزايه حد مشترك سيلان في عنده وبه احترز عن الزمان والمقدار حتى على ان قبل القسمه في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركه عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها اعتبار عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركه الاينيه وعند الحكما هو الخروج من القوه الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من حمله الكم اعني الذي يقتضي القسمه لذاته والحركه من الاعراض المنسبيه والكيفيه لا تقتضي لذاتها قسمه ولا نسبه فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات كحو السرعه والبطو والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقه التي هي عباره عن مجموع الشكل واللون وكالنعومه والبكاره الحاصلين باعتبار الشكل والحركه وكالاستقامه والانحناء والتحدب والتقعر الداخله تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوه تهيات في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات القويه والضعيفه والتي بين بين ومن الاصوات الحاده والثقيله والتي بين بين تحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امتناس عنيف والقلع الذي هو رد عنيف بشرط مقاومه المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوه المقاومه وضعفها تختلف قوه وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابه المقروع او ملايسته كما في اوتار الاغاني الممتده او في قصر المنفذ او ضيقه او شده التوايه كما في المزامير الملتويه بحسب خبره وثقلا او بالذوق وهي قوه مثبثه في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها ستعه المراره والملوحه والحموضه

والعفونة والقبض والنعومة والملاسة والنعاسة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا خصوص لانواعها ولا لاتمامها الا من حيث هي موافقة او منافرة كرائحة طيبة او منتنة او من حيث هي اضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يفارقها كرائحة الخلاوة او باللمس وهي قوة منتشرة في البدن يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها سائر افعال الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي بسهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي ضد ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل من تفاوت بعض الاجزاء المحسوسة بعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينفصل عن وضعه ولا يبتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين ويكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى سوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى سوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة مخصوصة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد منه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتفاضل بها اي ما المذكورات كالبلة والجفاف والتزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او غقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كالمزاج وغقلية كالكيفيات

النفسانية

النفسانية اي المختصة بذات النفس من الزكا اي جودة القوى وهي شدة قوة النفس معدة لاكتساب الملكات وقيل هي ان تكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم هو قد يقال على الادراك المطلق الحاصل صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة تتهيأ بها على استحضار موضوعات متعددة لغرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهي حركة النفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس بطيئة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وتنابز الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتغرب عنها الملق وهي ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير رؤية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك للغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما جنسية والحسنية كما مر تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازاله الحجاب في تشبيه لحجه بالشمس فانها ليست متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية المتخلب والناب المنيه والى كليهما اشار صاحب المفتاح قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كانتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند المتكلم وكانتصافه بشيء تصوري وهي محض

واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا مشاحة على الحكماء في امثالها احكام متفاوتة على الجدلي وكان هذا اشهاج من المتكلمين باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغا

فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثله انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف
التي فيها وايضا وجه الشبه اما واحد واما بمنزله الواحد لكونه مركبا
من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقه ملتئمه
من امور مختلفه او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئه انتزعها العقل من عده
امور وبهذا اشعر كلام المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما
هو بمنزله الواحد حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزله الواحد اي
وجه الشبه اما [illegible] واحد او غير وغير الواحد اما بمنزله الواحد
واما متعدد بان ينظر الى عده امور وتقصد اشتراك الطرفين في كل واحد
من تلك الامور لا بل في الهيئه المنتزعه او الحقيقه الملتئمه وذلك المتعدد كذلك
اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب
منه ما هو بمنزله الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه
الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى قسمه
والحسي طرفا محسوسان لا غير يعني ان وجه الشبه سواء كان تمامه حسيا
او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان
يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء
يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من
العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا
جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا
حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي
شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها
حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه
الحسي يعني ان كلما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس
لما مر فان قيل هو اي وجه الشبه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي

ترور السوال

هو الصحيح الذي ذهب اليه المحققون من ان الوجه المشبه به لا يكون الا حسيا
وهو الحق لان الغرض من التشبيه انما هو ادعاء ان المشبه في الوضوح
والجلاء بمنزله المشبه به وهذا لا يتحقق الا اذا كان المشبه به حسيا
وهو كما يجب ان يكون كذلك لا يجب ان يكون الوجه المشبه به
وكما يجب ان يكون كذلك لا يجب ان يكون الوجه المشبه

تعرير السوال ان كل وجه شبه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين وكل
مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون بحيث يتصور مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل
وجه شبه فهو كلي والشيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند
المدرك وكلما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فالشيء من وجه الشبه حسي وهو المطلوب
قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركه بالحس
كالحمرة في شبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في الورد مدركه
بالبصر وان كانت الحمرة الكليه المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا
لا يصلح لان يكون جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان وجه التحقيق في وجه الشبه
ان لا يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى
قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثله الاقسام المذكوره وجمع بينها
ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي
او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعه اقسام وكل منها
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فتكون تلك
اربعه عشر جزءا فتما لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنا عشر قسما وبقي
ستة عشر فالواحد الحسي بالحمرة من المبصرات والخفا اي خفا الصوت من المسموعات
وفيه تسامح لان الخفا ليس بمتنوع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة
الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد
والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والعلد الناعم بالحريرين
والواحد العقلي كالغرا عن الفايده والجراه هي على وزن الجرعة الشجاعه ويقال
جرو الرجل جراة بالمد وانما اختار الجراه على الشجاعه لان الشجاعه على ما قرها
الحكما مختصة بذوات الانفس لوجود كونها صابرة عن ندبه فيمتنع اشتراك الاسد
فيه لا يخفى على العلام الخلاف الجراه فانها اعم والهدايه اي الدلاله الموصله الى المطلوب واشتباه
النفس في شبيه وجود الشيء القديم المنفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان

واعلم ان هذا

الوجود والعدم من الامور العقليه سواء كان الوجود عاريا عن العلايه او غير عاريه
وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من ان المشبه هو ان تثبت لهذا
معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كما انك للرجل شجاعه الاسد وللعلم خلق
النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل النور بين الاشيا واذا قلت
للرجل القليل المعاني هو معدوم اراد هو العدم سوى لم تثبت له شبها من شي بل
انما نفى وجوده كما اذا قلت هو ليس بشي ومثل هذا لا يتم تشبيها ثم قال الامر
كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم ومرئي كالشي ووجوه شبه بالعدم
فان ابيت لا ان تعمل على هذا الظاهر فلا مضايقه فيه والرجل الشجاع غاية الاسد
فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي بالعلم يوضح
الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما بالنور تدرك المطلوب وتفصل بين الاشيا
والقطر على شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام
لف ونشر وهو ظاهر وفي وجده بعضهم اشكال تسامح لما فيه من شايبه التركيب
كالفراغ من الفايده واستنبط الخ وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثله
العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوه في كونهما حجتي ادراك وبيان
وذلك ان المراد بالعلم الملكه التي يقتدر بها على ادراكات جزييه كعلم النحو مثلا
والحيوه شرط للادراك والثبت والشرط شيء كان في كونهما طريقين الى الادراك
ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم
والحيوه الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا
صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا يقتضي بانضمام حسيه الطرفين وعقليتهما
لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار اخر
وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان
قلت ما معنى اما افراد والتركيب ها هنا ولم يخصص هذا القسم
بوجه الشبه المركب دون الشبه الواحد قلت يجب ان تعلم ان

ان ليتاتى المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقه مركبه من اجزا مختلفه
ضروره ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد موزع الامر كبان وكذا في وجه
الشبه ضروره ان وجه الشبه في قولنا زيد كثير في الانسانيه واحد لا يتنزل
منزله الواحد بل المراد بالتركيب ان يعتبر في عقده اشيا مختلفه او الى عقده اوصاف
صالحه لشي واحد فينتزع منها هيئه ويجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه
ولذلك نرى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه
والمشبه به هيئه منتزعه على ما سيجي ان شا الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك
ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بقيد ان لا يكون معنى منتزعا من
عده اشيا كل منها داخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب
الطرفين بهذا المعنى اعني بقيد ان يعتبر في كل منهما هيئتين
ثم يعتبر اشتراك الهيئتين في هيئه بعضها وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه
مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون
اما امرا واحدا او غير واحد وعبر الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه
اما حقيقه مثل هيئه او اضافه مقصوده من مجموعهما الى هيئه واحده او لا
يكون في حكم الواحد بل نظر بالمركب الحسي فيما اي التشبيه الذي طرفاه مفردان
كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول الحجه ابن الحجاج او قيس ابن الاسلت
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحه الملاحي
بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جا بتشديد اللام كما في هذا البيت خضر نور
اي حسن بفتح نون كذا في اسرار البلاغه ويقال نورت الشجره وانارت اذا اخرجت
نورها الجامله من مقارن النور البيض المستبد بره الصغار المقاديز في
المراى فان كانت كبارا في الواقع على الكيفيه اي بغيرها حال كونها على الكيفيه
المخصوصه فتضمه الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفيه المخصوصه انها
لا تكون بحيث يمنعه اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديده الافتراق بل لها

ان ليتاتى المراد

كيفيه مخصوصه من المقارب والتباعد على نسبه قريبه مما نجده في اي العين من تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في نسبه الكيفيه حمله الشيخ عبد القاهر بقدر المقدار مخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفيه والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفيه الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجمله فقد نظر في هذا التشبيه الى عده اشياء وقصد الى الهيئه الحاصله منها واما قلنا ان الطرفين مفرد ان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو نفس العنقود حيي تفتح نوره وسنجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يعتبر التركيب فيما ايه والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قوله شاء كان مثار النقع يقال ثار الغبار اذا هجم وه فوق وسناء اشيافا ليل تهاوى كواكبه اي يتساقط بعضها الى اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد احتمل بكثير من الالطايف التي قصدها الشاعر على ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئه بيان لما في قوله كما الحاصله من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقه مستطيله متناسبه المقادير متفرقه في جوانب شتى مظلم وجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغه حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف وهي فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب وكذلك وجب الحكم بان اشياعا في حكم الصله للمصدر ليلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكما ان السيوف كواكب ونصب اشياعا لا يمنع من تقدير الانفصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقه وفصيلها لارضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقه وترك فصيلها فيحمل الكلام جملتين ومما يدل على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جمله وقعت حسد ثم

الليل مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبده بشانها لقال الليل وكواكبه فهو لم يقتصر على ان ذكر كل لقات السيوف في اثناء التجاجه كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئه السيوف وقد تسلت من اغمادها وهي تعلو وتنشب وتجد تذهب وهذه الزياده زادت التشبيه تفضيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهه واحده وذلك ان للسيوف في حال اجتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات ترتعد ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفه واحوالا مستقيم بين اما عوجاج والاستقامه والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويضرب بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيله فبنه على هذه الدقايق بكلمه واحده وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكانت لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها في التهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها في على صوره الاستدارة هذا كلامه وقوله فان اشياعا في حكم الصله للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثاره لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا ثار ضرب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصله للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق يا غلام ياقوت نثرون على رماح من زبرجد من الهيئه الحاصله من نثر احمر مبسوطه على رسم احمر خضر مستطيله محززه فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما مضى في تشبيه فاز قدح شاب زهر الدنيا بليل مغفر وسنجيء لهذا زياده تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما وجه الشبه الذي هو في الهيئات التي ينتزع عليها الحركه اي يكون وجه الشبه الهيئه التي ينتزع عليها الحركه من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما هي في تلك الهيئات على وجهين احدهما

ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف
عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال واعلم انما يزداد به التشبيه دقة
وسحرا ان تجيء في الهيئات التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه
على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة
الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه في قول ابن المعتز
او اوفى النجوم والشمس كالمراة في كف الاشل بين الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع موج الاشراق واضطرابه
بسبب تلك الحركة حتى كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب البدايرة ثم
يبدو له يقال بدا له اذا ابدى والمعنى ظهر له راى غير الاول فيرجع من الانبساط
الذي بدا الى الانقباض كانه رجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد
الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مويه لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا
كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان يجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف وهنا ايضا
يعني كما لابد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف وكذا في الثاني لابد
من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين
وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا
لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا كحركة الريح والشهد لاتركيب
فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي في قول ابن المعتز وكان البرق مصحفا قاريء
يحذف الهمزة اي قارئ فانطبا امره وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الجانبين اي حالتي الانطباق
والانفتاح الى جهتين في كل واحد حالة الى جهة والمشبه كل هيئة من
هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة ومن شانه ان تعرض وتنبه
وكلما كانت التفاوت في الهيئات الجهات التي يتحرك اليها اوقباض الجسم اشد كان
التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف قول الشاعر وصفة الرياض

خفقت بشرى كانها لفيان تلحفت خضر الحرير على قوام معقل
فكانها والريح حاميها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل
وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب
في صفة كلب يقعي اي يجلس وذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي
بارح يحدو له لم يحدو له اي يتوايم محكمه الخالق من حدا الله لا من حدا الانسان
والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب
في اقعايه بانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص والمجموع صورة خاصة
مولفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة
على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مطلوب
كانه عاشق قد مزق صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل
او قايم من نعاس في ملوشته مواصل لمطيه من الكسل
شبهه بالمصطلي المواصل لمطيه مع التعرض لشبهه وهو الوشاه والكسل ينظر
الى الهيئات الثلاث ولطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي
فانه وقت للتناول لان هذا القدر يقع في بعض انواع المطلوب لكونه امرا جليا
والمركب العقلي من وجه الشبه كجرمان الاسفار بابلغ نافع مع تحمل التعب
في استفتاحه بقوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل
اسفارا جمع سفر بكسر السينين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور
لانه مدعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيا مخصوصا
هي الاسفار التي هي اوعية للعلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه
واعلم انه قد ينتزع من متعدد ويقع للغلط الوجب انتزاعه من اكثر
كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع
ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى ابن الثمار اذا اصابت ذات برق

وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت العمامة للقوم اي تعرضت لهم بحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت اي ذهبت وانكشفت وانما وجه الشبه من مجموع قوله كما ابرقت قوماً غطاشا غمامه خطاً لوجوب اسراعه من الجميع اي جمع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحاله المذكوره في الابيات السابقه بظهور العمامه لقوم غطاشى ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتدا مطمع بانتهاء مويس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشد بد الحاجه اليه اماره وجوده ثم نفوته وبقي بحسره وزياده تزج والباء في قوله بانصال ليست هي التي تدخل على المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور العمامه ثم انكشافها بل هي مثل الباء في مثل قولهم التشبيه بالوجه العقلي لهذا غير مليا مل ۞

فإن قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجمعه كقولنا زيد يصفو ويكدر شبيهاً واحداً لان الانتصار على الحد الجزئي سطل العرض من الكلام لان العرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين صفتين وان احداهما لا تبدوم

قلنا الفرق بينهما ان العرض في البيت ان يثبت ابتدا مطمعاً متصلاً بانتهاء الصفتين من غير قصد الى امتزاج احداهما بالاخرى بانتهاء مويس وكون الشيء ابتدا الامر اخر امره ابعد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احداهما بالاخرى لانا لو قلنا هو يصفو ولم نتعرض لذكر الكدر وحدت تشبيهك له بالماء الصافي بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لا فادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغه

ولا يخفى ان قولنا يبدو يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعاره بالكنايه على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى ۞ ثم قال قد ظهر

مما ذكرنا

مما ذكرنا ان التشبيهات المجمعه تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا امرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يغير حال الباقي في افاده ما كان يفيده قبل الحذف واذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات تشبيه مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثه لم يتغير حال الباقي في افاده معناه والله اعلم ويقدر ان وجه التشبيه ثلاثه اقسام واحد ومركب ومتعدد ۞

وهما فرغ من ذكر الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف **والمتعدد الحسي** كالون والطعم والرائحه في تشبيه فاكهه باخرى **والمتعدد العقلي** كحده النظر وكالحذر واخفا السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفا سفاد امن الغراب في تشبيه طائر بالغراب **والمتعدد المختلف** بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعه الذي هو حسي ونباهة الشان اي تقدمه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالقمر واعلم انه الضمير للشان **وينوع التشبيه** اي التمثيل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه كالشبه بالسكون ۞ وعند التحقيق المراد ههنا ما به المشابهه اعني وجه التشبيه **من نفش التضاد لاشتراك الضدين فيه** اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر **ثم يزل التضاد منزله التناسب بواسطه تمليح** اي ايهام ملاءمه طرفيه يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح **او تهكم** اي تخريب واستهزا فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم هو على ان يكون كل منهما جعل على ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما حسب المقام فان كان العرض مجرد الطرافه والملاحه من غير قصد الى استهزا او تخريب فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان تشير في مجرى الكلام الى قصه او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشاره الى شيء من قصه

خاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي
انا في من ابي رعيد فسل بعيطة الفخاخي
ان قائل هذه الابيات قد قصد بها التمليح فان قلت ظاهر قوله
لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الحبان والاسد هو التضاد باعتبار
رضي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وحسد الاتملح ولا تهكم كما اذا
قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من
الملاحة والتهكم في شيء وايضا فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم يزل منزله الثاني
بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على اخيذ انا اذا قلنا الجبان هو
اسد والبخيل هو حاتم وارتدنا التصريح بوجه الشبه لم يبق لنا في التضاد او
في مناسبه الضديه بل المناسب ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ونحلهم
ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو نحو الجبن والبخل لكنا نزلناه
منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضديه كما
نجعل في الاكاذيب المضحكة وجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجراءة
لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة
التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو
كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه
والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف
الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه
كأنه الخبر بقيت ضمائر الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت
وكأني قلت قلت وانما قدر يستدل عبد الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل وهذا كثير
في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما شتق من المماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف ابي في الكاف وكها اي

مما يدخل

مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه
اي لفظ المشبه به اما لفظ القول نحو زيد كالاسد او كولد الاسد وقوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي
حاله او قصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق الايه فان التقدير او كمثل ذوي صيب بحذف ذوي
لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر
لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي
استوقد نارا او المشبه به قد يلي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ كقوله
تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بغيره
اخر بحمل المقدير فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا امتنع ان يكون من قبيل ما يلي
المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله
ليس من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا الحواريين انصار الله وقت قوله
عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقوله اتيكه خفوق
النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف
كمثل ذوي صيب فحذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
كون المومنين انصار الله بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله بل
اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من
انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتدبر
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه
والثاني مشبه به فجوز بان الصواب ان المومنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه
كون الحواريين انصارا بل كون المومنين والشارح العلامة قدس
قول هذا البعض بان لا يه حينئذ لا يكون نظيرا لقوله او كصيب وبان تشبيه

قال صاحب المفتاح

وانما لم يدخل ما يلي المشبه به الكاف ونحوها على المشبه به لان الكاف
والكاف والاضافة نحو الاسد الكاف هم

الكون بالقول بها لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع
في الظاهر المشبه بين كون المومنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام ان المراد
ايقاع المشبه بين كون المومنين انصارا الله وبين كون الحواريين انصارا وقت
قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله
او كصيب من السما بخبثه ﴿ نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح
كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع المشبه اي تشبيه كون
المومنين انصارا الله على ان اللام للعهد بس اي دايرا بين كون الحواريين انصارا
الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح
يعني ان المشبه كون المومنين انصارا الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون
الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن
المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم انصارا بقول عيسى ﴿ وقيل
المراد بالحواريين في قولنا وقع التشبيه بين كون الحواريين هم المومنون لانهم
حواريو محمد صلى الله عليه وآله وسلم اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم
وقد عليه غيره اي وقد يلي بحرف الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا
لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا
التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه
بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحمار فالقضية الشبيهة الشان نحو واضرب
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السما فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما
تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتحمل التقدير
بل المراد تشبيه خلقها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء حال النبات
الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا ثم يبيس فتطيره الرياح كان
لم يكن ﴿ فان قلت ﴾ فليعتبر هنا ايضا مضاف محذوف
اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب ﴿ قلت ﴾

هذا اقدر لا احاجه اليه ولا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر
في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم لابد لها من مرجع ﴿ قال صاحب الكشاف
لو لا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني ارعي
الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفردا يتاتى به التشبيه او لا الا ترى الى
قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الما الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا
بمفرد اخر يتحمل التقدير ﴿ وتمت ابيتن في هذا قول لبيد ﴿
وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدا بلاقع ﴿
لم يشبه الناس بالديار واهلها بها يوم حلوها وغدا بلاقع في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول
اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه ﴿ فان قيل
هب ان ضمير الصيب اوجب التقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لانقال
لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بجملتهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من
عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بمجموع
القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء ﴿ قلت الجواب
انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من تقدير مضاف على تقدير
ذوي لانه لا قائل بالاول على المقصود واسند ما لا يليه الخطوف عليه اعني قوله كمثل الذي
استوقد نارا اولى لسلامة ﴿ وقد ظهر بما ذكرنا ان قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل
ماء على المضاف والمشبه به لم يلي الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا ﴿ وقد
ذكر فعل ينبي عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد
انه مشابه به للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على كمال التشبيه
وتيقنه ﴿ كما في حسبت اوخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه اذ ليس في قيد ما في
الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق بل فيه استعارة بان تشبهه بالاسد
ليس بحيث يتيقن انه هو بل بحيث يظن ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن
التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك والمايدار عليه علمنا

هذا اقدر لا احاجه اليه

اعني فعله في قوله او كذوي
صيب والمعنى كمثل ذوي صيب
بزياده مثل بينت

بان اسدا يحمل على زيد بحقيقة وانه انما يكون على تقدير اراده التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبغي عرف حال التشبيه من القرب والبعد كان اصوب والغرض منه اي التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض الفايدي بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب

وان فوق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال

وانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث انه لم يستو بينه وبينهم مشابه بل صار اصلا برأسه وجنسا نفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضايل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاخرج هذه الدعوى الى تجويز امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدماء **فان قلت** ان التشبيه في هذا البيت **قلت** يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان بعض الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاق حتى لا يعد منها فلك شبيه بحال المسك وانما يتم مثل هذا تشبيها مكنيا عنه او تشبيها ضمنيا او خياله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه به على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم ان المشبه به جدير بالمشبه والا لم يكن لبيان الحال كما مر بينه او مقداره اي بيان مقدار حال المشبه به في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه وجه باي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدة السواد او تقريرها اي تقرير حال المشبه عطف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقويته كما في تشبيه من لا يحصل منه على طايل بمن يقوم على المآء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفايدة وتقويته شانا ما لا تجده في غيره لان الف الفكر للجزئيات اتم منه بالمعقولات لتقدم الجزئيات وفرط الف النفس لها الا ترى ان للطيف اذا ورد وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول

ما يتوهم

ما يتوهم او كانه لا فرق له فلا تجد السامع من الانس ما تجده في قوله

ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر

وكذلك اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كقصر ما يضرب وكلمح البصر وكانه شيء لم تجد فيه ما تجد في قولهم ابام كاباهيم القطا وقول الشاعر

ظللنا عند باب ابي عقيل يوم مثل ساعة الاياب

وكذا اذا قلت فلان اذا ظهر لبشي لم يزل ذلك عن تكرع وقصر خواطره على حال امعانه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يتصادف فيه من الارتحية ما يصادفه من ايراد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر وارفع ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به وجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان الغرض حينئذ الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد به مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ابلد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا لو كان ما كان وجه الشبه ادخل في الاستلام عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقريرها له فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الامر المشهور اميل فالتشبيه به يزيده تقريرا والتقويه احرى **فان قلت** لم خص هذه الاربعة بذلك **قلت** لان التزيين والتقويه والاستطراف لا يقتضي الا مجرد الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي بالشديد السواد بعلة الطبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد وكذا في التقويه لان الهيئة المشتركة

بين الوجه المجدور والمسلحة الجامدة والمسلحة الجامدة المنقوره ليست في المسلحة اتم
ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به ابين واخفى كان التشبيه
بتاديه هذه الاغراض اوفى ۞ وقد اضطرب في هذا المقام
كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف في وجه
من المشبه واخص بها او اقوى حالا منها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض المتربين او المتشوبه
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتعريز الشيء بما يساويه في التعريز الابلغ في معرض الاستطراف
كما في تشبيه فحم مرمور وقد يجر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه
وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع
لمشابهته اياه او للوجه الاخر اي نقلا لتبديه حضور المشبه به في الذهن اما
مطلقا او عند حضور المشبه اي المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف
النواجم كذا ذكره الشارح العلامه ۞ وعلى هذا يكون عدم تحقق ذكر المشبه به
الذي لا يكون اعرف واخص واقوى حالا في صورة الاستطراف حاليا عن التعليل
وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا اسهب بتياق كلامه
وبالجمله فتعليله لا يطابق ما عزاه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اوفى حالا
مع ان وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير ۞ نعم لا بد فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اترى بالاستحسان او
الاستقباح او الغرابه والندره ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الحيثية
المشتركه فلا وحيث لا يعتد ان يكون مراد السكاكي كهة التشبيه المقصد
الذي يوجه اليه المشبه اعني الامر الذي لاجله ذكر المشبه وهو الغرض منه لانه
قد يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان
حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقدار ان يكون المشبه به مع كونه اعرف
بوجه الشبه على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون

قوله لامتناع وقوع المشبه به اولى منصوب على انه مفعول له للابراز المقتضى للاولوية في عرض الاستطرات للتنقل

قوله لامتناع وقوع المشبه به اولى منصوب على انه مفعول له للابراز المقتضى للاولوية في عرض الاستطرات للتنقل

اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زياده المقرر عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معترفا به فيما اقتضى به من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان
امكانه او تقريبه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا اقتضى استطرافه
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما
في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه محدور بسلحة جامده
بجامع قد تقربها البركة واستطرافه اي عند المشبه طريقا لحديثا كما في تشبيه فحم
فيه جمر موقد بحجر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا
التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة لا استطراف امر آخر غير الابراز في
صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا
كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي في قول ابي العتاهيه
يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زها الرجل يزهو اذا تكبر وفيه لغه اخرى حكاها ابو حنيفه زها يزهو زهوا ازدرت هنا بها الرياض
على جمر الياقوت كون ان يريد بها الازهار الحمر المشبهه بالياقوت
كانما في كل فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
بان صوره اشتعال النار باطراف الكبريت كاد يتذر حضورها في الذهن بدون جزء من المسك
موجه الذهب لكن يتذر حضورها عند حضور صوره البنفسج فتستطرف لمشاهده
غناق بين صوريتين متباعدتين غايه التباعد ووجه اخر انه ادراك شبه النبات
غض يرف واوراق رطبه من ذهبيات في جسم يستولي عليه اليبس وسبق الطباع على
ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يتعهد ظهوره كان سيل النفس اليه اكثر وهو الشغف
احد وقد يعود الغرض من المشبه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم
من المشبه في وجه المشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص
في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ايهام انه زايد كقوله اي قول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهه الفرس فوق الدهم ثم يقال غره الشي اي

اتم في وجه الشبه

لاغرّه وكرمه وغرّة الصبح لبياضه وجه الخليفه حين يمدح دلّه فقد دان ايهما ان وجه الخليفه اثر من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله ليمدح دلالة على اتصاف الممدوح بفرقه حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاضافه اليه والارتياح له وعلى كونه كاملاً في الكرم بحيث يتصف به البشر والطلاقه عند استماع المدح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف وليتم هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكره من جعل احد الشيئين مشبهاً والاخر مشبهاً به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقه كما في التشبيه الذي يقوى الغرض منه الى المشبه او ادّعاءً كما في التشبيه الذي يقوى الغرض منه الى المشبه به بالزايد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كلٌّ منهما يصدق فيه الحاق الناقص في وجه الشبه الزايد على ما قرّر انفاً سابقاً فان اريد الجمع بين شيئين في امرٍ من الامور من غير قصد الى كون احدهما زايداً استويا وعدت الزياده او النقصان اولم توجد او لاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه لئلا يكون كل واحد من الشيئين مشبهاً ومشبهاً به احترازاً من ترجيح احد المتساويين في وجه التشبيه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي

تتشابه دمعي اذ جرى ودموعتي فمن مثل ما في الكاس عيني تشكّت

فوالله ما ادري ابالخمر استبلت جفوني بقال استبل الدمع والمطر اذا هطل واشبلت السماء والباني بالخمر للتعديه وليتت بزايده على ما توهم ام من غبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زايد في الخمرة والاخر ناقص ملتحق بهكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه وجود عند ارادة الجمع بين شيئين في امرٍ التشبيه ايضاً كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهوره منه في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغه في وصف غرة الفرس بالضياء والانتباه

ودفرط الدلالو ونحو ذلك لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة والصبح مشبهاً به لانه اريد في ذلك مال الشيخ في اسرار البلاغه جعله القول انه متى يقصد بصب من المبالغه في اثبات الصفه للشيء والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزايد اقتضى المشبه في مطلق الصوره والشكل واللون اذا رجع وصفين على وجه قوي في الفرع على اخذه او قرب منه في الاصل وان العكس يستقيم في التشبيه فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم العكس اصلاً فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلاً قلت التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبهاً والاخر مشبهاً به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزياده والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصاً والاخر كاملاً في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه

وامّا النظر في اقسامه

وهو ان له تقسيماً باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداه واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعه على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعه اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراه باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشمل على صاحبه عند الاعتناق فان قلت التنوين في قوله لكم وله هن قيد في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانه عليه او مقيدان كونهم لهن لا يحصل من سقيه على طايل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بانه لا يحصل من سقيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكونه رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسويه بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين هذا المقيد

قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد
يكون بغير ذلك **او مختلفان** اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد **كقوله والشمس**
كالمراة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد
بكونه في كف الاشل **وعكسه** اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد **واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار** وهو قوله
كان مثار النقع فوق اليتنا وقد ستق تحقيقه وتحقيق تشبيه المركب بالمركب ان يكون
كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما مر ح به صاحب المفتاح
واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء مفردة معروفة وتنظم
بعضها الى بعض وتشبه بها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها **ثم تشبيه المركب بالمركب**
قد يكون بحيث يحس تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر
كقوله **كان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق**
فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بساط ازرق تشبيه حسي لكن ان هذا
عن التشبيه الذي يدرك الهيئة التي تملا القلوب سرورا او عجبا من طلوع النجوم
مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي تتفاوت قربها الضائيه ولا يكون بهذه الحيثية
كقوله **كانا الريح والمشتري قدامه في شامخ الرفعه**
منقض بالليل غرد دعوة قد سرجت قدامه شمعه
فانه لو قيل المريخ كمنقض من الداعية لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن
ان تعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف
وتعسف كما في قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا الايه فان الصحيح ان هذين
التشبيهين من التشبيهات التي لا يمكن المركبة لان تكلف لواحد واحد شيء
يقع تشبيهه به وهو القول الفصل والمذهب الجزل وان جعلتها من المركبة
فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واطهاره

الايمان بالافواه وانقطاع اسفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبهه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد
بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهته اهل
الاسلام بالصواعق **واما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق** باعلام
ياقوت نشرن على رماح من برجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به
مركب من عدة امور كما قرى وكذا تشبيه الشاه الجبلي بحجارة ابتر مشقوق الشفة

والفرق بين المفرد والمركب المقيد

والجواهر ثابت على راسه شجرتا عضل
اخرج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالتمر على الماء اما هو التمر
الواقع بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاه الجبلي هو
المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب
المفتاح تشبيه الشاه الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه الشقيق بعين
الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وكتشبيه المرسل الشمس بالمراة في كف
الاشل وجعل الشبيه في قوله
والشمس من مشرقها قد برت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بيضة اهيت بحل فيها ذهب ذايب
وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم مرفوعا كانا المرجح والمشتري
من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يتعرض لكيفية المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المقتضي
اقرب بان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاه الجبلي بانه قصد في الثاني
الى ما تدخل فيه الامور المتعددة بخلاف الاول ضعيف **واما تشبيه**
مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام **يا ماخيا نفقيا نطريكا** اي يا ملغا انقض
نطريكا واحمدا اي النطريقا نفقيته اي سلغته فانقضاه هكذا في الاساس
ترى وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف احدى التاءين اصله الصورة حسنة

تصور نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستتر غيم فدشابه اي خالطه
زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانها هي ذلك النهار المشمس مقمر
اي ليل فقمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات تنفتحت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى سواد الليل المقمر والمشبه مقمر
مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو عن تسامح وايضا فقسم اخر للمشبه باعتبار
الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فهو اما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف
او غيره بالمشبهات والائم المشبه بها لذلك كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب
بكثرة اصطياد الطير كان قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها لدى وكرها
العناب والحشف وهو لدى التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير
بالعناب واليابس بالحشف البالي اذ ليس الاجتماعهما هيئة مختصة
يعتد بها وتقصد بشبههما وكذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انما يحسن
الفصل من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لان الجمع فاسده في تحسين المشبه
او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به اخر واخر كقوله قول المرقش الاكبر يصف
نساء النشر اي الطيب الرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف
عنم ويروى باطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين اغصانه وان تعدد طرفه الاول
يقتضي المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدع الجيب وحالي كلاهما
كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كالآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به
دون الاول فشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري
باتت بنا الى حتى الصباح اغيد يجد ولد مكان الوشاح
كانما يبسم ذاك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد وهو
حب الغمام او اقاح جمع الحوان وهو نور له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وقول
الحريري يفتر عن لؤلؤ منضد وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حب
شبهه بخمسة اشياء في كون هذين البيتين من باب التشبيه نظرا الى المشبه اعني

المثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه مشبه
لا استعاره وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب
بن عباد في وصف بيات اهديت اليه
اتى بالامس ابيات تعدد ردحي بروح الجنات
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان وفيء الاماني
وعفو الصبا ونسيم الصبا وصفو الزمان ورجع الشباب
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه
سقسم الى ثلاثة اقسام الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث
قريب وبعيد وقد اشار الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه
وصف منتزع من متعدد اي امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه
في بيت بشار وتشبيه المثمن بالمراة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي
المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الاية والتشبيه في
قوله ألم تر ان قومي اعطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد
الذكائي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا
غير حقيقي وكان منتزعا من متعدد امور خصوا باسم التمثيل كما مر في تشبيه اليهود
بمثل الحمار فان وجه الشبه هو خرمان الاسفار بالغ رافع مع الكد في التعب
في استصحابه وهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى الوهم
وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل
بتفسيره اخص منه بتفسيره للجمهور وامامصاحب الكشاف
فجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة المثل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن المشبه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه
ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه
وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النوم مثلا للقران والحيوم للعلم

المثغر غير

قوله اشار بذلك الى ان هذا امر يقتضيه المحل واراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو قسيم
لمجموع المفصل اشار به كما ايضا اذ لو كان قسيما اخر يطلق التشبيه لوجب
ذكره هنا فتدبر تحقيقا

واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجه
منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا من متعدد او يكون وصفا حقيقيا
فتشبيه الثريا بالعنقود الممنود تمثيل عند الجمهور وليس تمثيلا عند السكاكي
وايضا تقسيم اخر للمشبه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فيه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه او من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر
يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الفاضل كقول بعضهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين
بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كالحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء
في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة متممة الجوانب
كالدائرة بخلاف ما لم تكن متممة الجوانب فان موضع الانفراج منها قد يكون طرفا
ومقابله وسطا ذكر جار الله العلامة ان هذا قول الامارية
فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الخفاظ وانس الفوارس اولاد بدر باد الغنى ودنك انها سئلت
عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت تكلتهم ان كنت
اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه
من قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سئل عنهم وايضا اي من المجمل قوله
منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعارا بان هذا من تقسيمات المجمل
لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي ومن
المجمل ما لم يذكر فيه احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايما الى وجه الشبه
نحو زيد اسد معولا على ان الفاضل اسد مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل
لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه
به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولهم هم كالحلقة المفرغة لا يدري
ايطرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه

التشبيه كامر

التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني

ملك كثمن والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب

ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام
في الحسن بن سهل

ستضحك العيش بي والليل عنك بحتى كثيرا ذكر الرضى في ساعة الغضب

ضربت عنه اي اعرضت ولم تصارف مواهبه عني وعاودته ظني فلم يخب
كالغيث انجيته وافال اي تاك ربيعه يقال فعله في روق شبابه وريعه اي اوله
واصابة ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب
وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه
يصيبك جيئه او ترحل عنه وهذان الوصفان مشتركان بوجه الشبه اعني
الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه
ما ذكر في وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الايادي لدي وصل مواهبه الي
طلبت منه او لم اطلب وكانه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل
عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في نصاعة وادمغي كالالي
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون
امرا مستلزما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان
يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي الشيء الذي يكون وجه الشبه لازما له
كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي
وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك فيه
بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي
وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع
وازالة الحجاب وتشبيه انما يكون تركهم للتحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى
الحسي والعقلي مع انه في الحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا
يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهما تسامحا

عند قوله المدلول عليه بالتضمن اي بالتضمن الذي هو احد قسمي الدلالة
اي سيد خلق الله
والسر في الفصل

فجعلوا وجه الشبه ههنا الجلاء ومثّلا وهو امر حسّي قطعًا علم ذلك على ان
كما انتسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا منقسمًا الى الحسّي والعقلي ليصح قولهم
وجه الشبه ههنا هو الجلاء التي هي من الامور المحسوسة قطعًا كذا ذكره الشارح
العلامة وفساده بيّن لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الجلاء ولا
مزيد على وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هي الحمرة التي هي
من الامور المحسوسة ايضًا فكيف يكون الجامع على التسامح دون ذلك التحقيق وهذا
دون ذاك ☜ **والذي يخطر ببالي** ان معنى كلام السكاكي
ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسّي والعقلي وتسميه بعضه حسيًا انما
هو من قبيل التسامح في تسميه ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه
الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكائنة الدائمة الجزئية المحسوسة
فهذا اعتبار تسامحوا وجه الشبه في مثل هذا حسيًا فليتامل بعون الله تعالى **وايضًا**
بعتبر ثالث للشبه باعتبار وجهه وهو انه **اما قريب مبتذل وهو** اي الشبه
الذي **ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير بد قبل نظر لظهور وجهه**
في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذ اجعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته
مهموزًا فمعناه في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون لامرين
اما لكونه امرا جليًا لانتقل فيه **فان الجلي اسبق الى النفس** من المفصل الا ترى
ان ادراك الانسان من حيث انه شيء ما جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه
من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء
اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكامله
وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تقبل اولا الى الجملة ثم الى المفصل ثانيًا ولذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء فلان لم يمعن النظر ولم يتعمقه وكذا ادراك مراتب الاصوات والمطعوم والروائح وغيرذلك في المرة الثانية ما لم يدرك في المرة
الاولى **او قليل** عطف على قوله امرًا جليًا اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل

مع غلبه

مع غلبه حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبه
بين المشبه والمشبه به اذ لا تحفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورًا منه مع ما لا
يناسبه **كتشبيه الجزء الصغير بالكوز في المقدار والشكل** فان في وجه التفصيل
المشبه تفصيلًا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور
الجزء **اومطلقًا** عطف على قوله عند حضور المشبه وعليه حضور المشبه به في الذهن
مطلقًا **لتكرره** اي تكرر المشبه به **على الحس** اذ لا تحفى انما يتكرر على الحس
كصورة القمر غير مختلف استحضارها عند حضور اما لا يتكرر على الحس كصوره القمر مختلفًا
كالشمس اي كتشبيه الشمس المراة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه
الشبه تفصيلًا ما لكن المراة غالبة الحضور في الذهن مطلقًا **لمعارضه كل**
من القرب والتكرار المفصل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع
غلبه حضور المشبه به بسبب قرب المناسبه والتكرار على الحس سببًا للظهور
الموديين الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابه لان قرب المناسبه في الصوره
الاولى والتكرر على الحس في الثانيه يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر
على الحس يقضي سرعه الانتقال من المشبه الى المشبه به فيقل وجه الشبه كانه امر
جلي لانتفصيل فيه فيصير سببًا للابتذال كما سبق في القسم الاول **واما بعيد غريب**
عطف على قوله اما قريب مبتذل **وهو بخلافه** اي هو الشبه الذي لا ينتقل فيه
من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وبعد قليل نظر **لبعد الظهور** اي لخفاء وجهه في
بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين **اما لكثرة التفصيل كهوله** والشمس
كالمراة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكوره فيما سبق وقد
عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في بعض الراي للمراة البادية الاضطراب
الابعدان يستانف تاملًا ويكون في نظره متمهلًا **او لبعد** اي او لبعد وقت **حضور**
المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد ما بين المناسبه كما مر من تشبيه السفيح
بنار الكبريت **واما مطلقًا** اي وبعد حضور المشبه به مطلقًا يكون **كلونه وهيئا**

قوله جملة رديئة اسم امرأة كانت تعلل الرياح تنسب اليها يقال ريح رديئة وقناة رديئة واللهب تعلوها ناراً تعلوها ناراً وقناة الناهزة اعلى الرجان لانه يقبح في التشبيه المقصود قال ابو محمد هذا من تشبيه الشيء بصورته لوناً وحركة وهيئة ن

كاياب الاعوال او مركباً خيالياً كاعلام ياقوت منشوره على رماح من زبرجد او مركباً عقلياً كمثل الحجاز يحمل استظاراً كامرئ اشاره الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمراه في كف الاشل ف فان المراه في كف الاشل مما لا يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل عمره ولا يتفق له ان يرى مراه في كف اشل وانما كان نادر الحضور المشبه به سبباً لتعذر ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحس الطرفان او لا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابه فيه اي في تشبيه الشمس بالمراه وكف الاشل من وجهين احدهما اكثرية المفصل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالمفصل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بحسب ان يعتبر في الاوصاف وجودها او بعضها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلذا قال يقع اي التفصيل على وجوه كثيره اعرفها ان يأخذ بعضاً من الاوصاف ويدع بعضاً اي يعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي لامرئ القيس ف

بذبحاء ذات أسرة قُطُرِيّ
جملة رديئة كان شنانه ستا لهب لم يتصل جمعا ان ف

وان يقتبر الجميع كامر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغه اعلم ان قولنا المفصل عبارة جامعة لان معناه ان تعمد وصفين او اوصافاً فانت بالخيار فيها ان شئت اخذت في تفصيل البعض من بعض وان شئت في الجملة خطوت الى ان تسطر في اكثر من شيء واحد وان تسطر في الشيء الواحد الى اكثر من وجه واحد ف ثم انه يقع على اوجه ان تأخذ بعضاً وتدع بعضاً كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الشنان الذهان عن الشنا وفجرده ف والثاني ان تسطر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما تعتبر في تشبيه الثريا بالعنقود لما نجد ابرتها والشكل والمقدار واللون واجتماعها في مكان مخصوص به في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك ف والثالث ان تنظر الى خاصية في الجنس كما في عين البديك فانك لما قصد

فذا الامر للحرب

فيه الانفس الجزء بدا الى ما يليه في كل اخرة ثم قال واعلم ان هذه القسمه في المفصل موضوعه على الاعلى الاعرف والاشد فالبقيه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد كقوله تعالى انما مثل الحيوه الدنيا الآيه فانها عشر جمل مبتدا اخره قد تنوع التشبيه من مجموعها او التشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب بدون القريب المبتذل فغرابته اي كون هذا الضرب غريباً اعم مبتذل للاستماع ومتوجه على العناية لا يخفى ان المعاني الغريبه ابلغ واجل من المعاني المبتذله ولان نيل الشيء بعد طلبه ألذ وموقعه في النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضربت المثل لكل ما لطف موقعه بزيد المعنى علوا الظهور ويعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون شبيه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفه قلما تسفك عن بالك ثان على اول ورديف تال السابق محتاج الى نظر وتأمل وهذا اجلى من الفكر اذا اضاف منهجا قويما وطريقا مستقيما توصل الى المطلوب ونظفر بالمقصود والخفاء الردف المعدود في المعقد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه الغريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب ف

لم تر ما هذا الوجه شمس نهار ترى الا وجه ليس فيه خيار ف

فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس غريب مبتذل لكن خبثه الحياء اخرجه عن الابتذال الى الغرابه لاشتماله على زياده وجه وخفاء ولم تر انك اذا نفيت عنه معنى ابقرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان لفيته معنى قابلته وعارضته وهو فعل ينبيء عن التشبيه اي لم يقابله ولم تعارضه في الحسن الا بهذا الوجه ليس فيه خيار ومثله قول الآخر ف ان السحاب لتستحي اذا نظرت الى ندك ففاسته بدا فيها ف

وقوله اي قول الوطواط ف عرمانه مثل النجوم ثواقبا اي اعناقا ولم ير لي الثاقبا

قوله فان تشبيه العرمان بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابه ويتمشى

هذا التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط
نحو هي ما قلبي سيد عليه بصرح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بذرة تكفي
الارض اي لو كان البدر يكفي الارض وهذه الفتية ملك سائل اي لو كان الملك سائلا

ولما فرغ من تقسيم المشبه باعتبار الطرفين والوجه الى التقسيم باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والمشبه باعتبار الاداة اما موكدة وهي

ما حذف فيه انه مثل وهو زمر السحاب اي مثل زمر السحاب ومنه اي من الموكد ما
اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعصف بالغصون وقد جرى
ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء
والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر

وربت نهار للفوارس اصيله ورحيق كالوانهما متناسب

فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه ورحيق الخمر بالغصون قاره عز اما لتهما
اياها ارخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي
ليالي اسجار وفيه هواجر كما خضلت في الشمس تنعش اصال

هكذا في نسخ ابن عقيل الذهب واللجين للذكور ان في البيت كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة
للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي
يستخرج من المعدن وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو السحر الذي له اصل وعرق وان
ذهبه هو ورقة الذي اصفر بزجر الخريف وسقط منه على وجه الماء فكلا من هذين الوجهين
ابرد من الاخر او من مثل عطف على اما موكد وهو خلافه اي ما حذف فيه اداته فضارة مثلا
من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به
كامر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والمشبه باعتبار الغرض
اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف
كمي لوجه المشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه
التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مزدرى وهو بخلافه اي بان يكون

فاخرا

قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع من حسب المشبه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد
سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من قسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به ملفوظ
فيها او محذوف اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه
الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او متروكة
فتصير ثمانية ثم اختلاف مراتب المشبه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به
كقولنا زيد كالاسد والكرم كالبحر في الشجاعة او اختلاف افراده كقولنا زيد كالاسد
او كالبحر زيد الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها فانه ان ذكر الجميع
فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقتضى
في هذا المقام فلذا قال

فصل واعلا مراتب المشبه في قوة

المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها قوله باعتبار متعلق باختلاف الحال
عليه سوق الكلام لان اعلا مراتب المشبه انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه
قيل واعلا المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار الاركان
كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد
او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي والاعلى بعد هذه المراتب
على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه اداته كزيد اي فقط او مع
حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار ونحو زيد اسد في الشجاعة
ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قرينة اي لغير المذكور وهما
الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار
عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان وعدم
القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من
حيث الظاهر واما باخراج المشبه به على المشبه به قصدا الى الظاهر فما اشتمل عليها
كالاولين فهو اليه في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على

قوله فلما فرغ من تقسيم الخ وانت خبير بان ما ذكره لا يصلح ان يكون تقسيما للمشبه
لعدم انحصار اقسامه في الثمانية المذكورة لان الاصل في المشبه ان يكون
مذكورا ووجه الشبه مذكورا والاداة مذكورة فتامل

قوله لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه اولى اجراءه عليه اعم من ان يكون مستعارا فيه او محكوما عليه واشار بمعناه الى
ميناء الاستعارة المبنى عليها وما اختاره هذا الذاهب بعيد ويوضح به ما بعد حيث لا يلائم الحمل عليه الا مستعارا له فيه
ولا باثبات معناه ره

احدهما قطعي ومتوسط في القوة والضعف ثم لا يصعب ان نفرق بينه وبين الاربعة المتوسطة
بان نحذف الاداة اي في نحو حذف وجه المشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث
الظاهر ثم **بقي ههنا بحث** وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد
يرمي ولقيت في الحمام اسدا اريد بزيدا اسدا واسد في الاخبار عن زيد حيث بعد الاول
استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظة دالة على
شيء شيئا فانه يقع على وجهين احدهما الا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت
في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا والاخلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون
المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم
الخبر كخبر ما كان وان والمفعول الثاني لما ان علمت والحال في الصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع خبرا او في حكمه لو كان الكلام موضوعا
لاثبات معناه لما اجري عليه او بغيه عنه واذا اسند بعد اسند فوضوع الكلام في
الظاهر لاثبات معنى لاسد وهو ممتنع على الحقيقة فيجعل على انه لاثبات شيء من لاسد له
فيكون الاثبات لا لاسد لاثبات للشيء فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به
اخلي به لافادة المشبه بخلاف كقولك اسد ان الاثبات للمشبه به ليس لاثبات معناه
لشيء بل لوضوع الكلام لاثبات المعقول واقعا على لاسد فلا يكون لاثبات للمشبه فيكون
قصد المشبه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد تامل وتفطن واذا افترقت الصورتان
هذا الافتراق استحق ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احداهما
تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام السكاكي في اسرار البلاغة وغلبه
جميع المحققين ثم **ومن الناس من ذهب الى الثاني** ايضا
كزيد اسد استعارة مما اجرى فيه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي
راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا
عن اسم المشبه او في حكم الخبر فان لم يكن كزيد اسد او لقيني منه اسد
فلا يسمى استعارة ما لم يضف لانه لم يجر اسم المشبه به على المدعى استعارته له لما استحال

كافي لو اسد ١٢

كافي لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها
ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد ابدا لا على المشاركة
وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى هذا
مثل ذلك تشبيها وهذا خلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار
البلاغة فان ابيت ان لا تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان
حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك فان يكون اسم المشبه به
معرفة كما في زيد الاسد وهو ثمن المنار فانه لا يحسن زيد كالاسد وهو كثمن المنار وان لم
يحسن دخول شيء من ادوات التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لائقة بالمشبه به كما في
زيد اسد في الارض وثمن لا يغبن فالا شاعرة
ثمن تالوا العراق عنقودها غار وبدر والصدود كسوف
فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر
الا انه يسكن الارض وكالثمن الا انه لا يغبن وعلى هذا القياس وقد يكون في
الصفات والصلات التي تجيء هذا القبيل ما يحمل بعد ادراة التشبيه فيه فيقرب
من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وبادة قرب كقوله
استبدم الاسد الهزبر خضابه موت فريض الموت منه يرتعد
فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى به كالاسد او كالموت لما في ذلك من النقض لان تشبيهه
بحتى التبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وبحقد م الاسد الهزبر الذي هو
اقوى الحيوان خضابه دليل على انه فوقه وكذا الموت ومثله قوله
وبدا لنا ضا الارض شرقا ومغربا وموضع رجلي منه اسود مظلم
فانه ان رجع فيه التشبيه الى الشاذ حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد
جعل البدر المعروف موضوعا بالتي فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح
بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر قط هو مبني على تخييل الله راد في جنس

البدء واخذ له تلك الصفه فلتثبتي الكلام موضوعا للاثبات المشبه بها مايل للاثبات
تلك الصفه فهو كقولك هذه حلة كيت وكيت لم يقتض اثبات كونه رجلا لكن اثبات
كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن ذكر المشبه به في البيت مخلا بالاثبات المشبه
تعين انه خارج عن الاصل الذي يقدم من كون الاصل مخلا بالاثبات المشبه فالكلام
فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفه
العربيه وكما يتوجه حول الكاف في هذا ونحوه متوجه دخول كان وحسبت لا مصاحبها
ان يكون المخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجمله الا انه كونه متعلقا بالاسم والمفعول
الاول مشكوك فيه كقولك كانه زيد الاسد اخلاف الظاهر بحيث يتبادر الى السامع والمفعول
فيما نحن فيه غير ثابته فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا
الفن اذا تامل وحقق سئ وحدث يحصل له انك تدعي حدوث شئ هو من الجنس
المذكور لانه اختص بصفه عجيبه لم يتوهم جوازها فلم تقدر المشبه فيه معنى مثلا
قولنا زيد الاسد الهزبر خصابه صفه عجيبه اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها
على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير المشبه فيه هذا محصل
كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو
تشبيه لا استعارة وذلك في هذا المقام كلام ذكره في اول بحث الاستعاره

ان شاء الله تعالى

الحقيقه والمجاز اي هذا المبحث الحقيقه والمجاز

وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود بالاصالة انما هو بحث المجاز لكن
تدعت الحاجه الى البحث عن الحقيقه ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكه حيث
اشتمل الحقيقه على تمام استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له
ولهذا قدم تعريف الحقيقه ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقه كما هو المذهب
الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجمله والتعرض للاصل اناسب

وقد يقبل باللغويين لتميز احد الحقيقه والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد
والاكثر تركه هذا القيد لما يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي والمقيد بالعقلي يتصرف
الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقه
في الاصل نقل لمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشئ اذا اثبته
نقل الى الكلمه الثابته او المثبته في مكانها الاصلي او الى نفسها للنقل من الوصفيه
الى الاسميه وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر
لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء جري على موصوفه ام لا نحو رجل ظريف وامراه
ظريفه واما على الثاني فلانه بتقدير لفظ الحقيقه قبل النقل الى الاسميه صفه لمؤنث غير
مجراه على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري
على موصوفه نحو رجل قتيل وامراه قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب
دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيله بني فلان ولا نعني بما في هذا من
التكليف المستغنى عنه بالتدبر والحقيقه في الاصطلاح الكلمه المستعمله فيما
اي في معنى وضعت تلك الكلمه له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت في اصطلاح به
يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعمله اذ لا معنى له عند
التامل واحترز بالمستعمله عن الكلمه قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقه كما لا تسمى
مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما استعمال في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ
هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له
ليس بحقيقه كما الفلتي بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لكن في
اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعاره وان كانت
موضوعه بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون
التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له
في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوه اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء فانها لم تكن مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت له في اصطلاح الشرع

لانها في اصطلاح المشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة
للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة ﴿ فان قلت ﴾ كان الواجب ان يقول اللفظ
المستعمل لينتاول المفرد والمركب ﴿ قلت ﴾ لو سلم اطلاق الحقيقة على
المجموع المركب بمعونة المقام لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود بهذا الفن لم يعرض الا لما هو
الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه اي ليدل على معنى بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازي بمعنى ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون
وضعا ﴿ لان دلالته انما تكون بقرينة ﴾ فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا
عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه وان قولهم الحرف ما دل على معنى
في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافراد بذكر متعلقه ﴿ قلت ﴾ لا نسلم
ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من ان معناه
من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام مثلا في قولنا الرجل مثلا يدل
بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على
الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون
العلم بالمعنى كافيا في الفهم دون المشترك ﴿ اي فخرج المجاز لا المشترك لان المشترك
وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا اوليا متعددا او ذلك لانه قد يعين الدلالة على كل
من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك
لا ينافي ذلك ﴿ وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء
مثلا مدلوله الايجاد ان الطهر والحيض غير مجموع منهما معنى انه مدلوله واحد
من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام مشتبها الى الوضعين لانه المتبادر
الى الفهم والتبادر الى الفهم من علايم الحقيقة اما اذا اختصته بلحد الوضعين
كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينضبط دليلا على الطهر
او الحيض والقرينة لدفع مزاحمة الغير ﴿ وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه

على معنى الطهر

على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض فقولنا بمعنى الطهر او بمعنى
الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطته وحاصل مذهبه ان الواضع
وضع اما وضعا واحدا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما
وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذاك
وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب
المفتاح ﴿ وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه
الحقيقي الايجاد او الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان
قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر او التعيين ممنوعان
لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون
معنوية قد تكون لفظية ﴿ وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون
الكناية وهو بيّن ومن المناسخ لانه ان اريد بان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو
مستلزمها موضوعة والمجاز ايضا كذلك لان استعمال الملزوم في قولك كم رمادا يريد به
ايضا بالنسبة الى الجبان المفترش وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المستعمل
الذي هو معنى الكناية نفساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه
بل بواسطة قرينة ﴿ لا يقال ﴾ معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية ﴿ لانا نقول ﴾ الاول
يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم احكام الخصائص
قرينة المجاز في اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة ﴿
فان قيل ﴾ معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية بمعنى انها
ايضا لا تحقيقة على ما صرح به الذكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان
في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه ﴿ قلنا ﴾ هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له
مع جواز ارادته للملزوم ومجرد جواز ارادته الملزوم لا توجب كون اللفظ مستعملا فيه

ويستحق هذا الايراد تحقيق وباب الكناية ان شاء الله تعالى ﴿ واقول بدلالة اللفظ
لذاته ظاهر وفاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الايمة وخلاصة
الغضر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي
فقال ان مراد السكاكي بالدلالة سبقتها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم
والمصنف حيث قرر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرة المناد توهم ان السكاكي اراد
بالدلالة سبقتها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية ﴿ فلا يخلو احد ان سبطل كلام
غيره بجعله على معنى فايله بترى منه هذا كلامه ﴿ واقول كيف
كان ابطال كلام المصنف تحمله على معنى هو برى منه والعجب انهم لم
يتنبهوا ان المصنف ايضا قرر الوضع سغير اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان
السكاكي ايضا اورد هذا المذهب ابطله ثم تاوله فما البق هذا بقول من قال
خطت شيئا وغابت عنك اشياء ﴿ فنقول هذا ابتداء بحث
يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوي نسبته
الى جميع المعاني ﴿ فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه
لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع ﴿ والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب
اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عليها عباده
تعليما بالوحي وخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او
جماعة من الناس او خلق علما ضروريا لواحد او جماعة ﴿ وذهب بعضهم الى
ان المخصص هو ذات الكلمة بمعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
تقتضي اختصاص دلالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى ﴿ واتفق الجمهور على
ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ
لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل
لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له
لافظا ولامتنع جعل اللفظ واسطة لافهامه بحيث يدل على المعنى المجازي دون

قال السيد سند في الحاشية

الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم
منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات
الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتضادين كالناهل
للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون
المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتضادين او المتضادين وهذا اولى
من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب الذات المقتضى والمتضادين لانه
ممنوع ﴿ وقد اوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي ايضا عن ظاهره
وقال انه سيبه على ما عليه ايه على الاشتقاق والتصريف من ان الحروف في انفسها
خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك
وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اختص بمعنى شيء مركب منها المعنى لا يعمل
المناسب بينهما فضلا عن الحكمة كالقضم بالقاف الذي هو حرف رخو لكسر الشيء
من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان
لهيئات تركب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلان للتحريك كالنزوان والخيدى
لما في مسماها من الحركة وكفاباب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية
اللازمة وقس على هذا ﴿ والمجاز وفي الاصل مفعل من جاز المكان يجوز اذا تعداه
ثم قال الكلمة المجاز به اي المتعدى به مكانها الاصلي او الكلمة التي يجوز بها
على معنى انهم جاوزوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
﴿ وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا امارا
الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان اي سلكه فان المجاز طريق الى
التصور بمعناه واعتبار المناسبة في تسميه شيء بما يتم به اعتبار المخبر في وصف
شيء بشيء كتسميه انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار المناسبة في
التسميه لترجيح الاستعمال على غير مقال وضعه المعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره
وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الموصوف دون التسميه

الحقيقي

فعلمنا ان الخروج لا يقتضي وصفه بأنه خرج حقيقة ويصح تسميته بذلك باعتبار ما يؤول اليه
في الحقيقة والمجاز ليصح تسميتهما بما يؤولان اليه بل الاولى في ذلك وترجيحه
على تسميتهما بغيرهما من الاسامي فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك
المعنى في غير ذلك فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل واحد منهما يخالف حقيقة الآخر
فلا يكون جمعهما في تعريف واحد أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع علم قرينة ارادته اي ارادة ما وضع له
فاحترزنا بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا ولا
حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة من تخلف كان او منقولا او غيرها وقوله
في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت لبيان ما خرجت به المجاز المستعمل فيما وضع له
في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا
فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي
به وقع التخاطب اعني الاصطلاح الشرعي وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة
في الاركان والاذكار المخصوصة مجازا لابد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى
قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول
خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة
ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة علم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما
وضع له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا او قد
يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون منقولا والمنقول منه
ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في
المعنى الاول مجاز في المعنى الثاني وفي الاصطلاح المنقول اليه بالعكس كلفظ الصلوة
المنقول من الدعا الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعا فانه في اللغة حقيقة في
الدعا مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على

الارض

الارض يكون حقيقة باعتبار خصوصية الفرس والدابة جميعا يكون مجازا هذا من
حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء وتعاينه معنى الدابة اما هي
لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة اللغوية فان تعاينه المعنى فيها لصحة الاطلاق
حتى يكون اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز اللغوي فان
اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لانه ذلك
المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة
في العرف على ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء ٥
وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله
عن المعنى اللغوي كالنحو والصرف والكلامي وغيرها وكل وعرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان وضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية
والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح
ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فالمجاز شرعي
والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا لغويا وصلوة للعبادة المخصوصة والدعا يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ
الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعا يكون مجازا وفعلة اللفظ والعكس
يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون
مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني
فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة
الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة
بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق ويراد به المستعار

على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وحينئذ يكون
بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه بمستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله
فيهما اي في المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه
به مستعار لان اللفظ منزل لباشر طالبا معنى اية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل
وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن
من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة
الفاعلية لها وايضا بما تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا لا يصح
اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف
استقلت اليد في البلد والقدم اي كاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة
في اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير
ذلك * واما اليد في قوله عليه السلام المومنون تتكافا دماوهم ويسعى بذمتهم
ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب المشبه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق
بينهم مثل اليد الواحدة فلا حاجة الى ان يجعل بعض لفظ اليد بعضا او ان يحتاج
لها الجمعة في المصرف كذلك سبيل المومنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد
حامية لهم * وما ذكر من التسبيح في اسرار البلاغة من ان
اليد ههنا استعارة وهو مبني على انا نقلنا عن عبد القاهر ان المشبه بها ذا كان مما لا يحسن
اداة التشبيه عليه فاطلاق اسم الاستعارة عليه محل من القبول وههنا كذلك
اذ لا يحسن ان يقال لهم كيد على من سواهم والمراد به في المزاده اي في البضاعة التي
يحمل فيها الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والمراد به في الاصل اسم للبعير الذي
يحمل المزاده والعلاقة كون البعير حاملا لها * لما ذكر المرسل عقبه امثله
اراد ان يشير الى عقد انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليه ودلك لان العلاقة
يجب ان لا تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من

الجزئيات لانا نراهم لا يتوقفون في اطلاق المجازي على ان ينقل عن العرب
نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع اجادها وجزيانها مثلا يجب ان يثبت بالعرب
يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا
معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة
كثيرة تربو على ما ذكره الخمسة وعشرون * والمصنف قد اورد منها تسعة
غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة التسبيبية الصورية و
اطلاق الراوية على الحامل المزاده بعلاقة المجاورة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل
تسمية الشي باسم جزيه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشي عند اطلاقه على ذلك الشي لان نفس التسمية مجازا وانما العبارة تسامح كالعين
وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان
العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء لا يغني شيئا
بدونها فصارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل ان يكون
له مزيد اختصاص بالمعنى الذي خصت به الكل مثلا لا يحسن اطلاق اليد والاصبع
على الربيئة وان كان كل منهما جزء منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشي
باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
خذ الموت والانامل جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع
في الاذن ليلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشي باسم شبيه
نحو رعينا الغيث اي النبات الذي شبه الغيث او تسمية الشي باسم مشبهه نحو امطرت
السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في هذا الموضع في الايضاح في امثله
تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهره انه سمى وانما من تسمية
المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة
عن الدم او باسم ما كان عليه اي تسمية الشي باسم الشي الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ

او تسميه الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني ارانى اعصر خمرا اي عنبا يؤول الى الخمر او تسميه الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه للحال فيه والنادي المجلس او تسميه الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء او تسميه الشيء باسم ضده نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي يحل فيها رحمة الله تعالى او تسميته باسم التي يوجد معه في لسان صدق في الاخرين اي ذكرا حسنا والنسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب **فان قلت** قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان المجاز عبارة عن الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك **قلت** نعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما هو اخص او مضاف لمشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لامحالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لالزم بداو عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك لخبر تما يتصف بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لا يحقق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت وان يكن ذلك لغير تما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يترتب باللفظ معقولاته لا تما المعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصر على الاعمى او منضم الى اللزوم خارجي بحسب المعتاد او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزء الآخر كالقرائن للاخر كالقرائن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الاخر كالمجاز والمحل اذ شبيه احدهما للاخر او مجاورته للاخر او يكون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا

مشروط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا وان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى بها لا يتحقق بدون العين فاتم وبالجملة اذا كان بين المشبه من علاقة فلا محاله يكون استحضار الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام **والاستعارة هي ما كانت علاقته المشابهة** اي يعتبر ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب شبيهه بمعناه الحقيقي هذا اطلاق نحو المشفر على شفة الانسان فان ازيد شبيههما بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالتشبيه الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين **وبقيد الحقيقة** وبعد المقيد تميز عن التخييلية والمكنى عنها واما تمشي تحقيقه **لتحقق معناها** اي ما معنى بها واستعملت هي فيه **حسا او عقلا** بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فمعنى ان اللفظ نقل عن معناه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له **كقوله** اي قول زهير او ابي سلمى **لدى اسد شاكي السلاح** اي تام السلاح وكذا شاكي شاك السلاح بالقلب في الجوف **مقذف** اي تقذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف بالضم وري به فصار له جسامة وبالة يامة له لبد اطفاله لم تعلم بعد لبدة للاسد عالما بد من شعر من شعره على صدره والمقلم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا **دله** اي الفعل كما يوله تعالى **اهدنا الصراط المستقيم** اي الدين الحق وهو مما له الاسلام وهو امر متحقق عقلا لا حسا **وذكر صاحب المفتاح** في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون ان الظاهر من المباشرين عند اصحاب الحمل على التخيل وان كان يحتمل قبوله على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جريه من اتباع

اللون وتغيره ورثاثته هيئته ﴿ وفيه بحث ﴾ لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة بحقيقته وكمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما عنى الانسان والبسه به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه كعمل الدهر ترتب به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد بها نتاع الكون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة فليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عقبه فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط ﴿ قال ﴾ المصنف فالاستعارة ما تضمن بشيه معناها بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن بشبه معناها بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء بما عنى بزيد اسد ورايته بدا اسدا ورايته اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يتضمن شيء معناها المعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه شيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له ﴿ وفيه نظر ﴾ لانا لا نسلم ان اسدا في نحو رايت اسدا مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على بزيد ولا دليل لهم على ان ادادة المشبه ههنا محذوفة وان التقدير بزيد كالاسد ﴿ فان قلت ﴾ قد اسند صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيدا اسدا او وصفت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى المشبه بحذف اداته قصدا الى المبالغة ﴿ قلت ﴾ لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة ﴿ وتحقيق ذلك ﴾ انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا رايت اسدا اصله رايت رجلا

كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في مكانه فيكون استعارة ﴿ ويدل ﴾ على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور ﴿ كقوله ﴾ اسد علي في الحروب نعامة ﴿ اي مجتر على ضاريا لكواسر والطير اغرية عليه ﴿ اي بالكبه ﴿ وكقوله عليه السلام هريرة على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحس دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد ﴿ واما اذا ترك المشبه بالكلية كلي ابوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة وقوله ﴿

ولاح من بروج البدر بعدا بدو سمى فرجحها الكتان ﴿

ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واحراز المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاح من قصور مثل بروج البدر في البعد بينهما نافع ذكره ضير الافاضل في ضرام السقط ﴿ والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا حرف الكلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي اي ويكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا ما دليل انهم حملوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة دالة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بشواهد الفجر اخر الليل ﴿ وابعد من ذلك ﴾ ما اشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركا متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر ﴿ ويمكن المنقصي عن هذا الاشكال بان المستعار لحب ان يكون مستعملا له في غير ما وضع اللفظ له وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في المشبه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا

شجاعا وهذا الميت كذلك على ما يظهر بالتامل وكذلك يعرفان بآداب البحرين الموصوفين
المومن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها
ينبي عن انه قصد بذا التشبيه الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خاو عن المنفعة هو في طريق قوله تعالى مرج البحرين هذا عذب فرات
وان من المجاز لما يفهم منه الانكار والخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الا الى ان الايتي
من قبيل الاستعارة ان صاحب الكشاف وردها مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه
على من تامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز عقلي ام لغوي
ذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي
موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا
لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما
حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن اهل اللغة
فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه
وانه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس
من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان
او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال
قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا
وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث
يشتبه على اكثر من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذلك العام وارادته
الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه و
منشاه عدم التفرقة بين ما يقتضيه اللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما

يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف بالام اشارة الى تحقيقه وقيل
انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لم تطلق على المشبه
الا بعد ادخاله اي دخول المشبه به تحت جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد ادعاء كما في قولك جوابا لمن قال ما استعملت اسدا الا في الحيوان المفترس
كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضع له وانما قلنا انها لم تطلق
على المشبه الا بعد ادخاله في المذكور كما لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لانه
مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كزيد ويشكر استعارة
ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم الجوهر عاريا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما يقال
لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا الا ان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين
كان بمعنى صير وبفيد اثبات صفة لشيء حتى كانه قيل لجعلته اميرا الا اذا ثبت له صفة
الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا للنقل معناه اليه بمعنى انه
اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما
وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان التصرف فيه وجعل الرجل الشجاع
من جنس الاسد وجعله ليس في الواقع ونفس الامر مجاز عقلي كذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادخاله في جنس المشبه به فتح التعجب
في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي
توقع الظل على من الشمس تقترع علي من بفتي بكم قامت تظللني ومن عجب ويجوز
ما قوله يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس
فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب
معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي لهذا
فتح النهي عنه عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلاغلانة هي شعاذ بنت عبد
المطلب وحبر البرع ايضا قد نزار ازاره على الكعبين اي تقول نزرت القميص عليه

ارزه اذ اشتدت ازدراره عليه ولولا انه جعله فمّا حقيقيًا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكناية لما يشرع اليه البطل وتجيء معه لا تشتمل القوة الحقيقي لا سبب ملابسته انسانا كالقمر في الحسن وترجمان لا جرعا اي يرد هذا الدليل بانه غاير حتى المشبه وجنسي المشبه به لا يقتضي كونه اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضع له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص

وتحقيق ذلك ان دخول المشبه في جنسي المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق المناولة قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيكة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني في غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما النهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فلبنائه على تناسي التشبيه فضلا عن المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا

والاستعارة تعارف التضاد بوجهين بالنسبة الى التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به على قسمين كما ذكرنا والتأويل في الكذب ايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دلالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا يتضمن قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل ذلك المحمود في تزويج ظاهره

وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبنا الدعوى عليها اي في الاستعارة على

التأويل

التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير واستفهم ان تعتبر الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا لا وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب لان كلا منهما مفارقة عن الباطل جميعا

نعم فرق بين الباطل والكذب ان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متغايران بالذات متغايران بالاعتبار لكن في حكم التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تستدعي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يكون ذلك في العلم لما ذات الجنسية لانه يستغني الشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي الشيوع وتساوي الافراد الا اذا تضمن العلم نوعا وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا ما جرى في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في العي فهما هما وحينئذ يكون ان يشبه شخص بحاتم في الجود وساحل في عامر ليجعل كانه موضوع للجود سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او اخر من غيره كما جعل الاسد كانه موضوع للشجاع قد سواء كان متعارفا او غيره فيهذا يكون حاتم مساويا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فلا تكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لابد له من قرينة مانعة من ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قوله تعالى يريد ان ينقض اي امرا ان اوامور يكون كل واحد منها قرينة كقوله تعالى اي تكره هو العدل والايمان فان في اباءنا ان نرى اباءنا اشركوا اي يشبوا فانهم كشغل النار متعلق قوله تعالوا بكل من العدل والايمان قرينة

على ان المراد بالنبراس السيوف لدلالته على جوابه هذا الشرط تحاربون وتجادون
الى الطاعه بالسيوف او مقابلين ملتبسه مرتبطه بعضها ببعض يكوب الجميع
قريبا لاكل واحد وحده لا تحتمل كونه متمما لقوله او اكثر كقوله اي قول التحزي
وضاعفه روي بالجزم على اضمار رب والرفع على انه مبتدا او موصوف بقوله من نصله
اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تكفي من لكفى اي انقلب والباقي في قوله بها
للتعديه والمعنى رب ناز من حد سيفه يقلبها على الدرس الاقران خمس تحايب ان
اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا تحايب اي يقتبها على اكفايه
في الحرب فتهلكهم بها والمراد بارس الاقران جمع الكثره بقرينه المبتدا لان
كلا من ضيغه جمع القله وجمع الكثره يستعار للاخر لما استعار التحايب
لانامل الممدوح ذكر ان هنا كما ضاعفه وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارس
الاقران يريد على خمس تحايب وذكر العدد الذي هو عدد الانامل نظم من جميع ذلك
انه اراد بالتحايب الانامل وهي ايما استعاره بتشبيه باعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلاثه وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك وهي باعتبار الطرفين
بقي المستعار منه والمستعار له فثمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين
في شي اما ممكن نحو احييناه في او ممتنع ميتا واحييناه ايمانا
فهذا استعاره لاحيا من معناه الحقيقي وهو جعل الشي حيا بالهدايه التي
هي الدلاله على الطريق الموصل الى المطلوب والاحيا والهدايه مما يمكن
اجتماعهما في شي وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوه والهدايه مما
يمكن اجتماعهما واما استعاره الميت للضال فليس من هذا القبيل اذ لا يمكن
اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او ممن كان ميتا فاحييناه واسم
هذه الاستعاره التي يمكن اجتماع طرفيها في شي وفائته لما بين الطرفين من
الاتفاق واما مانع عطف على قوله اما ممكن كاستعاره اسم المعدوم للموجود
لعدم عنايه هو بالفتح الفع اي لاسفا النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك

ان اجتماع الوجود والعدم في شي ممتنع وكذلك استعاره الموجود لمن عدم ونقد
اذا بقيت اثاره الجميله التي يحسن ذكره وتدوم في الناس اسمه وكذلك استعاره
اسم الميت للحي الجاهل والعاجز او الناير فان الموت والحيوه مما لا يمكن اجتماعهما
في شي قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشده والضعف
كان استعاره اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما او اضعف
قوه كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكل الاقل علما اولى بذلك من الاقل
قوه لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصا بالحيوان لان افعاله المختصه به
اعني الحركات الارادیه مسبوقه بالادراك واذا كان الادراك اقدم واسبق اختصاصا
به كان النقصان فيه اشد بعدا له من الحيوه وتقربا الى ضدها وكذا في جانب
الاشد فكل من كان اكثر علما واشرف كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه
ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشده والضعف هما الجهل والعلم والقدره
والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين
على الاخر باعتبار معنى قابل للشده والضعف وكل من كان ذلك المعنى فيه
اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والاشباه غير واردة بذلك ولنسم هذا
الاستعاره التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شي عناديه لتعاند الطرفين ومنها
اي ومن العناديه الاستعاره التهكميه والتمليحيه وهما ما استعمل في جنس
اي الاستعاره التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لامر اي لنوع من التهكم
او التمليح ناقض منزله التناسب باسطه تليح او تهكم على ما سبق كقيفه في باب
التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشاره التي هي الاخبار بما
يظهر من سرور المخبر به للانذار الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم
وكذا قولك لمن رايته يسيء اساءه بعد اساءه وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والطرافه
والاستهزاء الاستعاره باعتبار الجامع اعني ما اقتضى استراك الطرفين فيه وهو
الذي يسمى في التشبيه وجها وهو هنا اجمالا فنهان لانه اي الجامع اما ادا خل في

في مفهوم الطرفين اي المستعار له والمستعار منه نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم
خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة
بحر يك القين في غنيمة ختم اسامالوت ٥ قال جار الله الهيعة الصيحة
التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى حين
الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس
سكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويتعبد
الله حتى يأتيه الموت استعار الطير للعبد والجامع داخل في مفهوميهما فان الجامع
بين العبد والطيران قطع المسافة بترعه وهو داخل في مفهوميهما اي في
مفهوم العبد والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العبد ٥ قال الشيخ
عبد القاهر في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة
يوجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعبد فانهما جنس
واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وخفيتها فلا تحلل
الشكنات ورد كلا توجب اختلافا في الجنس ٥ ثم قال والفرق بين استعارة
الطيران للعبد واستعارة المرسن للانف للانسان مع ان في كل من المرسن والطيران
خصوص وصف ليس في الانف والعبد وهو ان خصوص الوصف للكائنين في طار
مرعي في استعارته للعبد بخلاف خصوص الوصف في المرسن ٥ والحاصل ان الشبه
ههنا منوط بخلافه ثمة ٥ ثم قال ولهذا اذا لوحظ فيه الشبه كما في غليظ المشافر
عد بالاستعارة ٥ قال ايضا كان الواجب ايضا ان لا تطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف نحو ذلك الاناني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها او
ما عدت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان تسميته استعارة غير مفيده ٥
وكرجحان الشبه بينه وبين الاستعارة ما لك سقط فيه الاسم الى مجانسه كالمرسن
والانف والمجانسة والمشابهة مرتبا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة
بينهما اصلا فلا تطلق الاستعارة عليه ٥ فان قلت الجامع في المستعار منه

يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان
ادراج الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم
الطرفين ٥ قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى
ان السواد جزء من المجموع المركب من المسواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما يتحصل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين
والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل
للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد
واقوى وفي كون استعارة الطيران للعبد وهو من هذا القبيل نظر لان الطيران
هو قطع المسافة بالجناح وليس الترعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراة
للاسد ٥ والاولى ان يمثل باستعارة القطيع الموضوع لازالة الاتصال بين
الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لمفرق الجماعة وابقاء بعضها عن بعض في قوله
تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخل في مفهوميهما
وهي في القطع اشد ٥ وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب
للترجيل الذي هو ضم خلق الدرع لجامع الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول
واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع
والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك ٥ فان قلت قد نص
الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة
المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الشجاعة
وحدها والجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين على ما هذا ياس عين ٥ قلت
اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان
المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة
لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع
المركب ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل

ومفهوم المستعار منه أعني الاستبداد أيضا فتسلم لخبر للاستعارة باعتبار الجامع وهو أما عاميه وهي المبتذله الظهور الجامع فيها حتى ان استبدّ بها مي او خاصيه وهي الغريبه التي لا يطلع عليها الا الخاصه الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقه العامه والغرابه قد تكون في نفس الشبه بان يكون شبيها فيه نوع غرابه كما في قوله اي في قصيده من مسلمه بن عبد الملك يصف فرسا لها نه موجب وانه اذا ارتاعت والقت عنانه في قريوس سرجه وقفت مكانه الى ان يعود اليه ٭ واذا احتبى قربوسه بعنانه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج بعنانه ٭ عطف الشكيم الى نصف الذراع ٭ الشكيم والشكيمه هي الحديده المعترضه في فم الفرس واراد بالذراع نفسه بدليل ما قبله ٭

عوّدته فيما ازتحابي اهما وكذاك كل محاظر يعتاد ٭

شبه هيئه وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الجانبي فم الفرس بهيئه وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الجانبي ظهره باستعاره الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج ممتدا الجانبي الفم فجامع الاستعاره غريبه لغرابه الشبه ٭ فان قلت على تجويز ان يقال انه شبه هيئه وقوع العنان في القربوس ممتدا الجانبي الفم بهيئه وقوع الثوب في ظهر المحتبي ممتدا الجانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزله القربوس والركبتان والساقان بمنزله الفرس قلت سيجيء ذكره اولا لان الركبتين منضمتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مايل الى العلو ثم مستقولا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي الفرس وقد يحصل الغرابه بتصرف في العاميه كما في قوله عمرو بن معد يكرب

وقد اتصفنا من مني كل حاجه ٭ ومسح بالاركان من هو ماسح ٭
وشربت على دهم المهالك خالنا ٭ ولم ينظر الغادي الذي هو رائح ٭
اخذنا بأطراف الاحاديث بيننا ٭ وسالت باعناق المطي الاباطح ٭

الدوح

الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهالك جمع مهلكه وهي الناقه المنتهى به الى مهلكه برخيدان بطن من بني ضباعه والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من مناسكنا الخ ومسحنا الاركان البيت عند طواف الوداع وشربنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم يستطر الساترون في الاعلاه الساترين في الارتياح للاستعجال الحدنا في الاحاديث واخذت المطايا في خرعه المعي استعار سيلان السيول لوقوعه في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في عايه السرعه المشتمله على ليونه وسلاسه والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تتصرف فيه بما افاده اللطف والغرابه اذا اسند الفعل بعنوان سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انها سالت الاباطح من الابل كما في قوله واشتعل الراس شيبا واد خل الاعناق في السير لان السرعه والبطو في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق وسير لهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستبد اليها في الحركه وسعيها في الثقل والخفه وقد يحصل الغرابه بالجمع بين عده استعارات لالحاق المشكل بالمشكل كما في قول امرء القيس ٭

فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا ونا بكلكل ٭

اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يمتد شيئا فشيئا عند تطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا ليردف بعضها بعض ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلبه شاهر والشده والمشقه له فاستعار له كلكلا ينوء به اي شقل به والظاهر ان هذا من تمثيل الاستعاره بالكنايه كما يجيء للشارح والاستعاره باعتبار الملائمه اي الاستعاره بين المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس وهذه اربعه اقسام والجامع في الملائمه الاخيره لا يكون الا عقليا كما مر في بحث الشبيه والقسم الاول ينقسم الى ملائمه اقسام لان الجامع اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين والجامع اما

قيل ايضا وضع العنان في القربوس مما حوين الفرس ومعنى الفم كالان في وضع الثوب على الركبتين مما حوين وهو الظهر فتامل

حسي نحو اخرج لهم محمد احسد فان المستعار منه ولد البقره والمستعار له
الحيوان الذي يعلمه الله تعالى من يعلي الفبط التي تبكيها نار السامري
عند القايه في تلك الحلي التي ربها التي اخذها من موطي فرس جبريل عليه السلام والجامع
الشكل فان ذلك الشكل كان على شكل ولد البقر وهذا اكما قال للقوس المتوسط
على الحد اثم فرش بجامع الشكل والجمع اي المستعار له والمستعار منه والجامع حسي
يدرك بالبصر ومستمد عنده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانتشار الذي
هو في النار اقوى والجمع حسي والقرينه هي الشعل الذي هو من خواص النار لكن
لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكنايه ضح للسكاكي ان مثل به لان كلامه فيما
هو اعم من الاستعاره المصرحه والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحه
وزعم المصنف ان فيه تشبيها فالاول تشبيه الشيب بشواظ النار في الباس و
الاذاه وهذا استعاره بالكنايه والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار في شرعه الابتباط مع نعته بالافية فهذه الاستعاره بترشحه لكن الجامع فيها
عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعاره التي طرفاها حسيان والجامع
عقلي نحو ايه لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن
نحو الشاه والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاطله وهو
حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصول امر عقيب امر دايما
او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمه على كشف الضوء عن مكان
الليل وهذا معنى عقلي **وبيان ذلك** ان الظلمه هي الاصل والنور طار عليها
ينشرها بصوه واذا عرفت هذا فسلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء
الشي الطاري عليه الستار له فجعل ظهور الظلمه بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ
بعد سلخ اهابه عنه **ووقع** في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
ان المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل فاعترض عليهما بانه لو

اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان
الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمه الليل انما هو الابصار لا الاظلام **واجيب**
بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة من النهار وبان المراد ظهور النهار متميزه عن
ظلمه الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما قال اللحاسي وذلك غار ثابر يطه ظاهره
قال الامام المرزوقي ذلك غار ظاهر اي بارز قال ابو ذويب
وغيرها الواشون الى اجبها وذلك شكاه ظاهر عنك عارها
والمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمه الليل فاقام من مقام عن فيكون
موافقا لكلام غيرها وذكر الشارح العلامه ان السلخ قد يكون بمعنى النزع
نحو سلخت الاهاب عن الشاه وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت المفازه من الاهاب والشاه
سلخ مسلوخه فذهب عبد القاهر والسكاكي الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال
الفاني قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فلما يتبع من وجهه
انها موضوعه لما يعد في العاده مترتبا على غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور و
العادات فقد يطول الزمان والعاده في مثله تقتضي عدم اعتبار المهمله وقد يكون
بالعكس كما في هذه الايه فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول
الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه تاما ينبغي ان لا يحتمل الا في
اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجيهم عن عقيب اخراج النهار
من الليل بلا مهله ثم لا يخفى ان اذا المفاجاه انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما
يقال اخرج النهار من الليل فاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل
بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهوى ففاجاه الظلام كما لا
يستقيم ان يقال كثرت الكون فجاءه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فيكون نسبه دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبه الانكسار الى الكسر
فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه **واقول تقوية لذلك**
لا شك ان الشيء انما يكون غريبا اذا استعمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى

نوع الاعتبار وذلك لما هو معلوم من مجاهاة الظلام عقيب ظهور النهار عقيبه والضوء النهار فليتامل وأما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك للبليد حمار انتشار ناكا للتميز في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهو عقلي وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لمزيد دقة غوره ولانه في الحقيقة استعارتان للجامع في احدهما حسي وفي الاخر عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر وقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه بتنوع الى جنسه انواع كتنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة كلها والا عطف عقلي ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من نعشنا من مرقدنا زمان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعيته قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والاله ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه لا ويحتمل ان يكون المراد بمن المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد بعينه الكلام وتحقيقا وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فعلى الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما اشتهر فيه لا خذ وزينة للاستعارة كون هذا الكلام كلام الحق مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثته من نومه اذا ايقظته وبعث الحي اذا نشره والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان فعطف على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو واضمم

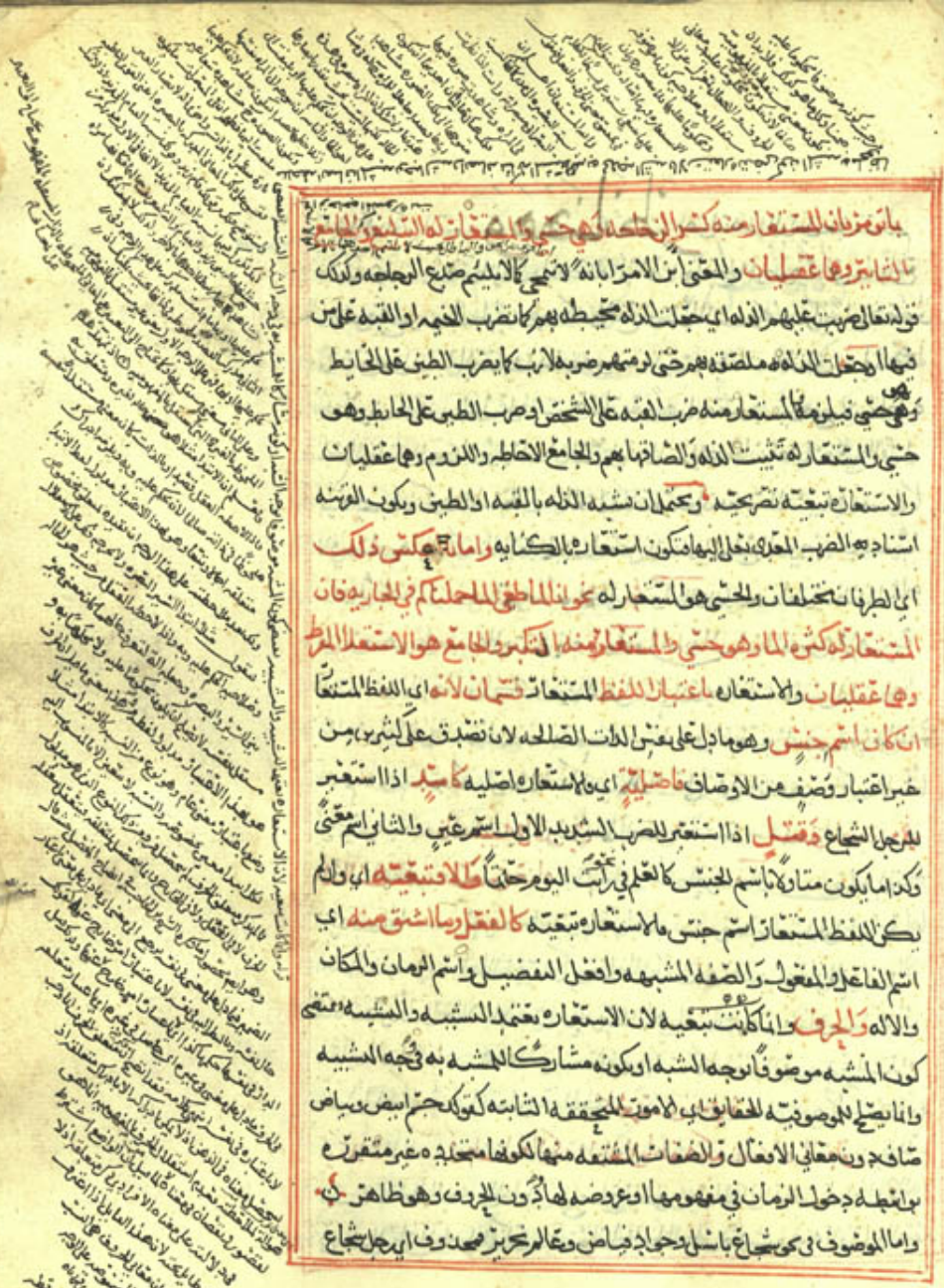

بالنون من زمان للمستعار منه كثير الزحام وهو حسي والمستعار له السليم الجامع بالثاني وهما عقليان والحق ان الامر بالعكس لانه لا يليق بالسليم ضرع المهاجمة ولذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملتصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط وهو حسي فيلزمها المستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة واللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد به الضرب المجاز بنقل اليها فتكون استعارة بالكناية واما بالعكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو ان الماطرقي المالحلكم في الجاريه فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه البحر والجامع هو الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار فتسمى لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي والاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للضرب الشديد للاول اسم عين وللثاني اسم معنى وكذا ما يكون متداولا باسم الجنس كالعلم في زماننا اليوم حتما والا بتبعيته اي ولم يكن اللفظ المستعار اسم جنس والاستعارة بتبعية كالفعل وما اشتق منه اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والاله والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة بعد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او كونه مشاركا للمشبه به في وجه المشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المتحققة الثابتة كقولك جسم ابيض وسواد عارض دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير مستقرة بل تابعة لدخول الزمان في مفهومها او عروضها لذات دون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم رحيم فمحذوف اي رجل شجاع

بالمثل كذا ذكره القوم **وههنا نظر** وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لانما الزمان والمكان والآلة لا تنافي صلاحية الموصوف بها ان يقع معاً وان يتتابع ويتجلى فيتبع ومنبت طيب وغيرهما ولا يتبع اوصافاً البتة وهم ايضاً قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق وهذا فرع ان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلاً اسم لمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان تقدير التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بالعنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً كان المعنى على تشبيه مضروب بالقتل **وكذا** اذا قلنا هذا مزقد فلان اشاره الى قبر ونحو على تشبيه الميت بالرقاد **فالاولى** ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات بانما الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر واذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلاً سعى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لولم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية **فالتشبيه في الاولين** اي الفعل وما اشتق منه **لمعنى المصدر وفي الثالث** اي الحرف **لمتعلق معناه** اي لما يتعلق به معنى الحرف **قال** صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعتبر بها عنها عند تسييرها معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض وهذه ليست معاني الحروف ولا لما كانت تتعرف قابل استمالان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام **نقول** المصنف تمثيل متعلق معنى الحرف **كالمجرور في زيد في نعمه** غير صحيح كما ستذكره **فيقدر** التشبيه **في بطقت الحال كذا او الحال باطقه كذا** اللالة **بالنطق** اي يقدر تشبيه دلالة الحال بسطق الناطق وايضاح المقصود ايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة

مكون

فتكون الاستعارة في المصدر تبعية اصلية وفي الفعل والصفة تبعية **وسمعت بعض الافاضل** يقول ان الدلالة لا تفهم للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازاً مرسلاً باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه لتكون استعارة **قلت** ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازاً مرسلاً وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي لهذا اللفظ احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في اللفظ مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر المغير في مطلق المشفر على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على اعتبار ان فاستحسنه **وتقدير التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه** اي موسى **ليكون لهم عدواً وحزناً للعداوة** اي يقدر تشبيه العداوة **والحزن** الحاصلين **بعد الالتقاط بعلته** اي علة الالتقاط **الغائية** اي كالمحبة والسعي ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان يحقه ان يستعمل في العلة الغائية **فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المجرور** **وهذا** الذي ذكره المصنف ما خوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدواً وحزناً ولكن المحبة والسبي عيران ذلك لما كان يتبعه الالتقاط هو ثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكاً في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية على ما في الباب **نعم** ان التبعية في المشبه لا تكون في نفس مفهوم اللفظ ان سلمنا هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في المعنى تشبيه العداوة مثلاً بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي

في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العبد ومراده المشبه به اعني العلة الغائية
اذ قائده نهه لام التعليل فحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه وصف ترتب العذاب
والحزن على الانقطاع بترتب علة الغاية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
وتبعتها في اللام كما مر في بطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه
العلية ☜ والحاصل انه ان قدرت التشبيه في امتلاك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة
مكنية والحرف رشحة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدرت في بطقت الحال تشبيه الحال
بالانسان المتكلم وتكون بطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية
والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية وحينئذ قرينتها اي قرينة الاستعارة
التبعية في الاولين اي في الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو بطقت الحال كذا
بان للصبح لاستبدال الجهل او المفعول نحو جمع الحق لنا واماما قتل البخل
واحيا الشماحان فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قوله
العطاي ☜ لم يلق قومك ما هم شر لاحوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي ☜
تقريم لهذميات نقدها ما كان خاطبا عليهم كل زاد ☜
اللهذم من الاسنة القاطع مار اد بالهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او
اراد بنفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والعذب القطع ورنزد البدع وترد بها شبهها
بالمفعول الثاني اعني للهذميات قرينة على ان تقريمهم استعارة وقد يكون المعنى
حينئذ على كل منهما قرينة كقول الحريري ☜
واري المسامع اما بطقت بيانا يقود الجرون الثموسا ☜
فان تعلق اري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة والمجرور نحو
فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني
الفاعل والمفعول والمجرور نحو قربت بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف
الهاشميات طعنات وما امثل السكاكي في ذلك بقول الشاعر

تراثم وصفه بالعطاء في بيت العطاء اي بلا به بكثرة استعماله فيه حتى صار
كالحقيقة لكالاذاقة في الشديد والبلايا ☜

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة ☜ اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا ☜
غير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى كما يتقرى ☜ وما قرره الشارح
من ان قرينة تقرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود
ان يكون الجميع قرينة لا استعارة واحدة والمآل مدار قرينتها على كذا الجواز ان تكون
القرينة عين ذلك كقرائن الاخوال السحر قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في
الحرف فغير مطلوبة له والاستعارة باعتبار اخر عبر اعتبار الطرفين والجامع واللفظ
ثلاثة اقسام لانه اما ان تعرف بشيء يلايم المستعار له او المستعار منه او قرب يلايم المستعار له
او قرب يلايم المستعار منه الاول مطلقة وهي مالم تعرف ولم تقرب ☜ اي لفرع كلام
بما يلايم المستعار له او المستعار منه سمي عندي استبدادا بالصفة المعنوية لا النحوي
على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرنت بما يلايم المستعار له كقوله
اي قول كثير غمر الرداء اي كثر العطا استعار الرداء للعطا لانه يصون عرض صاحبه
كما يصون الرداء ما حل عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون الرداء تجريدا
للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي سار عانى
الضحك اخذا منه علقت لفحكمة قلب المال ☜ يقال علق الرهن في يد المرتهن اذا لم
يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم علقت رقاب اموالك في ايدي المتسابلين وغلبه
قوله تعالى واذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل كساها لان الترشح وان كان ابلغ
لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس وكان في الاذاقة
استعارة بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع والخوف لانه وان كان
لازم الاذاقة وهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من ان الجوع والخوف عمتهما جميع
البدن عموم الملابس ☜ فان قيل المستعار له هو تأثير الجوع
من الضر وانتفاع اللون ورثاثته الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف
تكون ترشيحا ☜ قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث
الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت

عندهم بحق في الحقيقة لشوقها في البلايا والشدايد كما يقال ذاق فلان البؤس واذاقه العذاب ﴿ والذي يلوح ﴾ من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما يغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس وهو اخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر واتسع فيه حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا تكون الاذاقة تبعية له الاظفار للمشبه فلا تكون مرشحة بل استعارة تخييلية محضة والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فان استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم حالا الاشتراء من الربح والتجارة وتطير الترشيح بالصفة فولكه جادت اليوم تجار لزاخر استلطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جميع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقويه وعناه اي معنى الترشيح على ما تمشى التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء مشبه به ﴿ على انه شيء على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما ابنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام في قصيدة التي يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علو قدره ورتبته ﴿

ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء ﴾

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء لمدارج الكمال ثم بنى عليه ما بنى على علو المكان والارتقاء الى السماء ولولا ان قصده ان يتمثل التشبيه ويقرر حال انكاره لجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لمكان لهذا الكلام وجه

ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما بنينا على علو المكان لتماشي التشبيه ما مر من التعجب في قوله ﴿ وما مت تظللني ومن عجب شمس تظلل من الشمس ﴾ والنهي عنه اي عن التعجب في قوله ﴿ لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر ﴾ لانه لو لم يقصد تماشي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف بيع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق هذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من وجه انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من وجه ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ﴿ ومنهم من استبعد بسببه له المشبه به اصلا والمشبه به فرعا فرع ان المراد بالاصل هو المشبه به والاظهر هو العكس لاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صرح في الايضاح وبدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغ ان يبنوا عليه الاعلى الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز فلا تستطيع امرؤ من عز اصله على العز وهو الصبر الفواجع عز جميلا فلن تستطيعي ان اليها اي الى الشمس الصعود ولن يستطيع الشمس ايلك النزولا وبحث بتقديم الظرف على المسند قد سبق في شرح الرسالة ﴿ فمحمد اول هذا الجواب المشروط اعني قوله واذا جاز اي على البناء على الفرع مع محمد الاصل كما في الاستعارة الاولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خاليا عنه فصار الحديث مع المشبه به وكيف لا نحوز بنا الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه

استعاره فلا يكون مثلا ۞ وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ هو
الذي حق للمشبه به واخذ منه عاريه للمشبه فلو وقع فيه تغيير لكان هو اللفظ الذي
يخص المشبه به فلا يكون عاريه فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنيه وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا صيغه قيل ذلك
بقول الضيف ضيعت اللبن بكسر التا الخاطب لان المثل مورد في امراه ۞ واما ما يقع في
كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالضيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل من
ما خوذ من المثل واشاره اليه ولكون المثل ثمانيه غرابه استغير لفظه للحال
او الصفه او القصه اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابه كقوله تعلى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله تعلى وله المثل الاعلى اي الصفه
العجيبه وكقوله تعلى مثل الجنه التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من
العجايب قصه الجنه العجيبه ۞

فصل في تحقيق معنى الاستعاره بالكنايه

والاستعاره التخييليه قد اسلفت الاشاره الى ان مثل قولنا اظفار المنيه شبت
بفلان استعاره بالكنايه واستعاره تخييليه لكن قد اضطربت في سحيض المحيض
الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ۞ ومحصول ذلك يرجع الى ثلاثه اقوال
احدها ما يفهم من كلام القدما ۞ والثاني ما ذهب اليه السكاكي وشيخي
بهاء الدين ۞ والثالث ما اورده المصنف ولما كانا متعاندين امرين معنويين غير
داخلين في تعريف المجاز اوردهما فصلا في ذيل بحث الاستعاره تتميما لاقسامها
وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يفهم المشبه في النفس اي في
نفس المتكلم ولا يخرج بشيء من اركانه ستوى المشبه فان قلت
قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البته وان اقسامه لا تخرج عن ثمانيه
باعتبار ذكر الاركان وتركها ۞ قلت ذلك في التشبيه المصطلح وقد
سبق ان المراد به غير الاستعاره بالكنايه ويزاد عليه اي على ذلك التشبيه المضمر
في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق

اشاره الى اتحاد الغايه في الاستعاره في المفرد والمركب ۞ وحاصله ان تشبيه احدى
الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى تريد بها انتزاع الصوره المشبهه من جنس
الصوره المشبه بها مطابق على الصوره المشبهه به اللفظ الدال بالمطابقه على الصوره
المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد
لما بويع الى مروان ان تحجم وقد بلغه انه متوقف في البيعه اذا ما بعد فاني اراك تقدم رجلا
وتوخر اخرى فاذا تاكد كتابي هذا فاعقب على ايهما شيت شبه صوره تردد في المبايعه
بصوره من قام ليذهب في امر قد اختاره يريد الذهاب فتقدم رجلا وتاره لا يريد فتوخر
اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصوره في تلك الصوره ووجه الشبه وهي
الاقدام تاره والاحجام اخرى منتزع من متعدد امور كما ترى وهذا اي المجاز المركب
يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعاره لانه قد ذكر المشبه به
واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكليه كما هو طريق الاستعاره وقد يسمى التمثيل
مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعاره وليستغن عن التشبيه بانه يقال له
تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي ۞

وههنا بحث

وهو ان المجاز المركب
كما يكون استعاره فقد يكون غير استعاره ۞ وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبيه بحسب النوع مثلا هيئه
المركب الخبري كزيد قايم موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع
له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقه بين المعنيين فان كانت العلاقه المشابهه فاستعاره والا
فغير استعاره كقوله ۞ هو اي مع الركب اليمانين مصعدا ۞ البيت فان المركب موضوع
للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فخص المجاز المركب بالاستعاره ويعرفه بالاشاره
عدولا عن الصواب ومتى فشى استعماله اي استعمال المجاز المركب على سبيل التمثيل كذلك اي على
سبيل الاستعاره لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا وهذا اي ولكون المثل
ممثلا فشى استعماله على سبيل الاستعاره لا غير الامثال لان الاستعاره يجب ان تكون لفظ
المشبه به المستعار في المشبه فلو طرق غير الامثال لما كان لفظ المشبه به بغيته فلا يكون

حسا او عقلا ممن عليه اسم ذلك الامر المختص فيسمى الشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكنايه او مكنيا عنها اما الكنايه فلانه لم يصرح به بل اتى بما دل عليه كذكر خواصه و
لوازمه واما الاستعاره فصريح تسميه خاليه عن المناسبه ويسمى اثبات ذلك الامر
المختص بالمشبه به اثبات استعاره تحيليه لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص
المشبه به وبه يكون كماله او قوامه او وجه الشبه لتخيل انه من جنس المشبه به
بذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للشبه على قسمين احدهما ما يكمل وجه الشبه
في المشبه به بدونه والثاني ما يكون به قوام وجه الشبه في المشبه به واشار
الى الاول بقوله كما في قوله اذا ذوب الهزلي ٥ واذا المنيه انشبت اي علقت اظفارها
الغيث كل تهمه لا تنفع ٥ والتهمه الخزره التي تحمل معاذه يعني اذا علق الموت
بشيء لم يذهب به بطلت عنده الحيل ٥ وروي انه هلك لاي ذوب في عام
واحد ثمانيه بنين وكانوا يمنعون هذا الخبر فقال احدهم يقصد ان يمنع منه هذا البيت ومنها
قوله ٥

ما ودعي بني واعقبوني حسره عند الرقاد وعبره لا تقلع ٥

حكى ان الحسن بن علي

رضي الله عنه دخل على معويه يعوده فلما
راه معويه قام وتحلد واستند ٥

وتحلدي الشامتين ابرهم اني لريب الدهر لا اتضعضع ٥

فاجابه الحسن عليه السلام على الفور وقال ٥ واذا المنيه انشبت اظفارها اليت ٥
شبه في نفسه المنيه بالسبع في اغتيال النفوس باقهر والغلبه من غير تفرقه بين نفاع
وضار ولا ترقه لمن هو ولا تحاشيا على ما يفضله فاثبت لها اي للمنيه الاظفار الذي هو
بكمل ذكرها الاغتيال فيه اي في التبع بدونها تحقيقا للمبالغه في التشبيه وتشبه المنيه
بالتبع استعاره بالكنايه واثبات الاظفار للمنيه استعاره تحيليه واشار الاماني
بقوله وكما في قول الاخر ٥

وليس بطفت بتكرير مفضلا فلسان حالي بالشكايه انطق ٥

شبه الحال

شبه الحال

تلك لامره على مكانه هي شجاع يعترى الرايه ففيه تنبيه على ان الشجاع استبد هذا
كلامه وهو صريح في ان المستعار هو الاسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر
لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينه الاستعاره بالكنايه لا يجب ان تكون استعاره تخييليه
بل قد تكون تحقيقيه كاستعاره النقض لابطال العهد وسنتعرض الكلام على ما ذكره
السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يتعرض كلامه بذكر الاستعاره بالكنايه وانما
دل على ان في قولنا اظفار المنيه استعاره بمعنى انه اثبت للمنيه ما تاتي لها اساسا على شبيهها
بالسباع اظفار وهو التسبيع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييليه وذلك انه قال اسرار
البلاغه الاستعاره على قسمين احدهما ان يعمل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن
ان ينص عليه ويشار اليه بحيث يتاتى سند الاسم اليه حقيقه والثاني ان يوجد الاسم
عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يتاتى اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم
كقولك لبيد

وغيلة رخ قد كشفت فرعه ... اذا اصبحت يمنى الشمال تمامها

جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى يحصل عليه اسم اليد ولهذا لم يجز ان يقال
اذا اصبحت يمنى مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما اتى بالكاف التشبيه
في هذا بعلاقة بغير الطريقه وبقوله اذا اصبحت الشمال رجلها في قوائمها في الغدائر شبه
المالكي في تعريف التي يريد محل الشبه المشترع لا لقال كمن المستعار منه بها اضاف
اليه لانه يجعل الشمال مثل في اليد من الاخيا فيجعل المستعار له اعني الشمال مثلا اذا شيء
وعرضكان ثبت في حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ
اليد استعاره مع انه لم ينقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول هبيره صحى اي شلى يجاز من الصحى
خلاف السكر الغلب عن تعلى او قصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه
واستح قيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا جاجه اليه لصحان يقال استح باطله
عنه وتركه لا وعرى ادراس الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعاره

بالكنايه والتخييليه اورده تنبيها على ان من التخييليه ما يحتمل ان يكون تحقيقيه وهي
التي سماها السكاكي الاستعاره المحتمله للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقيه
تنفي الاستعاره بالكنايه ضرورة ولذا اشار اولا الى بيان التخييليه وقال اراد زهير
ان يثبت لها انه تركب كان يتركبه زمن المحبه من الجمل والغنى واعرض عن معاودته
فبطل الانتهاء اي بالانت ما كان عليه تركبه وكذا الضمير في معاودته فشبه
زهير في نفسه الصبا بجمع من جمعات الستير كالحي والتجاره فقضى منها اي من تلك
الجمعه الوطر وارتحلت لانها ووجه الشبه الاستعمال التام به وركوب المسالك
الصعبه فيه عير مال لمهلكه ولا متحرز عن معركه وهذا الشبه المضمر في النفس
استعاره بالكنايه فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبا بالجمعه المذكوره اثبت له بعض
ما يختص بتلك الجمعه اعني الادراس والرواحل التي بها قوام جمعه المستير والستفر
واثبات الادراس والرواحل استعاره تخييليه والصبا كهلا هذا من الصبوه بمعنى
الميل الى الجهل والفتوه يقال صبا يصبو صبوا وصبوه اي مال الى الجهل والفتوه كذا في الصحاح
لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبا صبا مثل سما يسمو سموا اذا هب وقت السحر مع الصبيان واشار
الى التحقيقيه بقوله ويحتمل انها اي زهير اراد بالادراس والرواحل دواعي النفوس
وشهواتها والقوى الحاصله لها واستيفا اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما
تساعد في اتباع الغي الا وان الصبا وغنفوان الشباب مثل المال والمنال
والاوان والاعوان فتكون الاستعاره اي استعاره الادراس والرواحل تحقيقيه
لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها الاسباب اتباع الغي

وللكاري في كلام صاحب المفتاح في بحث الحصر والقصر والاستعاره وبحث الاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه مخالفا لما ذكره

المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وعليها فوضع لكم فصلا
وقال فصل عرف السكاكي الحقيقه اللغويه بالكلمه المستعمله فيما
وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل

قوله والباقي قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد ولم يذكر المكاكي قوله استعمالا في الغير لكان الباقي في قوله بالنسبة متعلقا بمعبر في قوله وغيرها هي
موضوعة له وكان المخصوص حقيقة والعهد اما باعتبار الغير ليظهر تعلق الظرف بمعبر لجميع انما المراد هو الاول واما قوله استعمالا بانها التعبير اظهار المعنى القائم بالباطن في
الغير وحاصل ما ذكره ان الغير هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له في نوع حقيقتها الكلمة المستعملة ⑤

في الوضع على الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي
لكونها مستعملة في غير الموضوع الموضوع له الحقيقي ولابد من الاحتراز عنها ⑥
واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير
الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز
عنها فانما اي الما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له
بتاويل وهو اراد عاد حوا المشبه في جنس المشبه به بحيث افراد المشبه به تتمنى
متعارفا او غير متعارف مخرج قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة
بل لابد من المقيد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يعتقد
السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال لما ذكرت هذا القيد لتحترز به
عن الاستعارة فعلى الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على الاصح
من القولين ولا تسميها حقيقة بل مجازا لغويا لتبادر هو منها اللفظ المستعار
موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين
متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس
بصحيح لما سيأتي من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا او عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع
بالتحقيق فهو ليس باصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل على ما سيأتي
والوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة ويرتكب كون الكلام قلقا وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد
اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع
او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا
بان الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا

القياس

القياس ٥ ولما كان هذا القيد بمنزلة قوله في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح واجدر
على المقصود اقامه المصنف مقامه قال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح
به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى
السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله في غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق
ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة
فيما وضعت له بالتاويل لانا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل في التعريف
اذ لا نصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في
هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن انه لا يخرج الاستعارة
وهذا فاسد لانه احترز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون
لا ازايده مثله في قوله تعالى ليلا يعلم ٥ وقال ايضا وقولي استعمالا في
الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما
وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
في الفضلات مجازا ٥ او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعا مجازا ٥ او صاحب
العرف لفظ الحمار مجازا ٥ وهذا ايضا باطل لان مثل ذلك مجاز
فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا
اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما اشتق منه اذا اطلق
لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء امعناه بقرينة ولا شك ان
دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازايها انما هو بواسطة القرينة فحسب
لاحاجته الى تعيد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز به
عن كذا وكذا مبني على تحسين وتساهل ٥ واجيب بانا لا نسلم ان الوضع
عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز

عن المجاز المرسل لان الاستعارة لان تسمى اللفظ في الاستعارة بأداة المعنى بنفسه
بحسب اداء وان ينتقل الذهن منه الى ما هو لازم له في الدلالة فالاستعارة في المشترك كان
المستعمل يعني اذا اراد الاسد فسمان متعارف وغير متعارف ويقصد الذهن
الى ما هو لمعنى المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا المعنى الاسد مطلقا والا
لاستقيم الادغام المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام
وايضا ما ذكره بان القيد اصطلاح به التخاطب او ما نوى به معناه كالابد
منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
في الدعا مجازا فكذا لابد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج منه نحو هذا اللفظ
لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن فيما وضع له في هذا الاصطلاح والا تاويل
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فما حال
هذا القيد في تعريف الحقيقة محل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها
انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل
هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه لشبه الى نوع خصوصيتها او الى نوع
مجازها لزم الدور. اما على الاول فظاهر. واما على الثاني فلكون الحقيقة مما خوذة
في تعريف المجاز. وما يقال ان هذا القيد مزاد في تعريف الحقيقة لكن
الكتبي غفر ذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات
فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات. وكذا ما يقال ان تعريف
الوضع بلام العهد اعني بهذا القيد لان المفهوم هو الوضع الذي استعملت
الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب لذا لا دليل
عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يعتبر الموضوع له في قولنا فيما هي موضوعة له بالوضع
الذي وقع فيه التخاطب ولا نعني بفساد التعريف الا هذا. بل الجواب ان
تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يحب ذليلا اي من حيث
انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له

وحسن يحيى

وحينئذ يخرج عن التعريفات نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعا لان استعماله
اياها ليس من حيث انها موضوعة للاسقاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعا
لازم للموضوع له. **لا يقال** لعل هذا يغني ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا.
لانا نقول اولا الاصل ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن
تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما
هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له
ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وبهذا حاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز
فليتامل. **واعترض ايضا** بان تعريفه المجاز يدخل فيه الغلط فلا
بد من التقييد بقولنا على وجه يصح. **واجيب** بانه يخرج بقوله مع قرينة
مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب قرينة في الغلط على عدم ارادة الموضوع له.
وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث نقل هذا الفرش ثم الى الكتاب بين
يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرش معناه الموضوع له وكذا اذا قال كاتب
هذا الفرش **وقسم الكلي المجاز** اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة
الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير
استعارة. **وعرف الاستعارة** بان تذكر احد الطرفين التشبيه وتريد بها الطرف
المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول
في الحمام اسد وانت تريد الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد بحيث لم يبق ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول اشتت المنية اظفارها وانت تريد بها المنية
الشنيع بادعاء السبعية لها بحيث لم يبق ما يخص المشبه به اعني الشنيع وهو الاظفار
والشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد تزينت
مع الاظفار في معرض الشنيع معها في انه كذلك يسبغي كما هو شان العارية فان المستعار
بين مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما لها والاخر لغيرها كذ

والاعلم

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه مستعارا او يسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه ☜ وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكنايه هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنيه وكلامه في مناسبه التسميه كان مشعرا بان المستعار هو الالفاظ مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك نعم الجمله وقد وقع منه على رغم القوم خبط في تحقيق الاستعاره بالكنايه ☜ وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقيه وتخييليه وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقيه والتخييليه ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتمله للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت نهير ☜ وفسر التحقيقيه بما مر اي بما يكون المشبه المتروك محققا حسا او عقلا وعند التمثيل على سبيل الاستعاره كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقيه حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقيه مع القطع ومن الاحتمال مثل استعاره وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ونحو ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب الحقيقي في الافراد فلا يصح عده من الاستعاره التي هي من اقسام المجاز المفرد لان تلك في اللوازم بدليل قولنا في الملزومات والالزم اجتماع المتنافيين عند ظهور ارادة اللازم عند وجود الملزوم ☜ وجوابه انه عند التمثيل قسما من مطلق الاستعاره لا من الاستعاره التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمه المجاز المفرد الى الاستعاره وغيرها ان يكون كل استعاره مجازا مفردا كما يقال للابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ☜ ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعاره من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمه المستعمله في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي والعقلي قسمان راجع الى معنى الكلمه وراجع الى الحكم

الكلمه والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفايده ومتضمن لها والمتضمن للفايده قسمان استعاره وغير استعاره وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمه لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمه المستعمله في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمه ☜ **واجيب بوجوه** اخر ☜ الاول ان الكلمه قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمه الله والمتبع في مثل الكلمه في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب ☜ وفيه نظر لان استعمال الكلمه في اللفظ مجاز في اصطلاح العربيه ولا يصح في التعريف من غير قرينه مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعاره وغيرها هو المجاز في المفرد ☜ سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما ارتهد بالكلمه ما يعم المفرد والمركب فان اريد بها وضع الموضع الشخصي ليدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد بها اعم من الشخصي والنوعي فعند دخل المجاز في تعريف الحقيقه لانه موضوع بازاء المعنى المجازي نصا نوعيا على ما تبين في علم الاصول ☜ الثاني ان الا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعاره مبنيه على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الايه ☜ وفي طرفه لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة بتشبيه هذا ما يصلح للرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقيه مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بغير لفظه ولا مجاز في مفرد من مفرديه بل في نفس الكلام حيث استعمل في معناه الاصلي والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض

الثالث ☜ ان اضافه الكلمه الى ضمير يقيدها وافرادها الذي يحرجه عن ان يكون كلمه والاستعاره ههنا هو المقدم المضاف الى الرجل المقترن بنظائر اخرى والمستعار له هو المفرد فهو كلمه مستعمله في غير ما وضعت له ☜ وهذا في غايه السقوط وان كان صادرا عن من هو في غايه الفطانه والاستظهار للمقطع بان لفظ يقدم

في قولنا قدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي تردد من يقوم ليذهب فتاره يريد الذهاب فيقدم رجلا وتاره لا يريد
فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعاره
التخييليه بالاحق لمعناه حسا ولا عقلا بل هوى معناه صوره وهيئه مخصصه
لا يشوبها شئ من التحقق العقلي والجنسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنيه
اشبت اظفارها فانه لما شبه المنيه بالسبع في الاغتيال العقل الوهم في تصويرها بصوره
اي تصوير المنيه بصوره السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنيه وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للمتوحش به فاخترع لها اي للمنيه صوره مثل صوره
الاظفار المحققه ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصوره التي هي مثل صوره الاظفار
لفظ الاظفار فتكون استعاره تصريحيه لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققه
على المشبه وهو صوره وهيئه شبيهه بصوره الاظفار المحققه والقرينه اضافتها الى المنيه
والتخييليه عنده لا يجب ان يكون تابعه للاستعاره بالكنايه ولهذا مثل لها بنحو اظفار
المنيه الشبيهه بالسبع ولسان الحال الشبيهه بالمتكلم ورد بمام الحكم المشبه بالناقه
فرح بالمشبه لتكون الاستعاره في الاظفار فقط من غير استعاره بالكنايه ◦◦◦

وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول
ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني ◦ قد استعذبت ماء بكائي ◦ فزعم السكاكي
انه استعاره تخييليه عن بقاء المكنى عنها وذلك انه توهم للملام شيئا شبيها بالماء وكما
له لفظ الماء لا لكنه مستهجن ◦ وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون
قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعاره بالكنايه ثم اضاف لما اليها استعاره
تخييليه او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء
ولا يكون من الاستعاره في شئ وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان يمكن ان
مشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه ولا دلاله للفظ على احد هذا او فيه اي في مفسر التخييليه
ما ذكر تعسف اخذ على غير الطريق لما فيه من كثره الاعتبارات التي لا بد عليها دليل

ولا يدعو اليها حاجه ◦ وقد يقال ان التعسف فيه انما لو كان الامر كذلك ونحن لم نسلم
تسمي هذه الاستعاره بوهميه لاتخييليه وهذا في غايه السقوط لانهم يسمون حكم
الوهم تخييلا ◦ ذكر ابو علي في الشفا ان القوه المسماه بالوهم هي الرئيسه الحاكمه
في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخيليا وايضا انهم يقولون ان للوهم
قوه تخدمه وهي التي لها قوه التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئيه التي
عند العقل اياها مفكره وعند استعمال الوهم متخيله ويخالف تفسيره للتخييليه
تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييليه تحمل الشئ الشئ كجعل اليد للشمال يدا
وجعل الهذلي للمنيه اظفارا على تفسير السكاكي بان يجعل للشمال صوره متوهمه
شبيهه باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعاره تصريحيه تخييليه واستعمال اللفظ
في غير ما وضع له عند غير الاستعاره هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقه
لغويه مسلمه مستعمله في معناها الموضوع له ◦ ولهذا قال الشيخ عبد
القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعاره ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد
قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد اثبات
للشمال يدا ◦ الا يقال انا نحقق معنى الاستعاره في التخييليه على تفسير السكاكي
دون المصنف لان الاستعاره في شئ يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار
بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى لحمل الشئ للشئ من غير توهم تشبيه بمعناه
الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعاره وان خصص المفسر المذكور بغير التخييليه
صير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعاره التخييليه
قسم من اقسام المجاز اللغوي ◦ لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعاره
المقتضي للتشبيه انما هو الاستعاره التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير
الاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه وتحقيق معنى الاستعاره في التخييليه
انه استعمل المنيه ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل
في معناه الحقيقي ليكون حقيقه لغويه او في غير معناه اعني الصوره الوهميه كما

والنزع الى

الشيء به الاظفار ليكون مجازاً لغوياً وقسماً من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب
السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي بل الغرض باجماع السلف على ان التخييلية
من المجاز اللغوي غلط محض بلا يعتد باجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي
في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي
من اثبات تصوره وهيئة فيه اي في الترشح لان في كل من الترشح والتخييلية اثبات
بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع
الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت للمنية ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشرى
الذي هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشرى الحقيقي من الريح والتجارة وكما
اعتبرها كالمصنوعة وهيئة شبيهة بالاظفار ملتبسة بها ايضاً معنى وهي تشبيهه
بالتجارة واخر شبيهه بالريح فيكون استعمال التجارة والريح فيهما استعارتي تخييلية
اذ لا فرق بينهما وبين الاثبات المعتبر عن المشبه الذي اثبت له ما يختص المشبه به
كالمنية مثلاً في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشح بغير لفظه كلفظ
الاشرى المعتبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشرى
ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به
المختص به للمشبه غير ان المعتبر عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشح بغير
لفظه فالمشبه في قولنا ان المعتبر عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به
وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المتحققة التي هي المشبه بها وهو نفسه ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى
المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فلا عتاره في احدهما دون الاخر تحكم
ومما يدل على ان الترشح ليس من المجاز ولا الاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعاً انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد اذ هو ترشيح لاستعارة الحبل للسبب
وحاصل الاعتراض المصنف
مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشح
وجوابه ان الامر الذي هو مدار الفرق

المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلاً حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر
متوهم يمكن اضافته للمشبه وفي الترشيح لما قرن لفظ المشبه به لم يحمل الا على ما هو حقيقة
المشبه به هو هذا الحي مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسداً افترس اقرانه ورأيت بحراً تلاطم
امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم امواجه
الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها اعيان عن الصورة الوهمية ليصح اضافتها الى المنية
فان قلت على هذا لا يكون الترشيح خارجاً عن الاستعارة رأساً داخلاً فيها قلنا
فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منها
وايضاً معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه دفعة المكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة
المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على المراد
بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو الشجاع بادعاء السبعية لها وان كان ان يكون
شيئاً من غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية بعد
ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة ما كنا به لا سفك عن
التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد
ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلاً مستعمل فيما وضع له تحقيقاً للقطع بان المراد بالمنية هو
الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به
الطرف الاخر وجعلها قسماً من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له بالتحقيق واضافة مخالب الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة المشبه المضمر
في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا اريد بالمنية
معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاظفار خارجة في الاعتراض
انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به المقتضى عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالاً وهو ان الاستعارة
تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئاً اعني به ومعنى
الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقة الشيء كل من التصريح

باسم جنسه ﴿ ثم اجاب ﴾ بانا نعلم ههنا باسم المشبه ما استعمل في الاستعارة والمصرح بها يسمى المشبه به كما ندعي ههنا ان الشجاع مستعمل في اللفظ الاسد بتاويل كما مر حتى يتم لنا النفي من المناقضة بين ارادة الاسد وبين نصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص لكنك تدعي ههنا اسما للشجاع مرادفا للفظ الشجاع بتاويل وهو ان يدخل المشبه في جنس المشبه به لمبالغة في التشبيه بجعل افراد المشبه قسما من افراد المشبه به غير متعارف ثم نذهب على سبيل التمثيل ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المشبه والشجاع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فنسلمها لنا بهذه الطريق دعوى الستبقية للمشبه مع التصريح بلفظ المشبه ﴿ قلت ﴾ سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المشبه مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تحقيق تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة ﴿ فكما انا اذا جعلنا استعمال الرجل الشجاع من حيث هي الاسد بالتاويل لم يكن استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المشبه مرادفا لاسم الشجاع بالتاويل لم يكن استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل ﴿ والجملة ان الكل يعترف ان المراد بالمشبه ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة ﴿ وعلى هذا ينقطع ما قيل من ان لفظ المشبه بعدما جعل مرادفا للشجاع واستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا ﴿ وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي الشجاع وهذا ممكن لكنه لا يفيد لان قول المشبه به هو الشجاع في الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي هو عين المشبه الذي هو المشبه وهو ظاهر ﴿ بل الجواب ﴾ انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة بالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له اما بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم انا استعمال لفظ المشبه في الموت مثل قولنا اثبت المشبه اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مجعل فردا من افراد الشجاع الذي لفظ المشبه موضوع له بالتاويل المذكور ﴿ وبيان ذلك ان

استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا اثبت المشبه اظفاره وقد يكون باعتبار انه موضوع للشجاع مرادف له والموت فرد من افراد الشجاع غير متعارف كما في اظفار المشبه واستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للشجاع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما يمكن من توجيه كلامه على ما فهمه وفيه ما فيه

والحق ان الاستعارة بالكناية

هو لفظ الشجاع المكنى عنه بذكر مرادفه الرابع موقعه لفظ المشبه المراد فيه ادعاء والمشبه مستعار له والحيوان المفترس المستعار منه على ما سبق والذكاء حيث عبر للاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراده المشبه به اراد بها المعنى المصدري حيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المشبه استعمل بالكناية عن الشجاع والمجاز عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فالاشكال الوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المشبه استعارة بالكناية بمعنا كونها عبارة عن الشجاع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المشبه به في المشبه ادعاء فبهذا فوق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذف ما ذكر واحتاج الذكاء في الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما شوبهما الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول الذكاء في المشبه واظفارها حيث جعل المشبه استعارة بالكناية واضاف الاظفار اليها قرينتها في قولنا انطبق الجار بكذا الخ جعل القوم انطبقت استعارة مستعملة عن جزء ذلك والجار حقيقة لا استعارة لكن ما قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو بجعل القال استعارة بالكناية عن المتكلم وبجعل ينسبه النطق اليه قرينة

قوله هذا غاية ما يمكن من توجيه كلامه على ما فهمه وفيه ما فيه اقول قال فيما نقل عنه تبعني على معتبر تسليم ما ذكر لا بعيد الاعتبار كون لفظ المشبه حقيقة بناء على اشتراط الحشمة بمعنى انه متى استعمل فيما وضع له كان لامن حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا واما ان الحكم بعدم تسليم ما ذكر راجع الى ان لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك حقيقة واما ما ادعاه من كون الموت سببا او لازما في ذلك لان الشجاع الادعائي هو حقيقة الموت فممنوع اذ لا نسلم كونه موصوفا بالشجاعة

قوله ان الاستعارة بالكناية هو لفظ الشجاع المكنى عنه بذكر مرادفه الرابع موقعه لفظ المشبه المراد فيه ادعاء والمشبه مستعار له والحيوان المفترس المستعار منه على ما سبق والذكاء حيث عبر للاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراده المشبه به اراد بها المعنى المصدري حيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المشبه استعمل بالكناية عن الشجاع والمجاز عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فالاشكال الوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المشبه استعارة بالكناية بمعنا كونها عبارة عن الشجاع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المشبه به في المشبه ادعاء فبهذا فوق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذف ما ذكر واحتاج الذكاء في الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما شوبهما الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول الذكاء في المشبه واظفارها حيث جعل المشبه استعارة بالكناية واضاف الاظفار اليها قرينتها في قولنا انطبق الجار بكذا الخ جعل القوم انطبقت استعارة مستعملة عن جزء ذلك والجار حقيقة لا استعارة لكن ما قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو بجعل القال استعارة بالكناية عن المتكلم وبجعل ينسبه النطق اليه قرينة

قرينة لاستعارة وهكذا في قولنا انتزعوا لها قرصيان تجعل اللهوات استعارة بالكنايه عن المطعومات الشهيه على سبيل التهكم وتشبه لفظ القرا اليها قرينه الاستعارة وعلى هذا القياس وسائر الامثله ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا تجعل العداوه والحزن استعارة بالكنايه عن العلل العليه للالتقاط وتجعل تشبه لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل تجعل الجذوع استعارة بالكنايه عن الطروف والامكنه واستعمال في قرينة على ذلك وبالجمله فاجعله القوم قرينة الاستعارة التبعيه تجعله هو استعارة بالكنايه وما اجتلوا استعارة تبعيه تجعله قرينة الاستعاره بالكنايه وانما اخترت ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من قليل الاقسام وزيف ما اختاره السكاكي بانه اي للسكاكي ان قدم التبعيه كنطقت في قولنا نطقت الحال كذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييليه لانها اي التخييليه مجاز عقليه اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعاره المرشحه بها التي هي من اقسام المجاز المفرد ذكر المشبه به وارادة المشبه لان المشبه فيها يجب ان يكون مما تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون تصوره وهميه محضه واذا لم تكن التبعيه تخييليه فلم تكن الاستعاره المكنى عنها مستلزمه للتخييليه لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال كذا واشباهه بدون التخييليه حيث وجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييليه باطل للاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعيه التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقه بل قدرها مجازا لكن التبعيه كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا لضروره ان العلاقه بين الحقيقي هي المشابهه ولا تغني الاستعاره سوا هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعيه الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي ممن يقسم الاستعاره الى التبعيه وغيرها لانه اضطر اخرا الامر الى القول بالاستعاره التبعيه حيث لم يتات له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال الكذا حقيقه بل لزمه ان يقدره استعاره والاستعاره في الفعل لا تكون الا تبعيه ○ وما يقال ان مجرد كون العلاقه هي المشابهه لا تكفي في تشبيه

الاسعار بل

الاستعاره بل انما تكون اذا كانت تخييليه مع قصد المبالغه في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فما لا ينبغي ان يلتفت اليه ○ وذكر بعض من لا خلاق له في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقه لم يوجد الاستعاره التخييليه لانها ليست في نطقت بل في الحال بان جعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا شك ان المكنى عنها عن التخييليه ان المكنى عنها مستلزمه للمكنى عنها لا على العكس فاهمه المصنف واذا قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان الصوره المتخيله للحال التي هي بمنزله اللسان للانسان فلا بد من استعاره المتكلم للحال فههنا استعاره مكنى عنها تخييليه اما اذا قلنا نطقت الحال بالمكنى عنها موجوده بدون التخييليه فلها من قسم المصرح بها ولا تصريح في المشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ○ ولا يساوي له بكلام السكاكي ○ والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظر من ○ فان قلت ان اراد الاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييليه اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ان في العهد استعاره بالكنايه وتشبيها بالحبل والنقض لاستعاره لابطال العهد وهذا امر متحقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعاره بالكنايه استعاره تحقيقيه لا تخييليه وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بعضهم بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييليه انما هو مذهب السلف وعنده لا يلزم بينهما اصلا بل قد يوجد التخييليه بدون ما ذكر في اطفار المنيه الشبهه بالسبع وهي توجد بدون التخييليه كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينه المكنى عنها اما امر مقدر وهي كالاطفار في اطفار المنيه وبطقت بطقت الحال او امر متحقق كالاسبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند ○ قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان بطقت من قبيل الوهمي كالاطفار سلمنا ان نقدر امرا وهميا شبيه بالنطق كما ذكره في الاطفار وهو قول بالاستعاره التبعيه ○ نعم نستفيد من كلامه

انفيلن ز ٩ التركيب المشتمل على التشبيه الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا عنيت في المكنى عنها والتخييلية معنيين المضاف مثلا اذا وطئت الحال بكذا احمل نشسه الحال بالمتكلم استعاره بالكنايه واثبات البطولها استعاره تخييليه ويكون بطقت حقيقة مستعمله في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار بلا يلزم القول بالاستعاره التبعيه ٩ وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييليه عندهم حقيقه كيد الشمال واظفار المنيه ٩

فصل في شرائط

حسن الاستعاره حسن كل من الاستعاره التحقيقيه والتخييليه على مثل الاستعاره ترعايه جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين في التشبيه وافيا بافاده ما علق به من الغرض وكونك قد استوفى في باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيضعفانه في الحسن والقبح وان لا يتهم ايجاده لفظا اي وان لا يتهم كل من التحقيقيه والتخييل ايجاد التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعه تشبيه لا استعاره وذلك لان اتهامها ايجاد التشبيه يبطل الغرض من الاستعاره اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والعاقه به لما في التشبيه من الدلاله على كون المشبه اقوى في وجه الشبه ٩

ظلماك في تشبيه ضوء بكما لمسك • فقاعده المشبه بعض ما تحكي ٩

ومن زعم

ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقه غير مقيده بقيد او نوع كلام يلائم احد الطرفين فقد اخطا لان المرشحه من احسن انواع الاستعاره نعم المجرده ناقصه الحسن لشبهه بالمرشحه كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يتهم ايجاد التشبيه لفظا بوصى ان يكون الشبه اي مابه يكون المشابهه بين الطرفين جليا سهلة او بسبب عرف او اصطلاح خاص ليلا يعتبر كل منهما الغازا اي بعيده في الذهن يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده • وجمعه الغز والجمع الغاز مثل طرب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي سر ابط حسن الاستعاره واما اذا لم يراع كما لو يتهم ايجاد التشبيه فلا يصير الغازا كذلك يفوت الحسن كما لو قيل في المحققيه رايت اسدا او ترى انسانا ابخره وفي التمثيل رايت بلاما يحدو فيها ركبها والناس من حوله نقل الى سلام الناس كابلها به

لا تحرفها

لا يحدو فيها راكبها ٩ وفي الغايق يحدو الناس كالابل كليت فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله النجاء جملا كان او ناقة ويطلق على المرضي المنجب في نحو وجوده كالنجيبه التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول لان تحدو ولست مع ما في خبرها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل الا بليه غير موجوده فيها راحلة او هي جمله مستانفه وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي بكل ما يتاتى فيه الاستعاره التحقيقيه والتمثيل بخلاف ما يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعاره التحقيقيه او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير التحقيقيه والغازا وتكليفا بالانطباق كالمثالين المذكورين وتمثيل به اي بما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعاره ويتعين التشبيه انما قوي الشبه بين الطرفين حتما تعذر كالعلم والنور والشبهه والظلمه لم يحسن التشبيه وتعين الاستعاره ليلا يصير كشبيه الشيء بنفسه واذا فهمت مسئله نقول حصل في قلبي نور ولا نقول كان في قلبي نور وكذا اذا وقعت في شبهة نقول وقعت في ظلمه ولا نقول كاني في ظلمه والاستعاره المكنى عنها كالمحققيه في احسنيتها برعايه جهات حسن التشبيه لا تشبيه منهم والاستعاره التخييليه احسنها احسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعه للمكنى عنها عند المصنف ليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها ٩ واما صاحب المفتاح فلم يقل بان حسن كونها تابعه للمكنى عنها قال ان حسنها احسن حسن المكنى عنها متى كانت تابعه لها وقلما تحسن لكنها لم تبلغ غيرها تابعه لها ولهذا استهجن تمام اللام ٩ ولقائل ان يقول لما كانت التخييليه عنده استعاره مصرحه مبنيه على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعايه جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقيه والمكنى عنها ٩

فصل اعلم ان الكلمه كما توصف بالمجاز

لنقلها عن مصداقها الاصلي لذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى معنى وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالمنصوب في القريه والرفع في ركب لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزياده فلا يتحقق فيه ذلك الاسناد ٩ وقد صرح بان الجر في ليس كمثل مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز المعنى الاول لكنه قد جاء التشبيه على الثاني اقتداء بالسلف

واحترازا بصيغ الشائع عن الزائل عند انتفاء الكلمة المجاز بهذا الاعتبار فقال
وقد يطلق المجاز على الكلمة تغليبا على اغرابها الظاهر ان اضافته حكمية الى الاعراب للبيان وبه
يستغرق لفظ المشائخ اي بعتبر اغرابها من نوع الى الجنس بحذف لفظ ونزاده لفظ فالاول كقولهم
وجاريك واسئال القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شئ اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء ربك واسئال
اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على نطق الجمادات
للعبرات ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان حكم الحذف ههنا الاشعر برجع الى عرض
المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف بل جاز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا وتذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئال القرية
عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سئل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وحبى ثمارك
فالحكم الاصلي لربك والقرية هو للجزء وقد غير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف
المضاف وليس مثله شئ فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد غير الى الجر بسبب
زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شئ مثله تعالى لا نفي ان يكون شئ مثل مثله تعالى
والاحسن انه لا نجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه
وجهان احدهما انه نفي للشئ بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس
لاخي زيد اخ فان زيدا ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد ففي هذا اللازم
والمراد بنفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكما انه
لا يمكن ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ المقدر
انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مشترك لا
يخلى فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عنه فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة
لانهم اذا نفوه عن مثاله وغرضهم نفيه عن نفسه فقد نفوه عنه كما يقولون كما تقول
قد ابيضت عجلاته وبلغت اترابه يريدون ايناعه وبلوغه وحينئذ لا فرق بينه وبين قوله
ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهي اعتبارها معتبرا
على معنى ولحد وهو نفي الحالة عن ذاته وهو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه

بل هو جواد من غير تصور بذل ولا بسط لها لانها وتعبر عبارة عن الجود ولا تقصد ان
شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا
مثل له وان كان الحذف والزيادة مما لا يوجب بغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب
من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فجاء رجمه من الله لنستلهم اي فبرحمة والكلمة
لا توصف بالمجاز قال صاحب المفتاح وراني في هذا النوع
ان بعد ملحقا المجاز ومشبهة به لاشتراكهما في التعدي عن اهله اصلا ان يقيد بجاز او لهذا
لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السكاكي وفيه نظر لانه ان اراد
بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك ستوا كان على سبيل المجاز او الاشتراك
وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للعقلي فهو ممنوع بنصوصهم وبما له وغيره
فليس كذلك لانهم والسكاكي قد جوزوا كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف
عبارتهم في عبارته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها
غير ما وضعت له في وضع واضع بالاخطة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع
من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والابدخل في تعريف السكاكي ايضا واما
تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل
ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رأيا يعرج به والله اعلم

الكناية في اللغة مصدر

تولك كنيت كذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على
معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم واراده الملزوم
مع جواز اراده اللازم ايضا واللفظ مكني به والمعنى مكني عنه والثاني نفس اللفظ وهو
الذي اشار اليه المصنف بقوله لفظ اريد به لازم معناه مع جواز اراده معه اي اراده
ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز
ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من وجهين اراده المعنى الحقيقي مع اللفظ
مع اراده لازمه كما اراده طول النجاد مع اراده طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه
ان يراد به المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في ولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد به الاسد الحيوان

المفتاح لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو اسني هذا اسني المجاز لاستلزام الملزوم باسقا اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معانده لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم ○

وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور انما المراد من الكنايه هو الكلام لازم المعنى وارادة المعنى جايزه لا واجبه وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكنايه لا تنافي ارادة الحقيقه ولا تمنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طويل نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكنايه كثيرا ما تجلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جايزه للمقطع بخلاف قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل ○ وفي موضع اخر من المفتاح نصرح بان المراد في الكنايه هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكل المستعمل اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقه والثاني المجاز والثالث اما الكنايه او الجمع بين الحقيقه والكنايه بشرط كون كل من المعنيين حقيقتين ويفترقان بالتصريح وعدمه والتعريض وبهذا يشعر قول المصنف في الحال الجامع بين ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاءني فلان مع غيره ولهذا يقال جاءني فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه ○ فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف ○ **واما قوله في الايضاح** والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بمحجج اللهم الا ان يريد بالمعنى ما يعم اللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه **وفرق** اي فرق السكاكي وغيره بين الكنايه والمجاز **بان الاسناد فيها** اي في الكنايه **من اللازم الى الملزوم** كالاسناد من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامه **اليه وفيه** اي في المجاز **من الملزوم الى اللازم** كالاسناد من المغيث الذي هو ملزوم للانبت **الى النبت** من الاسناد الذي هو ملزوم الشجاعه الى الشجاع ○ **وزيد** هذا الفرق **بان اللازم ما لم**

يكن ملزوما

يكن ملزوما لم يسند اليه الى الملزوم من حيث انه لازم لجواز ان يكون تابعا من الملزوم ولا دلاله للتابع على المتبوع بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما

فان قلت يجوز ان يدل عليه بواسطه انضمام القرينه ○ **قلنا** حينئذ لا يبقى فرقا ولو سلم لا نجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك ○ **وحينئذ** اي اذا كان اللازم ملزوما **فيكون الاسناد من الملزوم** الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم يمتنع الاسناد منه لانه قال مبنى الكنايه على الاسناد من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على تساويه اللازم للملزوم وحينئذ يكونا متلازمين فيتصور الاسناد من اللازم الى الملزوم حينئذ فهو له الاسناد من الملزوم الى اللازم ○ **فان قيل** مزاده ان اللزوم بين المطرفين من خواص الكنايه دون المجاز وهو شرط لها دونه ○ **قلنا** لانسلم ذلك وما الدليل عليه **بل الجواب** ان مراده هم باللازم ما يكون وجوده على سبيل البتعيه كطول النجاد التابع لطول القامه وهذا جايز ولكون اللازم اخص كالضاحك بالقوه للانسان فالكنايه ان يذكر احد المتلازمين ما هو تابع ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال العين في النبت واستعمال النبت في الغيث ○ **وهي** اي الكنايه **ثلاثة اقسام الاولى** التي الاول والثاني باعتبار كونه عبارة عن الكنايه يعني الاولى من الكنايه **المطلوب بها غير صفه ولا نسبه** **منها** اي فمن الاولى **ما هو مفرد** وهو ان يوضع صفه من الصفات اختصاصا موصوف معين ثم يذكر تلك الصفه ليتوصل بها الى ذلك الموصوف ○ **كقوله** ○

الضاربين بكل ابيض مخذم ... والطاعنين مجامع الاضغان ○

المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كنايه عن القلوب **ومنها ما هو مجموع معان** وهو ان توخذ صفه فتضم الى لازم اخر واخر لتصير جملتها مختصه بموصوف فيتوصل بذكرها اليه **كقولنا** كنايه عن الانسان حي مستوي القامه عريض الاظفار وسمي هذا خاصه مركبه **وشرطها** اي شرط هاتين الكنايتين **الاختصاص**

بالمكني عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وحقل الشكل الاولى اعني ما هي
معنى واحد قريبه والثانيه اعني ما هي مجموع معان بعيده ش وقال المصنف
فيه نظر ولعل وجهه النظر انه فسر القريبه في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطه
والبعيده ما يكون الانتقال بواسطه لوازم متسلسله والكنايه التي هي معنى واحد
والتي هي مجموع معان كلاهما خاليه عن الواسطه لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوى
القامه عريض الاظفار الى حي منه الى الانسان ش والجواب ان الغرض ههنا
باعتبار آخر وهو سهولة الملاحظ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وملزوم بينهما
تكلف في المساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانيه من اقسام الكنايه
المطلوب بها صفه من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامه ونحو ذلك
وهي ايضا قريبه وبعيده وانما يكون الانتقال من الكنايه الى المطلوب بواسطه قريبه
والقريبه قسمان واضحه يحصل الانتقال فيها بسهوله كقولهم كنايه عن طول القامه
طويل النجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل النجاده
وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كنايه شاذجه لا يشوبها شئ من التصريح وفي الثانيه
تصريح ما لتضمن الصفه الضمير الراجع الى الموصوف ضروره احتياجها الى مرجع مستند
اليه فتشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول والدليل على هذا انك تقول زيد طويل النجاده
وهند طويل نجاداهما والزيدان طويل نجاداهما والزيدون طويل نجادهم باراده الصفه
وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي اضافه تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا
النجاد والزيدون طوال النجاد بتأنيث ويبنى بجمع الصفه لكونها مسنده الى ضمير
الموصوف والمجاز اسناد الصفه الى ضمير المسنب مع انها اعراض عن السبب لعلى لما
اليه لكونها جاريه على المسنب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا في المعنى دالة على صفه
له في نفسه نحو اكاتت هي الصفه المذكوره نحو زيد حسن الوجه وانه موصوف بالحسن
لحسن وجهه اذ كانت غيرها نحو زيد ناصر الخد اي شج وكثير الاحزان اي مشقق بهم
خلاف زنداحمر وريشه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافه وكذا يمنع هند بخاتمة الغلام

طويلوا

فإن قلت اذا اسند الصفه الى ضمير الموصوف فلم يعد انها كنايه
مشوبه بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر وكذلك مما يشتمل عليه اشار الى ذكر احد الطرفين
حقل تشبيها لا استعاره ومشوبه بالتشبيه ش **قلت** للقطع بانها في
المعنى صفه المضاف اليه واعتبار الضمير العايد الى المشبه انما هو لحوجه ما
وهو امتناع خلو الصفه عن معمول يرتفع بها او خفيه عطف على واضحه وخفاؤها
بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كنايه عن الابله عريض القفا
فانه عريض القفا وعظيم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم
بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهه نوع خفاء لا يطلع عليه كل
احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه
الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا امتاز عن البعيده ش وجعل صاحب المفتاح
قولهم عريض الوساده كنايه قريبه عن هذه الكنايه اعني قولنا عريض القفا ش
قال المصنف وفيه نظر بل هو كنايه بعيده عن الابله لانه
ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله ش والجواب انه لا امتناع في ان تكون
الكنايه بعيده بالنسبه الى المطلوب وقريبه بالنسبه الى الواسطه بل الامر
كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطه فنبه صاحب المفتاح على ان
المطلوب بالكنايه قد يكون هو الوصف المقصود بالصريح وقد يكون ما هو كنايه
عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطه وان كان الانتقال من الكنايه الى
المطلوب بها بواسطه فبعيده كقولهم كثير الرماد كنايه عن الضياف فانه ينتقل من
كثره الرماد الى كثره احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثره الاحراق وكذا كل
ضمير في منها عايد الى الكثره التي قبله الى كثره الطباخ ومنها الى كثره الاكله جمع آكل
ومنها الى كثره الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو الضيافه
ويحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلاله على المقصود وضوحا وخفاء وعليك

بتبع الامثله فانها اكثر من ان تخفى الثالثه من اقسام الكنايه الكنايه المطلوب بها
نسبه اى اثبات امر لامر اخر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب
بها تخصيص الصفه بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له هنا كقوله
اى قول زياد الاعجم ان التماحه والمروه اى كمال الرجوليه والندى فى قبه ضربت
على ابن الحشرج فانه اراد ان بيت اختصاص ابن الحشرج هذه الصفات مجرور
اى بقوله سواء كان كان على وجه الحصر او لا مع قطع النظر عن كونه مقصودا ام لا بقوله اى ان يقول
فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول
اى او بمثل القول المذكور منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول كمن قولنا انه
مختص بها من الاعتبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافه ومعناها والاسناد ومعناه
مثل ان يقول تماحته بن الحشرج او التماحه لابن الحشرج او شرف ابن الحشرج او حصل
التماحة او ابن الحشرج تم كما ان اختصاص الصفه بالموصوف مفرع به فى امثله القسم
الثانى باعتبار اضافتها واسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامه المكنى
عنه بطويل النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا
طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره وكذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص
ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكنايه بان يجعلها اى يجعل تلك الصفات
وتنيبها عنها على انها مخلها ادق وهى تكون فوق الخيمه يمدها الاطناب مضروبه عليه
اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجه لوجود ذوى الاطناب فى الدنيا كثيرين فاما
اثبات الصفات المذكوره لانه اذا اثبت لامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبته
ونحوه اى نحو قوله زياد فى كون الكنايه لنسبه الصفه الى الموصوف بان تجعل ايما تحيط به
ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث صرح بثوبى المجد
والكرم له بل كنى عنها لكونها بين برديه وبين ثوبيه فى هذا اشاره الى دفع ما يتوهم
من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى نحو طويل النجاد
بناء على ان نحو طويل اضافه البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافه النجاد اليه وليس

كذلك لانا اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قايم مقام طول القامه
واذا صرح باضافه النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامه وان كان
ذكر طول القامه غير مصرح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلاله على ثبوت المجد للثوبين
فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافه الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد
لمن يعود اليه الضمير واما مثل هذا القسم ايضا اكثر من ان تخفى **فان قلت**
ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفه ونسبه معا كما فى قولنا كثير الرماد فى
ساحته عرف كنايه عن نسبه الضيافه اليه **قلت** ليس هذا كنايه واحده
بل كنايتين احديهما المطلوب بها نفس الصفه وهى كثره الرماد والثانيه المطلوب بها
نسبه الضيافه اليه وهو جعل ما فى ساحته لغيره اثباتا له والموصوف فى هذين القسمين
اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما مثل فى عرض من
يؤذى المسلمين من لسانه ويده فانه كنايه عن نفى صفه الاسلام عن
المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما يقول فى عرض من يشرب الخمر ويعبث بحلماء وات
تربة كفيرة اما لا اعتقد حل الخمر وهذا كنايه عن اثبات صفه الكفر له مع انه قد كنى عن
الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكنايه
عن الصفه مع التصريح بالنسبه لان التصريح باثبات الصفه للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر الموصوف محال واما كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثانى من الكنايه
من غير عكس والعرض الشئ بالضم ناحيته من اى وجه جئته يقال ابرز من عرض
وعرض اى من جانب وناحيه قال السكاكى الكنايه سميت بذلك لتعريض وتلويح ورمز من
وايما واشاره وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال وسميت ولم يقل سميت لان التعريض واخواته
ومما ذكر ليس من اقسام الكنايه فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضيه التعريض
اى الكنايه اذا كانت عرضيه مسوقه لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق
عليها اسم التعريض يعنى عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا واتيت تعنيه وكانك اشرت
به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ

وقال صاحب الكشاف الكنايه ان تذكر الشي بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شي لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جيتك لاسلم عليك فكانه اماله الكلام الى غرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده ❊ وقال ابن الاثير في المثل السائر الكنايه ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقه والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهه الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهه التلويح والاشاره فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولعدمها اي و المناسب للعبارة العرضيه ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع خفا في اللزوم كعريض القفا وعريض الوساده الرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفيه لانه اشاره بالشفه والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفا كما في قوله ❊

او ما رايت المجد القى رحله في ال طلحه ثم لم يتحول ❊

الايما والاشاره قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا اخر معه جميعا كان كنايه لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي اراده المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينه داله على ان المراد في الصوره الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانيه كلاهما جميعا ليكون كنايه ❊ وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كنايه بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكنايه ❊ وقال الشارح العلامه معناه ان عباره التعريض قد يكون مشابهه للمجاز كما في الصوره الاولى فانها تشبه المجاز من جهه استعمال

منها على الكنايه وقد سبق تحقيقه وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود الاصلي وهو المستعمل فيه اللفظ ... المعنى الحقيقي ... المعنى المعرض به لا يتصف بالحقيقه ولا بالمجاز ولا بالكنايه ... الكنايه على سبيل الكنايه ... على سبيل المجاز ... المعنى المعرض به ... اللفظ ... الكنايه ... التلويح والاشاره ... ابن الاثير بان التعريض لا يكون حقيقه في المعنى المعرض به ولا مجازا حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهه الوضع الحقيقي او المجازي ... لم يوضع له حقيقه ولا مجازا ... الكنايه ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقه والمجاز ... السكاكي ان التعريض قد يكون على طريق الكنايه ... المعنى التعريضي ... المخاطب ... المعنى الحقيقي ... المعنى المعرض به ... المجاز فان المقصود هو هذا المعنى المعرض ... والله اعلم بالصواب ... المعنى ... التركيب ... الدليل ... الصواب التبيان

اية

... المخاطب في الابتدا اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم ❊

فصل اطبق البلغا على ان المجاز والكنايه

ابلغ من الحقيقه والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشي ببينه فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعاره التحقيقيه والتمثيليه ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقه وانما قيدنا الاستعاره بالتحقيقيه والتمثيليه لان التخييليه والمكني عنها ايضا من انواع المجاز ❊ قال الشيخ وليس السبب في كون المجاز والاستعاره والكنايه ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زياده في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليس مزيه قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سوا في الشجاعه ان الاول افاد زياده في

فضل أطبق البلغاء على أن المجاز والكنا

ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة وان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيد بالاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز ☜ قال الشيخ وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكنايه ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لانه يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لانه يفيده خلاف فليس من يقول رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو الاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في

تا الخطاب فيما هو موضوع له وليس المجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشاهدة للكنايه كما في الصوره الثانيه وانما اشبه الكنايه من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد امنه غير الموضوع له وليس بكنايه لانها لا يتصور فيه لزوم ملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لانه هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يستحيله عقل لانه يودي الى ان يكون كلام دالا على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كنايه ☜ بل القولان الاول والمجاز او الثاني كنايه كما صرح به المصنف وهو الذي تقتضيه السكاكي وهو حقيقة ان قولنا اذا بيتي فستعرف كلام دال على معنى يقتضي به تهديد المخاطب بسبب ايذاء ويلزم منه التهديد بالمنتسب الى كل من صدر منه ايذاء فان استعملته وارتدت به تهديد المخاطب وخيرت من الوجهين كان كنايه وان ارتجت به تهديد غير المخاطب بسبب ايذاء علاقة استشراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم ☜

ابه

لانه الوعد وهو ان نشر الى قرب منك على سبيل التخييل لانه اشاره بالشفه والحاجب ونحوها لغيرها ان قلت ان سايط بلاغتا كما في قوله ☜

او مدارات الجبال التي رحله في اطلحه ثم لم يتحول ☜

الايماء والاشارة قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك ادسي نسوف وتستمر انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردت بها اي المخاطب انسانا اخر معه جميعا كان كنايه لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي اراده المعنى الاصلي ولا بديهما اي في الصورتين مر قرينه دالة على ان المراد في الصوره الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده لكون مجانا وفي الثانيه كلاهما جميعا لكون كنايه ☜ **وهمنا بحث** وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو التعريض فقد يكون مجازا او قد يكون كنايه بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكنايه ☜ وقال الشارح العلامه معناه ان عباره التعريض قد يكون مشابهه للمجاز كما في الصورة الاولى فانها شبه المجاز من جهه استعمال

والله المشكور على نواله * وهو المسؤل لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام

اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة وجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وقد ظهر لها وجوه اخر تورث الكلام حسنا * قوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال * بعد رعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي المنبه على ان هذه الوجوه انما تعد تحسينا للكلام بعد رعاية الامرين والا كان تعليق الجار على اعلاق الخمار تقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها العام الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغيرذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما مضى في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لعلم البلاغة الخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما للفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ لكن قد يبدا بالمعنوي لانه المقصود الاصلي والغرض الاولى هو المعاني والالفاظ توابع وتوالب لها فقال اما المعنوي والمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون * منها المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي بمعنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف

مساواته للاستباق في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا الاثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا اكثر الرماد على قولنا اكثر القرى ان الاول افاد بزيادة لفظ لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا الاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني * واعترض المصنف باب الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد لغير شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا لان الاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيده زائدة في نفس المعنى لا يفيده خلافه * ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور وهذا بحث في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا لا الاسد لان النسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد اوزايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا وكثرة القرى في نحو قولك * وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل له زيادة في الواقع زيادة شجاعة لا توجبها رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع اقرار الخصم بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في مبحث الاسناد الخبري * والدليل على ما ذكرناه انه قال فان قيل اذا رايته اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة فانما تعلم ذلك في الاول من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ * قلنا لا يغير خاصة المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تحمله اسدا وهذا صريح في ان مراد ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لاضطرارها الى تاويل وافر والله اعلم * هذا آخر الكلام في علم البيان *

والله المشكور

كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافٍ في الجملة ان
وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيًا او اعتباريًا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل
الايجاب والسلب وتقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما اشبه شيئًا من ذلك
على ما سيجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسم بحت
وفعل بحت او حرف بحت او اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف بحسب ما يقتضيه
ما اكتسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر اي لها ما اكتسبت من خير وعليها
ما اكتسبت من شر لا تنتفع بطاعتها ولا تضر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب
والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيما فعال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه
فكانت احق في تحصيله واعمل ومن نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون
هذا الاثنا اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول
فقط نحو او من كان ميتًا فاحييناه فان الموت والاحياء متقابلان في الجملة وقد ذكر الاول
بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب
وهو ان يجمع بين فعل مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر
نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا والثاني
نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجًا من دبج الطراز
زينها وهو ان يذكر في معنى من المدح او غيره الوانًا تقصد الكناية والتورية
واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلًا في مسمى الطباق لما بين
اللونين من المقابلة صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسمًا من المعنوي كما توهمه
تبعًا للكاكي نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد الطوسي
استنهد لي بردتي ثيابك الموت احمر لونها اي لتلك الثياب الليل الاوهي من
سندس خضر اي ارتد بالثياب المخضبة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يحل في
ليلة الا وقد صارت الثياب من سندس خضرًا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة
والخضرة والمقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن حلول الجنة

وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان
ولا ينفيه الا من لا يعرف الكناية ٥ واما تدبيج التورية كقول الحريري فمذ اغتر العيش
الاخضر وان وزن المحبوب الاصفر اسود بوي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى
لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان
الذي له صفرة والبعيد هو الذهب هو المراد ههنا فيكون توريه ويلحق به اي
بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر بنوع تعلق خاص
مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن
مقابلة للشدة لكنها مستلزمة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن
رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن مقابلًا للسكون لكنه يستلزم الحركة المقابلة للسكون ومنه قوله تعالى
اغرقوا فادخلوا نارًا الآية فان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني
الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يقابل احدهما معنى احدهما
الحقيقيان نحو قوله اي قول ابي العلاء المعري قبل ان لا يحبى يسلم من رجل يغني بنفسه ضحك المشيب برأسه
اي ظهر ظهورًا تامًا فبكى ذكر الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه
عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادًا لمعنى البكاء ويسمى
الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حقيقة لكنهما متضادان
بحسب المعنى لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهم التضاد نظرًا الى الظاهر والحمل على الحقيقة
ودخل فيه اي في الطباق بالمعنيين الذي سبق ما اختص باسم المقابلة التي جعلها
السكاكي وغيره قسمًا برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اي بمعانٍ متوافقة ثم تقابل ذلك اي تؤتى بما تقابل المعنيين المتوافقين
او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه حينئذ يكون جمعًا بين معنيين
متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتمائلين
فان ذلك غير شرط كما سيجيء من الامثلة ثم خص المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع

قوله وزاد بعضهم الخ اي شرطه هنا من شرطه ثم صدر ظ هذا الكلام انه لا يجب ان يكون في المقابلة شرط كما اذا اعتبرنا احد الطرفين مرتبا ذهب اعتبار ضده في الطرف الاخر ثم ان الشكاكي مثل في المقابلة بقوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ولا شك ان ما ذكره منه في المقابلة ايضا اذ لم يجب هنا اعتبار الشرط كما مر ويعلم من ذلك اسفا التباين بين المطابقة والمقابلة فاذا تؤمل في تعريفهما يرى كونها اعم من المطابقة كما عند المص

عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلته الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة وغير ذلك ومقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قوله ايي بلامه ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل فاتى بالحسن والدين والغنى للفرع والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا لم يحتج الى مقابلة الاتقا والاستغنا بيسره بقوله المراد بالاستغنا انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي قنعا عند الله تعالى فلم يتق واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الاخرة فلم يتق فيكون الاستغنا مستلزما للعبرة الاتقا المقابل للاتقا ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تركب من الطباق وقد تركب مما يلحق بالطباق لما مر من ان مثل الاتقا والاستغنا من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة بالرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا خر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين او متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرطها هنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط نحوه اي فيما بين الضدين والاضداد ضده اي يضد ذلك الامر كما بينا الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطا والاتقا والتصديق جعل ضده اي يضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغنا والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت اي بلامه من المقابلة لانه اشترط في البيت والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ومنه اي ومن المعنوي مراعاة النظير والتناسب والتوفيق والمؤتلف اتفاقا وهو جمع امر ونحوه يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل واحد منهما مقابلا للاخر وهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين بلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالعصي

المعطفات

المعطفات اي المجيئات من عطف المعود وعطفه حناه بل الاسهم مبريه اي محوته من براه نحته بل الاوتار جمع بيل القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للهلبي الوزير اتاها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوشعي العهد محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق

اصح واقوى ما سمعناه في المنبري من الخبر الماثور منذ قديم

احاديث تروي ها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم

فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر الماثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكفهم مع ما في البيت من فخامة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاعد عن كان ينبع في سند الاحاديث وان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعا الشاعر

ومنها اي من انواع المظير باشتمايه بفهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو اتذكر الابطح وهو يدرك الابشار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف ناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشيا لان المدرك للشي يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم وانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الامن اليم وقد اجد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس ليلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشي في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب منه ولا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو النجم والشجر يحسبان والنجم اي النبات الذي لا ساق له

يوشعي العهد

تشابه الاطراف

لا شاق له كالبتول والنجم الذي له شاق ينجبان يقادان لله تعالى فيما حلفا له
فالنجم يسد المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب
وهو مناسب لهما ولهذا يسمى **إيهام التناسب** كما مر في ايهام
التضاد ۞ ومن ايهام التناسب بيت السقط ۞

• وحرف كنون تحت راء ولم يكن ببال يوم الرسم عيره السقط ۞

الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة مغبوطة على الرهط في البيت السابق ۞
• حمل عن الرهط الامامي غاربه لها في عقيل من مهالكها رهط ۞

والنون المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحنا وليس المراد
بها المجموع على ما هو وزن راء اسم فاعل من رأيته اذا أصبت رئته وكذلك هو ذال
اسم فاعل من ذلا الركاب اذا ذلق يثوقها وارادة السقط ما تقاطر على الرسوم
من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى تحمل هذه الجسيمة عن
تركب من النوق عاهي في الضمر والانحنا كالنون يتركها الاعرابي لزيارة الاطلال
فتصرب بها اذا حركت شبه الهزال يريد ان مركب هذه الجسيمة تمان ذوات
استه ففي ذكر الحرف والنون والراء والبال والسقط ايهام ان المراد بها معانيها المناسبة
واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف الذي على لون وفيه
خطوط بيض على الطول وهو ان يوتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية
او متقاربة المقادير كقول الحريري في وصف السحاب ۞

• تسربل ريشا من خرور نظرت مطارفها طورا من البرف كالبتر ۞
• فوشي للراقم ونقش بلا يد ودمع بلا عيب وضحك بلا ثغر ۞

تسربلها اي لبست السربال والوشي ثوب منقوش والخرور جمع خر ونظرت تراءى لحدة
الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والبرف جمع طراز وهو
علم الثوب وكقول ديك الجن ۞

اجل امرؤ وضر وانفع ولن واخشن ودثر وابز واثلب للمعالي ۞

اي كن حلوا للاوليا مرا على الاعداء صابرا للخائف نافعا للموافق ليثا من بلاين
خشنا من يخاشن ودثر اي صلب حال من تحمل حاله وابز من برز القلم تحته اي امتد
خالا للمستبدين واثلب اي اجلب للمعالي واجمعها يقال ثلب به لامر فاثلب اي دعاه
له فاجاب والاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني
داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ۞ ومنه اي من المعنوي **الارصاد**
وهو نصب الرقيب في الطريق من رصد يرصد رقبته والرصيد الشيء الذي يرصد ليثب
والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه
بعضهم التشهيم وربما سمي فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل القرينة من
الفقرة وهي في الشعر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله • وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه
• قرة • ويفرغ الاسماع بزواجر وعظه • فقرة اخرى • وهي في الامثال كالمصراع على شكل
يفرغ الظمآن من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر الكلمة من البيت والفقرة
اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انا نحب فهم العجز في الارصاد بالمنتبه الى
من يعرف الروي وهو الحرف الذي بني عليه اواخر الابيات او الفقر ويحب بكرا في
كل منهما وانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف الا بالعجز لعدم تعريف حرف الروي كقوله
تعالى وما كان الناس الا امة واحدة واختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي
بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي هو النون لربما توهم ان
العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله ۞

• احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقا كلامي ۞
• فليتني الذي حللته بحلال وليت الذي حرمته بحرام ۞

فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز مجرم والارصاد في الفقرة
نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو
قوله اي قول عمرو بن معدي كرب ۞

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ۞ ومنه

اي ومن المحتوي ﴿ المشاكلة ﴾ وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا معتبرا ارتحققا فالاول كقوله ﴿ قالوا اقترح شيا نجد طبخه ﴾ قالوا اقترح شيا من اقترحت عليه شيا اذا سالته اياه من غير رويه وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لامن اقترح الشيء ابتدعه ومنه اسلوب الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد بمعنى نرى فانه يتعدى الى مفعول واحد والامر من الاجادة وهو تحسين الشيء كطبخه قلت اطبخ لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بذكر الطبخ لوقوعه في صحبته طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله والثاني هو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله تعالى صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعله من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ ﴿ موكد لامنا بالله اي بطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا بالله مشتملا على تطهير الله لنفوس المومنين دالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله موكدا للمضمون لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله الايمان تعليلا لكونه موكدا لامنا بالله ﴿ ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع بطهير الله في صحبة ما عبر عنه بالصبغ تقديرا والاصل في اي في هذا المعنى وهو ذلك التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغتسلون اولادهم في يوم اسمه عندهم يقولون انه اي الغسل كالتطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغه لامثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لامثل تطهيركم اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكفرين او امنا اذا كان الخطاب للمسلمين والمعنى بان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان باسم مصبغه الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا لهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول اعني ان النصارى اولادهم في الماء الا صفر وانتم يذكر ذلك لفظا فهذا

كما تقول لمن يعرض لاشجاعا اعرض كما يعرض فلان تريد رجلا يتصنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ العرض للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ﴿ ومنه اي ومن المحتوي ﴿ المزاوجة ﴾ وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على الفعل مسندا الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجان في ان ترتب على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول المحتوي اذا ما نهى الناهي ومنعني عن جهلي فلج بي الهوى وامرني اصاحتا الى الواشي اي اصغت الى الغمام الذي يشي حديثه وينينه وصدقته فيما افترى علي فلج بي الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء وان رتب عليهما الحاح شيء ومثله قوله ﴿

اذا اخترت يوما فاخترت جارها وذكرت القربى وفاضت دموعها ﴿

زاوج بين الاختراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتيب فيضان شيء عليهما ﴿ ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها الا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في البيت الاول بين نهي الناهي ولجاج الهوى في الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر في الثاني اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي احسنت اليه فانعم عليه ﴿ ومنه اي من المحتوي ﴿ العكس والتبديل ﴾ وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء اخر ثم يوخر ذلك المقدم على الجزء الاخير والعبارة الصحيحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخر ويوخر ما قدم واما ظاهر عبارة المصنف مصدقا على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر ﴿

سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندا بسريع ﴿

فلا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه

ذلك الظرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس فيه قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت لان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو هن لهم ولاهم يحلون لهن فقد وقع العكس بينهم وهن حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن على هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت

طويت باحزان الفنون وليلها ... نهارا اشيبا والجنون فنون

محين ساطيت الفنون وخطها ... تبين لي ان الفنون جنون

ومنه اي من المعنوي **الرجوع** وهو العود على الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكته لغوية اي قوله هيز

قفا البيار التي لم يعفها القدم ... بلى وغيرها الارواح والديم

والكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف البيار ثم عاد اليه فنقضه بانه قد عفيرها الرياح والامطار لنكته وهو اظهار الكآبة والحزن والبهس والحيرة حتى كانه اخبر اولا بما لا يحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة ويدارك كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فان في هذا لبلاغا لقوم عابدين ومنه اي من المعنوي **التورية** وتسمى الايهام ايضا وهو ان تطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد وتريد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يعرف به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على قوله مجردة وهي

التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المؤدى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسما بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المختصة به وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف رئيسا باردا

او الغزاله من طول المدى طرفت ... فانثنى بين الحدي والخجل

يعني كان الشمس مزكومها وطول مدة تأخره قليله العقل فمرتشح بالخجل والخجل يخرج الخجلي اراد بالغزاله معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس مراد اعني الرئة حيث ذكر الطرفة وكذا ذكر الحدي والخجل فقد يكون كل من التورتين ترشيحا للاخرى كبيت المتنبي

اذا صح ود الجد افترى العمر للفتى مكارم لا تحنى وان كذب الخال

اراد بالجد الحظ وبالعمر الحياة من الناس وبالخال الخيلاء **فان قلت**

قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه مثل كما كان الاستوى على العرش وهو تدبير الملك مما يرد في الملك جلوسه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقولهم قالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل ويداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والمعتبر بالمعنى التمثيل للتشبيه من ضيق العطن والمتأخر عن علم البيان مستبشعا عوام وكذا قوله والسما بنيناها بايد يمثل ويتصور لعظمته وتوقيفا على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يرد هذا الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان تتحمل لمفرداته حمعة كما مجازا وقد شدد النكير على من يسخر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستيلاء بالاستيلاء والعين بالعناية **قلت** وذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد بالعين العناية وذلك تنبيههم على الجملة وقصدوا الى نفي الجارحة سرعوا خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والافكلامك من طرق الاستعارة

قلت وقد جرى المصنف في جعل الايسر مثالين للتورية على ما اشتهر

من اهل الظاهر من المفترين ﴿ ومنه اي من المعنوي ﴾ **الاستخدام** وهو
ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضمير ﴿ اي بالضمير الراجع
الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي
احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الآخر فالاول كقوله ﴿
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وهم كانوا اعضاما ﴾
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري
﴿ سقى الغضا والساكنيه وان هم شتوه بين حاجبي وصلوعي ﴾
اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدا بنار حاجبي يعني ان الهوى التي
تشبه الغضا ومنه اي من المعنوي **اللف والنشر** وهو ذكر متعدد على
التفصيل او الاجمال ثم ذكر لكل واحد من احاد هذا المتعدد ﴿ من غير تعيين ثقة
بان السامع يرد اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول
وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان
يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب كقوله تعالى
﴿ جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على تسل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو ابتغاء من فضل الله
على الترتيب واما على غير ترتيبه اي بترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون
الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليتم معلق
الترتيب كقوله اي قول ابي بختري ﴿
كيف لسلو واستخفق وغض دعال لحظا وقدا وردف ﴾
باللحظ للعزال والقد للغصن والردف للكثيب وهو الرمل شبه به
الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وليتم مخالط الترتيب كقولك هو
شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل

الاجمال كقولنا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى قاله الضمير في قالوا لليهود
والنصارى فذكرا الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر لكل منهما ما المعد
المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك بحكمة هو قول الفريقين وانما قدمت بين القولين
في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح قدم بين
القولين فان ما الفريقين في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان يقيد الشيء في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على
متعلق احدهما ومتعلق الآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف
بين القولين اوبين الفريقين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الكل
فريق او كل قول لمقوله للعلم بتفصيل كل فريق لصاحبه واعتقاد كل فريق ان لا يدخل الجنة هو
لاصاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه ﴿ وهو ساقط من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل وبين
بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا ليقع الشركما في احدهما منفصل
والآخر مجمل ﴿ وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت
عمرا وخرجت من عندبكر اول للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعلى هذا
قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من
ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون **قال صاحب الكشاف**
والفعل المعلل بحذوف هذا دليل عليه بالشيء تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع في ذلك يعني جعل ما ذكره من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر قوله
ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدد ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج

عن هذه الفطور لعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا على الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا الثاقب المجدّ ثم من هذا البيان هذا كلامه ۞ **وعليه اشكال** وهو انه جعل الاولى من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العللات راجعا اليه وجعل الكل راجعا على ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في مقابل المعللات فاذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تعديد الاكلام ۞ **ويمكن** النقض عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطيه وتمهيد لنفع الترخيص وصراعاه العذر وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص له باعادة حرف الجر كما قال من الترخيص ۞ في الحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة العذر عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضا فضار المذكور بعد الامر بصوم الشهر بلا اثنا اجنبيا امر المرخص له بمراعاة العذر والثاني تعليم كيفية القضا والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلاثة ۞ **وقد يقال** ان قوله ولتكملوا العدة على اداء العذر شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العذر هي الشهر كله في الستة وعذر ايام الافطار في المرخص له ۞ **وفيه** نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا يتاب في ان الامر بمراعاة العذر في قوله فعدة ولتكملوا على الامر بمراعاة العذر اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ۞ **ومنه** اي من المعنوي **الجمع** وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابي العتاهية ۞

علمتا مجاشع من مستغبه ان الشباب والفراغ والجده ۞

اي الاستغنا بالوحد في المال وحدا و وحدا و وجدا اي استغنا **مفتعل** للمرا اي مفتعل وهو مايدعو صاحبه الى الفساد ۞ **ومنه** اي من المعنوي ۞

التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ۞ **ما نوال الغمام يوم ربيع كنوال الامير يوم تخاب** فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم **ونوال الغمام قطر وبل** ۞ **ومنه** اي من المعنوي ۞

التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وهذا القيد يخرج منه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولهما ان يقولا انا ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويزده عليه فليتامل وانه دقيق **كقوله** اي قول المتلمس **لا يقيم على ضيم** اي ظلم **يراد بـه** الضمير راجع الى المسند منه المقيد العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به **الا الاذلان** هذا استثنا مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى الفعل العام المحذوف **غير الحي** الغير الجوات الوحشي والاهلي وهو المناسب هنا **والوتد** ۞ **هذا** اي غير الحي **على الخشب** اي الذي مرتبط **برمته** وهي قطعة حبل اليه **وذا** اي الوتد **يشج** اي يدق ويشق راسه **فلا يرثى** اي لا يرق ولا يرحم **له احد** ۞ ذكر الغير والوتد ثم اضاف الى كل الاول الرتع الخشب والى الثاني الشج على التعيين ۞ **فان قلت** هذا وذا مشاران في الاشارة الى القريب وكل منهما محتمل ان يكون اشارة الى الغير والى الوتد فلا يحقق التعيين وحسن يكون البيت من قبيل اللف والنشر ۞ **قلت** لا نسلم التساوي بل في احدهما تنبيه لما ان الغرب فيه اقل فانه سقر الى تنبيه ما نيكون اشارة الى الغير الحي ولو سلم فنقول جعلت هذا اشارة الى غيره الحي وذا الى الوتد او بالعكس وحصل التعيين غايه ما في الباب ان التعيين يحتمل ومثل هذا البيت من اللف والنشر فليتامل **ومنه** اي من المعنوي **الجمع مع التفريق** وهو ان

قوله في البيت السابق قوله ۞ قاد المعاتب افتضح شرحها نهل الك كم واوفى شرحها بيت ۞
لا تسقني بدا مشراء عكر بدا كما دمت لشيء كريما ولا تسقني ۞
حتى اقام ۞ المشيب عن الاثيل الا بعيد عهد الخليط الرسم معتفد
معنى البيت قوله لا تسقني اي لا تمنع ۞

يدخل شيئا في شيء ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط ۞
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبك كالنار في حرها ۞
ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما تحرق بينهما بان جهه ادخال الوجه قيد من جهة الضوء وادخال القلب عن جهة الخمود والاحتراق ومنه اي من المعنوي في **الجمع مع التقسيم** وهو جمع متعدد تحت حكم واحد ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله ن اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب **حتى اقام** اي **المديح** وهو شيخ الدولة ولتضمين الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال **على ارباضي** جمع ربض وهو ما حول المدينة **خرشنة** وهي من بلاد الروم **تشقى به الروم والصلبان** جمع صليب النصارى **والبيع** جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحقها متعلق بالفعل في البيت السابق اعني ۞ قاد المعاتب ۞ يعني قاد العتاب حتى اقام حول هذه المسببة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء متعدد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال **للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا** ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله **والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا** ۞ والفاء في التعقيب عندهم لفظا ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من ذوي العقول ۞ وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله ۞

معتمد والشيخ مستطر والرمح مضطرك مصطاف ومرتبع ۞

وقال الجمع فيه اربعة للعدد وما بينها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور هنا ليس في ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح صواب الماوجه المصنف لا قوله الدهر معتمد بعد قوله للسبي ما نكحوا بلبيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان ابن ثابت ۞ قوم اذا اخار بوا ضرا وعدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم ابدا نصارهم نفعوا لا شيعة اي غرة وخلق تكمهم غير محدثة ان الخلائق اي جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فالهاء تزها

البيع

البيع جمع بيعة وهي في الاصل المحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا استحداث الامور المخالفة لما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صيغة الممدوح الجمع الاعبدا وضيغ الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها بحيث حيث خال تجيبه تلك عمم ۞
ومنه اي من المعنوي ۞ **الجمع مع التفريق والتقسيم** ولم يعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تعريفات هذه الامور الثلاثة **كقوله تعالى** لا تاتي اي يا تي الله او امره او يا تي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة **الا باذنه** اي باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل **فمنهم** اي من اهل الموقف **شقي** وجبت له النار لمقتضى او يعذب وتخلف وجبت له الجنة بمقتضى الوعد **فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق** الزفير اخراج النفس والشهيق رده **خالدين فيها ما دامت السموات والارض** السموات الاجرام العلوية والارض ما يراد اليه محلوقه للابد او هي غبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير ومالاح كوكب في تحو ذلك **الا ما شاء ربك** ان ربك فعال لما يريد **واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ** اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية ۞ **قال قلت** ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك ۞ **قلت** هو استثناء من خلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحدها بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب بتنوع عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا هم كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه ۞
واما عند اهل السنة فمعناه ان فساق المومنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان ضد الحكم قد يكون في وقت ما وهو وقت المشيئة ههنا لكنه ضرفه

عن البعض وكذا الاستثنا الثاني مفاده ان بعضا هؤلاء الجنة لا يحلدون فيها وهم الموحدون
الفاسقون الذين قالوا نؤاخذ الجنة ايام قلائل بهم والتائيد من مبدإ معين كما ينقضي اعتبارا
الابد ولكذلك ينقضي باعتبار الابتداء واطلاق الشجاعة عليهم باعتبار شرفهم
بتعاونه الايمان والتوحيد وان شئوا سبب الخاص فقد رجع الامر في تقديم الكلام
بقوله لا تكلم بفتح لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان ادرج البائن
بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل
الموقف اجمع ثم قسم اضافا الى المستعد لانا لهم من نعيم الجنة والى الاشقيا منهم من عذاب
النار بقوله واما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على امر يراد آخر من احدها
ان يذكر احوال الشي مضافا الى الكل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول لي
الطيب ثم ساط بحتى القضاء مشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد
تعال لشباه وطباتهم على الاعقاب اشباههم على اللقا اذ الوا اي جبلوا الاعقاب خفاف
مشرعي الى الاجابة اضاجعوا الى اكفائهم مهم ومبادفعة حطب كثيرا اذا شبوا
لان الواجب منهم يقوم مقام خماعة قليل اذا عدوا ثم ذكر احوال المشايع واضاف
الكل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني اي تقسيما قسام الشي كقوله تعالى يهب
لمن يشا اناثا ويهب لمن يشا الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشا عقيما
فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون والاكان اما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرانا
وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياقه الايه على انه
تعالى يفعل ما يشا لا ما يشاه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاه الانسان
اهم لكنه اخبر باخير الذكور عن اهم لان في التعبير بتوفيها الذكر كانه قال وهب لمن يشا
الفرسان الذين لا تحفى عليكم براعتهم كلا الجنسين وحقهما ان يقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى اخر ومنه اي
من المعنوي التحويل وهو ان يشرع من المزدي بصفة امرا اخر مثله فيها
اي مثل ذلك الامر المزدي الصفة في تلك الصفة مبالغة كاملة فيها اي لاجل المبالغة كمال

تلك الصفة في ذلك المزدي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث
يصح ان تشرع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التعريد اقسام منها ان يكون ان
التعريديه نحو قولهم اي من فلان صديق حميم في الصلاح جمل قريب الذي تهم لامره
اي بليغ فلان من الصداقة حد رائق معه اي مع ذلك لجد ان تستحلمنه اي من فلان
صديق اخر مثله فيها اي في تلك الصداقة ومنها ما يكون بالبا التعريديه الداخله
على المشرع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحه
حتى اشرع منه بحرا في السماحه ثم وزعم بعضهم ان من التعريديه
والبا التعريديه على حذف مضاف معنى قولهم لقيت من فلان اسدا لقيت من لقايه
اسدا او الغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى قولهم لقيت به اسدا لقيت لقايا اسدا
ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا وسئل قولنا لمن فلان صديق حميم
لفوات المبالغه في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون
بدخول البا المعديه والمصاحبه في المشرع نحو قولهم شوهاء من ضاهت الوجوه فجعت
وفرش شوهاء صفة محذوف يراد بها سعه اشداقها وقيل اراد بها رشا قبح الوجه
لما اصابها من شدايد الحرب تعدو لنشرع بي الضارع الوغا اي مستغيثي الوغا وهو
الحرب بتسليم اي لا يثنى لامه في الشرع والبا للاستعانه والمصاحبه مثل الشيخ
هو الفحل المكرم عند اهله المرخوه من رجل اليعبر اشحمه عن مكانه
اي تعدو اي وقيعي من يعني لا يثنى درع لكماة تعدادي الحرب بالصافه
للاستعداد للحرب حتى اشرع منه مستعدا اخر لا يثنى درع ومنها ما يكون من
يدخل في المشرع منه كقولهم تعالى اجعل فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد
لكنه اشرع منها دارا اخرى وجعلها معده في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغه
في اتصافها بالشده ومنها ما يكون في شطر كقولي اي قول قتاده بن مسلمه الحنفي
ولان نقيب لا يحل بغزوه تحيى اي يجمع الايتام المجلة منه غزوه وندعي بحي الغنايم
فالظرف منصوب بان محل اوهو منصوب بان مضمرا كانه قال الى ان يموت كريم

يقتي الكرم بنفسه فكانه اسرع من بيته كونها مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت
وهذا بخلاف قوله تعالى اما اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للاسراع فيه وقيل
تعبير اويموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر
اذ لا حاجة الى هذا المقدر لحصول التجريد بدونه والقرينة عليه وبعد ايستقيم ما قيل
انه اراد ان في البيت نظر الانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه
ورد بان التجريد لا يبنافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم بنفسه من ذاته ويجعلها
مخاطبا لنكته كالتوبيخ في بطاردلوكما الاسد والنصح والتفجيع في قوله

اقول لها اذا احشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي

ومنها ما يكون بطريق الكنايه نحو قوله

ما خير من تركب الخطي ولا يشرب كاسا بكف من يخلا

اي يشرب بالكاس بكف جواد فقد انتقل من الممدوح جواد الى شربه هو الكاس بكفه على
طريق الكنايه لافادة انه عرف عنه الشرب بكفه الجميل فلما ثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم
انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد يحمى هذا على بعضهم لو فهم قوم ان الخطاب
انما كان لنفسه فتجريد فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كما يقوله غر كريت
الممدوح غير بخيل ولم يعرف انه كنايه لا يبنافي التجريد وانه قد كان الخطاب لنفسه لم
يقتض ارادته ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبته الانسان نفسه وبيان التجريد
انه يبرز فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي يسوق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله
اي قوله في الطيب لا حتى عندك تهديها الاماثل فليستقيم المعنى ان لم يستقم لغة
اراد بالعاذل المعنى كانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال ومثله
قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل يطيق وداعا ايها الرجل
ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المزدوجة تكون
من المحسنات وفي هذه الاشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير
الكلام ما خرج مخرج المثل وجاء على منهاج الصنعة كما شهد له قول حسان

دانا الشعر ما لم يعرضه على المجالس ان كنيتا ان تحقلا
وانما يستحسن بيت قاله بيت يقال اذا انشد ثلثه صدقا
وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفصل مقصور عليها لانا حسن الشعر كذبه
وخير الكلام ما وقع فيه ويهذا استدركنا ما بناه على حسان
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا من نجدة يقطرن دما
حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول
الطعام وقال يقطرن دما ليدل على وفور الدم وكثرته بل المذهب الكلامي ان المبالغة منها
مقبولة ومنها مردودة قال ابن الاصبع اشار الى تقسيم المبالغة مطلقا الى تقسيمها
لتنقسم المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال المبالغة ما ان ادعي لوصف بلوغه
في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وما يتقرب به كيلا يظن
انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وذكر الضمير وافراده
باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان
المدعي اذا كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا
له بانه لا يعرق وان اكثر العدو وقادي عدا كما في الصحاح العدا بالمد والكسر الموالاة بين
الصيدين تطرح احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثورين ونحجة اراد بالثور الذكر
من بقر الوحش وبالنحجة الانثى منها ادراكا متسابقا ولم يشح بما في نفسها
معطوف على يشح اي لم يفرق فلم يفشل ادعى ان هذا الفرس ادرك ونفرة
وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا
عقلا لا عادة فاغراق كقوله وكنا كارنا ما دام فينا نسوقه لكرامة حيث ما الا
اي نغير الجار ما لم يسل عنه الى جانب لا وهو يرتسل اليها الكرامة والعطاء على اثره وهذا
ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن
ممكنا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله
اي قوله في نواس واحسن اهل الشرك حتى انه الضيف ليشكر لتحانك البطن التخم تخلوا

وقوله تعالى يكاد

ادعا انه يخاف من المبدع النظم الغير المخلوق وهذا مستبع عقلا وعادة والمقول منه
اي من القول استاف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة كقولك كاد زيد يقوم
مستشهدا بقول ذي الرمة وعلى سبيل الاستطراد

شجارتكبا واقرسا وابلا وراد تكاد ان ينجلي الوجل الا

ومنها ما يتضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول الطيب عقب ستنا بكيها
عليها الضمران الجياد اي عقب ستبكي تلك الجياد فوق فرشها عشرا اي عشار الوتسمى
تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العشر لمكنا اي ممكن العنق
ادعا ان العشار المرفع من شدة تلك الخيل قد اجتمع في فرق فرشها عشرا كاملة حتى
صار ارتفاعها يمكن ان يستتر عليها تلك الجياد وهذا مستبع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
وقد اجتمعا اي ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول
العامري الدرحاني يصف طول الليل

حمل الي ان تمم الشهب في ادجا وشربت باهدا الي الهمن اجفاني

اي وقع في خيالي ان الشهب تحكمه بالمسامير لانزوله عن فلكها وان اجفان عيني قد شربت
باهدابها الى الشهب بطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها وهذا ايضا مستبع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن ولفظ تخييل تقريب الى الصحة ومنها ما اخرج
الهزل والخلاعة كقوله انكر الامس انني منعم على الشرب عجبا اذا من العجب
ومنه ايضا المعنوي

المذهب الكلامي

وهو ان يزاد جهة المطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه وكذا الملزوم وهو تعدد الالهة
وفي التمثيل الاية رد على الجاحظ رحمه الله حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس
في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية
القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس بقطعي

السلام

الاستلزام للفساد وانما من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة
يعتذر فيها الى النعمان ابن المنذر وقد كان مدح الجعنة فسكر النعمان من ذلك فخلت
فلم اركما نفسك ربه هما يريب الانسان ويقلقه والمراد بها الشك وليس وزر الله
المرتطلب اي هو اعظم المطالب والمحلف به اعلا الاحلاف لئن كنت قد بلغت
عني خيانة لمبلغك الواشي اغش من عف اذا خان واكذب والام في لئن كنت
موطية للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرءا الى جانب من الارض فيه اي في
ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع تتردد فيه لطلب الرزق ومنجع
من ارادالكلا اذا تتبعه ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما
مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كنفعك اي يجعلون لي حكما في اموالهم مقربا منهم
رفيع المنزلة عندهم كنفعك انت في قوم ان كاضبط نفعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم
في مدحهم كاذبا ولا مثنى ولا تعابني على مدح الجفنة وقد احسنوا الي
كالانام قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكانما صنيع اولئك لك بعيدة شاكلتك
منبئ لمن احسن الي وهذه الجملة على صورة التمثيل الذي سميناه التمثيل تمثيلا
ويمكن رجوعه الى صورة القياس الاستثنائي بان يقال لو كان مدحي للجفنة ذنبا كان
مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وهو ملازم
على صورة القياس الاقتراني في قوله تعالى وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو
عليه اي الاعادة اهون عليه واسهل من البدء وكل ما هو اهون
في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكايته فلما افل قال لا احب
الافلين اي المتمرافل وتوليه افل والمعنى ليس بربي ومنه ايضا المعنوي

حسن التعليل

وهو ان يدعى لوصف غير مناسب له اعتبار لطيف غير
حقيقي اي بان تستطرف بان يشتمل على لطيف دقة ولا يكون موافقا للامر بحيث
يجب ان لا يكون ما اعتبر غيره لهذا الوصف في الواقع والا لكان من محسنات الكلام
لجزم نفيه كقوله تعالى فلان اعاده لدفع ما توهم وبعد ان يظهر فساد ما يتوهم

الشامي

قوله اذ لو كانت علة هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية للازم من ظهور العلة في العادة ان تكون علة حقيقية فتدبر
مواقفة لما في بعض الامور فتدبرها هذا اذا بنيت على المشهورات الكاذبة فاولا لان يعتبر في مواد الاعتبار التطبيقات الا بعة
مع التطبق فان المشهور قد تكون حقيقية ثانيا لانها لا تفيد الا ظن ⑤

ومن هذا يعلم ان قوله ومعتبر متعلق بقوله من ان هذا الوصف غير معتبر لان الاعتبار لا يكون الا لامر حقيقي ومنشا هذا الوهم انه
سمع ان باب المعقولات يطلقون الاعتبار في مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب
ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو باطل اضرب به ان الصفة التي
ادعي لها علة مناسبة اما ثابته فقط بدليل او غير ثابته اريد اثباتها والاول اما ان
لا تظهر في العادة علة وان كانت كذلك في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي
لم يشابه ناليك اي غطاك السحاب والماء جوده اي صارت محمومة بسبب ناليك وتفوقه
عليها فصبتها الرخصا اي والمصبوب من السحاب هو عزف الحي من وزل المطر من السحاب
صفة ثابته لكنها لا تظهر لها علة في العادة وقد يعلله بانه عزف خاها الحادثة بسبب غطا الممدوح
او يظهر لها اي لكنها الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة
علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ⑤

ما لة قبل اقاديه ولكن سقى اخلاف ما عصر ترجى الديابب ⑤ فان قيل الاعداء
اي تمثل الملوك اعداهم اما ان يكون في اعتقاده لدفع مضرتهم حتى يتضعوا لهم ملكهم عن منازعتهم
او لما ذكر من ان طبيعة الكرم قاهرة عليه ومجبولة ان يتصدق على الراجين بعثته على قبل
اعتقاده اعاد به لما علم انه لما عدا الحرب عدت الديار ترجى ان سخ عليها الوبل من تلك الاعداء
وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي يتاها
شجاعته حتى طهرت تلك الحيوانات المجم من الديار وغيرها اما اذا عدا الحرب رجت الديار
ان يباشرها من تلحقهم اعدايه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يتردد في الفصل طاعة للخوف
اي ليست قوته الغضبية مستفزة بتردد له الافراط ويتضمن ايضا وصفه باعدايه عنه وفرط
امنه منهم وانه لا يحتاج الى تظلمهم واستمالتهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي
ادعي اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته
خذ اركا اي حذار منك يا واشي انساني اي انسان عيني من الغرق عقبه اي عقب الشاعر
استحسان واشاه الواشي ما حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي بحي انساءه
اي انسان عيني الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكا خوفا منه او غير ممكنة غطى على

وان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن
لما خالف الناس فيه حسبك
بتعجب الناس اساءة الواشي وان كانت
ممكنة ⑤

اما ممكنة

اما ممكنة كقوله هذا البيت لمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه ⑤
لولم تكن نيته الجوزا لخدمته لما رات عليها عقد منتطق ⑤
من انتطق اي شد النطاق وخول الجوزا كوكب يقال لها نطاق الجوزا فنيته الجوزا خدمه
الممدوح صفة غير ثابته ولا يمكن نقضها بما ذكره المصنف ⑤ وفيه نظر
لانا المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزا الامتناع الشرط ان تكون نيته
الجوزا خدمته علة لرويته عقد النطاق عليها ورويته عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق صفة ثابته فقد تعلقها بنيته خدمه الممدوح فيكون هذا من الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب اليت ممن زعم انه اراد بان الانتطاق صفة مستعة الشبه
الجوزا عقد وقد اشتهى الشاعر وعلقها بنيته خدمه الممدوح فقد لاحظ مرتبين لاحرية بطاق
الجوزا اشهر من ان نبين كيف لا وهو محتوش باد المراد به الحالة الشبيهة بانطاق المنتطق
ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك ⑤ فان قلت هل يجوز ان
يكون كما في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني لاستدلال
باسفل الجزا على اسفا الشرط فيكون زويه ما علق الجزا من هيئة الانتطاق عليه لكون نيته خدمه
الممدوح اي دليلا عليه كما ان اسفا الفساد دليل على اسفا بعد الآلهة ⑤ والحاصل ان العلم
المذكوره قد يعتبر كونها علة للعلم به لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته
معلوم وقد يكون علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بالثبوت بل بالعروض اشاة
جعل نيته خدمه الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا
على كون نيته خدمه الممدوح كان من الضرب الرابع وبقي التفصيل ⑤ قلت
لا محل عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس
ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بنى على الشك وكونه مبنيا على الشك
لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعا او اضرارا الى الشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام
كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب المطلوب الغرر ما الماء غيبن عنها خجيلا
فاترق اي ادبرن فابا الغرر فحمرنها اي ما تسكن لهن مدامع ⑤ والضمير في بحتها لوبى في البيت

الذي يقتله وهو قوله ثم شفقت نابح الصبا بنسيمها الى الزنخ حتى جادها وهي هامع
يعني سارت الريح العبرة اليها وجاد من الجود وهو مطر عظيم القطر والهامع السائل فقد
غلط على قتيل الكلب نزول المطر من السحاب بانها غيبت جثمانه تحت تلك البقعة التي
وهذا البيت سيأتي في بيت مجبن ومهيب

طللان عفاهما القدم جرستا فالعقم ولا تضيد لبسنا البلاكانا وجدا بعد الحاجة مثل ما احدثت
وقال بعض المتقادمين في شرح هذا البيت قوم فقال اراد بخيبة نفسه ولا ادري ما هذا
المفسر قلت وجه هذا التفسير انه فقد الملأمة لمطلع القصيدة وهو قوله

الا ان صدري من عزاي بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع

وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله فكان السحاب الخ وعلى هذا الضمير في
تحتها الديار البلاقع فكان بعضهم اي تمام هو الخيبة الذي فقدته السحاب بتلك الديار

ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت متعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات
ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام
زيد راكب وابوه راكب فقولنا اي قولنا الكميت من قصيدة امدح بها اهل البيت

اصلا مكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

الكلب هنا الامر شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الكلب باكل
الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا الكلب وكادوا له النجع
من تترب بهم كلب يعني لفهم ارباب العقول الراجحة وملوك الاشراف وفي طريقته قول الخالدي

جناه مكارم واشاه كلم دماكم من الكلب الشفاء ٥

فقد فرغ على وصفهم شفا احلامهم لتعمل الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب
ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه الشبه
على الاغلب الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام
كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يقتضي ان يمكن لكم ان تنكحوا
ما قد سلف والنكاح اذا لا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه والتتميم

التفريع

تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء
شيء مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي بعد دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله
اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كثرت في حدها والواجب
قلل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها
صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فانت شيء منه
اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذه زيادة توضيح للمعنى
وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو
كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات شيء من العيب
في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتأكيد
فيه اي تأكيد المدح بما يشبه الذم في هذا الضرب من وجهه انه كرر عوى الشيء بنفيه
لانه لما علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال
فعدم العيب ثابت ومرجعه ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى
منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت على الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا
له من الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر
في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى ما قبلها اي قبل الاداة وهو المستثنى
منه نعني توقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من الذي ادعاه
من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال وجه الشيء اذا طننته ونحوه
غيري فاذا وليتها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء
التأكيد المأخوذ من المدح على المدح والاستثناء بانه لم يحدث فيه صفة ذم حتى يعقبها او اضطر
الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من تزيين غرضه وتأخيذ القلوب والضرب الثاني
من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب اداة الاستثناء اي بذكر
عيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء

قوله لم يقيد الاستثنا في هذا الضرب بيد أي من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثنى واصل الاستثنا فيه

اي في هذا الضرب ان يكون منقطعا كما ان الاستثنا في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى

غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثنا هو الاتصال فليتامل

لكنه اي الاستثنا المنقطع في هذا الضرب لم يقيد بمتصلا كما في الضرب الاول بل بقي على

حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفيه عامه بحيث يقدر بصفة المدح

فيها وان لم يقيد الاستثنا في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين

المذكورين في الضرب الاول وهو الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال اذ كرواداته قبل ذكر المستثنى

يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثنا فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح احرز صحة التاكيد

ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء بينة لانه مبني على التعليق

بالمحال المبني على تقدير الاستثنا متصلا وهذا اي يكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه

الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون

فيها لغوا الا سلاما يحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو

ليفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثنا

من اصله منقطعا ويحمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثنا متصلا لا حقيقة لان معنى

السلام الدعا بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو

الكلام لو لا ما فيه من فايدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا

النوع المعدود لغوا وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على

كل من ضربي المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حمله

الاستثنا المتصل لان قوله قيلا سلاما سلاما ان امكن حمله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن حمله

من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس كذلك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتي الاستثنا

المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيد ولو قصدت ذلك كان الواجب

ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يوتى بالاستثنا

مفرغا ويكون العامل فيما قبله معنى الذم والمستثنى فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا

ان امنا بايات ربنا اي ما عبت منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تو

بقال لا نقم منه واسقم اذا اتيته وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا

الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون نفي النفي ويكون كالضرب

الاول في افاده التاكيد من وجهين ولا استبعد ذلك الا لما علمه لفظ لكن في هذا الباب

اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثنا في افاده المراد كما في قوله اي قول النفصل

ربيع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني

هو البدر الا انه البحر زاخرا سوا انه الضرغام لكنه الوبل

فالاولان استثنا ان مثل قوله عليه السلام بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك

يفيد من التاكيد ما فيه هذا الضرب من الاستثنا لانه استثنا منقطع والا فيه معنى لكن

ومنه اي من المخنوق

تاكيد الذم بما يشبه المدح

وهو ضربان

احدهما ان استثنى من صفة مدح منفيه عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها

اي يدخل صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يتعاطى ما لا يعنيه وثانيهما

ان يثبت للشيء صفة ذم وتعقب باداة الاستثنا يليها صفة ذم اخرى كقولك فلان

فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد

وتحقيقه ما مر في قولنا ما مر بي منه الضرب الاخر اعني الاستثنا المفرغ نحو لا يتحسن

الا الجهله والاستدراك فيه بمنزله الاستثنا نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من الذي

الاستتباع

وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله

اي قول في الطيب هبت من الاعمام ما لو خويه اي جعفه لهبت الدنيا بالدين بجده

بالنهاية في الشيء اعداد كثير مما لا يحيط به ورثاء هم لخلد الدنيا على وجه استتبع مدحه

بكونه سببا لصلاح الدنيا ذكر ما هو حيث جعل الدنيا هنا بخلوه ولا معنى لتهنيه

احد بشيء لا مايده له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في هذا البيت وجهان احدهما

من المدح احدهما انه نهب الاعمام جزين الاموال وهذا مما ينبغي عن عقولهم والثاني انه

لم يكن ظالما في قتله اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها وذلك

لان تهنيئة الدنيا انما هي تهنيئة لاهلها ولو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا ترد بخلوده ۞ ومنه اي من المعنوي **الادماج** يقال ادمج الثوب اذا ثناه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر معترض به مقبول بان يخفى وقد استدل الى المقبول الاول وهذا المعنى الثاني فحب الا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار به مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ۞

• ابى دهرنا اشجانا في نفوسنا واشعفنا فيمن نحب ونكرم ۞

• فقلت له نعاك فيهم انهما • ودع امرنا ان المهم المقدم ۞

انه ادمج شكوى الزمان في التهنيئة فقد نبهنا لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجا ولو جعل التهنيئة مدمجة لكان اوقع فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واخص من الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقل فيه اي في فرط الليل لجفاني كانني اعدها على الدهر لحنوبا ۞ فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبي بالجفاء في ذلك الليل كانني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كالمدح او بيتا ابي الطيب واكثر كما في قول ابي تمام ۞

ولا بد لي من جهلة في وصاله • فمن لي بحلم او دفع للعلم غلبه ۞

يمدح في العزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن دفع جهل صالح ۞ تضمن وصف الفخر بذلك شكوى الزمان لغير الاخوان حيث لم يخرج الاستفهام مخرج الاستفهام بل تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يفارقه خلقه ابدا لكنه لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه اودعه اياه فان الودايع تستعاد اخر الامر ومنه اي من المعنوي **التوجيه** وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا عوز يبتغي غمرا لخيابة ۞ خاط عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل معنى ان بصيرة العوز اصحهما فيكون مدحا ومعنى خبيرا بالعكس فيكون ذما الكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن وهو

واحتمالها للوجهين المختلفين وبقارئه باعتبار آخر وهو ان يحب في التوجيه استوا الاحتمالين وفي المتشابهات احد الاحتمالين قريب والآخر بعيد ولهذا قال الكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي **الهزل الذي يراد به الجد** كقوله ۞ • اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ۞

ومنه اي من المعنوي **تجاهل العارف** وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكته وزاد الاحب لتعريفه بالتجاهل لورود مجيئه في كلام الله تعالى كما توبخ في قوله تعالى ما اياك تخرجه ايها الخائن وهو من نواخي جبار بكر مالكه موثقا من ادرق السحر ضاربة ادرق كانما تخرج على بطريق ۞ ومنه تعلم ان السحر لم يخرج على بطريق ولكنها تخايلت فاستعملت لفظة كان الدالة على الشك وهذا يقع اذا ليس شبه بكان ان يكون المشبه به قد استعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري

الم ترى برقا ام ضوء مصباح ام ابتسام بها المنظر الضاحي ۞

اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في ذم في قوله اي قول رهيش ۞

وما ادري ولست الى دريء اقوم ال حصن ام نساء ۞

فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدثه اي وكالتحير والدهش في الحيرة قوله اي قول الحسين بن عبد الله بادنه يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قيلا ام كثيبا ام ليلا من البشر ۞ في اضافة الليل الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا مزيد توفي هذا الليل حطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله ۞

• امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع ۞

وهل يرجع التسليم او يكشف الغبي ملالة الاتاني والبيان البلاغ ۞

وكالتعبير كقوله تعالى حكايته عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يقولون تجاهلا انتلى الله عليه وسلم كانهم يكونون ايقنوا بانه نبي الله الا انه رجل تاه وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغيره ذكر من

الاعتبارات ثم منها اي من المعنوي **القول بالموجب** وهو ضربان احدهما ان
يقع صفة في كلام الغير كنايه عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم شبهها الغير اي فتبت لت
في كلامك ذلك الصفة لغيره ذلك الشيء من غير ان يعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان
يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفايه عن ذلك الغير نحو قولنا نحن رجعنا الى المدينة
ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام
المنافقين كنايه عن فريقهم والاذل كنايه عن المؤمنين وقد اثبتوا الفريقهم المذكور عنه
بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغيرهم فريقهم وهو الله ورسوله
والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للمؤمنين بالعزة اعني الله ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني ان يحمل اللفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله
اي حال كون ذلك خلاف مراده من المعاني التي يحتملها اذا ذكر اللفظ بذكر متعلقه متعلق الجملة
اي يحمل على خلاف مراده من المعاني التي يحتملها اللفظ بان يذكر متعلق ذلك اللفظ

كقوله قلت اذا ايقنت مرادي قال ثقلت كاهلي بالايادي

فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى خفتك لونه وثقلك بالايمان مرة بعد اخرى
وقد حمله على ثقيل كاهله بالايادي والمنن والنعم ويقصده

قلت بطوّلت قال ابرمتني بالجدل واردفت قال احملت وزادي

بيت قاله مدعي الايمان وابرمتني اي املتني وابرم ايضا لكم والتطويل التفضل والانعام
ومنه ايضا من هذا القبيل

ولما قال الشاعر

واحي حسبتهم رجزا وغاكانوها ولكن للاعادي

وخلتهم سهاما صايبات فكانوها ولكن في فوادي

وقالوا قد صفحنا فلم نؤنب فقلنا قد صدقتم ولكن عفوتم وادي

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى
اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه
اي من المعنوي **الاطراد** وهو ان ياتي بما يسمى المدوح او غيره وانما ابايه

على ترتيب اولاده من غير تكلف في الشبك وشيما اطراد الا ان تلك الايتمان في بحارها كالملاة
الجارية في اطراده وسهوله انسجامه كقوله

ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال ثل الله عرش قوم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم
قد ثل عروشهم اي نحى بقتلك وصاروا يعرجون به فقد اثبت في عزهم وهو بمنزلة
مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة ابن الحارث بن شهاب ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم صلى الله
عليهم وسلم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي

وامّا الصرف اللفظي

من الوجوه المحسنة للكلام **فمنه الجناس** بين اللفظين وهو تشابههما في
اللفظ اي في التلفظ فحرج الشابه في المعنى نحو اسد يفترس اسدا وفي مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة منها تفصيلها
والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف واشكال من
الالف والباء والتاء الاخر نوع اخر من انواع الحروف وهذا الحرج نحو فرج وفرج وفي اعدادها
وبه يخرج نحو الساق والمساق في هيأتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم
الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكنا
ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول
اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحجر
الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الاعادة مع ان صورة الاعادة فان كانا
اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين سمي تماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد و
التثنية بان يكونا مفردين نحو ويوم يوم الشاعة اي القيمة يقتسم الخير من شاء ليشوا
غير شاعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر

جدّ الاجلا اجلا الهوى المعرّ قال الاولى جمع اجل الكبر

وقد كتبه سعد

قوله ﴿ مطايا مطايا بحذف منازل لعلمها ليس عنى بقلع ﴿ الى مطايا بمعنى مدة مرحلنا او قدرنا عنها
اى لم نحسبها قبل المعنى انه لعلمها لطول ما وصلت الى صاحبه التى كانه قاصدا اليها ذهب عنها الاعياء والكلال لانها اقامت بها
وهى لها وصول اليها ما ترده من ورتبة الامر او نحو او قسم وجد اخر وهو انها تعب فيها تعبه زال عنها التعب فلم تبلها واكتفينا الوصول
وقيل اراد ان ما ثم منازل الطريق فيه اتبع ديارها فان مطايا قبيل عليها فاطلها ما يقول اليها وان اطالت وحدى هذه تحوى من منزل
حتى شاء الاجاق وليلات عليكن فنيلهم فيها والعيد الذى يعطاكن فيها الاكام ديار فيها اى باقى اهلها ومعنى هذا الكلام الحض
كذا فى حواشى الشقيطى ﴿

وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مخلفات
نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو ما ارتفع من
من الارض نحو قول الحريرى ﴿

وذا كهام وقد بالجهد مته ولا ذمام له فى مذهب العرب ﴿
الذمام الاول العهد والثانى جمع ذمة بالفتح وهى التبعة العليه لها المرء وان كانا اى اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعى الشعر وفعل واشتر وحرف او فعل وحرف سمى مستوفى بالفتح
والاتم والفعل كقوله اى قول ابى تمام ﴿

ساعات مرّ كرم الزمان فانه يحيى لدى يزيد عبد الله ﴿
لانه كرر لفظ الكرم وبحدده وابقى لفظ الزمان فى آخر التمام وهو انه ان كان احد لفظيه اى احد
لفظى التحنيس التام مركبا والآخر مفردا سمى جناس التركيب وبجوز ان يكون التحنيس جناس
التركيب فانه سمها اى لفظ التحنيس للذان احدهما مركب والآخر مفرد فى الخط خص هذا النوع
من جناس التركيب باسم الشبيه لاتفاق لفظيه فى الخط ايضا كقوله اى قول ابى الفتح البستى
اذا لم يكن فى فعله شبه من ابيه فما اشبه الليل بالنهار ﴿
مطايا مطايا وحذف منازل منازل عنها ليس عنى بقلع ﴿
فعلم ايضا من جناس التركيب وبا حرف جر او مطايا منادى والا اى والا ان لم يتفق اللفظان
ان احدهما مفرد والآخر مركب فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق
لافتراقهما فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح ﴿
بحاركم قبل الجام ولا جام لنا وانى يحتمد بحر الجام لوجاملنا ﴿
اى عاملنا بالجميل ﴿ فان قلت يدخل فى قوله والاخص باسم المفروق
ما يكون اللفظ مركبا من كلمه وبعض كلمه كقول الحريرى ﴿

• ولا تله عن ندكات ذنبك وابكه • بدمع يضاهى المزن حال مصابه ﴿
• ومثل لجينيك الحمام ودونه • ذروعة ملقاه ومطلع ثعر صابه ﴿
والثانى مركب من صابه والجيم من مطلع والصاب عصاره شجر مره والمصاب الاول بالفتح

منقل

منقل من صاب المطر اذا انزلوها غير مسقفتين فى الخط دخل يسمى مغفورا ان قلت لا
اذ
الاحسن فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمه وبعض كلمه والفرق بينهما ان المركب
ان كان مركبا من كلمه وبعض كلمه سمى التحنيس مرفوا والا فهو اما متشابها او مفروق
صرح بذلك فى الايضاح فعلى عباره الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان مسقفتين فى انواع
الحروف واعدادها وهيأتها وترتيبها وان لم يكونا مسقفتين فى ذلك وهو اربعة اقسام لين
عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون كاختلال فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى هيأتها
او فى ترتيبها لانهما لو اختلفا فى شىء من ذلك او فى اكثر حتى لم يتحقق الاتفاق الا فى
النوع والعدد او فى الهيئة او فى العدد فقط لم يعد ذلك من باب التحنيس لعدم التشابه
بينهما فلهذا اختص المذكور فى الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو اما عطف على
الجملة الاسمية اعنى قوله والتام منه ان سقفا او على مقدر اى هذا ان سقفا فيما ذكر
وان اختلفا اى لفظ التجنيسين فى هيئة الحروف فقط وان اتفقا فى النوع والعدد والترتيب
سمى التحنيس محرفا لاختلاف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاحتراف قد يكون فى
الحركة كقولهم حبه البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما
لفظ الحبة والجنة من التحنيس اللاحق ونحو اى نحو قولهم حبه البرد جنة البرد فانه
من التحنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط
لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون
مفرط مخالفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد بمنزلة اللذين
ذغمه واخذه كحرف ولهذا عد حرفا واحدا كانه فى صورة حرف واحد زدت فيه كما تقيد
والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف فعلى هذا الراء فى مفرط
حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول
ساكن ومن الثانى متحرك ﴿ وهذا النوع اخر من الاختلاف غير الاول وعبر قولهم
البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم البدعة شر الشرك
وان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن

وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف فان يكون
حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث لا تحذف لزوما بعدها في النوع والهيئة والترتيب
تسمى المتجانس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزيادة اما حرف
واحد او اكثر وعلى التقديرين اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك
الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل واللفت المساق بالساق الى ربك يومئذ المساق
او في الوسط نحو جئتك بخبر يقين وجئتك من سبإ بنبإ يقين او في الاخر كقوله اي قول ايتام يبدون
تمامه تقول باستيفاء قواضب من قضب يقضب اذا قطع من ابد يبد ابدا من باب ضرب موقوف محذوف اي يبدون
سواعد من ايد من ابده على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه و
بالجملة هو الواقع موقع مقول لجبدون وعواض جمع عاضية من عضاه ضربه بالسيف و
عواضم من خضمه وخماه وقواض من قضاه اذا حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يبدون
للضرب يوم الهرب امدا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء ضاربات على الاقران بسيوف
حاكمه بالقتل قاطعه وبها يسمى هذا النوع يكون زيادة الحرف في الاخر مطرفا وجه
حسنه انه يوهم قبل تردد اخر الكلمة كالميم من عواضم انها هي الكلمة التي مضت
وانما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تكرر اخرها في نفسك وروغاه سمعك انتظر وتعتقد ذلك
الوهم وحصل لك فايده بعد اليأس منها واما بالنثر عطف على قوله اما بحرف واحد ولم
يذكر لما قسما واحدا وهو ما تكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء
هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وبها يسمى هذا الذي يكون باكثر من
حرف مذيلا واذا اختلفا في انواعها اي اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف
فيشترط الاتفاق في اكثر من حرف واحد والا لبعد بهما المتشابه فيخرجان
عن التجانس كلفظي نضر وكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وشلب ثم الحرفان اللذان
وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو
لان الحرف المجتبى اما في الاول نحو بينهم وبين كتفي ليل دامس وطريق جامس او في الوسط نحو
وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا تمحى

ما سبى ابرار

ما سبى الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والنون من تقارب المخرج والا اي
وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة
الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في اكثر من اعراض الناس والطعن
فيها وبناء فعله يدل على الاعتياد لا يقال لمحه ولعبه الا لمكثر المتعود او في الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى
انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في غير تقارب الفاء واللام الشقوة من نظر
او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن او الخوف اذاعوا به وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف
لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان سقطا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في
احد اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب
وهو ضربان لانه ان وقع الحرف المتاخر من الكلمة الاولى او لا من الثانية والذي قبله
ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض وانما اشار بقوله
نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاخفش
حسامك فيه للاحباب فتح ويحكى فيه للاعدا حتف
ويسمى قلب الكل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب البعض
وقع اختلافهما اي اختلاف المتجانسين تجنيس القلب اما البعض المتجانس الذي وقع
حتى يحسب مقلوبا حقيقيا لان اللفظين كانهما اخوان للبيب كقوله لاخيه انوار
في كل ظلماء واذا ولى العدا المتجانسين سواء كانا متجانسين القلب او غيره
الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر سمي لفتا ومزدوجا ومكررا ومتوجا نحو جئتك
من سبإ بنبإ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وكقولهم انبسط بغير انبساط
وبعضهم البدنة بدنة ومثل عواض عواضم وقواض قواضب وكقول كعب لاحبته للاولياء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله تقلى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام
غلبكم بالاكارة فانهن اشد حبا واقل جبا وكقولهم غرك عزك فصار ذلك

ماحش وماحش وفكك فكك بهذا تقدير وقد يعد في هذا النوع سالم سطرفيه الى انتقال
الحروف والفضالها كقولهم في مستعوذ متى يقوده وفي المستنصر به حجته المتى
يضربه هيه وقيل الفاضل استنصح ثقه ايش يصنعه فقال ايتيت بتصحيفه ۞

ويلحق بالجناس شيئان

احدهما ان يجمع اللفظين الاستقاق وهو توافق
الكلمتين في الحروف الاصول مرتبه والافتراق في اصل المعنى نحو فاقم للدين القيم
فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهه وهو ما شبه الاستقاق
وليس باستقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميعا او في احد هما اكثر من الحروف واكثر
لكي لا يرجعان الى اصل واحد في الاستقاق نحو قال اني لعملكم من القالين بان قال
من القول والقالين من القلا وبحو قوله تعالى انا فلتم الى الارض اصيتم بالحيوه من الاخره
وهذا يعرف انه ليس المراد بالمشابهه الاستقاق الاستقاق الكثير وذلك لان الاستقاق
الكثير هو الافتراق في الحروف الاصول من غير رعايه الترتيب كالفتح والرقم والمرق
ونحو ذلك والارض مخارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع الجنيس الاشاره
وهو ان لا يظهر الجنيس باللفظ بل بالاشاره كقول

لفت لجه موتى بلثمه ونظرون اذا ما قبلا ۞ ومنى ۞ اي ومن

وتفطير رد العجز على الصدر

وهو ان يكرر احد اللفظين المكررين
المكرر في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او
الملحقين بهما اي المتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاستقاق او شبه الاستقاق
وآثر الافتقر وتقدير معناها ان اللفظ الاخر في اخرها اي اخر الفقره فيكون اربعه
اقسام اما ان يكون اللفظان مكررين نحو دعنا الناس وابسا حوا ان يعيشا والثاني
ان يكونا متجانسين نحو سايل اللئيم يرجع رد معه سايل الاول من السوال والثاني من
السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاستقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا
والرابع ان يجمع اللفظين شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو المنظم
ان يكون احدهما اي احد اللفظين المتكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت

والثاني

والثاني اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني واعلم
صاحب المفتاح فتم الاخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني نحو ۞
في غلمه جهله ومذهبه وعقيده مشتهر مشتهر ۞ وراى المصنف تركها اولى اذ لا معنى
فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدر له لحشو المصراع الثاني كحلاف المصراع الثاني الاول
فالمعتبر صدره اربعه اقسام وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه
او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او
متجانسان او ملحقان بهما صير اثني عشر حاصله من ضرب اربعه في ثلاثه واعتبار اللحقي
قسمان لانه اما ان يجمعهما الاستقاق او شبهه الاشتقاق يضم الاقسام ستة عشر
حاصله من ضرب اربعه في اربعه لكن المصنف لم يورد من شبهه الاستقاق الا مثالا واحدا
اما لعدم الظفر الامثله الثلاثه الباقيه واما لكفايه مثله الاشتقاق فيهذا الاعتبار اورد
ثلاثه عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت
واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله ۞

سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندا بسريع ۞

وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله ۞ اي قول عمه ابن عبد الله القشيري
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشيه من عرار ۞ هي وردة ناعمة تفرا بيضا
وموضع من عرار رفع على انها اسم ما ومن زايده ومتع مفعول اقول في قوله ۞
اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفه فالضمار ۞
يعني اجاري رفيقي وابا تمام قضيتنا والرواحل تترع بين هذين الموضعين واقول في اثناء
ذلك متلهفا استمتع نهارا بنجد فقد انفردمه اذا امسينا لحزوجنا من ارض نجد ومنابته
وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول امام ۞ عمر كان ابا بيض
الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما رات ابا بيض
يعني المشيوف المواضب المواظب مغرما وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله ۞ وانم يكن الا مغرج ساعه قليلا فاني نافع لي قليلها ۞ وقبله

مبتدأ ۞ المناخل البلاد التي لا جدتها بها أهلها ما كان وحشا مقيلها ۞
الامام المرور القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه واستصعب معرج على انه خبر لبكى
واتمله صفة للمام وقليلا صفة موكده لان القلة تفهم من اضافته التعريج الى الشاعة و
يجوز ان تريد الا تعريجا قليلا في شاعة فتكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل رافع وهو المبتدأ
ونافع خبره والضمير في قليلها للشاعة اي قليل التعريج في الشاعة يغني قفا على البلاد
التي لو جدت ما هو لها ما كان موحشا لحاليا لكثرة اهلها وكثرة المقر فيها
وان لم يكن لها مكث الا لتعريج شاعة وان قليلها ينفع ويشفي فليل وجدي ۞ اما اذا
كان اللفظان متحانسين فان وقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل
قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من لا مكما اسقاما هو لكنه دقله
العقل فداع الشوق لبكما دعاني ۞ من ابتكار ما يكون المتجانس الاخر في حشو
المصراع الاول مثل قوله اي قول المتنبي ۞ اذا البلابل ۞ جمع بلبال وهو الطائر المعروف
اضحى لغاتها ما في البلابل ۞ جمع بلبال وهو الهم يا حبذا بلابل ۞ جمع بلبله بالضم
وهو هم يريق كون فيه الخمر والا حبذا الشرب والمقصود بالمثل هو البلابل الثالث
بالتسبيه الى الاول واما بالتشبيه الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب المستكفي دون
المصنف واما ما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري يستغرف
الثاني اي القرآن وال ـــــ الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من
المايتين سمي بذلك لانه تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القرآن مثاني
ايضا لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون بزات الثاني ۞ اي بنجات اوتاد
المراهز التي تضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفتل من اثنين ۞ وما يكون المتجانس الاخر
في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني واملتهم ثم تاملتهم فلاح ۞ اي ظهر
اني ليس فيهم فلاح ۞ اي فوز ونجاح واما اذا كان اللفظان المتجانسين المتجانسين فما يكون
احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري ۞ ضرايب
ايدعنها في السماح فلستاني كذبت فيها ضريبا ۞ فالضرايب جمع ضربه وهي الطبيعه

وصله ۞ ذو اليسوع كما تعاد الراي
من خلقها المعروف والايه

معاشر ابوالهم وحي
وحي هم نوحهم مسيح ۞

والنجيه النجيب الرحل والمطيع عليها والضرب المثل واصله المثل في ضرب الفداح
فهما لجحان المثل والحد في الاشتقاق ۞ وما يكون الملحق في حشو المصراع الاول مثل قوله
اي قول امرء القيس ۞ اذا المرء لم يحزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بحزان ۞ اي
اذا لم يحزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يحزنه على غيره
ولا يحفظه مما لا ضرر فيه له فيحزن وحزان مما يحقان يجمعهما الاشتقاق وقوله اي
قول ابي العلا ۞ لو اختصر من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يحلى للافراط في القصر ۞
اي لبردة يغني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال ما وقع احد
الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق
اعني ما لم يجمعهما شبهه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله
فرع الوغيد غمار غيدك ضايري اطنين اجمعه الذباب يغيرني ۞
فطايرتي ضير مما يجمعهما الاشتقاق ۞ وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد حتى استشهد ۞
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويحرم رفد الدهر ليلة اقمر ۞
وقد كاد ليض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع حتى
استعاله اياها هو الان من بعده بتر ۞ جمع بتراء اي لم يستعملها استعمالا
يفعل والغمر ما يجمعهما الاشتقاق وكذا ابواتر وبتر ۞ **واما الامثلة** في
المصنف رحمه الله مثال ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما شبهه الاشتقاق في البيت
والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ۞
ولاح لمحي على جزع العنان اذا ملحي تحققه من لاح لاح ۞
فلا الاول اعني لاح بلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ۞ ومثال ما وقع الملحق الاخر
في اخر المصراع الاول قوله ۞ ومضطلع بتخييض المغاني ومطلع الى التخليص عابي ۞
فالاول من عفى يعفي والثاني من عفا يعفو ۞ ومثال ما وقع الملحق الاخر
في صدر المصراع الثاني قول الاخر ۞ ؛؛

لغرض لقد كان الثريا مكانه • ثراً فاضحى الان مثواه في الثرى

والثرى والثرى من الثروه والثرى ياء يثرى ومنه اي من اللفظي **السجع** وهو يطلق على نفس الكلمه الاخيره من الفقره باعتبار كونها موافقه للكلمه الاخيره من الفقره الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطوء الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافيه في الشعر وفيه بحث لان القافيه هو لفظ في اخر البيت اما الكلمه بتراسيها او الحروف الاخيره منها او غير ذلك على اختلاف تفصيل المذاهب فلا تطلق بطريق القافيه على توافق الكلمتين من اواخر البيات على حرف واحد وان اراد السكاكي بالسجع حيث قال انما هي في النثر كالتواني في الشعر الالفاظ المتواطئ عليها في اواخر الفقر وهي التي تقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالسجع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مفهوم كلام السكاكي ومحصوله بمعنى ان التواني هي الالفاظ المتوافقه في اواخر الابيات كذلك السجع هي الالفاظ المتوافقه في اواخر الفقر كما ان التواني فيه توافقها وكذلك السجع بمعنى المصدر لا ههنا توافقهما **وهو** اي السجع **ضربان** مطرف ان اختلفا اي الفاصلتان **في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا** وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن بان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ اوكان اكثر اي اكثر ما في احدى القرينتين **مثل ما يقابله** اي يقابل ما في احدى القرينتين من القرينه **الاخرى في الوزن والتقفيه** اي التواطوء على الحرف الاخير فرضيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينه الثانيه توافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفيه واما لفظه فهو فلا يقابله بها شيء من القرينه الثانيه ولو قيل بدل الاسجاع لما ذا ان يكون اكثر ما في الثانيه موافقا لما يقابله من الاولى **والا** اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتواني وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين

الاكثره

اواكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفيه جميعا نحو فيها سرر مرفوعه واكواب موضوعه او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفيه فقط كقولنا احصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمه من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر

قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار المفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من المقصود اله على معنى اخر والا كان تطويلا لا كقول الصابي • المحب يهدي الذي لا بد تركه الاعين بلحاظها • ولا تحده الالسن بالفاظها • ولا تحلفه المعصوب بمرورها • ولا تقرعه البهور بكورها • والصلوه على من لم يرا لملكفراش الاطمئنه ومحاه • ولا رسما الا ازاله ومحاه • اذ لا فرق بين مر ور العصور وكر ور البهور • ولا بين محي الاثر واعفا الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بقدر ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانيه نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثه نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه والاحسن ان تولي قرينه قرينه اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن ابي الاصبع السجع على اربعه اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون فلا تقهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا الثالث ان يكون الاول اطول من الثاني لا يكاد التمام يتفطن منه لمرض وحز الحبال الهدبا فان الاول تمام في لفظات والثاني تسع وله في القرآن عير نطير ورد ليستثنى منه ما كان على ثلاث نقر فان الاولى تجيء في عدد واحد ثم ما في الثالثه حيث يرد عليهما طويلا نحو ان يحيى مساويه لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كلها من لفظين ولو جعلت الثالثه خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب وافحش ليس السجع قد استوفى

الفقرين م

امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا استحى الانسان عن تمامه كمن يرتب لانها الى غايه
فيعترضها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن الفرق لتواصل
المتجرعه من سمع الشامع وايضا هو اقرب مسلكا لان المعنى اذا ضاع بالفاظ قليله
عسر مواطاه السجع فيه واحسن العصير ما كان على المطين ومنه ما يكون من ثلاثه
الى عشره وما زاد عليها فهو من الطويل، ومنه ما يقرب من القصير بان يكون ما بين
من لحدى عشره الى اثنى عشر واكثره خمس عشر لفظه كقوله تعالى وليزادوا مائة سنين
مناسبه الايه والاولى احدى عشره والثانيه ثلاث عشره والانسجام مبنيه على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا
يتم ذلك في كل صوره الا بالوقف البناء على السكون كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب
ما هو آت فانه لو اعتبر الحركه لفات السجع لان التامزات مفتوحه ومزات
مكسور منون وهذا غير جار في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل
واذا رايتهم يحرفون الكلم عن اوضاعها للازدواج يقولون اتيتك بالغدايا والعشايا
بالعدوات وهنا في الطعام ومعهم اي لمرافي واحذه ما قدم وما حدث اي بالفتح
معانيه اذكا بالمخالف اللغه فما ظنك بهم في غير ذلك قيل ولا يقال في القرانا تجاج
سجع في اصل اللغه هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع
الاخير من الفقره اذ لا يقال للفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص
ما [illegible] في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي
واثبت به يدي وفاض به ثدي هو الماء الغليل واصله في المكارم واوري به زندي اي
صار ذا وري في هذا اعتبار عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزه وكسر الراء على
انه مضارع متكلم من اورت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر في به يعود
الى نصر في البيت الاول وهو قوله
ساحمد نصرا ما حييت واني ... لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد
ومن السجع على هذا القول بقلة الاختصاص بالشعر ما يسمى التشطير

وهو جعل كل من شطري البيت سجعه مخالفة لاختها اي للسجعه التي في الشطر
الاخر قوله سجعه شيء اي يشبه على المقيد اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا
سجعه مخالفة للسجعه التي في الشطر الاخر بناء على ان المعقول الثاني الان الشطر ليس
بسجعه ولكن ان يسمى كل فقره من سجعتين سجعة تسميه للكل باسم جزئه تقول
العرب لما تعقبت غارب الاعوان واتاني المشربه عن الارتاب سجعه وقوله
طوحت بي طوالع المزن الى صنعا اليمن سجعه اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله
حيث فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتقب ... اي منتظر توبه مخالفه فالشطر الاول سجعته مبنيه على الميم
والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله
لم يرع قوما ولم ينهض الى بلد ... الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجوازه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض
مقفاه بتقفيه الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع
الثاني ومنه قال ابن المعتز التصريع ينتظم الى سبع مراتب الاولى ان
يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول
امرء القيس
افاطم مهلا بعض هذا التدلل ... وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي
الثانيه ان يكون الاول عير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا
فقلت له ارفع ذكرى حبيث ومنزلي ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثه ان تكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما مكان الاخر كقول
بشار الحاج البعداذي من شروط الضوح في الهجان خفة الرتع مع خلو المكان
الرابعه ان يعرف معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول
ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني ... بمنزله الربيع من الزمان
الخامسه ان يكون التصريع بلفظه ولحنه في المصراعين ويسمى التصريع المكرر

وهو مرّبان لان اللفظه اما ان تجيء للتقفي في المصراعين كقول ابن عبد ربه

وكل ذي غيبة يؤوب ... وغايب الموت لا يؤوب

وهذا اول ترجيحه ولما تخلفه المعنى لكونه مجازاً كقول ابي تمام

فتى كان شرباً للعفاة ومرتعاً ... واضح للمجدين البيض مرتعا

الشاهد منه ان يكون المصراع الاول معلقاً لما بعده يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس

الا ايها الليل الطويل الا انجلي ... بصبح وما الاصباح فيك بامثل

لان الاول معلق بالصبح وهذا معيب جداً ومن الشاهد ان يكون التقفيع في البيت مخالفاً لقافيته ويسمى التضمين المستطرف كقول ابي نواس

اقلني قد دمت عن الذنوب ... وبالامر عنيت من المحبوب

فضمن الباقي تمامه بالبال انتهى كلامه ولا يخفى ان الشاهد خارج عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي **الموازنه** وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفيه كمزارع مشفوعه ومراتع مشبوعه فلفظ المشفوعه ومشبوعه متساويتان في الوزن لا في التقفيه لان الاول والثاني على الثاء وهو تاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثله قوله

تشرق فيها والملوك كواكب ... هو البحر جوداً او الكرام جداول

والمراد بقوله دون التقفيه انه يجب في الموازنه ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفيه البته وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد ان يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفيه وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سترٍ مرفوعه واكوابٍ موضوعه وصدق الموازنه بدون السجع في مثل نمارق مصفوفه وزرابي مبثوثه وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقاراً وقد خلقكم اطواراً **واما ما ذكره** ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنه هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف

ايضاً كما في السجع فكل سجع موازنه وليس كل موازنه سجعاً مبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنه تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب **فان كان** اي ان اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفيه وكان **ما في احدى القرينتين او اكثره** اي اكثر ما في احدى القرينتين **مثل ما يقابله** من الالفاظ **من القرينه الاخرى في الوزن** سواء كان مثله في التقفيه او لم يكن **حصل** هذا النوع من الموازنه **باتم المماثله** وهي من الموازنه بمنزله الترشيح من السجع **وان كان** في كلام البعض ما يشعر بان الموازنه المفسره بما فسرته به المماثله مما يحتمل الشعر او رد لها مثالاً من النثر ومثالاً من الشعر مع تنبيه على انها تجري في النثر والنظم جميعاً ولا يختص النظم على ما هو مذهب البعض فعلم منه ان المماثله لا يحتمل الشعر كما سبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال **لحور بينا هن الكتاب المبينين وهديناهما الصراط المستقيم** وقوله اي قول ابي تمام **سها الى حش** اي نفر الوحش **الا انها انا وانتِ** اي هانا انا نشبك وتحدك ونفر الوحش نوافر **تنا الخط الا انك** انفاذ وابل ٥ والمثال اضافة لاذ وابل فيها الظاهر ان الاتم والبيت مما يكون الكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا احد جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اثنا عشر هذا وكذا في هانا وتنك ومثال الجميع قول البحتري ٥

فاحكم لما لم يحبنيك مطيعاً ... واقدم لما لم يحبذ عنك مهزما ٥

ومنه اي من اللفظي **القلب** وهو ان يكون الكلام بحيث [illegible] وربما يجيء في الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بقيته هو هذا الكلام بعينه وقد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلباً للاخر كقوله ٥ انا ان الاله هلا الا انا ان ادا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلباً للمجموع كقوله اي قول القاضي الارجاني ٥

مودته تدوم لكل هول ... وهل كل مودته تدوم ٥

واما في النثر فاشار اليه بقوله **وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر** والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحرف المكتوب **ومنه** اي من اللفظي **التشريع**

من جواد ث الزمان وفي بعضها قوله الاخر

اذا افتقر المرء لم ير فقره وان ايسر المروات ايسر صاحبه

راى خلتي اين فقري من حيث كني مكانها لانها كانت خلتي قد اغفيه حتى تجلت

اي انكشفت وزالت باصلاحها بايديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالامر الملازم حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جي قبلها في الابيات بلام مشدد ممنوع منه وهو لبين بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت واشقت وفوقك فكل من الايه والابيات نوعان من لزوم ما لايلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول والثاني كالقمر مستمر وبالعكس كقول ابن الرومي

لما تودت النبا منه ضرورتها ... يكون بكا الطفل ساعة يولد

والام ابكيه ابقا ... لاوسع مما كان فيه وارغد

حيث الترم فتح ما قبل الدال **فان قلت** تقدم ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفواصل ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اخفار الكل

وانه كالترم في الفاصلتين اعني العسل والكسل اللتين تحصل السجع بدونها اذ ذكر قد الـ واشتار لاختان اللتين تحصل السجع بدونها يدخل تحت مثل ذلك في التفسير المذكور

ـب يحتمل ان يزيد قبل حرف الروي او ما في معناه وكذا اما في معناه بتوديم اعم من ان يكون ذلك

افه او الفاصله او في غيرها الا ان جميع ما في البيت الى آخر الروي وكذا اما في معناه

من البـ في الثاني استثناء واختار انه قبل اللام التي هي بمنزله حرف الروي لكن

هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لايلزم انما يطلق على ما يكون في القافيه او الفاصله لانهم

فتروه بان يلتزم المتكلم في السجع والقفيه قبل حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء خرج

مخصوصه او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من

حروف القافيه او الفاصله والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقره وقوله

في الايضاح قد يكون ذلك في غير الفاصله ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى

لزوم ما لايلزم تدعي في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي **واصل المحسن**

في ذلكله يعني في الضرب الثاني من المحسنات **ان تكون الالفاظ تابعه للمعاني جدون العكس** اي بان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفه مصنوعه وجعل المعاني تابعه لها كان كالخط الظاهر المسوه على باطن مشوه ولبات حسن على منطن قبيح وغير من ذهب على فضل من حسب فيدخل في اجتنب ما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف باراد شي من المحسنات اللفظيه فيتعرفون المعاني اليه ويجعلونه من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافاده المعنى ولا يبالون بخفا الدلالات وركاكة المعاني **قال المصنف رحمه الله** هنا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث ويقيت اشيا ذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهي ثمانية الاول ما سعين اهاله ويحسن تركه الغرض له اما لتقدم دخوله في فن البلاغه او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في اللفظ دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يوتى بكلام يكون كل من كلماته مستقلا للحروف كقول الحريري

فتنتني فتنتني تجني تجن يفتر عتب تجني

ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وادر كان ترت دار ودد دا ودادا وورد ورودا

ومثل الخيفا وهو الرسائل او القصيده التي تكون حروف اخر كلماتها ساقطه اي غير منقوطه

باجمعها وحروف الاخر منقوطه باجمعها كقول الحريري الكلم ثبت الله جيش متعودك يزين الى اخر الرساله ومثل الرقطا وهي التي اخر حروف كل كلمه منقوطه والباقي غير منقوطه

ومثل الحذف وهو ان يتكلف الشاعر او الكاتب فيات برساله او خطبه او قصيده لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ملا اثر في التحسين قطعا مثل التزيد وهو ان يتعلق الكلمه في المصراع او الفقره بمعنى ثم يعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى يوتوا مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول بعضهم

من يلوم ما على فعلانه هرما يليق الشجاعة فيه والندى خلقا ○ وكقول ابي نواس ○ صفراء لم تترك الاخلاق شاكلتها لو مسها جرعة منه سترا ○
ومثل التقديم يسمى ستباقه الاعداد وهو اتباع اسم معرفة على سياق واحد
ومثل ما يسمى بستوق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما التتميم
الفائدة في ذكره كونه داخلا فيما ذكرنا مثل لها ثم اذكر بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى
في كلام مخلا بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد ادرجته في المحسنات او كونه مشتملا على تخليط
الموشح بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد ادرجته في المحسنات او كونه مشتملا على تخليط
مثل ما تمثله حسن البيان وهو كشف الحق وايضاحه الى النفس وانه قد يجيء مع الايجاز وقد
يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا ○ القسم الثاني مما لا بأس بذكره لاشتماله
على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل
القول في الابداء والتخلص والانتهاء المصنف رحمه الله ختم الفن بذكر هذه الاشياء وعقبها خاتمة
فضلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن
الفنون الثلاثة كما تقدمه على ما توهمه بعضهم ○

في السرقات الشعرية وما يتصل بها

[illegible] والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مع القول
في الابتداء والانتهاء والتخلص والاستهلال اتفاق القائلين ان كان في الغرض على القموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا
ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض القائم في العقول والعادات
يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
على الغرض وهو ان يدرك ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك
كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيات تدل على الصفة لاختصاص فيها بين من هي له
اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بانه يعدو عند ورود

القفاه اي السائلين وكوصف النخيل بالعنوس مع سعة ذات اليدين اشتراك
الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اي في العقول
والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي كالاتفاق وهذا
النوع من جهة الدلالة على هذا الغرض كالاتفاق في الغرض القائم في انه لا يعد سرقة
ولا اخذا فقوله فهو كالاول جواب لقوله وان استركا الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء
لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يتضمن
اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعي فيه اي في هذا النوع من وجه
الدلالة التبيين والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل
من الاخر وان الثاني اجعل الاول او ينقص عنه وهو اي ما اشترك الناس في معرفته من
وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاص في نفسه غريب لا يدركه الا بفكر والاخر
عامي يتصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من
تشبيهها الى الغريب الخاص والمبتذل العامي اما الابقاء على الابتذال او مع التصرف فيه
بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في امثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالمأخذ والسرقة
ايما شئت هذان اللفظان نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى
كله او بعضه أو وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده
اخذ اللفظ كله او بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار احدها ان يؤخذ
مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول ان
الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع بقاء النظم او بدونه وهذه اقسام
اشار اليها بقوله وان اخذا اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب
والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة وسمي نسخا والنقل
كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه قال لذكوان بتول مقرئ ابن اوس ○ اذا استعان
يغنم اذا ارتبط صاحبك المضغة ولم توفه حقوقه متوجها المعذلة ووجب له عليك
مثل ما وجب لمفتك عليه وحبته على طرف الهجران ان كان يعقل ○ اي وجبته هاجرا

لكل متبلد بليد وهو اما لك ان كانت به شركة وله عقل ومعرفة ويدرك حد السيف او يدرك حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتوثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي يدرك حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف خافة ان يزحل عليه ضيم ويلحقه خاذا او اهتضام متى لم يحد عن ركوبه مبعدا او مغلبا ؛ فقد حلى ان عبد الله ابن الزبير دخل على معوية فانشده هذين البيتين فقال له معوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ثم لم يبارح عبد الله المجلس حتى دخل معن ابن اوس المزني فانشده قصيدته التي اولها ؛ لعمرك ما ادري وان لاوجل ؛ على اينا تغدو المنية اول ؛ حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله ابن الزبير وقال له اترى ان ابا بكر يعلم ما يقول فقال له لا ادري ما تقول الا انه قد رضاه وانا احق ان اشعر في معناه اي في معنى ما لم يشعر في النظم ان يستعمل كلها او بعضها ما يراد فيها يعني انه ايضا مذموم وسرق كما سرقت قول الخطيئة ؛

دع ذا ولا تسقني بكاس شربتها ؛ وانقد فانك انت الطاعم الكاسي ؛

ذرني اكسب ما ينوه بذكرها ؛ واجتنبي فانك انت لا كل اللائم ؛

امتين ؛ وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل ؛

اليته الا انه اقام بمنزل على مقام ضجل ؛ وقال العباس بن عبد المطلب ؛

ان الذين عهدتهم ولا الديار الدار التي كانت تعلمو ؛

فاذ زدت في شعرك الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان سبيل الالفاظ ما ضادها في المعنى مع رعايته النظم والترتيب كما يقال في قول الحسان ؛

بيض الوجوه كريمة احسابهم ؛ شم الانوف من الطراز الاول ؛

سود الوجوه ليئمة لحسابهم ؛ فطس الانوف من الطراز الاخزل ؛

وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير نظمه اي بنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله يسمى هذا الاخذ اغارة ومنتخا وهو دلالة افتسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول

او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاحتضاصه بفضيلة لا توجد في الاول لحسن التشبيه او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار ؛ من راقب الناس اي حاذرهم في الاستاس رقبه ومن رابه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج ؛ اي الشجاع الفتاك الذي له ولوع بالقتل وقول مسلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسارته في تجارته وفي الاستاس سمي مسلم الخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه عودا يضرب به ؛ من راقب الناس مات هما اي جزعا انتصب على انه مفعول له وغيره ؛ وفاز باللذة الجسور ؛ اي المشرد بدل الجراء فبيت مسلم الخاسر اجود سبكا واخصر لفظا ؛ دوي عن ابي معاذ راويه بشار انه قال انشدت بشارا قول مسلم فقال اذهب والله بيتي هو اخف منه واعذب والله لا اكلت ولا شربت اليوم وكقول الاخر ؛ خلفنا لهم في كل قرن وحاجب ؛ قنا والسيوف عنا وحاجبا ؛ وقول ابي نباتة بعده ؛ خلفنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا ؛ ووقع السيوف حواجبا ؛ بيت ابي نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة المعنى وهو الاشارة الى غرامهم حين وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته ؛ هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل ؛ اي نحن انيا الزمان بمثله بدليل ما بعده او نحن نشاني ايه يا لك ما قابله

انشى ابا نضر شبابا ذا يدي ؛ من حيث نختصر الغنى ويطول ؛

قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ الاوحد في هذا البيت تقصير لان العرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل شبيه فقد مثله بخيل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان نحو بمثله وقول ابي الطيب ؛

اعدى الزمان سخاوه فسخا به ؛ ولقد يكون به الزمان بخيلا ؛

فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا

لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يضب بحجزه اذ المعنى على الماضي والمعنى لقد كان

فان قلت هم هنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان

بخيلا بهلاكه اعني لا يتسمح بهلاكه ابدا العلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم

قلت استحبابا الشيء هو بذله للغير فالزمان اذا استحبا فقد بذله فلم يسق في تصرفه

حتى يتسمح بهلاكه او يبخل كما ذكره المصنف **واعترض عليه**

بانا سلمنا ان ايجاده لم يسق في تصرفه لكونه محصلا للحاصل ولما اعدامه وافناؤه فباق

بعد في تصرفه وله ان يتسمح بهلاكه وان يبخل فنفي الشاعر ذلك الحاصل ان العادة

واعدامه كان بيد الزمان فتحبابا بعاده لكنه لا يتحبا باعدامه قط لكونه تبذيرا للصلاح

قلنا وعلى تسمح بتقدير هذا المعنى يكون مصراع تام اجود شبكا لاستغنائه

عن تقدير المضاف اليه لدلالة قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد

من ناظم هذا البيت [illegible] ابو جني اي تعلم الزمان من تحابه وتحبا به واخرجه

من العدم الى الوجود [illegible] ناده الدنيا فاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه

قال [illegible] ابو فتوجه هذا ويلغا ساند عرض بعيد لان تحبا غير موجود لا يوصف بالعدم

[illegible] به على تركان بخيلا به على ما اعدى الزمان تحبا وه واستبقى ما هي اليه

[illegible] السفاسم السلامة والمصراع ما خوذ من مصراع اي تمام لان معناه بخل

[illegible] وبايجاده او بايصاله الى الشاعر كان معنى مصراع اي تمام بخله بمثل

[illegible] ط في الاخبار اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض

الاوهام لما كان ماخوذا منه على ما اخذ من البيتين كان اتما تام فيدعلق الخل بمثله ضمنا

ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنا ابو جني وابن فورجه ان المصراع الثاني

من قول ابي تمام هيهات ليت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فما بعد اي فالثاني ابعد

من الدم فالفضل للاول كقول ابي تمام

لو حاز مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا

الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق

الى هلاكها ولم يكن الوصول اليها لم يكن لها دليلا عليها الا الفراق وقول ابي الطيب

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا ان

الضمير في لها للمنايا وهو خلاف من شبلا وقيل انه جمع لها وهو فاعل وجدت اضيف الى

المنايا وروي بيد المنايا فقد اخذ المعنى كله من بقض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان

وبدلها النفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني

لم يسكن الاحبة فراقكم الا استرابه الى مودعي هو ذلك البدر الذي اودعكم في متهى الغيبة من مدعي

وقول جار الله في مرثية استاذه

دنا يله ما هذه البدر التي تساقطها غيما كهم طيبة طيبة

فقلت هي البدر التي قد حسبتها اموصرا اذ في سماء طمى عيني

وقوله نواجد من الذم انما هو على تقدير ان يكون في الثاني جد [illegible] على الستر فيه ما يتفاوت

الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام

مقيم الظن عندكم ولهاني ورحلت ركبي في البلاد

ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك اتحلى وتراجعي

وقول ابي الطيب وانى غلك بعد عبد عباد وقلبي عن قلبك غير غاب

محبك حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من الملا

ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر [illegible]

في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى دون لفظه فقال **وان اخذ المعنى دون لفظ**

على قوله وان اخذ اللفظ [illegible] اخذ المعنى **اما** من الم به اذا اقتضبه واصله من الم

بالمنزل اذا نزله **وسلخا** وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد وكانه

كشط من المعنى جلدا وابسه جلدا اخر **وهو ثلاثة اقسام** كذا ايمثل ما سبق اعاد ومنها

يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله **اولها** اي اول الاقسام **وهو** ان يكون

الثاني ابلغ من الاول **كقول ابي تمام هو** الضمير للشان **الضنع** اي الاحسان وهو مبتدا

خبره الجملة الشرطية اعني قوله **ان يجل الخير وان يزك** اي يعطى فالمراد بقطع الواصع الخ

وقول ابي الطيب ومن الخير بطوء تسيبك اي اخر عطاءك عني اسرع السحب المشير الجهام
اي السحاب الذي لا ماء فيه اعجل اخر عطاءك عني بدله على كثرتها كالسحاب الذي يرى منها ما كان
جهاما لا ماء فيه وما فيه لما يكون ثقيل المشي صيت ابي الطيب ابلغ لاشعاره على زيادة بيان
المقصود حيث ضرب المثل السحاب ثانيا اي ثانيا لم اقتسام وهو ان يكون الثاني دون الاول
كقول البحتري واذا تالق اي لمع في الندي اي المجلس الفاضل اشراف الناس كلامه المصقول
المنقح خل لسانه من غضبه اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب
كان الغم في البطاق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا
خرصان النحر قضا استنها ورماح استنها واخرها خرص بالضم والكسر يعني لقرط
قضا استنه رماحهم ما كان استنهم عند البطن جعلت استنة على رماحهم عند الطعن
فصارت الاستنة في استنهم رميت ابي الطيب ودن بيت البحتري لانه قد فاته ما افاد
البحتري بالتو لمعنى الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقاله للكلام
كالاسنة ويلي شبه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وتاليها
اي ساهر وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول ابي عربي اي زياد وما يك اكثر الغيان مالا
ان اكثرهم سوءا الناسيه والسوام والسوام الابل الراعيه وكان انا جمهم
رحب الباع والذراع وبحبوحتها اي تحتي وقول الشيخ بيع جنبوا يجبى
في استعمر الملوك في السبقه
باجتفر ولا يضعون كما يضيع
وكذلك ياحسانه اي شبه من معروفهم وقول الحر ومزيته ابراه
والصبر يحمد في المواطن كلها الا لديك فانه مذموم
وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعا الا بي الصبر خازما فاصبح يدعا خازما لا صبر يجزع
هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقه
وامّا غير الظاهر
شبهه ان يشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
اريب يحام بالضم جمع حامية والحمار اي لا شغل من الحاجه كون هو لا على ضروره الاجال

لئن الرجال منهم والتشاوا في الضعف كقول ابي الطيب في سيف الدوله يدرك حضوع من كلاب
وتاب بالعرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتقيم حريز عن
الرجل ذي العمامه لتغيير ابي الطيب عنه من في كفه منهم قناه وكذا التغيير عن المرأة بذات
الخمار ومن في كفه منهم خضاب بنحو في شابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر
مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا اقتضى المعنى التخلص ليطلبه احال
واخفاه بغير لفظه وصرفه عن نوعه من التشبيب والمديح او غيرهما وعن وزنه وعن قافيته
ومنه اي من غير الظاهر ان سقا المعنى الى محل اخر كقول البحتري وسلبوا ثيابهم واثرت
الدماء عليهم محمره فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المستوفه صارت بمنزله ثيابهم وقول ابي
الطيب بين الجميع اي الدم عليه اي على السيف وهو يجرد
لان الدم الذي يتصل له غيره فنقل المعنى من القتلى والجرح
الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير
اذا غضبت عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم
لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس
ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
اي الواحد مختص بالعالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم
بلغ هرون الرشيد بكثرة افضال الفضل البرمكي وفضله
افضت به الى التكرله والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذا
قول الهرون امام الهدى عند اختفال المجلس الحاشد
استغل ما ملكه من قدرة لست لمثل الفضل بالواجد
ليس من الله بمستنكر ان يسلب العبد ثياب العبيد
وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي
اجد الملامه في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب
اجيبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو المجال اعني قوله واخيبه ملامته

القلب

كما يقال انتظرني ريثما اذا جعلت الواو والفاء ما قبلها بحتمين بتصدير المصارع المشبه الواو كما
هو رأي البعض او على مقدر المبتدا اي وانا احب ۞ واذا جعلتها للقطع فالاكثر رفع المضارع
سيرا لامرئ اغنى محبته ومحبته المماله فيه يعني لكون الاول احب ان اللائمة فيه من اعدائه ويكون
من يقدر الحبيب يكون مبغوضا لاحبوبا وهذا بعض بيت اي الشيق والاحسن في هذا النوع ان يسمى
التبيكا في هذين البيتين الا انه يكون ظاهرا كما في قول القائل ۞
ونغمة معشوق جدواه أحسن على اذنه من نغم السماع ۞
وقول الطيب ۞ والطرقات عنده نغمات شبقت قبل تسميته سوال ۞ واراد ابو تمام
ان الممدوح يستلذ المدائح التي ليس لما فيه من عالم الكرم ونهاية المجد واراد ابو الطيب انه
اذا ان سبقت نغمة من عطا الممدوح بلغ ذكره ما بلغ الجارحة من المجروح لان عادته ان
يعطي بغير سوال ۞ وفي الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه
كقول المتنبي ۞ وطير على آثارنا رايعين ايقاعا ثقة خال ايد واثقة على ان المضبر
اتم مقالة الى
اي معقل لهم من الفضل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها
ان تخفقه من التحيل ستمائر ۞ اي ستطعم من لحومهم من يقتلهم من العقبان وقوله
شا اي القوم عليها الظل عقبان اعلامه ضحى يعصبان بالطير ريد ما ياهل ۞
دي يقيض عطشى اثمات اي بعقبان الطير مع الرايات اي لما علم اعتمادا على انها
نظ من الجيش الا انها لم تقاتل ۞ يعني ان رايات الممدوح في ما لها من
فصار كان العقبان مظلة له العقبان من الطير النواهل في ما القتلى لانه اذا خرج للغزو
تشاوره العقبان فوق رايته لاكل لحوم القتلى صلوة ظلالها عليه. اذان بالمام ولم يلم بشيء من
قوله الا في رايي يعني ۞ من معنى قوله ثقة ان ستمائر يعني اذا بالمام انما اخذ معنى بيت
لاكله لان الاول اذا ذكر رايي يعني ضرب الطير من الجيش علما اذا اعدت كانت محمله لامر يريده رايه
عين وقد يقال انما يكون علما ليوقع الريبة وهذا ابو كبار المعنى المقصود اعني وضعهم بالنجاة عند الاسناد
على قبل الاعادي ثم قال ثعلب ان ستمائر تجعل الطير واثقة المروه لاعتبارها كذلك وهذا ايضا ابو كبار
المعنى المقصود واما ابو هلم فلم يلم بشيء مما افاده قوله رايي يعني وقول ثعلب ان ستمائر ۞

لا يقال

ان قول ابي تمام ظللت الخ معنى قوله رايي يعني لان وقوع الظل على
الرايات يشعر بقربها من الجيش ۞ لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على
الراية وهي في اعلى الشاهقات لان ذلك اصلا لكن زاد ابو تمام عليها بعقبان الاعلام زيادات محسنة لبعض
المعنى الذي اخذه من كلام غيره وهو تاثير الطير على آثارهم بقوله الا انهم تقاتل وقوله في ابي دلف
وبا دامة مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها ابي دلف دامة مع الرايات كانها من الجيش
ثم حسن الاول اعني قوله الا انهم لا تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا
انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذكر الجيش
من الجيش مظنة ايضا انها تقاتل مثل الجيش ومحسن
من الكلام الذي يوتلف ويوضح ظلها على الرايات ويحمل
اي بهذه الزيادات تم حسن معنى البيت الاول اعني قوله
ما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكو
اي من هذه الانواع ما خرج حسن التصرف من قبل الا
اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشرفها حيث لا يع
ويتامل وتامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الا
وهذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ازيد مما سبق
او مرة وجودا او تسميه كالابهام المذكور وغير ذلك
اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظ
ولا ما يحكم بسوء اخذهم او اتباع الاخر ولا مرية على الا
ان اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر ان يجيء
على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند ۞
فقيل له ان ههنا رجلا هذا يحكيه فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله
ولم اسمعه ۞ وكما يحكى أن سليمان عليه السلام اتى باسارى من الروم

لا يقال

وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمى بضرب عنق واحد منهم واستعفى فيها أعفى وقد اشير الى السيف
غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف مجاشع وكانه قال
لا يستعمل ذلك السيف الا ظالما او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الزوزني وافوق نبا السيف
فضحك سليمى ومن حوله فقال الفرزدق

ايضحك الناس ان امكنت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر
لم تنبت بقلة من رهبة ولا دهش عن الاستير ولكن اخر الغدر
ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا العصمة الذكر
ما ان يهاب سيدا اذا اصابا ولا يهاب ضارما اذا نابا ولا يحاب
كاني بابن المراغة يفخر ترا قد هجاني فقال
اشتم عرينا ولم تضرب بسيف ابن ظالم
ولم تسب الشعر فاسا قول
شتم ضهيبا ولم تضرب بسيف ابن ظالم
جريرة العير الموسنين كاني بابن القين يحمي الفرزدق قد
به ولكن يقلهم اذا انتقل الاعناق حمل المغارم
راه فقال مجيبا
بانقا • ويقطع احيانا مناط التمايم
اذا انتقل الاعناق حمل المغارم
وهل عرض به الزوزني جاعله لكم • ابا مركب او الخا مثل دارم

فاذا تبين ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليعتصم بذلك
فضيلة الصدق ويسلم من زعم غيره العلم والغيب من نسبته الغيب الى العقل ومما
يتصل بهذا ايا بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين
وتضعيف الجهل والكليح سقط بهم اللام فقال لم من لحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيهما
بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منهما اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس

فهو ان

وهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيا من القرآن او الحديث الى الاطريقة ان ذلك الشيء
من القرآن او الحديث يبنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز
عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي صلى الله عليه كذا او في الحديث كذا
ونحو ذلك ومثل في الكتاب ما ريغة امثله لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلا البصر او هو اقرب حتى استد
فاغرب والثاني مثل قوله الاخر انكت ابعدت على هجرانا من غير ما جرم فصبرا جميل
وان تبدلت سامعيرا فحسبنا الله ونعم الوكيل

والثالث مثل قول الحريري فقنا شاهت الوجوه ورقح اللكع من برجوه فان
قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب بين اخذ النبي صلى الله
عليه وسلم كفا من الحصى فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي تحت بالضم من
القبح يعيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي ولعن اللئيم
العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابي العلاء
الحلو فداره من المداراه وهي لحاسكه والملاطفه وضيره
وجهك الحسن خفت بالكآبه اقتباسا من قوله صلى الله عليه
وحفت النار بالشهوات يعني ان حفت بكذا اذا جعلته محفوفا به
جنه فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كالبعد لطالب
اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم يقل فيه المقتبس غير
الاربعه والثاني خلافه اي ما قل فيه المقتبس عن ذلك
ليس لحظاتي في يدك ما اخطه الشيء مع الفقر اقول اتت حلجاني ب
نقوله ما اخطه غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم انبا اسكنت من ذريتي بواد غير
ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه والله اعلم واحد لان ما اضافه وقد نقل ابن الرومي هذا
المعنى الى الجناب الاخير فيه ولا منع ومن لطيف هذا الضرب
قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فعلق ثيابه

تجرد للهيام عن شعر لوامة ۞ والبيت من نوب الملاحة ملبوسا ۞
وقد خرجه الموتى لتزيين راثه ۞ فعلت لقد اعطيت سؤلك يا موسا ۞

ولا باس بغير يسير في اللفظ المقتبس من القرآن ان غيره كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا ۞ انا الى الله راجعونا ۞ وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون ۞ **واما التضمن** فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فالاحياء الى التنبيه ويعد احترازا عن الاخذ والسرقة ولو قال لو كان قوله من شعر الغير من شعر احر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه

ى عمدت بيتا لعالي يليق ۞
اد فع مالا اطيق ۞
فيه الشبيه شكوة ۞ فضحت واسعد الشيخ بجمار
يعرف الحال بات دون المنزل ۞
مما نبه فيه على انه من شعر الغير

جوابا على اخي ۞ ولم يكن في قديم الدهر انشد في
سوام اذا ما استهلوا ذكروا ۞ من كان يالفهر في الحي
البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير احر كقوله اي قول المعري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه اوس بن داود للبيع ۞
على اني سأنشد عند بيعي اضاعوني وأي مذ اضاعوا ۞
المصراع الثاني للفرجي وهو عبد الله بن عمرو ابن عثمان ابن عفان رضي الله عنه

نسب الى الفرج وهو منزل بطريق مكة ۞ وقيل هو لامية ابن ابي الصلت وقاسمه ابن ليوم كريمة وشداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكرمة من اسم الغرب وشداد الثغر كشر السين لا غير هو شدة الخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج الملبان اي اضاعوني في وقت الحرب وقت شدة الثغر ليس اضاعوا حتى اخرج ما كانوا الي راي فتا اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تدبير ۞ وام تابعة للتنبيه كقول الاخر ۞

فبدلت ما اطلعت رجاته ۞ حول الشقيق روضة الغيض
اعذاره السارق المجهل توقفا ۞ ما في دفوفك سابقه مزياض

المصراع الاخير لاتي تام ۞ **واما تضمن** ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر امثلة والثاني ان

كتامعا امس في بوس نكابده ۞ والعين والقلب
والدار اقبلت الدنيا عليك بها ۞ ما بقوى فلا تذ
اشار الى بيت تام ولا بد من تقدير الباقي منه لان
النصفين ما ادخل على الاخر بشكه اي يشتمل البيت الاول
على لطيفة لان حد في شعر الشاعر الاول كما توريه و
ويزاد البعيد والمشبه في قوله اي قول صاحب الكتاب
اي غرة غضبها وثغرها ما ذكرت ما بين العذيب وبارق
وما بمعنى مجرى عوالينا ومجرى السوابق ۞ انتهى

ضمير يعود الى الوهم ورد ۞ ما ذكرت ما بين العذيب وبارق
مطلع قصيده لابي الطيب ـ العذيب وبارق موضعان معروفان وما بينهما يذكر او
للمجرى والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المتعدد ولعل ان يكون ما بين العذيب
مفعول تذكرت ومجرى عوالينا بدلا منه والمعنى انهم نزولا بين هذين الموضعين كانوا
يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويتسابقون على الخيل وهذا الشاعر اراد في
تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة

نسب الفرج

لخيبه ويتارق ثغرها المشبه بالبرق وسايبهما دقها وشبته بخمر قد ها بنابل الروح وحربان
بعقده على السابع بحربان الحيل المتوابق فزاد على ابي الطيب بعدة التوريه والتشبيه ولابض
في الضمير البعير البشير لما فقد به ضميه ليدخل في معقول الكلام كقول بعضهم في بعوضه
قد التقب ۞ اول العشر غلطوا وغصوا من الشيخ الرشيد وانكروه ۞
هو ابرجلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه ۞
والبيت لسحيم بن وثيل واصله ۞ انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني ۞
غيره الى طريق الهيبه ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغصوا اي وقعوا في الغلط في
حقه وخطوا من بئسه لم يقر قوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد والاريه
الغ عاط به التهكم ۞ يا شمي يمين الدين حاز اد على البيت به استعانه تقضي
حاكم الثاني قدمه اوديع شعره شيا من شعر الاول هو بالنسبه
ه زاخر في شعره بشعر الغير ۞ وَاَمَّا الْعُقَّالُ
حديثا او مثلا او غير ذلك على طريق الاقتباس وقد عرفت
ن الكلام شيا من القران او الحديث لا على انه منه والشر
بر القران او الحديث منظمه عقب على اي طريق كان
له اي قوله الى العقاصه ما مثال من اوله بطعه وجيه اخ
تدبر تو اقول على الاسلام بها لابن بادم والعجم انما اوله بطعه
شيا ما سا يكون عقدا اذا غير غير اكثيرا الا جمل مثله
تغير غيرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القران او الحديث وحسبه
لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر ۞
ملقى الدي استرقت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه ۞
نله خلاق البرايا غنت لجلاله هسته الوجوه ۞
يقول اذا اتاينتم بدين الى الحل مستحق فاكتبوه ۞
وكقول الامام الشافعي رضي الله عنه ۞ عوده الخير عند كل سانه اربع فالهن حبوا البريه ۞

ابو الثمرات

ابق الشبهات وازهد ودع ليس يعنيك واعمل نيه ۞
عقد قوله على الاسلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد
في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله اما الاعمال بالنيات

وَاَمَّا الْحَلُّ هو ان ينثر او ينظم

وشرط كونه مقبولا ان يكون شبكه مختارا الا
يتعاصر عن شبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعضهم
والله الفتح فعلانه وحقل نخلانه اي ضاق نخله كالحنظل والمرارة لم ينل سوى الفل
يقاده اي يقوده الى الخيلات فاسده وتوهات باطله ويصدق هو توهمه الذي يقاده
اي يقاده ويراجعه يتعمل على معتمى توهمه خلافا لقوله الى ارباب

اذا ما قل لم يرضا نظنونه وصدق ما يرى
يشكو اسيف البدله واستماعه لقول اعدايه اي اذا فتح له
طنه باوليايه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغ
مح بتقديم اللام على الميم من لحه اذا ابصره ونظر اليه وك
في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح
واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مقتبس ملح الش
في باب الصحيح الشبيه وهو ههنا خطا محض يشا من قب
بين التلميح والتلميح وفسرهما بما اشار الى قصته
ولخذ مذهبا لغير التمييز بهذا ان يشارت في نحو الد
مثل سائر من غير ذكر ذكر تلك القصه او الشعر او المثل فالضمير لو
والشعر وانقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او النثر وعلى التقديرين فاما
ان يكون اشاره الى قصه او شعر او مثل سائر لما في النظم بالتلميح الى قصه ۞ كقوله
اي قوله اني تمام ۞ لحقنا بالكم وقد رجوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع ۞
فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس من جانب الخدر تطلع ۞
نضاحوها صبغ الاجنه وابطوا لبهجتها ثوب الشما المجزع ۞

ابو الثمرات

قوله ما ادري ا احلام نايم المتيمها ام كان في الركب يوشع ن

الضمير في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وخام الطير على الماء الرجوع
عيث نصا ذهب به وازاله والضمير في صوبها وبحتها للشمس الطالعة من الغدير الدجنا اللطف
انطوى انظم الجزع ذو لونين وقوله احلام نايم استعظم لما يراي واستعجب اشار الى قصه
يوشع او يكون فتى موسى عليه السلام واستيقاظه الشمس اي طلبه وقوفها لتمس فانه روي انه
قاتل الجبارين يوم الجمعه فلما ادبرت للشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت
فقال اللهم انك عبدتك في هذا اليوم فاحبس عليّ الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر
بعضا اي يحاربه ترمض فيها القدم اي يحرق والنار
عليه تلطف وشفق سكن في بياعها الكرب ن
ق ومع الرمضا حال من الرمضا والنار عطف على الرمضا
المشهور له المستجير اي المستغيث بغير وغير كريه
بذكريه بغير كالمستجير من الرمضا بالنار ن
الميت فقصه ن وهي ان لبسوس
جارا لها مزوجم ابن زبان له ناقه وكليب ناقه عمي ارتضا
نان فحصاهم بينهما فخرجت في ابل جساس ناقه الجرمي
فاختلطت بغمها فولت حتى برکت بفناء بيتها الجرمي
دلاله واغرياه فقال جساس لابتها الجرمي
بقتل اهله منها فلم ترحم فقع غرثه كليب حتى
حج وبعد عن الحي فبلغ حتفه فاخذ وجه فخرج على فرسه فرماه فصرعه ثم وقع عليه فقال
باعمرو اعشى بشربه ماء باجر عليه فقيل المستجير بعمرو الزيت ن ونسب المثل الى بعلب
وكل هذين تنله كلها التعلب على يكرد لهذا قيل اشام من البسوس ن والتلميح
الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر
دون عليان القتاد والخرط ورقه هو هذا القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب

اذ تمع فوا

اذ تمع فوا حباش لا عقرت فحلا وطن انه يعرض لحلله دينما عليان والخرط ان تمر بكفك
على القتاده من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها ن **واما في النثر**
فالتلميح الى قصه القصه او الشعر كقول الحريري فبت كاني ساورتني ضيله من الرقش في انيابها السم ناقع ن
الى قصه يعقوب عليه السلام ن والتلميح الى المثل كقول العتبي فيالها من
من هزم نعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهزم تاكل اولادها ن **ومن**
التلميح ضرب شبه اللحن كاذوي ان نحميا قال لشريك النهمي ما في الجوارح احب
الي من الباذي فقال النهمي وحاصته اذا كان يصيد القطا اشار
انا الباذي المطل على بيراتيح من المسيالها
واشار شريك الى قول الطرماح ثم بطرق اللوم اهدى من
وروي ان رجلا دخل من بعض محارب دخل عبد الله
ماذا القيا الباب جه من شوخ محارب ما تركونا نام وارادوا
نكتني بلاتي شوخ محارب وما حلها كانت تو
ضفادع في ظل الليل تجاوبت دبر الغليها صوتها
فقال اصلحك الله اضلوا البارحه برقعا وكانوا في طلبه اياما
لكل اهلا الى من اللوم برقع ولابن بربد برقه

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء

ينبغي للمتكلم شاعرا كان او ناثرا ان يتانق اي يتعمل بفعل المتانق في الروض من
تتبع الانيق والاحسن يقال تانق في الروضه اذا وقع فيها متتبعا لما فتحه اي يجتنبه في هذه
مواضع من كلامه حتى يكون بكل المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غايه البعد
من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غايه البعد من التعقيد والتعديم والتعجيز
المستهجن وان يكون للحروف مقاربه في المخارج والمتانه والرقه والسلاسه ويكون المعاني مناسبه

لالفاظها من غير ان يكسى المنطق الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يضاعان صياغة تناسب
وسلامة واضح معنى بان يتسلم من التناقض والاستباع ومخالفة العرف والاستعمال ونحو ذلك
ومما يحب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق وذكر ايام التعاد
وفي استطراب الوجدانات والملامات والاستعطاف وامثال ذلك ۞ احدها الاستهلال
لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن الموقع في تدكار الاحبة والمنازل كقوله اي
قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ۞ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ۞
السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان
خصص الدخول كاسم الجمع مثل التعوذ والالم تضع
من قولهم المتشبب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى
اللفظ شمائل الشبك ثم اسقوله ذكك في المنصف
عيبه فان الاول احسن من هذا بيت النابغة ۞
اشيه بطي الكواكب ۞ وكقوله
زيادة كقول الشجع السلمي ۞
عليك جاليها الايام ۞ والانسان خلع عليه
فراق وقول الى الطيب ۞
غير مذمم وام ومن يمت حميد ميم ۞
انما تسليه المدائم وعمر مثل ما يهب الايام ۞
تا العمامه امرحز يفي بن معهو في كبد جبر ۞
يسير به اي يتشام كقوله ۞ اي قول كامل مبي او مقابل الفخر
في مطلع قصيده انشدها الداعي الحلوي من عذا حبابك بالفرقه عذبا ۞ فقال له
الداعي من عذا حبابك اعمى وكان المثل السوء ۞ وروي ايضا انه دخل على الداعي في
يجان وانشده ۞ لا تقل شرى ولكن شريان عره الداعي يوم المهرجان ۞
سطير به الداعي وقال اعمى يتبدى هذا يوم المهرجان وقيل بطمها اي القاه على وجهه

دمنة حمى عفا

صحح الخوئي على الاصل وعلى الكلام هو وجميعه وقد اجاد
عنه وقضه وان كان الباء في قوله الحسن والاسم
الحسن ۞

دمنه بخمس عقصاد قال الصلاح ادمنه ابلغ من ثوبه واخشنه اي احسن الابتدا ما
ناسب المقصود بان يكون فيه اشاره الى ما سيق الكلام لاجله ليكون الابتدا مشعرا بالمقصود
والابتدا طرا الى الانتهاء وتسمى كون الابتدا مناسبا المقتضى براعة الاستهلال من براع الرجل
براعة اذا فاق الخ وغيره كقوله اي قول محب الخ هنا المصاحب بولد لابنته
في التشبيه ۞ بشرى فما اثر الاحبا ما عدا وكوكب الحد وافق الحا صعدا ۞
وكقوله في المرثيه اي قول في الفرح في مرثيه الساوي فجعا الدوله هي البيضا من لبسها حوادثها
اي اخذته من بطشي اي اخذني بشدة وفتكي ۞ اي فتكي بعده وكقول اي تمام هنا المعتصم
بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه
السيف اصدق انباء من الكتب في حد
بيض الصفائح لا سود الصحائف متون
وكقول اي العلا من عرصة شكايه ۞ عظم
وكقول اي الطيب في الهديه بزوال المرض في المدح
ومنه ما سار في افتتاح الكتب الى الفن
الكشاف للحمد لله الذي انزل القرآن على عبده الكتاب
انجعلني من غلمان العربيه ۞ وتاليها اي تاليها
ان يتاتوفيها ۞ التخلص اي الخروج مما
قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشبا
فضايل الشعر فمتى ابتدا الشاعر بشبيبا وان لم يرد
للجمال او غيره كالامر
بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاعتراض بدون
التخلص فانه بمعناه اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود
ثم غاير المشبه دون قوله مما شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول مما ابتدي به الكلام وافتتح
لان التشبيب هو التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال المرأة او خاله منها في العشق يقال

يقال هو يشبب بفلانة اي يشبب بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحو مما لا يطمع معناه في اللغة
اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما تفتتح به القصايد والمدايح تشبيبا سميا كل تشبيب
واراد بحرد الابتداء والافتتاح وانما كان هو التخلص من المواضع التي يسعى المتكلم ان يسابق
فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود فحيث يكون هناك
متسلايا الطرفين تحرك من نشاط السامع واعان على تحصيلها بغية والا فما العكس ثم التخلص
قليل في كلام المتقدمين واكثر تعقلا انهم من قبيل الاعتباط والاقتضاب واما المتاخرون

[illegible] على براعة الشاعر كقوله اي قول تام في عدد الله
[illegible] وقد اخذت منا السرى اخذ منه اي اثر فيه
[illegible] ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السريه
[illegible] والسرى وهم بنو اسيد ثوبها انها جمع سرية
[illegible] جمع ويقال في المصادر كذا في الصحاح وخط المهريه
[illegible] والمهريه المنسوب الى المهرة بن حيدان ابي
[illegible] الطويلة الاعناق والواحد اتوج اي تقول لقوي
[illegible] يا الخطي جواثر فيها ونقضت من قوانا قوله
[illegible] معنى ان السرى اخذت منا واخذت من خطا
[illegible] مطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا دع
[illegible] حسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب
[illegible] ابن ابي الهجاء في قافيلق
[illegible] بها بلاليه ويعني بها الاقتضاب
[illegible] اقتضاب مذهب العرب الجاهليه ومن يليهم من المخضرمين
[illegible] باد المحتبين وهم الذين ادركوا الجاهليه والاسلام مثل لبيد قال في الاساس
[illegible] ضرمه جذع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهليه والاسلام كانما قطع
[illegible] نصفه حيث كان في الجاهليه والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء

الاسلاميه

الاسلاميه قد يبتعون في نحو ذلك وخروجا على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله
اي قول تام وهو من الشعر الاسلاميه في المدح العباسيه ۞

لو راى الله ان الشيب خير جاور به الابرار في الخلد شيبان

جمع الشيب وهو خلاف الابرار ثم استدل من هذا الكلام الى ما يليه فقال ۞

كما يبيض ورد الليالي خلفا من ابي سعيد غربان

ومنه ۞ اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه ينتقل به ثم من الليه كقولك
بعد حمد الله اما بعد فانك فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه استفتح من حمد الله و
الثناء على رسوله صلى الله عليه وسلم الكلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه شبيه
التخلص من جهة انه لم يات بالكلام الآخر من غير فصل
بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فانك فعلت
بما يسوق عليه وقيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد
والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب
ينتج كلامه في كل امر ذي بال بذكر الله تعالى وتمجيد
الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله
الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظة هذا كقوله تعالى
لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو ربما
مبتدا محذوف اي الامر هذا ومبتدا محذوف فالكلام
مثل قوله تعالى حتى ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبهم

لفظة ابن الاثير

للمتقين لحسن مآب هذا في هذا الذي هو احسن من الوصل وهو عادته وكثيره من الخروج من كلام الى كلام احسن
من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ۞ ومنه اي من
الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من الحديث الى الحديث
فان فيه نوع ارتباط حيث لم يستانف الحديث ابتداء ۞ ومن هذا القبيل لفظ ايضا في

من الكتاب ○ **وقد انتهى** اي ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها ○
الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن ما لديه
لانه اخر ما يبقيه التجويف السمع ويرتسم في المعنى وان كان مختارا احسنا بالقاء السمع
واستلذاذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من المقصير كالطعام الذي [illegible] التفهه وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموجبة وفيما سبق
كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد ○ واني جدير اي خليق اذا ملتمسك الغنى
اي حدير بالفوز بالغنى واني راج منك جديرا ○ وان قولي اني بعطفك للجميل غاله
[illegible] عما شابه [illegible] من الابرام في هذا المتع وشكوت
[illegible] من الخطايا السابقة واحسنا اي احسن الانتهاء سا ادن
[illegible] الى ما وراه كقول اي قول الحريري ○
[illegible] وهذا ادعا للمريد شامل ○
[illegible] ونعمه وصلاح حال وتوفيق عنايه المتقدمين بهذا
[illegible] يتيمه وتيمونه بحسن المقطع وبراعه المقطع وجمع قوائح
[illegible] الى الوجوه من الملائمة كلها وانكاد نظمها الى قوائح السور
[illegible] لتفنن وتوائح الاشاره ما تقصر عن كنه وصفه العباره
[illegible] بالحسن ونهايه الكمال لكون ناس ادعيه ورضايا و
[illegible] يغتر ذلك من الخواتم التي لا تبقى للمتوسم بعد تطالع
[illegible] لام الله عز وجل في الطرز الاعلى من البلاغة والغايه
[illegible] بداعجز مصانع البلغاء والخرس حتى الفصحاء ○ ○
[illegible] في هذا النوع خفا النسبه الى بعض الاذهان حيث افصحت
[illegible] بل الاحوال والافراع والاحوال الكفايات وامثال ذلك كقوله تعالى ○ يا ايها
[illegible] ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم ○ وقوله تبت يدا ابي لهب وتب ○ وغير ذلك
[illegible] بقصر السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين ○ وانشانيك هو الابتر ○ وكذلك

اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحوال والاحكام المذكوره في
علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
وهذا معنى قوله **يظهر ذلك** للتامل مع التذكر لما تقدم ○ من الاصول المذكوره في الفن
الثالث وتفاصيلها بحيث لا يخفى عليه الا دقائقها ○ بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا العلام العيون
هذا ما اردنا جمعه من الفوايد ○ ونظمه من الفرايد ○ مع توزع
البال ○ وتشتت الاحوال ○ وتفاقم الاحزان والمحن ○ وتكاثر الفراغ والفتن ○ وتوابر حوادث
[illegible] ○ والخواطر كالا ○ لكن الله جلت حكمته [illegible]
[illegible] هذا المرام ○ والحمد لله ولي الانعام ○ والصلوة على [illegible] عليه
السلام ○ وقعت الفراغ من نقله الى البياض في يوم
سنه ثمان واربعين [illegible] بعده ○ لمحرره هراه صانها
يوم الاثنين الثاني من رمضان سنه اربع
الله غر الليالي ○ والحمد لله على التوفيق ○
المطول على التلخيص ○ والحمد لله حق حمده عدد كلم
وجلاله ○ وعظمته وسلطانه ○ ونسأله الاعانه
وصلاته وسلامه على رسوله سيدنا محمد الامين ○ وعلى
وقع الفراغ من تحريره يوم الاربعا الثاني والعش
سنه الاثنى عشر والف سنه من الهجره
افضل الصلوة والسلام ○ وتم الرسم المقام
[illegible] الفقير [illegible] صفي الدين احمد
[illegible] ابراهيم عامله الله
[illegible]

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين ○ ولا حول ولا قوة الا بالله العلي